د. جمال واكيم



جريمة ولا عقاب

الحرب الأهلية اللبنانية وترميم النظام الطائفي



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان

مبنى مجموعة تحسين الخياط

ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان

تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+

email: publishing@all-prints.com

tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٨

ISBN: 978-9953-88-992-4

تصميم الغلاف: ريتا كلزي

الإخراج الفني: بسمة تقي

المحتويات

الإهداء

إلى شباب حركة الشعب

وإلى كل شاب يطمح إلى بناء لبنان عادل لجميع أبنائه

شكر

أودُ أن أوجّه شكراً خاصاً إلى الصديق العزيز الدكتور مالك أبي صعب الذي أرشدني إلى هذا الموضوع عندما كنت أتابع برنامج ما بعد الدكتوراه في معهد الدراسات الإسلامية في جامعة مكغيل سنة ٢٠٠٦. وكان له الفضل الكبير في تعريفي بالمدارس الفكرية النقدية والمناهج البديلة من المنهج الاستشرافي، التي أهّلتني لأقارب موضوع الحرب الأهلية اللبنانية من زاويةٍ جديدة، تعتبر أن الحرب الأهلية اللبنانية لم تكن في جوهرها حرباً بين الطوائف اللبنانية، بل كانت عنفاً موجّهاً من النخب ضد الناس عامةً، بغية إعادة تطويعهم لينصاعوا إلى النظام الطائفي الذي تصدّع في ستّينات القرن العشرين. ولذلك فإن النظرةَ التي بُنيت عليها دراستي لتاريخ لبنان اعتبرت أنَّ هذا التاريخ يحرّكه بالدرجة الأولى الصراعُ الطبقي لا الصراعات بين المجموعات الدينية والاثنية. والجديد في الأمر هو أنني لم أعتمد المنهج الماركسي التقليدي أو المنهج الماركسي الفرنسي الذي بنى عليه أتباع المدرسة النقدية مقاربتهم لتاريخ لبنان، بل اعتمدت على المقاربة التي قدّمها أنطونيو غرامشي للصراع الطبقي في إيطاليا، وطبيعة أنماط الهيمنة التي تفرضها النخب على الناس لتدعيم النظام السياسي الذي يخدم مصالحها، والتي أعاد دراستها وبلورتها المؤرخ الأميركي بيتر غران، وهو من رواد المدرسة النيو ماركسية.

كذلك أود أن أوجه الشكر العميق إلى الأستاذ الدكتور منذر جابر، وهو علّامة في تاريخ جبل عامل، وقد ساعدني في الاطلاع على بعض الأحداث المرتبطة بممارسة الإقطاع للعنف ضد الفلاحين في تلك المنطقة من لبنان.

مقدمة

قبل نحو قرن من الزمن كتب 'فلاديمير إيليتش أوليانوف (لينين)' كتابه الشهير «الإمبريالية آخر مراحل الرأسمالية»، وفيه حلّل العوامل التي أدت إلى ظهور الإمبراطوريات، والتي أدت لاحقاً إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. بالنسبة إلى لينين، كانت الحرب العالمية الأولى حرباً إمبريالية، توسعيةً، عدوانيةً، هدفها نهبُ خيرات الشعوب، وتقاسمها بين الأطراف المتنازعة؛ فضلاً عن اقتسام العالم وإعادة توزيع المستعمرات ومناطق نفوذ الرأسماليات المالية[1]. نتجت هذه الحرب من مسار طويل ميّز النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الذي شهد نمواً كبيراً في الإنتاج الصناعي في أوروبا الغربية، رافقه تركيز لعملية الإنتاج في شركات كبرى، أصبحت من أكثر ميزات الرأسمالية لفتاً للانتباه[2]. وقد انتقلت الرأسمالية في تلك الحقبة من مرحلة التنافس الحُر إلى مرحلة ظهور الرأسمالية الاحتكارية[3]. ويضيف لينين قائلاً:

«إن المراحل الرئيسية في تاريخ الاحتكارات هي كما يأتي: ١) ١٨٦٠ - ١٨٧٠، وهي مرحلة الذروة في نمو حالة التنافس الحُر فيما لا يُلمَس أثر لحالات الاحتكار التي كانت لا تزال في مرحلة التكوين الأولى؛ ٢) بعد أزمة العام ١٨٧٣، بدأت مرحلة نمو الكارتيلات التي كانت لا تزال هي الاستثناء لحالة التنافس الحر،

---

(١) Lenin, Imperialism The Highest Stage of Capitalism, (Sydney: Resistance Books, 1999)، ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ٣٧.

وبالتالي فقد كانت هذه مرحلة انتقالية من طور التنافس الحُر إلى الطور الاحتكاري؛ ٣) وخلال فترة النمو الكبيرة في نهاية القرن التاسع عشر ثم خلال فترة الأزمة بين العامين ١٩٠٠ و١٩٠٣ فإن الاحتكارات أضحت الميزة الأساسية للحياة الاقتصادية، وهنا تحولت الرأسمالية إلى حالة الإمبريالية»[١].

وخلال هذه الفترة، تطور القطاع المصرفي، وجرى تركيزه في عدد قليل من المؤسسات[٢]. تلا ذلك دمج الرأسمال المالي مع الرأسمال الصناعي، ما أدى إلى صعود ظاهرة الأوليغارشية[٣]. بعد ذلك بدأت عملية تصدير رأس المال[٤]. هذا يعني أنَّ:

«الشركات الرأسمالية الاحتكارية، والكارتيلات، والاتحادات، والشركات المساهمة، بدأت أولاً بتقاسم الأسواق المحلية في البلدان الأوروبية، وبالتالي تمكّنت من السيطرة على مختلف القطاعات الاقتصادية في بلدانها. لكن في ظل الرأسمالية، فإن السوق المحلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الخارجية. والجدير ذكره أن الرأسمال كان قد أقام سوقاً عالميةً. ومع تزايد وتيرة تصدير رأس المال، ومع توسُّع العلاقات الخارجية والعلاقات بالمستعمرات وتوسُّع مناطق النفوذ للشركات الاحتكارية الكبرى في مختلف الاتجاهات، عُقِدَ اتفاق دولي بين هذه الشركات لتشكيل كارتيلات دولية»[٥].

كانت هذه آخر مرحلة في عملية اقتسام العالم بين القوى الإمبريالية[٦]. وهكذا ظهرت الإمبريالية كاستمرار وتطور للرأسمالية في مرحلتها القصوى والأخيرة، حيث

(١) Lenin, Imperialism The Highest Stage of Capitalism, (Sydney: Resistance Books, 1999)، ص ٣٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥٨.
(٤) المصدر نفسه، ص ٦٨.
(٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٨٢.

تنتقل الرأسمالية من حالة التنافس الحُر إلى الحالة الاحتكارية[١]. وقد لخّص لينين خصائص الرأسمالية كما يأتي:

بلوغ تركيز الإنتاج ورأس المال درجة عالية، أفضت إلى نشوء احتكارات باتت تؤدّي دوراً مقرراً في الحياة الاقتصادية.

دمج رأس المال المالي مع رأس المال الصناعي، وتشكيل الأوليغارشات المالية، بناء على ذلك.

اكتساب تصدير رأس المال، فضلاً عن تصدير السلع، أهمية خاصة.

تشكيل احتكارات رأسمالية عالمية تقتسم العالم في ما بينها.

الانتهاء من التقاسم الجغرافي للعالم بين القوى الرأسمالية الكبرى.

وبالتالي فإن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلةٍ من التطور تشهد هيمنة الاحتكارات والرأسمال المالي على مقدّرات العالم، وتشهد تزايد أهمية تصدير رأس المال، وتشهد أيضاً تقاسم العالم بين الشركات الاحتكارية الكبرى. وهي كذلك المرحلة التي تشهد اكتمال عملية تقاسم العالم بين القوى الرأسمالية الكبرى[٢].

قام لينين بتحليل العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الرأسمالي الليبرالي الذي هيمن على أوروبا في القرن التاسع عشر، والتي أدت إلى الحرب العالمية الأولى، وأفضت من ثم إلى الركود الذي ضرب العالم في عشرينات القرن العشرين، والتي كان من نتائجها اندلاع الحرب العالمية الثانية. انتهت هذه الحرب في العام ١٩٤٥ وكانت رغبة العالم الغربي ألا تتكرّر مرة أخرى. كما أن هذا الغرب الرأسمالي لم يشأ أن تنتشر الاشتراكية في العالم. وحول ذلك يفيد المؤرخ البريطاني إريك هوبسباوم بوجود:

«أربعة عوامل أثّرت في القادة وصانعي القرار في ذلك الوقت. كان العامل

(١) Lenin, Imperialism The Highest Stage of Capitalism, (Sydney: Resistance Books, 1999)، ص ٨٩.
(٢) لينين، ٩٠.

الأول هو الكارثة التي سادت الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، والتي يجب منع تكرارها، والتي كانت ناتجة عن انهيار النظام المالي والتجاري العالميين وما رافقه من حال الشرذمة التي سادت العالم وأدت إلى نشوء إمبراطوريات أو اقتصادات وطنية ذات طابع شمولي. العامل الثاني، هو أن النظام الدولي قد استفاد من الهيمنة البريطانية أو على الأقل من مركزية الدور الذي أدته بريطانيا وعملتها، الباوند الإسترليني. وفي الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين لم تعد بريطانيا والباوند الإسترليني قويّين بما فيه الكفاية لأداء هذا الدور، الذي كان يمكن فقط للولايات المتحدة الأميركية والدولار الأميركي أن يؤدّياه . العامل الثالث هو أن الأزمة الاقتصادية الكبرى كانت تعود أيضاً إلى إخفاق السوق الحرة التي كانت تعمل من دون ضوابط. لذلك كان لزاماً على السوق أن تترافق مع عمليتي التخطيط العام والإدارة الاقتصادية. أما العامل الرابع والأخير، فهو أنه كان من المحظور، لأسباب اجتماعية وسياسية، عودة حالات البطالة الجماعية إلى الظهور»[1].

هنا قامت الحكومات الغربية بالإصلاحات الاقتصادية التي اقترحها الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينز. وكان كينز قد طوّر نظرية اقتصادية مرتبطة بالإنفاق العام أطلق عليها اسم «الطلب المجموعي»، وهي نظرية متأثرة بمزيج من مبادرات القطاع العام والخاص، حيث تقوم الحكومة باتخاذ القرارات المالية والنقدية، وتتولى الإنفاق العام على المشاريع العامة الكبرى. أما المعيار الآخر الذي جرى اعتماده فكان توسيع العمل بقوانين منع الاحتكار، بما يمنع ظهور الاحتكارات[2].

لكن، مع حلول سبعينات القرن العشرين، فإن العالم الغربي انقلب على إصلاحات جون منيارد كينز، وعاد إلى الليبرالية الكلاسيكية مع انسحاب الدولة من أداء دور فاعل في الاقتصاد. لقد كان هذا هو عصر النيوليبرالية ورمزها الأبرز ميلتون فريدمان. وقد ترافقت هذه المرحلة مع ركود عالمي ميّز مرحلة ثمانينات

(١) Eric Hobbsbawm, The Age of Extremes the Short Twentieth Century 1914 – 1991, (London: Abacus, 1991)، ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment Interest and Money

القرن العشرين، مع نزوع نحو تركيز رأس المال في الولايات المتحدة التي طمحت لأن تصبح إمبراطورية عالمية. ومن أجل تجاوز حالة الركود هذه، لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة النهب. وحتى ذلك الوقت كانت كتلة الدول الاشتراكية هي الوحيدة التي بقيت خارج نطاق الهيمنة الرأسمالية. لهذا صعّد الرئيس الأميركي رونالد ريغين (الذي حكم ١٩٨١ ـ ١٩٨٩) سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي، ما ساهم في إنهاك اقتصاده، وبالتالي انهياره في العام ١٩٩١. وقد تعرّضت روسيا والدول الاشتراكية السابقة لعملية نهب منظمة خلال تسعينات القرن العشرين، ما ساهم في صعود نجم الرئيس فلاديمير بوتين في العام ١٩٩٩، كرد فعل على هذا النهب المنظم، الذي أسهم في إنعاش مؤقت للاقتصاد الأميركي الذي شهد نمواً في تلك الفترة. لكن الأوليغارشيين الأميركيين، والذين كانوا لا يزالون يعتمدون السياسات النيوليبرالية، كانوا قلقين من احتمال صعود منافسين لهم على الصعيد العالمي، ومن احتمال تفجّر أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعالم الغربي نتيجة صعود الاحتكارات، وما يمكن أن يولّده من ركود. لذلك ارتأت الولايات المتحدة أن الحل يكمن في سيطرتها على التجارة الدولية؛ وأحد سبل هذه السيطرة هي احتكار الهيمنة على طرق التجارة الدولية، وخصوصاً طرق الملاحة البحرية، التي يمر بها ٨٠٪ من التجارة الدولية. هذا يفسّر الهجمة على أفغانستان والعراق عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، بهدف السيطرة على الشرق الأوسط، وهو عقدة المواصلات العالمية منذ فجر التاريخ. لكن هاتين المغامرتين كانتا مُكلِفتين، وقد أثرتا سلباً على الإمبراطورية الأميركية التي انطبق عليها نموذج التمدد العسكري الزائد الذي تحدث عنه المؤرخ البريطاني بول كينيدي، والذي من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الإمبراطورية[1].

شكّل تفجّر الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، وفي عدد من الدول الغربية، من ثَمَّ، النقطة التي أعلنت عن أزمة النظام الرأسمالي، نتيجة حالة الاستقطاب العالمية في الاقتصاد، وتركّزه في أيدي عدد قليل من الأثرياء في

(١) راجع: Paul Kennedy, the Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000. (London: Unwin Hyman, 1989).

العالم، وتركّز الحياة الاقتصادية والثروة في عدد قليل من هذه الدول. ووفقاً لمجلة «فورتشون»، فإن هنالك ٥٠٠ شركة عابرة للقومية، تشكّل عائداتها السنوية نحو ٣٢ تريليون دولار أميركي، أي ما يساوي ٤٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي وفقاً لأرقام العام ٢٠١٤. وتملك هذه الشركات فروعاً في ٣٦ بلداً في مختلف أنحاء العالم، فيما توظف نحو ٦٥ مليون شخصاً[١]. أما بالنسبة إلى لائحة الأشخاص الأكثر ثراء في العالم، فقد سجلت مجلة فوربز أن أول مئة ملياردير في العالم ينتجون ما مجموعه نحو سبعة تريليونات دولار، أي ما يساوي ١٠٪ من مجموع الناتج العالمي للعام ٢٠١٤. ووفقاً للائحة الأشخاص الأكثر ثراء في العالم، فإن سبعة من أثرى عشرة رجال في العالم هم أميركيون، بينهم بيل غيتس رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسوفت مع ثروة تقدر بـ ٧٩,٢ مليار دولار، ووارين بافيت صاحب شركة بيركشاير هيثاواي مع ٧٢,٢ مليار دولار، ولاري أليسون من شركة أوراكل وثروة تقدَّر بـ٥٤,٣ مليار دولار، بالإضافة إلى شارل وديفيد كوخ من شركة كوخ للصناعة، وجيم وكريستي والتون صاحبَيْ شركة والمارت. فيما سجّلت اللائحة تبوُّؤ المكسيكي كارلوس سليم المركز الثاني مع ثروة تقدَّر بـ٧٧ مليار دولار، وتبوُّؤ الإسباني أمانسيو أورتيغا صاحب شركة إنديتكس المركز الرابع، مع ثروة تقدَّر بـ٦٤,٥ مليار دولار، وتبوُّؤ الفرنسية ليليان بيتانكور، صاحبة شركة لوريال، للمركز العاشر، مع ثروة تقدَّر بـ٤٠ مليار دولار[٢].

كذلك شكّل العام ٢٠٠٨ النقطة التي وصلت فيها الولايات المتحدة إلى مداها الأقصى، من حيث التمدُّد العسكري. لذلك أعلن الرئيس أوباما (الذي حكم في فترة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٧) عزمه ألا يُدخل الولايات المتحدة في أي نزاع عسكري مستقبلي. كان هذا يعني أيضاً أن على الولايات المتحدة أن تتخلى عن حلمها القديم في أن تكون الإمبراطورية التي تسيطر على العالم، والإمبراطورية التي تشكّل نهاية

(١) FORTUNE.COM AT http://fortune.com/global500/ RETRIEVED ON 30, 10, 2015.

(٢) Elizabeth Barber (March 4, 2014). «Forbes' richest people: number of billionaires up significantly». Christian Science Monitor.

التاريخ. لقد بدأ النظام الأحادي القطبية الذي فرضته الولايات المتحدة في العام ١٩٩١ بالتداعي بعد العام ٢٠٠٨، مع ظهور قوى كبرى تتحدّى الهيمنة الأميركية مثل روسيا والصين. ويبدو أن هذه التعدّدية القطبية من شأنها أن تخدم مصالح الرأسمالية العالمية. فإذا كان الاحتكار ونظام معولم متركّز في الولايات المتحدة قد باتا مكلفين للرأسمال العالمي، فإن من شأن نظام متعدد الأقطاب أن يخفف من أكلاف خدمة هذا النظام الاقتصادي المعولم وإدارته.

نهاية مفهوم الدولة - الأمة

ترافق انطلاق النيوليبرالية في سبعينات القرن العشرين وانطلاقة المشروع الإمبراطوري الأميركي على غاربه[١]، مع نهاية مفهوم الدولة ـ الأمة الذي نشأ في أواخر القرن الثامن عشر مع توسّع الثورة الفرنسية، وانطلاقة النظام الرأسمالي المركنتيلي. ويقوم هذا النموذج على مركز (متروبول) تتركّز فيه الإدارة والحكومة والاقتصاد، وترتبط فيه مناطق الأطراف والمناطق الريفية، وتدار منه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في البلاد. ووفقاً لهذا النموذج تُعمَّم هوية وطنية تقوم على مفهوم موحّد للهوية، يستند إلى رواية تاريخية أو أسطورة تاريخية تُفرَض على الجميع، وتُدمَج فيها الهويات الجزئية، ويكون عمادها الاقتصادي رأسمالية محلية تهيمن على الاقتصاد في الإقليم، ويكون لها حصرية الهيمنة على الاقتصاد، أي ما يعرف بالاقتصاد المركنتيلي. كانت فرنسا هي النموذج الأبرز للدولة ـ الأمة والمعيار الذي تقارن فيه التجارب الأخرى ومدى نجاحها وإخفاقها في تلبية المعايير المطلوبة. وقد فُرض هذا النموذج في مختلف أنحاء العالم، ومن ضمنها لبنان، وبات الحكم على تجربة الدولة ـ الأمة ونجاحها يستند إلى المقارنة بنموذج الدولة ـ الأمة في فرنسا. وقد أصبحت الفترة، الممتدة من بداية القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، هي فترة الدولة ـ الأمة بامتياز. وإذا كانت الثورة الفرنسية هي الفترة التي أعلنت انطلاقة مفهوم الدولة ـ الأمة بصيغتها المثالية، وهي الصيغة التي نظّر لها الفيلسوف الألماني فريدريك هيغل،

(١) راجع Michael Hardt and Antonio Negri, Empire, (New York, Harvard University Press, 2001)

فإن الحرب العالمية الأولى ثم الأزمات التي تلتها، ومن بعدها الحرب العالمية الثانية، قد شكّلت فترة الأزمة الطويلة التي ضربت مفهوم الدولة ـ الأمة، ومهّدت لانطلاقة مفهوم الدولة ـ الإمبراطورية، والتي ستتمثل بأبرز مثال لها هو الولايات المتحدة الأميركية.

شكّلت مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي مرحلة انتقالية ما بين نهاية عصر الدولة ـ الأمة والاقتصاد المركنتيلي، وبداية العصر الإمبراطوري، وانطلاقة الاقتصاد المعولم. وقد تميّزت هذه الفترة بإعطاء جرعة تنشيطية لمفهوم الدولة ـ الأمة عبر الإجراءات التي قام بها جون مينارد كينز، والتي أدّت إلى نشوء دولة الرعاية وشكّلت النسخة المعدلة والملائمة للقوى التحررية التي ناضلت ضد الاستعمار في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. هذا يفسر تشابه النماذج التي اعتمدت للدولة في مصر والأرجنتين وأندونيسيا والجزائر وغيرها. وكان اللافت في كل هذه التجارب الحضور القوي للدولة في المجتمع والاقتصاد والثقافة؛ فكانت هي التي تحتكر السياسة، وتتمثّل بالحضور القوي لرئيس الدولة الذي كان في معظم الحالات جنرالاً في الجيش. كانت هذه هي حالة تركيا الحديثة مع مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك، وحالة الأرجنتين مع الجنرال خوان بيرون، وأندونيسيا مع أحمد سوكارنو، ومصر مع جمال عبد الناصر، وحتى فرنسا مع الجنرال شارل ديغول، والولايات المتحدة مع الجنرال دوايت أيزنهاور. وفي لبنان، تميّزت التجربة الأساسية في بناء الدولة بشخص قائد الجيش العماد فؤاد شهاب. كما أن الدولة كانت تدير الاقتصاد عبر سيطرتها على المؤسسات الأساسية الكبرى في البلاد، من شركات مياه وكهرباء ومصانع كبرى ووجود قطاع عام يسيطر على أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي القائم. وكانت هذه هي حالة مصر عبد الناصر وفرنسا شارل ديغول وجزائر أحمد بن بلّة وهواري بومدين، وسورية حافظ الأسد. إضافة إلى ذلك تجلّى دور الدولة في تعميم ثقافة سائدة موحدة باحتكار امتلاك مؤسسات التلفزيون والإذاعة، وتعميم ثقافة موحّدة ولغة واحدة ومفهوم موحد لتاريخ وطني، مع التقليل من دراسة تاريخ المجموعات والطبقات الاجتماعية الجزئية أو حتى إلغائها كلياً.

لكن نهاية الستينات شهدت بداية نهاية مفهوم الدولة ـ الأمة على شكل أزمات تعرّض لها هذا المفهوم لأسباب داخلية، ولكن أيضاً لأسباب خارجية كان أوّلها الولايات المتحدة التي أرادت ضرب المفهوم تحضيراً لانطلاقة مشروعها الإمبراطوري، فكانت هي من دعم انقلابات ضد رموز الدولة الوطنية وقادة التحرر في العالم، منذ منتصف ستينات القرن الماضي. وقد تكون «ثورة ١٩٦٨» التي كانت واجِهَتُها ما يسمى باليسار الليبرالي في فرنسا ضد الجنرال شارل ديغول وبدعم من الدوائر الأميركية، هي النقطة التي شكّلت المرحلة الحاسمة في تحديد نهاية مفهوم الدولة ـ الأمة، وانطلاق المشروع الإمبراطوري الأميركي. وقد ترافقت هذه «الثورة» التي أريد منها التخلص من ديغول ونزعاته الاستقلالية عن الولايات المتحدة مع «ثورة ١٩٦٨» في مصر التي قام بها الطلاب، وتمكّن عبد الناصر من استيعابها. واللافت هو التوازي بين بداية مفهوم الدولة ـ الأمة في العالم والثورة الفرنسية في فرنسا، ومصر التي كانت أول دولة غير أوروبية تعتمد مفهوم الدولة ـ الأمة مع محمد علي باشا؛ وكذلك التوازي بين نهاية مفهوم الدولة ـ الأمة في فرنسا مع أزمة ١٩٦٨؛ وأزمة الدولة ـ الأمة في مصر التي تمثلت بهزيمة ١٩٦٧ وثورة الطلاب من ثم في العام ١٩٦٨، تلتها وفاة جمال عبد الناصر في العام ١٩٧٠ بعد أشهر قليلة من وفاة شارل ديغول.

ووفقاً للدكتور ميلود عامر حاج في مراجعته لكتاب جان ـ فرنسوا داغازان حول نهاية الدولة ـ الأمة، بدا أن الدولة ـ الأمة تمر «بمخاض عسير عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة على التوالي. كما أن تفاقم ظاهرة الدولة ـ الأمة بات مرتبطاً بأوضاعها الداخلية الخاصة وظروف العالم الخارجي التي مرت بها عن طريق الدول الأخرى وفي كامل المعمورة، وعبر جميع القارات الخمس»[1]. ويشير عامر نقلاً عن داغازان أن هنالك عوامل داخلية ساهمت في أزمة الدولة ـ

(١) د.ميلود عامر حاج: قراءة في كتاب نهاية الدولة ـ الأمة من برشلونة إلى بغداد لجان فرنسوا داغازان.
Jean-François DAGUAZAN, Fin de l'État – Nation? De Barcelone à Bagdad, (Paris: Editions CNRS, 2015), p. 63.

الأمة، مثل الأزمات الاقتصادية، ورفع الأقليات لمطالبها العرقية والقومية والثقافية، وانتشار الإرهاب، إضافة الى تفكك الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١، والذي كان يعد نموذجاً بديلاً من النماذج الغربية في بناء الدولة، وانطلاقة تجربة العولمة بعد ذلك»[١].

ويضيف عامر، نقلاً عن جان فرنسوا أنه «على الرغم من الأدوار والأشواط التي قطعتها الدولة ـ الأمة منذ صلح وستفاليا عام ١٩٤٨ إلى بداية الألفية الثالثة، حيث لم تعد الدولة ـ الأمة هي نفسها، بل تغيّرت وهي في تغير مستمر لا متناه، فإن كل ما حققته الدولة ـ الأمة، بموازاة ذلك، عن طريق بنائها الوظيفي المتكامل سواءً في حفظ الأمن الداخلي للمجتمعات أو في تحقيق الاستقرار في العالم عن طريق العلاقات الدولية؛ لم يجعلها تبرز من جديد كقوة عمومية مثلما انطلقت أول مرة؛ وذلك نتيجة دخول فواعل جديدة باتت تنافسها المرتبة المرموقة التي حظيت بها منذ قرون خلت، خصوصاً عن طريق الأنشطة والنضالات التي قادتها من داخلها ومن خارجها معاً»[٢]. ويشير جان فرنسوا إلى أن الدولة ـ الأمة قد أخفقت أمام جملة تحديات، ما أدى إلى سحب الثقة منها ومن مؤسساتها وبناها، متخذاً من نماذج العراق وسورية وليبيا خلال الربيع العربي أمثلة على إخفاق مفهوم الدولة ـ الأمة، حيث غابت الدولة، وظهرت مكانها منظمات كداعش والنصرة وسواهما، من ضمن انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي[٣]. ويعتبر جان فرنسوا أن انهيار الدولة ـ الأمة يمثّل تحوُّلاً عميقاً في التاريخ يدخل العالم من بعده زمن العولمة، ذلك أن «بعض الجهات ذات النفوذ القوي والثروة الفاحشة في العالم، خصوصاً في إدارة المرحلة المقبلة تسعى في المقابل إلى إشاعة 'الفوضى العالمية'، ويتماشى ذلك تحت غطاء الرأسمالية الليبرالية بالنظر إلى تفاعل عوامل متعددة ولاسيما ما فوق الوطنية، كالسوق والفرد والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات

(١) د.ميلود عامر حاج، مصدر سابق.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

والمجتمع المدني العالمي، على خلفية أن الصراع بات محتدماً في العمق بين العولمة والدولة ـ الأمة»[١].

خصائص النيوليبرالية

لكن ما هي خصائص العولمة النيوليبرالية التي دخل فيها العالم؟ وفقاً لنعوم تشومسكي فإن النيوليبرالية، ومركزها واشنطن، هي «مجموعة من المبادئ الموجهة نحو السوق، والتي صمّمتها حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها إلى حد بعيد، وتنفّذها بطرق مختلفة في المجتمعات الأكثر ضعفاً، وغالباً ما تكون برامج التكيف الهيكلي الصارمة»[٢]. وبناء على ذلك فإن القواعد الأساسية للنيوليبرالية هي تحرير التجارة والتمويل، والسماح للأسواق بتحديد الأسعار ومكافحة التضخم، وخصخصة القطاع العام. وبالتالي يجب تهميش دور الحكومات «والشعوب من ثَمَّ» في التدخل بعملية السوق. بناء على ذلك «فإن قرارات أولئك الذين يفرضون «توافق الآراء» يكون لها تأثير كبير على النظام العالمي»[٣]. وينقل تشومسكي عن بعض المحللين «وجود مجموعة تشكّل نوعاً من حكومة عالمية تدير عصراً إمبريالياً جديداً»[٤]. وبالتالي فإن المؤسسات الحاكمة لا تبقى مستقلة، بل تصبح عاكسة لتوزيع السلطة في المجتمع العالمي. ويشير تشومسكي إلى أن ذلك كان أساس الليبرالية التي انطلقت في بدايات القرن التاسع عشر، وينقل عن المنظّر الأول لهذه الليبرالية آدم سميث قوله: «إن المهندسين المعماريين الرئيسيين» للسياسة في إنجلترا كانوا «التجار والمصنعين»، الذين استخدموا سلطة الدولة لخدمة مصالحهم الخاصة، ولكن ذلك أثّر بشكل كبير على الشعب الإنكليزي وأعاد هيكلة مجتمعه[٥].

(١) د.ميلود عامر حاج، مصدر سابق.
(٢) Noam Chomsky, Neoliberalism and the Global Order: excerpted from the book, Profit Over Peo. ple by Noam Chomsky, Seven Stories Press, 1999.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

وقد اعتبر سميث أن ليس هناك شيء اسمه مصلحة وطنية، بل هنالك مصالح متضاربة داخل المجتمع الواحد.

بناء على ذلك يعتبر تشومسكي أن:

'المهندسين المعماريين الرئيسيين' للنيوليبرالية ضمن 'توافق واشنطن'، هم سادة الاقتصاد الخاص، وخصوصاً الشركات الضخمة التي تسيطر على الكثير من الاقتصاد الدولي، ولديها الوسائل للسيطرة على تشكيل السياسات، وكذلك هيكلة الفكر والرأي. وللولايات المتحدة دور خاص في هذا النظام لأسباب واضحة، تبيّنها كلمات المؤرخ الدبلوماسي جيرالد هينس، وهو أيضاً مؤرخ كبير في وكالة الاستخبارات المركزية: بعد الحرب العالمية الثانية، تفترض الولايات المتحدة، من مصلحة ذاتية، مسؤولية رفاه النظام الرأسمالي العالمي»[1].

ويشير تشومسكي إلى العديد من التجارب النيوليبرالية التي أُجريت في مختلف أنحاء العالم منذ القرن التاسع عشر، بدءاً بالهند وصولاً إلى البرازيل. ويقول إن التجربة الرئيسية الأولى أُجريت منذ مئتي عام، عندما وضع الحكام البريطانيون في الهند «التسوية الدائمة»، التي كانت ستؤدي إلى نتائج كارثية. «وقد استعرضت النتائج لجنةٌ رسمية بعد أربعين عاماً، خلصت إلى أن 'التسوية موضوعة بعناية كبيرة، وقد أخضعت مداولاتها الطبقات الدنيا لقمع شديد'، مما ولّد البؤس الذي لا يجد له مثيلاً في التاريخ»[2]. وينقل تشومسكي عن الحاكم العام البريطاني للهند أن:

'التسوية الدائمة'، على الرغم من إخفاقها في كثير من النواحي الأخرى وفي أهم الضروريات، فإن لديها هذه الميزة العظيمة، على الأقل، وهي إيجاد مجموعة واسعة من أصحاب الأراضي المرتبطين بالمستعمر البريطاني. ومن المزايا الأخرى أن المستثمرين البريطانيين اكتسبوا ثروة هائلة. كما موّلت الهند ٤٠٪ من العجز التجاري البريطاني مع توفير سوق محمية لصادراتها من التصنيع. فضلاً عن تأمين العمال

(١) Chomsky، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

المتعاقدين للممتلكات البريطانية، ليحلّوا محل السكان الأرقّاء في وقت سابق؛ زد على ذلك الأفيون الذي كان من أهم صادرات بريطانيا إلى الصين، حيث فُرضت تجارة الأفيون على الصين بالقوة[1].

إذن كانت تجربة الهند سيئة على الشعب الهندي، إلا أنها كانت ذات نتائج إيجابية هائلة على الإمبراطورية البريطانية التي وصفتها بالمعجزة الاقتصادية.

أما البرازيل، فينقل تشومسكي عن الخبير الاقتصادي جيرالد هينس أن الولايات المتحدة قد استخدمتها عام ١٩٤٥ «كمجال اختبار للأساليب العلمية الحديثة للتنمية الصناعية القائمة على الرأسمالية»[2]. وقد اعتبر النيوليبراليون أن التجربة أجريت بنيّات صادقة لتحويل البرازيل إلى نموذج يحتذى به اقتصادياً في ظل حكم الطغمة العسكرية. إلا أن البنك الدولي أفاد بأن ثلثي السكان تعرضوا للإفقار الشديد نتيجة هذه السياسات. وفي العام ١٩٨٩، وصف هينس «سياسات أميركا البرازيلية» بأنها «ناجحة بشكل كبير»، إذ «ارتفعت الأرباح ثلاثة أضعاف خلال العام ١٩٨٨، في حين انخفضت الأجور الصناعية، وهي بالفعل من بين أدنى المعدّلات في العالم، بنسبة ٢٠٪ أخرى. وقد وضع تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية البرازيل بجوار ألبانيا. وعندما بدأت الكارثة في ضرب الأثرياء أيضاً، أصبحت «الأساليب العلمية الحديثة للتنمية القائمة بقوة على الرأسمالية»، كما يقول هينس، «دليلاً على شرور التماثل والاشتراكية ـ وهذا انتقال سريع آخر يحدث عند الحاجة»[3]. لكن هينس أغفل ذكر الفقر الذي تعرض له شعب البرازيل في هذه الفترة.

ويشير تشومسكي إلى أن الفروق في الثروة بين العالمين الأول والثالث كانت أقل حدة بكثير في القرن الثامن عشر، مما هي عليه اليوم. فخارج أوروبا الغربية

(١) Chomsky، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

كانت الولايات المتحدة واليابان تحقّقان نسب نمو اقتصادي مرتفعة. وفي القرن العشرين تحوّل الاتحاد السوفيتي إلى ملهم نموذج ناجح في التنمية لدول العالم الثالث، ماجعل القادة الغربيين يخشون من أن يلهم النموذج السوفيتي قادة العالم الثالث المعادين للإمبريالية[1].

النيوليبرالية وإرهاب الدولة

قُدّر، لعملية الانتقال من المركنتيلية الاقتصادية إلى النيوليبرالية، ومن الدولة – الأمة إلى الإمبريالية الأميركية، أن تترافق مع أعمال عنف منظّم، كان قادتها في معظم الحالات بعضاً من قادة الجيوش في الدول المعنية، الذين استولوا على الحكم بالقوة، ومارسوا إرهاباً ممنهجاً ضد الناس، لتطويعهم. لقد كانت حالة أندونيسيا والانقلاب الذي قاده محمد سوهارتو بدعم من الولايات المتحدة ضد الزعيم أحمد سوكارنو أحد الأمثلة البارزة على ذلك. فقد قتل خلال الانقلاب وبعده عشرات الآلاف من المؤيدين «لسوكارنو»، واعتُقل مئات آلاف آخرون. ومارس سوهارتو القمع خلال ٣١ عاماً من حكمه حتى العام ١٩٩٨. لكن التجربة المثلى في طبيعة عنف الدولة ضد الشعب لتطويعه، كانت في حالة تشيلي خلال عهد أغوستو بينوشيه الذي انقلب على الرئيس سيلفادور آليندي المنتخب من الشعب عام ١٩٧٣، وذلك بدعم من الولايات المتحدة الأميركية وتحريض منها، علماً أن بينوشيه كان قائد الجيش الذي عيّنه آليندي نفسه في هذا المنصب[2]. وخلال الانقلاب وبعده، قام بينوشيه والطغمة الحاكمة باعتقال عشرات الآلاف من المعارضين، وتعذيبهم وقتلهم أو إخفائهم وذلك على مدى ربع قرن من الزمن، إذ كان هو رئيس الدولة حتى العام ١٩٩٠، وبقي قائداً للجيش حتى العام ١٩٩٨. وقد قُدّر عدد المعارضين الذين أعدموا بـ٣٠٠٠، فيما تعرّض ٣٠٠٠٠ آخرون لأشكال مختلفة من الاعتقال أو النفي أو التعذيب. وقد جرى نفي أو هرب نحو ٢٠٠٠٠٠

(١) Chomsky، مصدر سابق.

(٢) The Pinochet File: How U.S. Politicians, Banks and Corporations Aided Chilean Coup, Dictatorship, www.democracynow.org , sep 10 2013. Web

آخرين، من عدد سكان يعد اليوم نحو ١٨ مليون نسمة. وقد تميّزت التجربة التشيلية في ممارسة إرهاب الدولة بمنهجية هذه الممارسة ومأسستها وإدارتها مباشرة من قبل الحكام في السلطة. وقد ابتُكرت أساليب جديدة للتعذيب الجسدي والنفسي، إضافة إلى ممارسة أعمال الخطف وإخفاء المعارضين الذين لم يكشف مصيرهم حتى اليوم، ورعاية ميليشات غير نظامية تابعة للسلطة بهدف ممارسة الإرهاب ضد المعارضين[1].

ولقد أصبح النموذج التشيلي النموذج الذي اعتمده الحكام الذين استولوا على السلطة في بلادهم بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، بذريعة مواجهة اليسار والخطر الأحمر في مختلف أنحاء العالم. ففي آذار/مارس من العام ١٩٧٦ قاد الجيش الأرجنتيني انقلاباً ضد الرئيسة «إيزابليتا بيرون»، الزوجة الثانية لرئيس الأرجنتين الأسبق «خوان بيرون» الذين توفي عام ١٩٧٤. واستمرت الطغمة العسكرية، مسيطرة على الحكم حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. وخلال هذه الفترة قامت باعتقال وإخفاء نحو ٣٠ ألف معارض بعد تعذيبهم. ويقال إنهم قُتلوا ورميت جثثهم في مقابر جماعية متفرقة في البلاد. وقد جرى الانقلاب أيضاً بدعم من الولايات المتحدة التي كانت تخشى من صعود المعارضة اليسارية وإمكان انتزاعها السلطة[2]. ولقد شكّل اعتماد الرئيس «أنور السادات» في مصر على الجماعات الإسلامية، في مواجهة التيارات اليسارية والناصرية في الجامعات المصرية، صورة من صُوَر العنف الذي تنظّمه الدولة وترعاه ضد المعارضين[3]. ولقد شكّلت معظم أحزاب الإسلام السياسي التي تدعمها أميركا وترعاها الدول في العالم العربي الإسلامي، الأداة التي اعتُمدت لمواجهة الجماعات اليسارية والأحزاب الوطنية والقومية العلمانية المعادية للولايات المتحدة. ومثال على ذلك

(١) Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, United States Institue on Peace, www.usip.org oct 4 2002. Web

(٢) See Amnesty International, Argentina: The Military Juntas and Human Rights : Report of the Trial of the Former Junta Members, 1985, (New York: Amnesty International USA, 1987).

(٣) راجع محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، (القاهرة: الشروق، ١٩٨٣).

صعود ظاهرة الإسلام السياسي في تركيا مع «خير الدين أربكان» خلال سبعينات القرن العشرين والذي أصبح إسلامياً بطلب من قائد القوات الجوية التركية آنذاك، لمواجهة اليسار الصاعد في تركيا[١].

◂ حالة لبنان

أما في لبنان، فلقد مثّلت فترة الأربعينات والخمسينات والستينات مرحلة بناء الدولة ـ الأمة بأفضل تجلّياتها، وقد كان النموذج المحتذى هو النموذج الفرنسي، وكانت النخب اللبنانية الحاكمة تتحدث الفرنسية في حياتها اليومية مثل بشارة الخوري وإميل إدة وفؤاد شهاب، فيما مثّل كميل شمعون المحبّذ للثقافة الإنكليزية استثناءً في هذه المرحلة. كذلك جرت محاولات لبناء دولة مركزية قوية، اعتُمد فيها النظام الاقتصادي المركنتيلي، وعندما تفجّرت أزمة العام ١٩٥٨، حاول فؤاد شهاب معالجتها باعتماد إجراءات رعاية وفقاً للنموذج الكينزي عبر إقامة مجلس خدمة مدنية، وديوان محاسبة، وتدعيم التعليم العام، إن في المدرسة الرسمية أو في الجامعة اللبنانية، واتخاذ إجراءات اقتصادية ولو محدودة، لرعاية الريف، مثل إقامة المشروع الأخضر وإنشاء معمل الشمندر السكري.

لكنّ إجراءات شهاب كانت قاصرة ومحدودة، وخصوصاً أنها لم تمسّ مصالح النخبة المركنتيلية المسيطرة على مقدّرات الأمور في لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما أن النخب المركنتيلية اللبنانية كانت قد بدأت تواجه أزمة نتيجة ارتباطها برأس المال المركنتيلي الأوروبي، وبحالة لبنان الفرنسي، فيما كانت هنالك نخب مركنتيلية جديدة، ارتبط صعودها بالبترول العربي من جهة، وبرأس المال الأميركي من جهة أخرى؛ وهو ما عُبّر عنه بإفلاس بنك أنترا، وإطاحة مالكه يوسف بيدس، الفرنسي الهوى، وظهور نجم روجيه تمرز الذي تولّى تعويم المؤسسة نفسها؛ وظهور نجم رفيق الحريري فيما بعد. الأمر الذي جعل لبنان ينتقل من الدولة

(١) راجع موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم: السياسة الخارجية التركية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤)، الفصل الأول.

المركنتيلية إلى النيو ليبرالية الأميركية منذ العام ١٩٧٠. وقد تجلّى ذلك في الانقلاب على الدولة المركزية القوية، الذي عُبّر عنه بضرب جهاز الاستخبارات أو المكتب الثاني، وإعادة النفوذ إلى وجهاء الريف، وهو ما تجلى بانتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية في العام ١٩٧٠. وبالتالي خضع لبنان لإعادة هيكلة لمؤسسات الدولة والمجتمع من الدولة المركزية التي جرت محاولات بنائها، إلى خصخصة النطاق العام من مؤسسات الدولة والمجتمع عن طريق تطييف هذا المجتمع عبر مراحل. فلقد مثّلت الحرب الأهلية اللبنانية بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ إعادة هيكلة للبنان وفقاً لصيغة جديدة. إذ انتقل من مرحلة الثنائية الإسلامية ـ المسيحية إلى مرحلة الرباعية الطائفية المسيحية ـ السنية ـ الشيعية ـ الدرزية. وقد بدأت الطوائف بالقفز على الدولة لتنتقل بعدها إلى المجتمع بكل تفاصيله، وتعيد تأطيره عمودياً؛ فيصبح لكل طائفة نخبها الاقتصادية والثقافية والسياسية، ومؤسساتها الاقتصادية والمالية والتربوية وحتى الأمنية. ولقد وجدت الحرب الأهلية جذورها في القصور الذي رافق عملية بناء الدولة ـ الأمة في لبنان بالأساس، حيث مثّلت الطائفية السياسية التي اعتُمدت منذ قيام دولة لبنان الكبير عائقاً أمام بناء هوية وطنية لبنانية جامعة. كما كانت مبرّراً للتمييز بين أبناء الوطن الواحد. كذلك مثّلت هيمنة النخب البورجوازية التجارية على الاقتصاد اللبناني عائقاً أمام تنمية القطاعين الزراعي والصناعي، وأدت إلى استقطاب الثروة في البلاد، ما أسهم في حصر معظمها بيد قلة قليلة على حساب غالبية الشعب، الذي عاش في الأرياف عيشة الفقر والعوز. كان هذان العاملان سبباً أساسياً في تفجّر الحرب الأهلية اللبنانية، كما مثّلت عملية ترميم النظام الطائفي اللبناني استمراراً لحالة الاستقطاب في الثروة الوطنية وحصرها بيد قلة قليلة.

بناء على ما تقدم، فإنني في هذا الكتاب أتناول الحرب الأهلية اللبنانية من وجهة نظر مختلفة عن معظم التحليلات التي سبق أن تقدّم بها كتاب ومحللون آخرون اعتبروا الحرب بين مجموعات طائفية وعرقية نتيجة وجود مجموعات دينية مختلفة في وطن واحد، ما يعبّر عن النموذج المتردّي لدول الشرق الأوسط ذات الثقافة الإسلامية، وهو ما نادى به معظم الكتاب بحكم تأثير الفكر الاستشراقي الفرنسي أو الأنكلوساكسوني عليهم، والذي ساد نتيجة هيمنة الإرساليات الفرنسية

والأنكلوساكسونية على التعليم في لبنان منذ أواخر القرن التاسع عشر. واللافت في الأمر أن هيمنة المدرسة الاستشراقية الفرنسية والأنكلوساكسونية لم تقتصر على المؤرخين والأكاديميين الذين اعتبروا من المؤيدين للمنهج السائد أو المدعومين من السلطة السياسية في البلاد، بل تعدّتهم إلى المؤرخين والأكاديميين الذين طرحوا أنفسهم بديلاً من النظرة السائدة؛ فكانوا هم أيضاً من المفكرين الذين تتلمذوا في المدارس الاستشراقية الفرنسية بالدرجة الأولى والأنكلوساكسونية بالدرجة الثانية؛ ما يفسّر سقوط منهج معظمهم، أو قصوره عن طرح فهم بديل لتاريخ لبنان ولحقيقة ما جرى خلال الحرب الأهلية اللبنانية بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠، بمن فيهم الماركسيون الذين اعتمدوا الماركسية الفرنسية لا الروسية نموذجاً.

وفي هذا الإطار أود أن أعترف بأنني أيضاً ممن تتلمذوا في المدرسة الأنكلوساكسونية خلال دراستي لمدة سبع سنوات في الجامعة الأميركية في بيروت؛ حيث كنت طالب بكالوريوس تاريخ بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٥ على أيدي أساتذة أفخر بهم ككمال الصليبي وعبد الرحيم أبو حسين وسمير صيقلي وغيرهم؛ ثم طالب ماجستير في العلوم السياسية على أيدي الأساتذة الدكاترة حسن كريم وفريد الخازن وميشال نعمة ونزار حمزة وهلال خشان ورندة أبو أنطون وأحمد موصللي وغيرهم. كذلك تتلمذت في المدرسة الفرنسية بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٤، حيث كنت طالب ماجستير في التاريخ، ثم طالب دكتوراه في التاريخ والعلاقات الدولية على أيدي أساتذة أفاضل أمثال الدكتور راوول عساف الذي كان له الفضل الكبير في إعادة تقييم رؤيتي لتاريخ لبنان وسورية ومنطقة الشرق الأوسط، وكريستين بابيكيان عساف وباسكال مونان وفؤاد الشدياق. لكن اللحظة الحاسمة في دراستي كانت خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ في جامعة مكغيل، حين خضعت لبرنامج تأهيل ما بعد الدكتوراه في معهد الدراسات الإسلامية بإشراف الدكتور مالك أبي صعب الذي كان له فضل كبير في تعريفي بالمدارس النقدية للمدرسة السائدة في التاريخ. ولقد كتبت بإشرافه الفصل الأول من هذا الكتاب وفيه أنقد مؤرخين وأساتذة كتبوا عن تاريخ لبنان، ومن بينهم أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم، والذين لا أنكر فضلهم، رغم مخالفتي لهم في الرأي والاجتهاد.

لذلك أحاجج في هذا الكتاب بأن الحرب الأهلية اللبنانية كانت في حقيقتها وجوهرها نوعاً من إرهاب تمارسه على الناس الطوائفُ التي هي في حقيقتها مؤسسات الدولة اللبنانية؛ وبالتالي فإن الإرهاب الذي مارسته والذي تجلى في الحرب الأهلية، لم يكن في حقيقته إرهاباً مارسته طائفة ضد طائفة أخرى، بل كان بالدرجة الأولى إرهاباً مارسته النخب ضد الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة لإعادة تطويعها بالعنف، تماماً كما حدث في الحالات التي ذكرتها سابقاً. وقد كان هدف هذا العنف إعادة ترميم النظام الطائفي في لبنان، الذي تصدّع نتيجة عملية التفاعل الأفقي بين أفراد الشعب اللبناني، والذي تجلّى بصعود الأحزاب والتنظيمات العابرة للطوائف. وقد شملت عملية الترميم هذه ممارسة العنف من جانب قيادة طائفة ضد أفراد الطوائف الأخرى الذين اخترقوا حدودها الجغرافية. كما شملت عملية الترميم هذه ممارسة العنف ضد أفراد اعتبروا متمردين على قيادة الطائفة. وبالتالي فإن الفصل الثاني يتضمن لمحة عن تأسيس نواة لبنان الحديث مع قيام القائمقاميتين عام ١٨٤٢، ثم نظام المتصرفية في جبل لبنان عام ١٨٦١، مروراً بلبنان الكبير عام ١٩٢٠ واستقلاله عن فرنسا عام ١٩٤٣ وصولاً إلى تفجُّر الحرب الأهلية في البلاد عام ١٩٧٥.

ويتناول الفصل الثالث البعد الإقليمي والدولي للحرب الأهلية اللبنانية، فيما يتناول الفصل الرابع العنف الذي مارسته القيادات المارونية ضد من اخترقوا حدود الطائفة من الطوائف الأخرى، وضد من تمرّد على قيادتها. أما الفصل الخامس فيركز على العنف الذي مارسته قيادات الطائفة الدرزية ضد من «تعدى على حدود الطائفة» من الطوائف الأخرى وخصوصاً المسيحيّة، وضد من تمرد على قيادة الطائفة الدرزية. فيما يركز الفصل السادس على العنف الذي مارسته قيادات الطائفة الشيعية ضد من تخطى حدود الطائفة من الطوائف والفئات الأخرى، وضد من تمرد على قيادة الطائفة من داخلها. ويتضمن الفصل السادس أيضاً الإرهاب الاقتصادي الذي مارسته النخب المالية، وهي الركن الأساس في النظام اللبناني، والتي تستخدم الطوائف كأطر إيديولوجية وبنيوية لتطويع الشعب اللبناني، وخصوصاً أبناء الطبقة

الوسطى والفقيرة منه. أما الخاتمة فتتناول أسباب إخفاق الأحزاب التي طرحت نفسها بديلاً من النظام؛ ويكمن سببها الأساسي في تحالف قسم من قيادات هذه الأحزاب مع النخب الحاكمة نتيجة تقاطع مصالحهما.

الفصل الأول

تجاذبات حول تفسير تاريخ لبنان

هَدَفَ العنف الذي تمارسه الدولة والنخَب في لبنان إلى محافظة النخب الاقتصادية الحاكمة على امتيازاتها الاقتصادية. وفي هذا الإطار أورد واقعة قمع الثورة الفلاحية في بدايات القرن التاسع عشر على يد الأمير بشير الثاني، والتي كانت قمتها في عامّية لحفد سنة ١٨٢٠. ففي تلك السنة ثار أهالي بلاد جبيل والبترون وكسروان وجبة بشري نتيجة مضاعفة الأمير بشير الثاني للضريبة عليهم. ونظّم الأهالي أنفسهم في عامّيات، رفضاً لما أراد أن يفرضه عليهم الأمير، الذي وجّه عسكره ضدهم بقيادته وقيادة المقاطعجية الدروز. وقد ذكر الأمير حيدر الشهابي وصفاً لمعركة لحفد بين العامية وجنود الأمير والتي انتهت بمذبحة كبيرة بحقّ الفلاحين:

«ثم انه في شهر ذى القعده سار الامير بشير من قرية حمانا الى بلاد جبيل وطلب الشيخ حسن جنبلاط والشيخ ابو سلما العماد والشيخ ناصيف ابو نكد و الشيخ ابراهيم تلحوق والشيخ شبلي عبد الملك. ان يوافوه الى نهر الكلب ويكونوا بخدامته. واصحب معه اربعة من الامرا بيت ابللمع و بات في نهر الكلب. ثم سار بمن معه الى نهر ابراهيم وبات هناك. و عند الصباح حضر الى الامير تخبير من ولده الامير قاسم الذى كان فى قرية لحفد ان جميع اهالي تلك البلاد مظهرين العصاوة ولم يوردوا الاموال الميرية فحينئذ سار الامير بمن معه من نهر ابراهيم طالبا قرية

لحفد وعند وصوله الى قرية غرفين التي هى شرقى قرية عمشيت. فاخبروه ان اهالى تلك القرايا مجتمعين فى قرية شامات ومرادهم يمنعوا الامير عن العبور فى الطريق. فغضب الامير من تجاسرهم ولكن اظهر الحلم عليهم و ارسل اناس يتهددهم وينذرهم من ذلك التجاسر و يعدهم بالرحمة. وانه لا يطلب منهم الا كما اخذ من بلاد الشوف والمتن. ثم سار الامير فى طريقه الي ان وصل الى قرية لحفد ونزل تجاه القرية لاجل قرب الما. ثم اجتمعوا اهالى بلاد البترون. وأهالى بلاد جبيل. والبعض من اهالى كسروان الى قرية حاقل. واجتمعوا اهالي جبة بشري الى قرية اهمج واجتمعوا المتاوله الى رام مشمش. واتفقوا جميعا علي العصاوة واقاموا لهم من كل مقاطعة اناسا بالوكالة على باقى الجميع. ومثل ما يريدوا هولاء الوكلا فلا يخالفوهم بشىء. كمثل ما كان تدبيرهم قبلا فى اجتماعهم بانطلياس. وابتدات المراسلات ما بين الامير وبينهم فطلبوا اولا انهم لا يوردوا سوي مال واحد. وجالية واحدة وان الذى و ردوه الى الامير حسن والامير سلمان يكون من اصل ذلك فالامير جاوبهم ان اوليك الامرا طلبوا منكم مالين وجاليتين. وارتضيتم بذلك فاوردوا الان الباقى عندكم عما طلبوه الامرا والذى اوردتموه لهم اخصموهم من الاصل فلم يرتضوا بذلك. بل صمموا على العصاوة وارسلوا الى الامير صورة شروط لا تطابق المعقول. ومن جملة ذلك ان كلمن يكون حاكما لا يكون حكمه من يد الدولة. فابي الامير عن ذلك. وقد كان الامير حسن ابن الامير علي الشهاب. الذى مرّ ذكره عند ما بلغه قيام اوليك الجماهير و تعصبهم ارسل يشجعهم. وان يتعصبوا و لا يختشوا وانه يسير الي عندهم. ويقاتل قدامهم بكل جهده فقويت عزيمتهم من ذلك و ربطوا الطرقات لكى لا يعود احد يصل من عند الامير الى بلاد الشوف. وفى نهار السبت بعد الظهر فى ٢٧ آب حساب الروم الموافق الى ١١ ذى الحجه. تباين على ظهر الشير الذي تجاه عرضي الامير عسكر نحو الفين نفر. و تحققوا انهم اوليك الذين كانوا مجتمعين فى قرية حاقل. ثم انتقلوا الي ميفوق. وحضر الى عندهم جماعة من جبة بشري. ثم حضروا الى ظهر الشير الذي تجاه لحفد وتباين قبالهم الى ناحية القبلى اناس متاوله.

وقد كان فى ذلك النهار ارسل الامير اثنان من خاص خدمه الي اهمج يتكلموا مع الذين مجتمعين هناك بان الامير قد ارتضى ان لا ياخذ منهم سوى مال واحد وانه يقوم من تلك البلاد ويرجع الي بلاد الشوف. وهم يجمعوا ما بقى من الميري. ويوردوها له من دون حوالي ولا لزز فى الطلب. وقبل رجوع الرسل حضروا اوليك الجماهير الى شير لحفد كما ذكرنا و اشتهروا على ذلك الشير فلما نظرهم الامير امر لمن صحبته ان لا احد يقوس ولا يبدى فى حركة قتال وقد ابتدوا اوليك الجماهير يرمون القواس على عرضى الامير ولم يكون ياذن لمن معه ان يحاربوا بل جمع من الذي بصحبته الى القرب منه. واختبوا من رمى الرصاص وقد تصاوب البعض من خيل من زود رمى الرصاص فعند ذالك نهض عسكر الامير واقتحموا علي ذلك العسكر. وتبعتهم الخيل من الامراء. والمشايخ والخدم فكسروا ذلك العسكر بشدة بطشهم حيث انهم لم يكونوا اكثر من ثلث ماية نفر ومايتين خيال فقط. وعندما صعدوا الى ظهر الشير ابتدى القتل فى ذلك العسكر. والبعض ارتموا من ظهر الشير الى اسفل فماتوا. والبعض قتلهم ذبحا من عسكر الامير و طردوهم مسير ساعة. ولما غربت الشمس رجع عسكر الامير منصورا وتشتتوا اوليك الرجال فى تلك الوادي. وقد مات منهم ما ينوف عن الماية و الخمسين من دون المجاريح والذين قبض عليهم اتوا بهم قدام الامير فامّنهم على دمهم واطلقهم. ولم يمت من عسكر الامير سوى ستة رجال و اربع روس من الخيل وبعض مجاريح»[1].

في ١٩٧٥/٤/١٣ نصبتْ مجموعةٌ من حزب الكتائب اليمينيّ اللبنانيّ كمينًا لباصٍ يحمل مواطنين فلسطينيين في أحد شوارع عين الرمّانة الضيّقة، فاندلعتْ حربٌ أهليّةٌ في لبنان بين أحزابٍ ذات غالبيّة مسيحيّة، وأحزابٍ يساريّةٍ منطوية تحت راية «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة». استمرّت تلك الحرب خمس عشرة سنة، وكانت من أطول حروب القرن العشرين، وشاركتْ فيها، إلى جانب الأفرقاء المحلّيّين، أطرافٌ دوليّة

(١) الأمير حيدر الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، القسم الثالث، تحقيق أسد رستم وفؤاد إفرام البستاني، (بيروت: المكتبة البولسية، ١٩٨٤)، ص ٦٨٥ ـ ٦٨٦. (نقلت كما هي من المصدر).

وعربيّة (سورية، إسرائيل، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتيّ سابقًا، إيران،...)، الأمر الذي برّر لكثيرٍ من السياسيين والباحثين اللبنانيين الزعمَ أنّ تلك الحرب كانت «حربَ الآخرين على أرض لبنان».

لبنان والثقافة المشرذمة

في لبنان تيّارٌ سائدٌ اعتبر الحربَ المذكورةَ حربًا طائفيةً؛ فالطوائف والمذاهب، بحسب هذا التيّار، جزءٌ من ثقافة «المشرق» الذي لجأتْ إليه بعضُ الأقليّات (كالدروز والموارنة)[١] هربًا من الدولة الإسلاميّة أكانت أمويّة أمْ عبّاسيّة أم أيّوبيّة أمْ عثمانيّة... وهكذا كانت الطائفيّة، بحسب سمير خلف، «جزءًا من مشاعر المواطنين اللبنانيين البدائيّة والضيّقة (primordial and parochial) في منطقة لبنان الجغرافيّة»[٢]، لكون «البلد مشكّلًا من عدة مناطق معزولة [بعضها عن بعض]». وفي السياق نفسه يقول كمال الصليبي إنّ البنية الاجتماعيّة هنا «تكوّنتْ من طوائف (communities) صغيرة متمركزة على القرى، وكلٌّ منها يمتلك معاييرَه وتقاليدَه الخاصّةَ به، ويعلي من شأن النسب والروابط العائليّة والأواصر الطائفيّة»[٣]. ويقول جورج قرم إنّ «التنوّع» في لبنان يتمثّل في أنّ «كلّ عائلة وعشيرة وطائفة تمتلك ميثولوجيّتَها الخاصّةَ بها»[٤]، وإنّ القرى تتمركز «حول الكنيسة أو الجامع، وكانت مشغولة بصراعاتها»[٥]، الأمرُ

(١) Dilip Hiro, Lebanon Fire and Embers: A. History of the Civil War (New York: St Martin Press, 1993), p. 1; Itamar Rabinovitch, The War For Lebanon, 1970- 1983 (London: Cornell University Press, 1984), p. 18; Marius Deeb, Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process (New York: Palgrave McMillan, 2003), p1; J.Abraham, The Lebanon War (London: Praeger, 1996), p.xi; Farid El Khazen, The Breakdown of the State in Lebanon, 1967 – 1976 (Cambridge, Massachusetts: 2000), p.131.

(٢) Samir Khalaf, Lebanon's Predicament (New York: Columbia University Press, 1987), p.115

(٣) Kamal Salibi, A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered (London: I.B. Tauris & co ltd. 2nd ed, 1989), p.29 - 3.

(٤) Georges Corm, Geopolitique du Conflit Libanais (Paris: La decouverte, 1986), p.59, 29, 68

(٥) Corm، المصدر نفسه، ص ٢٩.

الذي منع «انبثاقَ تاريخ موحّدٍ للبنان، وروّج لانبثاق ثقافاتِ طوائفَ منفصلة»[١]. وهذا بدوره «جعل لبنان»، بحسب تشارلز وينسلو، «بلدًا معرّضًا للنزاع [الدائم]»، وتلك حالةٌ «نموذجيّةٌ للشرق الأوسط عامة»[٢]. ويذهب إيتامار رابينوفيتش إلى أنّ الجمهوريّة اللبنانيّة كانت «مصطنعة»، وكان محتومًا أن تدمّرها الضغوطُ المحلّيّة والخارجيّة[٣].

المسلمون العرب مسؤولون عن شقاء لبنان

ولكنْ، إذا كان النظام هو، فعلًا، أفضلَ ما يمكن بلوغُه في أيّ دولةٍ في الشرق الأوسط، المحكوم بتخلّفه وطوائفه وثقافته البالية، فلماذا انهار، على ما يُظهر ذلك بأبرز صوره اندلاعُ الحرب الأهليّة اللبنانيّة في العام ١٩٧٥؟! هنا أيضًا سوف يقع لومٌ كثيرٌ من الباحثين على الثقافة العربيّة، أو الشرقيّة، أو الإسلاميّة، أو عليها جميعًا في الآن ذاته، سواءٌ تجسّدتْ في جمال عبد الناصر، أو منظّمة التحرير الفلسطينيّة، أو إيران، أو أيّ بلد عربيّ أو إسلاميّ آخر[٤].

في هذا الصدد يَعتبر فؤاد عجمي أنّ العرب يعانون عيوبًا متأصّلةً في نظام قيمهم. وهو يرى أنّ الإيثوس [الشخصيّة] العربيّة شديدةُ التأثّر بالأساطير والخرافات التي لا تنسجم مع ما يسمّيه النظام العالميّ الحديث لكونها رجعيّةً وعصبيّةً على التعبير وغير علميّة. وما القوميّة العربيّة بهذا المعنى، في حسبانه، إلا «الرغبة في بناء دولة موحّدة كبيرة لن تؤدّي إلّا إلى خلق قيصرٍ جديد، يستمدّ سلطتَه من الله ونبيّه»[٥]. وهذا هو ما يفسّر، في زعم فريد الخازن، لماذا برزتْ، في حقبة ما بعد

(١) Corm، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٢) Charles Winslow, Lebanon, War and Politics in a Fragmanted Society (London: Routledge, 1996), p.3, 4. 6.

(٣) Rabinovitcht مصدر سابق، ص ١٧.

(٤) Corm، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٥) Fouad Ajami, The Vanished Imam, Musa Al Sadr and the Shia of Lebanon (Ithaca: Cornell University Press, 1986)، ص ٣، ١٣، ١٩، ٤١، ٤٥.

الاستقلال في الشرق الأوسط، أنظمةٌ سلطويّة «قوميّة عربيّة»، في معظمها، يقودها حزبٌ واحدٌ، ويدعمها الجيش: فهذه الأنظمة استندت في واقع الأمر إلى روابط العشيرة، وجاءت على حساب الحريّة والتعدّديّة السياسيّة؛ أيْ بما يخالف واقعَ الأمور في لبنان[1].

◂ لوم عبد الناصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية وسورية

يقول ماريوس ديب إنّ «ديمقراطيّة لبنان الفتيّة تشكّل تهديدًا للأنظمة العربيّة»[2]. ويزعم وينسلو، بالمثل، أنّ صعود عبد الناصر ورغبتَه في السلطة شكّلا تهديدًا للبنان[3]. ويجزم الخازن أنّ الديمقراطيّة في لبنان تشكّل خطرًا على نظام الدول العربيّة[4]، وإنْ كان التفكّكُ الاجتماعيُّ فيه سمةً نموذجيّةً لمعظم العالم الثالث[5]. وأمّا رابينوفيتش فيعتقد أنّ الخصومة بين عبد الناصر والحكم الهاشميّ في العراق، منذ العام ١٩٥٨، مهّدتْ سبيلَ الانفجار، وأنّ الناصريّة قدّمتْ إلى المسلمين اللبنانيين ولاءً خارجيًّا يضعونه نصب أعينهم على حساب ولائهم للبنان[6].

بعد موت عبد الناصر، وقع لومُ بعض الباحثين على الفلسطينيين. فبحسب وينسلو أدّت نكسةُ العرب عام ٦٧ إلى تقوية الشعور الوطنيّ لدى الفلسطينيين، ودفعَهم طموحُهم إلى الاستقلال السياسيّ نحو محاولة تحويل لبنان إلى قاعدةٍ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ لهم[7]. فخشي المسيحيون اللبنانيون، بحسب كمال الصليبي، من تعاطف المسلمين اللبنانيين مع الفلسطينيين سعيًا إلى تقوية «نفوذهم [المسلمين] في لبنان». وإذ «شلّ» المسلمون الدولةَ، فقد «قبل حزبُ الكتائب التحدّي وحاول

(١) El Khazen، مصدر سابق، ص ١٠٢، ١١٠.
(٢) Deep، مصدر سابق، ص ٢.
(٣) Winslow، مصدر سابق، ص ١٠٨، ١٥٠.
(٤) El Khazen، مصدر سابق، ص ٩٣.
(٥) المصدر نفسه، ص ١١.
(٦) Rabinovitch، مصدر سابق، ص ٢٥.
(٧) Winslow، مصدر سابق، ص ١٧٧.

أن يحمي سيادةَ لبنان». وهذا، إلى جانب عوامل إقليميّة ودوليّة أخرى، أدّى بحسب الصليبي إلى الحرب الأهليّة اللبنانيّة عام ١٩٧٥[1].

على أنّ سورية، في كتابات بعض الباحثين، ستتحمّل قسطَها هي الأخرى من الاتهامات بسبب مسؤوليّتها عن انعدام الاستقرار في لبنان. فقد اعتبرتْ نعومي واينبرغر مثلًا أن ترسّخ السلطة في سورية تحت حكم حافظ الأسد في أوائل السبعينات كان مقيَّضًا له أن «يعتبر لبنانَ محطةً مركزيّةً في مجال نفوذه»[2]. وترافق ذلك مع تبعات النزاع العربيّ ـ الإسرائيليّ وهزيمة العرب في حرب ١٩٦٧، لتُلقي هذه بظلّها الثقيل على الاستقرار في لبنان، كما يقول ديليب هيرو. وفي هذا الصدد يرى ماريوس ديب أنّ النظام في سورية «لم تكن له قطّ نيّةُ السلام مع إسرائيل لأنّ إدامة النزاع باسم القوميّة العربيّة تكسبه الشرعيّةَ وتبقيه في الحكم»، وأنه لمّا كانت سورية عاجزةً عن شنّ حرب ضخمة على إسرائيل، فقد كان عليها أن تقود صراعًا خافتًا ضدّها عبر وكلائها في لبنان[3].

◂ إنكارُ أيّ دورٍ للعوامل الاقتصاديّة - الاجتماعيّة

تطلّب تجنّبُ المنطق السائد للتحدّيات تهميشَ أحد العوامل الداخليّة اللبنانيّة المحليّة، أو جعله تابعًا للعامل الخارجيّ. وفي سبيل ذلك اعتبر المنطقُ السائدُ للأحزاب اليساريّة في لبنان محضَ أداةٍ لدى القوى الخارجيّة، أو مجرّدَ لاعبٍ ثانويّ. ففي رأي فؤاد عجمي مثلًا: أنّ «التقاليد» أهمّ من العوامل الاجتماعيّة، ومن هنا شغفُه بالإمام موسى الصدر، الذي اعتبره برهانًا على «إخفاق الإصلاحيين العرب في نيل دعم سكان جنوب لبنان». فالقوميّة العربيّة، «بوصفها إيديولوجيا أهل المدن السنّة والمسيحيين، أخفقت في مخاطبة أهل لبنان من الشيعة القرويين»، فاضطرّ

(١) Kamal Salibi, Crossroads to Civil War, Lebanon 1958 – 1976, (Caravan Delmar: New York, 1976), p. 35, 45, 73.
(٢) Naomi Weinberger, Syrian Intervention in Lebanon: The 1975 – 1976 Civil War (New York: Oxford University Press, 1986), p.4.
(٣) Deeb، مصدر سابق، ص ٢-٣.

الشيعة إلى التعبير عن أنفسهم بشكل مستقلّ. ولقد كشف نجاحُ موسى الصدر، في رأي عجمي، عن عجز اليسار اللبنانيّ عن تعبئة الشيعة، وتوجّب إصلاح النظام اللبنانيّ على أساس شراكة شيعيّة ـ مارونيّة، لولا العامل الفلسطينيّ الذي حال دون ذلك[١]. ولم يجد فريد الخازن، هو أيضًا، أيَّ أثر للعوامل الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة في اندلاع النزاع الأهليّ اللبنانيّ، لا سيّما وأنّ «الاقتصاد اللبنانيّ آنذاك كان في حالة جيدة»[٢].

الاستشراق في منطق التيّار السائد

عكس تصوّرُ «المشرق» بوصفه كياناتٍ مجزّأةً على أساسٍ دينيّ، وبوصفه «عصيًّا على التحديث»، وجهةَ نظر المستشرقين الذين رأوا الحضارةَ الإسلاميّة، بقرآنها وقمعِها للنساء وتعدّدِ اثنيّاتها، غيرَ قابلةٍ للتغيير والتطور. هؤلاء المستشرقون اعتبروا أنّ المشكلة هي في الإسلام ذاته، وأنّ الحلّ هو في المسيحيّة الأوروبيّة، هكذا، وبطريقةٍ صمّاءَ وأحاديّة، على ما كتب أسامة المقدسي[٣]. وكان إدوارد سعيد قد عبّر عن التفكير الاستشراقيّ بالقول الآتي: «لكي تحيا أوروبا كان عليها أن تخلق أوروبا مضادّةً (Anti-Europe)»[٤]. ولهذا اعتبر مستشرقٌ كبرنارد لويس أنّ العالم الإسلاميّ يعاني انعدامًا في التحديث؛ وهذا التحديث يتمثّل، في رأيه، في انعدام «حريّة العقل من الضوابط والتلقين، وخلوّ الاقتصاد من الفساد وسوءِ الإدارة، و[تحرّر] النساء من الاضطهاد الذكوري، وحريّة المواطنين من الطغيان». ولقد اعتبر لويس أنّ التاريخ «نزاع بين الحضارة الإسلاميّة أو الشرقيّة [من جهة]، والحضارة المسيحيّة أو الغربيّة [من جهة ثانية]»، وأنّ كفّة الميزان تميل إلى

(١) Ajami مصدر سابق، ص ٥٧، ٦٣، ١٦٠.

(٢) El Khazen، مصدر سابق، ص ١٤٨، ٢٥٠.

(٣) Usama Makdissi, The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth Century Ottoman Lebanon (Berkley, California: University of California Press, 2000), p.9

(٤) Edward Said as quoted in Peter Gran, Beyond Eurocentrism, A New View of Modern World History (New York: Syracuse University Press, 1996), p. 5.

الحضارة الغربيّة. ولا يعود ذلك في حسبانه إلى التخلّف العربيّ بقدر ما يعود إلى «القفزة الغربيّة» (Western upsurge) في مجال التحديث. ولقد استطاعت حضاراتٌ أخرى، كاليابان وكوريا، أن تبلغ مرحلةَ التحديث لتبنّيها الثقافةَ الغربيّة، في حين بقي العالمُ الإسلاميُّ متخلّفًا لأنّه لم يفعل ذلك في زعم لويس. وهكذا، لم يكن للاستعمار دورٌ في مشاكل العرب والمسلمين، وليس بالإمكان لومُ الإمبرياليّة الأميركيّة، لأنّ هذه، في اعتقاده، «نتيجة، لا سبب، للضعف الداخليّ في دول الشرق الأوسط ومجتمعاته». وليس ممكنًا في اعتقاده أيضًا لومُ إسرائيل على مظالمها؛ فهذا لومٌ يسعى إلى إلصاق تخلّف العالم الإسلاميّ بـ«مؤامرة يهوديّة» لا غير[١].

والحقّ أنّ منطق لويس قد تردّدتْ أصداؤه في كتابات باحثين عرضنا أفكارَهم من قبل، ومعظمُهم من اللبنانيين. ولقد عبّر بيتر غران عن هذا «التصادي» حين قال إنّ الباحثين غير الأوروبيين يشاركون في النسق الفكريّ المهيمِن حين انحرفوا من الوضعيّة إلى الرومنطيقيّة بعد أن حرمهم الباحثون الأوروبيون جنّةَ التحديث: «إنّ الباحثين غيرَ الأوروبيين، بدعمهم النسقَ [الفكريَّ] المهيمن، ينصّبون أنفسَهم وسيطًا بين الحضارة السائدة والحضارات غير الأوروبيّة، فيقبلون تهميشَ هذه الحضارات»[٢]. ومن هنا يقع اللومُ في مأساة لبنان، بحسب النمط السائد، على العرب والمسلمين، لا على غيرهما.

أطروحات مضادّة

قلّة قليلة حاولتْ تحدّي التيّار السائد من البحوث المتخصّصة بالحرب الأهليّة اللبنانيّة، لتشدّدَ على دور الطبقات الاجتماعيّة في تحديد طبيعة السياسات في هذا البلد. من هذه القلّة مهدي عامل، عالِمُ الاجتماع، والقياديُّ الراحلُ في الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ، الذي تصدّى للفكرة القائلة بأنّ الطوائف تشكيلاتٌ اجتماعيّة

(١) Bernard Lewis, What Went Wrong, Western Impact and Middle Eastern Response? (New York: Oxford University Press, 2002), p. 159, 152 – 155.

(٢) Gran، مصدر سابق، ص ٦.

ثابتةٌ راكدة، وذلك حين جزم أنّها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت غيرَ ما هي عليه في القرن العشرين، لأنّ الدولة العثمانيّة لم تكن طائفيّة بل دينيّة. وقد رأى مهدي عامل أنّ الطائفة تبعيّة سياسيّة تربط الطبقاتِ الدنيا بالطبقات العليا، واعتبر النظامَ الطائفيّ نظامًا سياسيًّا يستند إلى الطوائف بوصفها مؤسّسات سياسيّة. وهو يرى أنّ النظام الطائفي، الذي أُنشئ أثناء الانتداب، لم يتعزّز إلّا بعد الاستقلال، ومن ثم تمأسس واندمج بجهاز الدولة. لم تكن الطوائف قادرة على الحياة من دون هذه الدولة، والمأزقُ الفعليّ، في رأيه، هو أنّ هذه الطوائف عوّقتْ تطوّر لبنان إلى دولة عصريّة مركزيّة[١].

ولكنْ لماذا نشبت الحربُ في لبنان؟ يرى مهدي عامل أنّ ظروف تكوّن الرأسماليّة في لبنان، في القرنين التاسع عشر والعشرين، هي الظروف نفسها التي شهدتْ بداياتِ الأزمة التي واجهت الرأسماليّة العالميّة. ولهذا لم يمحُ تطوّر الرأسماليّة في المجتمعات «الشرقيّة»، كلبنان، مجموعةً واسعةً من العلاقات التي سبق أن سادت في نمط الإنتاج ما قبل الرأسماليّة. وبكلام آخر، فقد ربط نمطَ الإنتاج الكولونياليّ للبورجوازية اللبنانيّة بالبورجوازيّة العالميّة، وهذا ما جعل لبنان يعيش أزمة دائمة في رأي مهدي عامل.

لقد أُعطي لبنان، بحسب مهدي عامل، دورَ الوسيط الماليّ بين القوى الاستعماريّة ومنطقة الشرق الأوسط، فأدّى ذلك إلى تطوّر قطاع الخدمات وانهيار القطاعات المنتِجة. ولقد استند النظامُ الطائفيّ إلى بقاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسماليّة، وهو ما يفسّر تصدّي أفراد كثيرين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والدنيا في أحزاب اليمين اللبنانيّ لمقارعة أحزاب اليسار. ومن جهةٍ ثانية، فقد تصرّف الإقطاعيون وكأنّهم بورجوازيّة عليا، الأمر الذي حرف الصراعَ عن طبيعته الطبقيّة ليغدو صراعًا طائفيًّا[٢].

(١) مهدي عامل: في الدولة الطائفيّة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩)، ص ١٤٣، ٢٠٩ ـ ٢١٠، ٢٠٥، ١٩، ٢٤.

(٢) مهدي عامل: النظريّة في الممارسة السياسيّة بحث في أسباب الحرب الأهليّة في لبنان (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥)، ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

إضافة إلى ذلك، كان مسعود ضاهر من أوائل المؤرخين اللبنانيين الذين درسوا تاريخ لبنان من منظار اقتصادي ـ اجتماعي متأثراً بالفكر الماركسي. كان مسعود قد حصل على دبلوم الدراسات العليا من الجامعة اللبنانية قبل أن يتابع تحصيله العلمي في السوربون، ويحصل على درجة الدكتوراه بالتاريخ الاجتماعي، ليلتحق بعدها بالجامعة اللبنانية عام ١٩٧٣ ويدرّس في كلية الاداب ـ قسم التاريخ. كان موضوع الدكتوراه الذي ناقشه حول تاريخ لبنان الاجتماعي منذ بدايات الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وحتى إعلان الجمهورية اللبنانية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٦، شاملاً إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. حاول ضاهر، في دراسته هذه التي أصدرها في كتاب بعنوان «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦»، أن يدرس البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي في تاريخ لبنان في تلك المرحلة المهمة، بغية نقد الأسس الطائفية التي بُني عليها تاريخ لبنان الوطني، معتبراً أن الطائفية لم تكن إلا إيديولوجيا اعتمدها النظام الرسمي اللبناني بهدف «تشويه الوعي لدى اللبنانيين» معتبراً أن كتب التاريخ التي اعتمدها المنهج السائد في كتابة تاريخ لبنان كانت تفتقد التوثيق العلمي، وأساءت إلى التاريخ والهوية الوطنية للبنان كوطن لجميع أبنائه. وقد اعتبر ضاهر أن اعتماده التاريخ الاجتماعي كان يهدف إلى تصويب الرؤية التاريخية للبنان، بغية بناء هوية وطنية جامعة لهم[١]. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية، حاول مسعود ضاهر نقد البعد الطائفي للحرب، محاولاً إظهارها على أنها في جوهرها حرب طبقية لا طائفية، وذلك حين نشر كتاب حول الجذور التاريخية للمسألة الطائفية للبنان عبر تركيزه على التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في هذا البلد بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر[٢]. كذلك أصدر ضاهر عدداً كبيراً من الكتب ركز معظمها على التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي

(١) مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٦، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٥).

(٢) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان: ١٦٩٧ ـ ١٨٦١، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١).

للبنان والمشرق العربي، مثل الجذور التاريخية للمسألة الزراعية في لبنان[١]، وسواه من الموضوعات.

◂ بزوغ الطائفيّة في لبنان

كان أسامة المقدسي من أبرز مَن تحدى فكرة أنّ الطائفية جزءٌ لا يتجزّأ من «الثقافة الشرقيّة» منذ ألف عام. فقد رأى أنّ الطائفيّة حصيلةٌ للتحديث في القرن التاسع عشر، وذلك حين أُخضع المجتمعُ اللبنانيُّ لمحاولات الإصلاح الأوروبيّة والعثمانيّة. واعتبر المقدسي أنّ تشكيل الطوائف كمؤسّسات سياسيّة في لبنان الحديث، إنّما هو نتيجةٌ للتفاعل بين القوى الاستعماريّة والطوائفِ المحلّيّة من أجل «إنتاج مخيّلةٍ تاريخيّةٍ جديدة». ذلك أنّ الاحتلال المصري بين العامين ١٨٢٩ و١٨٤٠، فضلًا عن سقوط الشهابيين، وبدء الإصلاحات العثمانيّة، أدّت إلى خلق بيئة ملائمة لبناء نظام سياسيّ على أسس دينيّة. جرى ذلك في وقتٍ كانت فيه الإمبراطوريّةُ العثمانيّة تبتعد عن نظام المِلل باتجاه نظام قائم على المواطنيّة، يمنح المواطنين المساواةَ بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينيّة. في تلك الفترة، تدخّلت القوى الأوروبيّة نيابةً عن المسيحيين من أجل أن تضمن لهم مكانةً مميّزةً على حساب نظرائهم المسلمين. حدث ذلك في لبنان، الذي كان يضمّ عددًا كبيرًا من المسيحيين، وفي سياق تكوين الأوروبيين لـ«قبائل» لبنانيّة، على أساس أساطير مستقاةٍ من الكتاب المقدّس. ولقد أدرك زعماءُ الدروز والموارنة، الذين سعوْا إلى استرجاع امتيازاتهم المفقودة في ظلّ حكم بشير الثاني، أنّ الإمبراطوريّة العثمانيّة فقدتْ قوّتها وهيبتها، لذا حاولوا كسبَ ولاء القوى الأوروبيّة المختلفة، التي كانت بدورها تسعى إلى كسب تعاون الزعماء اللبنانيين لكي يكونوا وسطاءَ مع الطوائف المحلّيّة من أجل تبرير التدخّل الأوروبيّ في سياسات الإمبراطوريّة العثمانيّة. هكذا سعت فرنسا إلى كسب ولاء الموارنة، تاركةً للبريطانيين خيارَ ادّعاء حماية الدروز. ومن هنا بزغت الطائفيّة بديلًا من النظام القديم المبني في جبل لبنان على أساس

(١) مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة الزراعية في لبنان، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨١).

العلاقات الإقطاعيّة ـ الفلاحيّة. إذن، كانت الطائفيّة، بحسب المقدسي، هي بؤرة التعبير عن التحديث في لبنان العثمانيّ في القرن التاسع عشر[١].

◂ تكوينُ لبنان

اتصل تكوينُ لبنان ككيان سياسيّ (بتعبير مهدي عامل) اتصالًا عميقًا باختراق الرأسماليّة العالميّة لمنطقتنا. فلقد أُدمج لبنانُ في السوق العالميّة منذ بدايات القرن التاسع عشر من خلال التبادل التجاريّ، وذلك حين بدأ تصديرَ شرانق الحرير، وزيتِ الزيتون، وغيرِ ذلك من المنتوجات الزراعيّة، وبدأ استيرادَ السلع المصنّعة. هكذا، أدمج الاقتصاد السياسيّ المشرقي، بشكل غير متكافئ، في الحلبة السياسيّة ـ الإستراتيجيّة لأوروبا، بضغطٍ من التوسّع الأوروبيّ، وبصعودٍ مواكبٍ من طرف البورجوازيّة اللبنانيّة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمصالح الأوروبيّة. وقد تشكّل الاقتصادُ المحلّيّ، بحسب كارولين غايتس، على الأسس الآتية: أعيد توجيهُ الزراعة من الإنتاج المحلّيّ إلى الإنتاج بهدف التصدير إلى السوق العالميّة، ودُمّرت الصناعةُ المحلية، ونشأتْ بنيةٌ تحتيّة تجاريّة ـ ماليّة، واتصاليّة ـ نقليّة، بفضل الرأسمال الأوروبيّ ـ اللبنانيّ، لخدمة الاقتصادات الأوروبيّة[٢]. وأدّى ذلك، بحسب فيرو، إلى تحسين أوضاع الموارنة والمسيحيين عامّةً على الصعد الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة والسياسيّة، وإلى صعود عائلات اغتنت حديثًا شرقيّ مدن الساحل (صيدا وبيروت وطرابلس) وشكّلت تحدّيًا للمقاطعجيين الدروز. وقد وافقت السلطاتُ الفرنسيّة على فكرة «لبنان الكبير» بسبب ضغط مجموعات المصالح الفرنسيّة التي كانت تعمل على حثّ الحكومة الفرنسيّة على إنشاء سورية فرنسيّة[٣]. فلقد احتاج الفرنسيون إلى مرفأ خاص بهم؛ ولما كان مرفآ صيدا وطرابلس تحت سيطرة البورجوازيّة السنّيّة المرتبطة

(١) Makdissi، مصدر سابق، ص ٢، ٥٢، ١١، ٢٣، ٦٠، ٦١، ٦٧.

(٢) Carolyn Gates, The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon (Beirut: Center for Lebanese Studies, September, 1989), p. 6 -8.

(٣) Kais Firoo, Inventing Lebanon, Nationalism and the State Under the Mandate (London: I.B. Tauris. 2003), p. 16. 18

ارتباطًا عميقًا بالنخبة العثمانيّة، فقد حوّل الفرنسيون أنظارهم شطر بيروت[١]. وهذا ما يفسّر انخفاض أهمية مدينتيْ طرابلس وصيدا بعد نشوء دولة لبنان الكبير؛ كما يفسّر سبب تشجيع الفرنسيين لنشوء نخبة تجاريّة جديدة تضمّ (أساسًا) تجّارًا جددًا قادرين أن يكونوا وكلاء محليين للشركات الأوروبيّة. ونتيجةً لذلك أفلس كلُّ التجّار الآخرين[٢]، كما جرى تهميشُ العمّال الزراعيين وصغار الملّاكين القرويين والحرفيين والعمّال الصناعيين وصغار الصناعيين في لبنان الجديد[٣].

الفرنسيون: رعاة النظام الطائفي

لا عجب، إذن، أنْ تتمأسس الطائفيّة مع نشوء الجمهوريّة اللبنانيّة الجديدة عام ١٩٢٠، وأن يرتبط الفرنسيون ارتباطًا مباشرًا بسياسة تشجيع الطائفية منذ انتخابات العام ١٩٢٢. فقد وزّعت السلطاتُ الفرنسيّة مقاعدَ البرلمان، المكوّنِ حديثًا آنذاك، توزيعًا طائفيًّا بحسب حجم كلّ طائفة. وبنى المرشحون تحالفاتٍ ما بين الطوائف، وكانت السلطات الفرنسية ضالعةً بشدّة فيها: فقوّت النخب الموالية لها في البلدات والقرى، وأجهضتْ تشكيلَ لوائح انتخابيّة تستند إلى أحزاب سياسيّة أو مجموعات غير طائفيّة. وأدّى ذلك إلى نشوء نخبة جديدة ترتكز على التجّار المدينين المسيحيين وعلى النخب العشائريّة في البلدات والقرى. وأصبحت الطائفيّة أساسَ النظام السياسيّ مع الدستور الجديد عام ١٩٢٦، وهو دستور فُرض على خلفيّة تصدّعات اجتماعيّة – اقتصاديّة وسياسيّة عميقة تحوّلتْ إلى هوّات طائفيّة. وقد منعت السلطاتُ الفرنسيّةُ والنخبُ اللبنانيّةُ الجديدة الأحزابَ السياسيّةَ المرتكزة على قواعد غير طائفيّة، مثل الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ وحزب الاستقلال الجمهوريّ وعصبة العمل القوميّ، التي حاولتْ تحدّي هيمنة الإقطاعيين التقليديين. وفي العام ١٩٣٦ عُقدتْ معاهدةٌ بين الرئيس اللبنانيّ إميل إدّة والسلطات الفرنسيّة، فمأسست

(١) Gates، مصدر سابق، ص ١٣.

(٢) Firoo، مصدر سابق، ص ٨١.

(٣) Gates، مصدر سابق، ص ٥.

المعادلةَ الطائفيّة على أساس ٦ و٦ مكرّر (ستة مسيحيين و٦ مسلمين). وبحلول ذلك الوقت كان التجّار السنّة قد بدأوا بتنظيم أنفسهم، ولأول مرة في حياتهم، كطائفةٍ أو مذهب. وفي هذه الأثناء نصّ مرسوم ١/٦٠ للعام ١٩٢٦، لأول مرة، على تعيين مفتٍ لبنانيّ لتنظيم السنّة على أسس طائفيّة، وتبع ذلك تأسيسَ المجلس القوميّ الإسلاميّ في ذلك العام[١]. وسيكون الشيعة بعد الاستقلال آخرَ مَن ينظّمون أنفسَهم طائفيًّا، وذلك عبر تأسيس المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى عام ١٩٦٩.

لبنان بعد الاستقلال

بعد الاستقلال تعزّزتْ بنيةُ رأسماليّةِ الأطراف. فقد قوي دورُ بيروت، مثلًا، كمركز تجاريّ إقليميّ، بفضل سياسة الانتداب التي قضت بـ«حجز» السوق السوريّة للتجّار البيروتيين مقابل تعريفات أعلى لحماية الزراعة والصناعة اللتين كانتا أشدَّ أهميةً للاقتصاد السوريّ. ولقد جاء تكريسُ لبنان كجمهوريّة تجاريّة، بتعبير كارولين غايتس، أثناء حكم الرئيس كميل شمعون، الذي سعى إلى إضعاف قبضة ملّاك الأراضي الإقطاعيين، وإلى تقوية اقتصاد الخدمات العالميّة. وفي هذه الفترة صدر قانونُ السرّيّة المصرفيّة عام ١٩٥٦، وألغيتْ قوانينُ الإيجار لتشجيع قطاع البناء. كما تدفّق مالُ النفط إلى لبنان، وشجّع قطاع الخدمات والمصارف والسياحة، فارتفعتْ حصّتُه من ٦٢٪ عام ١٩٥٠ إلى ٧٠٪ عام ١٩٧٠. والأمر عينه ينطبق على الاستثمارات القادمة من البلدان الغربيّة. وفي المقابل، كانت الزراعة تعاني الأمرّيْن، ولم تستطع أن تلبّي حاجات السكّان اللبنانيين، مع أنّ ثلثيهم يعتاش منها كليًّا أو جزئيًّا![٢].

كانت حرب العام ١٩٥٨ حصيلةً لعوامل إقليميّة، ولكنها كانت حصيلةً لعوامل محليّة أيضًا. فشمعون لم يكتفِ بالاصطفاف إلى جانب الغرب، بل سعى أيضًا إلى إبراز الطبقة المركنتيليّة على حساب الإقطاع، فاستاء هؤلاء، فما كان من شمعون إلّا أن حرف الصراعَ باتجاهٍ طائفيّ. وكان مجيء فؤاد شهاب إلى السلطة نتيجةً

(١) Firoo، مصدر سابق، ص ٧٧-٧٩، ١٢٧، ١٥١-١٥٤.

(٢) Gates، مصدر سابق، ص ١٩-٢١.

لتفاهم مشتركٍ بين الولايات المتحدة وعبد الناصر، ولكنّه كان نتيجةً أيضًا لتفاهم جديدٍ بين الطبقة المركنتيليّة والملّاكِ الإقطاعيين، في مسعًى لأخذ مصالح سكّان الريف في الاعتبار. بيْد أنّ خططه لدمج المناطق الفقيرة في اقتصاد البلاد، عوّقها الإقطاعُ في الشمال والبقاع والجنوب. وفي تلك الفترة، ارتفعت الرأسمالاتُ المتدفّقةُ على لبنان من ١٥ مليون ليرة لبنانيّة عام ١٩٥١ إلى ٣٧٠ مليونًا عام ١٩٦٦. كما ارتفعتْ حوالاتُ المغتربين من ٥٨,٥ مليونًا سنة ١٩٥١ إلى ١١٢ مليونًا عام ١٩٦٦. وأدّى ذلك إلى نموّ النظام الماليّ والمصرفيّ اللبنانيّ. وارتفع عدد المصارف من سبعة عام ١٩٤٥ إلى ٩٣ مصرفاً عام ١٩٦٤. لكنّ ذلك لم يأتِ بالفائدة على البلاد ككلّ، لأنّ بيروت لم تصبح مركزًا ماليًّا حقيقيًّا يوظّف فيه الرأسمالُ القصيرُ الأجل في قطاعاتٍ أخرى لكي يتحوّل إلى رأسمال طويل الأجل؛ بل استُخدم الرأسمال المتدفق لتمويل عمليّات تجاريّة، أو أُعيدَ توزيعُه على المصانع الأوروبيّة والمراكز الماليّة الأميركيّة. وبهذا المعنى حُرمت الزراعةُ والصناعةُ اللبنانية أيّة مكاسب. ولكنْ حصلتْ بعضُ الاستثمارات الجزئيّة في قطاع البناء، الأمر الذي أدّى إلى فورة في هذا القطاع الأخير، فارتفعت الإيجاراتُ وأسعارُ الأراضي، وتضخّمت الأسعار، وكانت الحصيلة النهائية زيادة الاحتكارات.

وترى تابيثا بتران أنّ المحاولات المتواضعة لدمج الطبقات الدنيا والوسطى والمناطق الفقيرة في الاقتصاد اللبنانيّ، أيّام الرئيس شهاب، قد انقلبتْ إلى ضدّها أثناء حكم الرئيس شارل حلو. وبسبب تدهور القطاع الزراعيّ انتقل ١٨٪ من أهالي الجنوب في الستينات إلى ضواحي بيروت، حيث عاشوا في أحياء بائسة. ولما لم تولِ النخبُ القطاعَ الصناعيَّ اهتمامًا كبيرًا هو الآخر، فقد تدهور، حيث لم يستطع استيعابَ القوة العاملة. وبسبب التضخّم في أواخر الستينات انخفض معدلُ النموّ في الناتج الوطنيّ المحليّ إلى ٢,٥٪ بين سنتيْ ١٩٦٥ و١٩٧٠، وإلى صفر٪ عام ١٩٧٤. وبحلول العام ١٩٧٥ كان ٤٠٪ من سكّان القرى قد أُجبروا على الانتقال إلى المدن، حيث لم يستطيعوا تدبّر عمل لهم إلا بشقّ النفس بسبب أعدادهم الضخمة[١].

(١) Tabitha Petran, The Struggle Over Lebanon (New York: Monthly Review Press, 1987), pp. 16-16, 56, 59 – 62, 126 – 128.

ضمن هذا السياق الاجتماعيّ بدأتْ جماعاتٌ جديدةٌ بالتحرك، مطالبةً بحصّتها من ثروة البلاد التي احتكرتها قلّة قليلة. هكذا نشأتْ أحزابٌ سياسيّة، أهمُّها تلك التي تجمّعتْ تحت راية «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» بزعامة كمال جنبلاط. والحقّ أنّ شخصيّة كمال كانت إشكاليّة جدًّا: فهو زعيم للطائفة الدرزيّة في لبنان، لكنّه تبنّى شعاراتٍ يساريّة، كما أنّه أسّس الحزبَ التقدّميّ الاشتراكيّ عام ١٩٤٩. وفي حين يزعم أنصارُه أنه تجاوز زعامتَه التقليديّة الدرزيّة ليتبوّأ دورًا وطنيًّا يتجاوز حدودَ طائفته الصغيرة، فإنّ خصومه يتهمونه بأنه اعتنق مبادئ اشتراكيّة من أجل توسيع قاعدته، ولكسب تعاطف عبد الناصر والاتحاد السوفيتيّ سعيًا وراء تحسين موقعه إزاء الزعماء التقليديين اللبنانيين الآخرين[١].

الدول القبليّة الاثنية وحالة لبنان

يحاجج بيتر غران بأنّ هناك أنماطًا عديدةً من الهيمنة السياسيّة في العالم، وبأنّ أكثرها شيوعًا في دول العالم الثالث هو ما يسمّيه النمطَ القبليّ ـ الاثنيّ، حيث تفاعلت العواملُ المحليّةُ مع الرأسماليّة العالميّة أثناء القرن التاسع عشر، لتنتج نظامًا من الهيمنة السياسيّة قائمًا على تراتبيّة القبائل أو الطوائف، حفاظًا على مصالح النخبة المسيطرة ولتعويق الصراع الطبقيّ. ويشير غران إلى لبنان بوصفه أحدَ البلدان التي تنسجم مع النمط الذي تحدّث عنه. وبهذا المعنى فإنّ غران ينسجم مع مهدي عامل في مقاربته للأزمة اللبنانيّة. وإنّني أتّفق مع غران في أنّ أفضل ما يفسّر الحربَ الأهليّة اللبنانيّة هو أنّ لبنان إحدى الدول القبليّة ـ الاثنيّة التي أنشأت النخبُ فيها، بالتواطؤ مع القوى الغربيّة، هيمنةً سياسيّةً مبنيّةً على النزاعات القبليّة ـ الاثنيّة من أجل تعويق الصراع الطبقيّ، الذي يعوّق بدوره الصراعَ الأساسَ المستندَ إلى التناقض الجندريّ. فواقع الحال هو أنّ الطائفيّة تنشئ روابطَ بين أعضاء الطبقات العليا والدنيا، فتهمّش الاختلالاتِ الاجتماعيّة كما يقول غران. ففي هذه المجتمعات يسلّط زعيمٌ وعشيرتُه وأنصارُه هيمنتَهم على المجتمع. أما الطبقات الدنيا فتنتمي

(١) إيغور تيموفييف: كمال جنبلاط، الرجل والأسطورة، (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠١)، ص ٩٧.

إلى قبائل أو اثنيّات أو طوائف أخرى، فتعطى أدوارًا وفقًا لهرميّة قبليّة أو طائفيّة أو عشائريّة. ونتيجةً لذلك تُستخدم الإيديولوجياتُ القبليّة لتغييب الصراع الطبقيّ. ولكي تستطيع الدولة أن تحيا وسط الهيمنة الاثنيّة ـ القبليّة، فإنّها تسعى إلى إدراج نخب كلّ الاثنيّات أو الطوائف في مجموعةٍ عليا، وإلى ربطهم بالنخبة الحاكمة أو الحزب الحاكم. كذلك تحاول نخبُ هذه الدول أن تستدرجَ حماية قوة عالميّة عظمى؛ لكنّ الانفتاح على أكثر من قوة عظمى أو إقليميّة يحوّل البلاد إلى حلبة للنزاع الدوليّ أو الإقليميّ[1].

مقاربة بديلة

بعد أن استعرضنا بعض ما كتبه باحثون لبنانيون وغربيون عن الحرب الأهليّة والتدخّل السوريّ في لبنان، أودّ أن أقترح مقاربة جديدة لفهم هذه الأحداث. أولًا، وبحسب النموذج الذي قدّمه بيتر غران، نشأ لبنان في منتصف القرن التاسع عشر وبُني على أساس نموذج قبَليّ من الهيمنة السياسيّة، لعب الموارنةُ الدورَ المهيمنَ فيه، تبعتهم الطوائفُ الأخرى. وقد مرّ النظامُ السياسيّ في لبنان بمراحل نموّ عديدة، بعد توسّع جبل لبنان ليضمّ جبل عامل والبقاع وصيدا وعكّار وطرابلس. فلمّا كان معظمُ سكّان هذه المناطق من غير الموارنة، فقد كان من الضروريّ دمجُهم في النظام السياسيّ على أساس من نمط الهيمنة القبليّ ـ الاثنيّ، وذلك على شكل طوائف ومذاهب. وهكذا شهدت الثلاثيناتُ والأربعيناتُ دمجَ السنّة، في حين شهدت الستيناتُ دمجَ الشيعة في المؤسّسة السياسيّة اللبنانيّة، من خلال تأسيس المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى. وقدّم الفلسطينيون، والسوريون إلى حدّ أقل، طبقة منبوذة (undercast) للنظام اللبنانيّ، في حين عزّز التمييزُ ضدّهم تضامنَ المواطنين اللبنانيين فيما بينهم. لاحقًا، ستقوي الاستقطاباتُ داخل النظام السياسيّ، مترافقةً مع التنافر بين القوى الإقليميّة (عربيّةً أو غير عربيّة)، من حدّة الأزمة بين مختلف الأحزاب اللبنانيّة المتحالفة مع تلك القوى. وهذه الاستقطابات الحادّة توازت مع أزمة اقتصاديّة عميقة تُرجمتْ هجرةً ضخمةً من

(١) Gran، مصدر سابق، ص ١١، ١٤٠، ١٩٤-١٩٦.

المناطق الريفيّة إلى المدن، في حين عجزت بنيةُ الاقتصاد اللبنانيّ، المتمركز حول قطاع الخدمات، عن دمج المهاجرين الكثر في هذا الاقتصاد. ومن جديدٍ قدّم التمييزُ ضدّ الفلسطينيين والسوريين أداةً توفّر للرأسماليين يدًا عاملةً رخيصة؛ كما ساهمتْ في ابتزاز العمّال اللبنانيين في حال مطالبتهم بحقوق أوسع، إذ جرى تهديدُهم بالاستعاضة عنهم بعمّال فلسطينيين وسوريين.

لقد نشبت الحربُ الأهليّة اللبنانيّة، في حقيقة الأمر، حين كان السخطُ الشعبيّ في ذروته. وكانت حادثةُ بوسطة عين الرمّانة تعبيرًا قويًّا عن الطبيعة الحقيقيّة للصراع. فالقوّات اليمينيّة (ومعظمُها من الموارنة المدرّبين سرًّا على يد المؤسّسة اللبنانيّة الحاكمة) قَتلتْ في ذلك اليوم عددًا من أفراد الطبقة المنبوذة (الفلسطينيّة) بنيّةٍ واضحةٍ ومباشرةٍ، هي بدءُ حربٍ أهليّة. ولقد كان ضحايا هذه الحرب أساسًا من الفقراء، أو ينتمون إلى الطبقة الوسطى الدنيا أو الوسطى. هنا يغدو إدموند بورك الثالث ذا صلةٍ وثيقةٍ بموضوعنا، وذلك حين يقول إنّ «المافيا، تاريخيًّا، كانت الدواءَ الصقّليّ العمليّ لقمع ريف متفجّر». وكانت «المافيا» مجموعة المستأجرين وحرّاس الحقول الذين كانوا يضبطون الأملاكَ الريفيّةَ نيابةً عن ملّاكها الغائبين.

إذن، في لبنان وصقلية معًا، كان الدواء الناجع للتخلّص من عصيان الفقراء، هو العنف السياسيّ الذي يمارسه مديرو الأملاك ووكلاؤهم والطبقة الحاكمة بوجه عامّ[1]. وكان العنف بهذا المعنى موجَّهًا ضدّ الفقراء لإخضاعهم. كما أنّ هذا العنف قد هدف إلى إعادة رسم حدود الطوائف في مراحل الحرب المختلفة، بدءًا بالموارنة والمسيحيين عامّةً. فالحَراك الاجتماعيّ الناجم عن التطورات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة في الخمسينات والستينات جعل المسلمين والفلسطينيين قادرين على «انتهاك» حدود الموارنة ديموغرافيًّا، بسبب توسّعهم إلى المناطق التي كانت تقليديًّا ذاتَ غالبيّة مسيحيّة. إضافةً إلى ذلك، فقد أدّت تلك العواملُ إلى صعود «نخبة مسيحيّة مارقة» لم تنصع لإرادة النخب الطائفيّة المارونيّة. وهذا ما يفسّر لماذا استهدفتْ أولُ موجة من العنف الكتائبيّ الفلسطينيين في جسر الباشا والضبيّة وتلّ الزعتر، والشيعة أيضًا

(١) Firoo، مصدر سابق، ص ٧١.

في حارة الغورانة، ومن بعدهم الشيوعيين والقوميين المسيحيين. وهو يفسّر مصطلح «تنظيف المنطقة»، الذي غالبًا ما استُخدم لتبرير ما فعله بشير الجميّل، قائدُ القوّات اللبنانيّة، بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٢ في المناطق ذات الغالبيّة المسيحية. وسرعان ما حذا الدروزُ حذوَ بشير بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٤، فأعادوا رسمَ حدود الطائفة الدرزيّة، مستهدفين مسيحيّي الشوف الذين ذُبحوا أو دُفعوا إلى الفرار من المناطق الخاضعة لوليد جنبلاط؛ كما جرى إسكاتُ كلّ معارضي جنبلاط الدروز، وبذلك «نظّف» جنبلاط «منطقتَه» هو الآخر. ثم حلّ دورُ الشيعة في رسم حدودهم: فبين العامين ١٩٨٥ و١٩٨٨ شنّت حركة أمل (التي أسّسها الإمام موسى الصدر وقادها بعد غيابه نبيه برّي) حربًا ضدّ الفلسطينيين الذين «انتهكوا» حدودَ الطائفة الشيعيّة جغرافيًّا واجتماعيًّا، فكانت «حربُ المخيّمات» وسيلةً لرسم الحدود بين الشيعة وغير الشيعة. وفي المقابل، مورس العنفُ ضدّ الشيعة «المارقين» أمثال مهدي عامل وحسين مروّة وغيرهما من «الشيعة» العَلمانيين. وبعد أن رسم الموارنةُ والدروزُ والشيعةُ حدودَ طوائفهم تباعًا، جاء رسمُ حدود الطائفة السنّيّة أوتوماتيكيًّا، وذلك بحلول أواخر الثمانينات. أما السنّة المارقون الذين عبّرت عنهم طبقةٌ من المثقفين الذين كانوا أعلامًا في الأحزاب اليساريّة، فقد جرى اكتساب ولاء معظمهم (مع آخرين من طوائفَ أُخرى) من قِبل رفيق الحريري عبر توظيفهم في مؤسّساته. جرى ذلك كلُّه برعاية السوريين، الذين كانوا رعاةَ اتفاق الطائف، إلى جانب السعوديين والأميركان. وهذا الاتفاق أعاد تفعيلَ النظام السياسيّ اللبنانيّ مع تعديلات طفيفة على «الميثاق الوطنيّ» للعام ١٩٤٣، وترك البلادَ على شفير الأزمات المتوالية!

الفصل الثاني

من المتصرفية إلى الحرب الأهلية

شكّل العنف السلطوي الأداة الرئيسية للحفاظ على تراتبية اجتماعية ترعى مصالح النخب السائدة. لذلك أُورد مثالاً على ذلك الحادثةَ التي جرت في أواسط القرن التاسع عشر وفتك خلالها آل جنبلاط بآل عبد الصمد، بعد تجرؤ أحد أفراد عائلة عبد الصمد التي تعتبر أدنى مرتبة من آل جنبلاط، وفقاً للهرمية الاجتماعية، على طلب الزواج من ابنة الشيخ نعمان جنبلاط. وتفيد الرواية أنه، بينما كان الشيخ سعيد جنبلاط وأخوه الشيخ نعمان جنبلاط في المنفى بحوران، بلغ الشيخ نعمان خبرٌ فحواه أن أحد أفراد آل عبد الصمد، واسمه برجاس عبد الصمد، يرغب في الزواج من ابنته، فاستشاط نعمان جنبلاط غيظاً لأن آل عبد الصمد أدنى مرتبة من آل جنبلاط، فعزم على الذهاب إلى الشوف للانتقام. وبعد إخفاق جهود أخيه لثنيه عن ذلك وافق معه على العودة، خصوصاً وأن الأمير بشير كان قد نفي من الجبل بعد انسحاب الجيش المصري من بلاد الشام. وفور وصوله إلى الشوف أمر بالقبض على عشرات من آل عبد الصمد الذين كانوا يعملون في خدمة آل جنبلاط. ووفقاً لكتاب «الحركات في لبنان»[1] فقد جرى الآتي:

«ودعا الشيخ حسن (جنبلاط) ثلثماية رجل من العيال الجنبلاطية المنتمي كبني

(١) يوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان، تحقيق أسد رستم وعمر فروخ بناء على رواية حسين غضبان أبو شقرا، (بيروت) ٩٦ – ٩٧.

البعيني وكروم وحرب وزين الدين وسيف وما أشبه ما عدا بني أبي شقرا فإنه لم يدع منهم أحداً هذه المرة، وأعلمهم بما وطن عليه النفس من الفتك والإيقاع ببني عبد الصمد جزاء ما شبعوه من البلاد من الأراجيف السيئة في غيابه وما أقدموا عليه من قبول وكالة مديريتهم على غير رضى منهم فمالاؤه على قصده ووطنوا العزائم على تنفيذ ذلك المهم في تلك الليلة نفسها وعندما عولوا على الزحف على عماطور أرسل الشيخ حسن إلى بني أبي شقرا بمن يخبرهم بما سيحدث ويوصيهم بأمر الشيخ بلزوم إيقاف المحادل على سطوحهم ليميز بين البيت الشقراوي والصمدي وتسكير أبوابهم منعاً لدخول أحد الصمديين إليها والاعتصام بها، فنفذ الشقراويون الوصية الأولى وبعض من الوصية الثانية، إذ عندما هجم الشيخ برجاله على دور بني عبد الصمد بغتة فتح معظم الشقراويين أبوابهم فألجأوا جانباً عظيماً من أبناء وطنهم فأدخلوهم إليها وخبأوهم فيها لأن بيوت العائلتين مختلطة ولذا لم يعثر الشيخ حسن إلا على ثمانية عشر صمديّاً فقط فقاطهم إلى بعدران. أما الضالتان المنشودتان أي بو دعيبس علاء الدين وبرجاس فلم يقعا في يده ليلتئذ إذ إن بو دعيبس الواقع بيته في أقصى القرية من الجهة الغربية عندما أحس بالرجال المهاجمة ركب جواده متوغلاً في حقول الزيتون حاثه ناحية دير القمر غير أنه لما وصل تحت عين قنية وحول حصانه على طريق بركة العروس ظفر به حمية البعيني وطوبيا البعيني اللذان أكمنهما الشيخ بشير من أجله فألقيا عليه القبض وكان بصحبة رجل اسمه قيصر عبد الصمد فتفلت منهما ونجا بنفسه فأمر الشيخ بتقطيع رأس بو دعيبس وأوصاله ووضعها على جسمه إلى أن يصدر الأمر بإيداعها الثرى. وأما برجاس المذكور فكان ليلتئذ غائباً عن أهله وحين طرق مسمعه نبأ الفاجعة التي حلت بقومه بسببه أوسع في البر هرباً وغادر جبل لبنان متنقلاً من مكان إلى آخر في البلاد الجنوبية بقطع الطرق مرابطاً على البلاطة الصفراء ويعتاش مما يبتزه من أبناء السبيل وبقي على مثل هذه الحالة سبعة وعشرين سنة لا يطأ أرضاً لبنانية بقدم سكناه الكهوف والبراري فلا يأوى القرى أبداً إذ طالما بعث الشيخان البعوث لقتله فما من أحد ظفر به. وفي يوم الواقعة نفسها قتل بنو منكر المتاولة أصدقاء آل جنبلاط أربعة رجال من العائلة الصمدية ظفروا بهم في عين الدلب من إقليم التفاح وذلك بإيعاز من الشيخ بشير

وأخيه وأما الثمانية عشر رجلاً الذين قيدوا إلى بعذران فقد أودعوا القبو العميق ولما كان أصيل اليوم التالي وفد على بعذران خمسة وعشرون خيالاً من قبل الأمير يوسف يحملون للشيخ حسن أمراً يقضي عليه بتسليمه الصمديين الذين ألقي عليهم القبض بالأمس ليؤخذوا إلى دير القمر ولينظر هو في دعواهم بناء على الشكوى المرفوعة منهم لمقام الإمارة على أيدي أهليهم فأظهر الشيخ حسن لخيالة الأمير مزيد الإكرام وأوسعهم هشاشة وبشاشة وجعل يعللهم بكؤوس الشراب ويلهيهم بالأحاديث وما قصده إلا زوال النهار واستواء عذر له في عدم تسليمه أولئك السجناء ليلاً ثم أمر الشيخ لهم بالزاد فتناولوا الطعام وبعد أن شربوا القهوة جعلوا يسألونه ويرجون منه تسليمهم المحابيس ليتمكنوا من الانصراف والوصول الى بتدين قبل دهمة الظلام فقال لهم الشيخ: أما اليوم فلا سبيل لانصرافكم إذ إن النهار قد أوشك أن يزول المحابيس عديدون فلربما دهمت الظلماء وتفلّت منهم أحد فتقعون بذلك تحت طائلة الضرر والمسأولية، وأما في الغد فسأنفذ أمر سعادته وأسلمكم المحابيس باكراً إن شاء اللّه فلم يمكنهم إلا الانصياع فوطنوا الأنفس على المنامة في بعذران فلما كان نصف الليل أمر الشيخ ببضعة عشر نفر من حشمه (وبزلمته) الخاص درويش سيف وكان رجلاً طويل النجاد شديد السواعد والأضلاع أن يحضروا لديه واحداً من المعتقلين فأتوا بأولهم مقبوضاً على عضديه من درويش سيف ويداه ممدودتان إلى الأمام فتناوله الشيخ حسن باليسرى واضعاً يده اليمنى على عنقه وجعل يضغط على بلعومه بشدة حتى التقت الإصبع بالإبهام فجذب البلعوم فانقطع فوقع الرجل جثة لا حراك فيها فأمر الخدم بطرحها خارجا وإحضار رجل ثان فأحضروا الثاني والثالث إلى السابع عشر فجرى بهم ما جرى برفيقهم الأول وأما الثامن عشر واسمه صمود فلما أُحضر لديه جعل يقول كرخا كرخا أقدّم كرخا. فسأل الشيخ حسن عن أمره فقيل له أن لهذا الرجل مزرعة اسمها كرخا فهو يحرر لسيدنا صك بيعٍ بها إذا طابت نفس سيدنا بذلك وأضرب عن هرقه دمه وكان الشيخ حسن مولعاً بالأملاك فلم يأب ذلك بل كتب على صمود صك بيع شرعي ممضي ومشهود به من شهود عدول. وقد بقيت هذه المزرعة بيد الشيخ حسن ويد ورثته مدة مديدة حتى استرجعها أبو علي ابن صمود...

ولما أصبح خيالة الأمير طلبوا تسليمهم المحابيس فأمر الشيخ لهم بفتح القبو المودعين فيه فاذا بهم أشباح بلا أرواح وجثث ملقاة بعضها فوق بعض فراعهم ذلك المنظر وغدا الشيخ حسن يقول وهو يصفق كفاً على كف متظاهراً بالدهشة لا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم تشاجروا في هذا الليل فخنق بعضهم بعضاً»[1].

في العام ١٨٤٠ وقعت أول أحداث طائفية في لبنان بين الموارنة والدروز. كثيرة هي التأويلات التي حاولت أن تفسر ما جرى في ذلك الوقت إلا أن جميعها كان قاصراً، ونُظر إلى الأمر من زاوية ضيقة وهي زاوية التاريخ الوطني التي ترافق صعودها مع صعود الدولة ـ الأمة في العصر الحديث بدءاً بالقرن التاسع عشر. وبالتالي لم تؤخذ في الحسبان الأبعاد الدولية والإقليمية التي رافقت هذه الأزمة وما تلاها من أحداث، كما أنها لم تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية للأزمة بالشكل اللازم، فكانت معظم التحليلات تشير إلى الصراع من زاوية صراع المجموعات الطائفية والعرقية، أما الدراسات التي قام بها ماركسيون فلقد حاولت التركيز في الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي إلا أنها بقيت محصورة في إطار التحليل الوطني وقامت بإسقاطات نظرية للماركسية على الواقع في لبنان بشكل آلي ما أدى إلى تشويه في فهم الوقائع. فلقد كانت وقائع العام ١٨٤٠ ذات أبعاد متعددة تضافرت لتولد الأحداث التي وقعت.

١٨٤٠ - ١٨٦٠

مع حلول ذلك العام كانت القوى الأوروبية قد أحكمت سيطرتها على طرق الملاحة البحرية، وهمّشت القوى الأوراسية منذ القرن الثامن عشر. وكانت هذه القوى قد بدأت بالتحفز لاختراق النطاقات التي كانت مغلقة أمامها حتى ذلك الوقت مثل عمق القارة الأفريقية والدولة العثمانية والصين. والملاحظ تزامن الأحداث في لبنان في العام ١٨٤٠ مع اندلاع حرب الأفيون الأولى بين الصين والإمبراطورية البريطانية بين العامين ١٨٣٩ و ١٨٤٢. كانت بريطانيا العظمى قد أصبحت سيدة

(١) يوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان، تحقيق أسد رستم وعمر فروخ بناء على رواية حسين غضبان أبو شقرا، (بيروت) ٩٦ – ٩٧. (نقلت كما هي من المصدر).

البحار بلا منازع مع حلول القرن التاسع عشر وكانت بالتالي قد هيمنت على التجارة العالمية وباتت تحتاج إلى فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها. وكانت حرب الأفيون ناجمة عن رفض الحكومة الصينية فتح أسواقها أمام الأفيون البريطاني المنتج في الهند لأضراره الكبيرة على صحة مواطنيها. وكان الميزان التجاري يميل بشكل كبير لمصلحة الصين التي كانت تورد الشاي إلى بريطانيا العظمى، وكانت بريطانيا بحاجة إلى بيع الأفيون لتعديل هذا الميزان التجاري؛ وبالتالي كانت حرب الأفيون هي التي أجبرت الحكومة الصينية على فتح أسواقها أمام الأفيون البريطاني[1]. وقد استدرج ذلك الصين لتقع فريسة النفوذ البريطاني الذي فتح المجال أمام القوى الأوروبية الأخرى للحاق بالبريطانيين، وفرض مناطق نفوذ لهم على السواحل الصينية الشرقية. وقد شكّلت هونغ كونغ، التي انتُزعت بالقوة من الصين، المرفأ الذي عبرت منه بريطانيا للولوج إلى العمق الصيني. وقد لحقت بها القوى الأوروبية الأخرى لاحتلال مرافىء أخرى أصبحت أيضاً بوابات لها إلى الداخل الصيني.

أتت الأحداث في جبل لبنان بعد عامين من توقيع بريطانيا العظمى لاتفاق بالتا ليمان للتجارة الحرة مع الدولة العثمانية، التي قامت بموجبها بفتح أسواقها أمام بريطانيا العظمى[2]. كان جبل لبنان وسواحله وبقاعه آنذاك، مع سائر بلاد الشام، تحت الحكم المصري بقيادة محمد علي باشا. وكانت قوات ابنه إبراهيم قد شارفت على احتلال القسطنطينية، حين تدخّل الأسطول الروسي ورابَط في إسطنبول بذريعة الدفاع عن السلطان الشرعي للدولة العثمانية. الأمر الذي دفع بريطانيا وفرنسا للضغط على محمد علي لكي يوقف زحف قوات ابنه ويكتفي بالشام جائزة له[3]. لكن، مع حلول العام ١٨٣٨، كانت بريطانيا قد عزمت على ولوج أسواق الدولة العثمانية فكانت الاتفاقية، وكان الضغط على محمد علي باشا لقبول مفاعيل الاتفاقية بصفته

(١) Chi Kwan Mark, China and the World since 1945, (London: Routledge, 2011), 1

(٢) سليمان أبو عز الدين: ابراهيم باشا في سورية، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩) ص ٢٢٢.

(٣) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت: دار النفائس، ٢٠١٢) ص ٤٤٨ – ٤٥١.

تابعاً للسلطان العثماني. وعندما لم يستجب، وجّهت بريطانيا قواتها، بالتعاون مع النمسا وبروسيا وروسيا؛ فانسحب إبراهيم باشا إلى مصر تاركاً الدولة العثمانية الضعيفة تستعيد سيطرتها على بلاد الشام، ومن ضمنها لبنان[1].

لكن فرنسا كانت بالمرصاد للمشاريع البريطانية في الدولة العثمانية، وخصوصاً في بلاد الشام. فمنذ القرن السادس عشر نمّت فرنسا علاقاتها التجارية بالدولة العثمانية، وخصوصاً في مدينتَيْ حلب وصيدا من بلاد الشام[2]. وقد ترافق ذلك مع عقد تحالفات مع مجموعات وطوائف مشرقية عبّرت عن ذلك بالإعلان عن ولائها للكرسي البابوي في روما. فكان أوّل من اعترف بسلطة البابا من الطوائف المشرقية الكلدان في أواخر القرن السادس عشر، تلاهم الروم الكاثوليك الذين انشقوا عن الكنيسة الأرثوذكسية رسمياً في العام ١٧٢٤، تلاهم الموارنة الذين اتحدوا مع روما في العام ١٧٣٦، عقب انتهاء أعمال مجمع اللويزة[3]. كذلك ترافق ذلك مع تعميق العلاقات الاقتصادية بين جبل لبنان ومصانع ليون، إذ كانت فرنسا تشتري الإنتاج اللبناني من الحرير لمصانعها. الأمر الذي جعل العلاقة عضوية بين فرنسا وجبل لبنان. وقد تعمّقت هذه العلاقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر في ظل المير بشير الثاني الذي حكم جبل لبنان من العام ١٧٩٠ إلى العام ١٨٤٠، وخصوصاً في ظل الحكم المصري لجبل لبنان بين العامين ١٨٣١ و١٨٤٠ [4].

نظام المتصرفية

كانت فترة الصراع التي شهدها جبل لبنان بين العامين ١٨٤٠ و١٨٦١ مرحلة

(١) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت: دار النفائس، ٢٠١٢) ص ٤٥٥ – ٤٧٦.

(٢) فيليب حتي: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحالي، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٨)، ٤٨٢ – ٤٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٣ – ٤٩٤.

(٤) راجع قاسم سمحات: محمد علي باشا والمشروع الفرنسي في بلاد الشام ١٨٠٤ – ١٨٥٠، (بيروت: دار المواسم، ٢٠١٦).

صراع متعدد الجوانب بين لاعبين دوليين ذكرناهم آنفاً، وبين الإقطاع التقليدي والرعية، وبين هذا الإقطاع نفسه والتحديات التي طرحت عليه بفتح الأسواق العثمانية أمام البضائع الأوروبية والإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية لتقضي على دوره التقليدي كملتزم جباية ضرائب لمصلحة الدولة. كما أن هذا الصراع كان بين الكنيسة المارونية التي كانت تحاول انتزاع دور مستقل لها؛ والإقطاع الماروني في كسروان المتمثّل بآل الخازن وآل حبيش. كذلك كان هذا الصراع بين الإقطاع الدرزي الذي كان يحاول استعادة ما انتُزع منه خلال حكم المير بشير والفلاحين الموارنة الذين كانوا قد منحوا أراضي الإقطاعيين الدروز في مناطق المتن والشوف. وأخيراً كان هذا الصراع بين دولة عثمانية تحاول استعادة سيطرتها على بلاد الشام، وقوى أوروبية تحاول انتزاع مداخل لها إلى قلب الدولة العثمانية[1]. هذا ما ميز حالة لبنان من حالة هونغ كونغ. ففي حين أن هونغ كونغ كانت تقع تحت هيمنة أوروبية وحيدة هي بريطانيا، فإن لبنان وقع تحت هيمنة عدة قوى أوروبية، من ضمنها فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا إضافة إلى الدولة العثمانية، ما انعكس في النظام الخاص الذي اعتمد في جبل لبنان من خلال نظام المتصرفية، إذ أضحت الطوائف تمثّل حصص النفوذ الغربي في الجبل. كما باتت الحصص التي نالتها كل طائفة من الطوائف في مجلس المتصرفية انعكاساً للتوازنات بين القوى الأوروبية من ناحية، وانعكاساً لحجوم الطوائف محلياً من ناحية أخرى[2].

وكان من الطبيعي أن تحتاج فرنسا، وغيرها من القوى الأوروبية، إلى مرفأ يكون بوابة لها إلى الداخل اللبناني والسوري، لكنها لم تعتمد مرفأ صيدا أو طرابلس، لأن النخب التجارية في كل منهما كانت مرتبطة تاريخياً بالعثمانيين، لذلك قامت باعتماد مرفأ بيروت بوابة رئيسية لها إلى الداخل الشامي منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد أدى هذا إلى توسُّع هذا المرفأ ودوره على مدى القرن التاسع

(١) Kamal Salibi, The Modern History of Lebanon, (New York: Caravan Books, 1977), 45 – 51 and 80 – 105.

(٢) أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، (بيروت: المكتبة البولسية، ١٩٨٧)، ١٩ – ٣٩.

عشر، جاذباً عائلات تجارية من الداخل الشامي كان غالبها من الروم الكاثوليك، مثل عائلات صحناوي وفتال وخباز. وقد ارتبطت جميع هذه العائلات بالرأسمال الفرنسي، وحازت علامات تجارية فرنسية، وحقّاً حصريّاً في تسويق منتجاتها في بلاد الشام بشكل عام. وبحكم ارتباط النخب البيروتية الجديدة بالتجارة الوسيطة بين فرنسا والمشرق، فقد نما القطاع التجاري هذا طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[١]. في الوقت نفسه، بقي جبل لبنان يعتمد على إنتاج الحرير وتصديره إلى فرنسا حتى احتلال فرنسا لمنطقة الهند الصينية في جنوب شرق آسيا، ووصولها إلى جنوب الصين، الأمر الذي مكّنها من الحصول على حرير بنوعية أفضل وأسعار أرخص كثيراً. أدى ذلك إلى انهيار القطاع الاقتصادي الذي قام عليه لبنان منذ القرن الثامن عشر وحتى بدايات القرن العشرين، الأمر الذي أدى، فضلاً عن عوامل أخرى، إلى موجات الهجرة الكبيرة باتجاه العالم الجديد.

في الوقت نفسه، فإن نظام المتصرفية الذي قام عام ١٨٦١ برعاية الدول الخمس الكبرى آنذاك، وهي فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا، إضافة إلى الدولة العثمانية، قرّر تشكيل مجلس إداري للجبل عدد أعضائه ١٢، يتوزعون كالآتي: ٤ للموارنة، و ٣ للدروز، و ٢ للروم الأرثوذوكس، وواحد للكاثوليك وواحد للسنّة، وآخر للشيعة. وقد عكس ذلك ليس فقط الحجم الديمغرافي للطوائف المذكورة أعلاه، بل أيضاً توازنات الدول الراعية لهذه الطوائف فيما بينها. وقد نصّ النظام الأساسي أن يكون المتصرف مسيحياً من رعايا الدولة العثمانية، على أن يكون من الطوائف التي اتحدت مع روما، وألا يكون من جبل لبنان[٢]. جعل ذلك منصب المتصرّف تابعاً للقوى الراعية ومعتمداً عليها. وبما أن المتصرف كان غريباً عن جبل لبنان، وبما أنه واجه معارضة الإقطاعيين السابقين لحكمه، فقد قام أول متصرف على الجبل، وهو داوود باشا، باعتماد هؤلاء الإقطاعيين الذين فقدوا دورهم التقليدي كجباة ضرائب للدولة، وكواسطة بين دولة المتصرفية والرعايا[٣]. أدى ذلك الأمر إلى نشوء نظام

(١) راجع سمير قصير: تاريخ بيروت.

(٢) أسد رستم، مصدر سابق، ص ٣٩ ـ ٤٧.

(٣) Salibi، مصدر سابق، ص ١١٤، ١١٥.

المحسوبية والواسطة الذي ميّز المتصرفية، ودولة لبنان الكبير، من ثمَّ، منذ القرن التاسع عشر.

دولة لبنان الكبير

في العام ١٩١٤، اندلعت الحرب العالمية الأولى بين روسيا وفرنسا وبريطانيا من جهة، وألمانيا والنمسا والدولة العثمانية من جهة أخرى. وبعد ثلاث سنوات انضمت الولايات المتحدة إلى الحلف الأول ضد ألمانيا، ما حسم المعركة لصالح الحلفاء. وانتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وحلفائها وانهيار إمبراطورية النمسا والدولة العثمانية. كان من المقدّر للدول المنتصرة في الحرب، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، أن تتنازع السيطرة على البلاد التي خرجت من ظل الدولة العثمانية، وخصوصاً في المشرق العربي، وأن تقتسم وفقاً لسايكس ـ بيكو منطقة المشرق، على أن يكون لبنان وسورية تحت الانتداب الفرنسي، والعراق والأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني[١]. والجدير بالذكر أن هذه الحدود لم تكن قد قُرّرت فقط من جانب القوى الكبرى، بل إن عوامل ونخباً محلية ساهمت في هذا الأمر. وفي لبنان كان دور الكنيسة المارونية بارزاً لجهة المطالبة بأن يكون هنالك كيان اسمه لبنان، على أن يتكوّن من متصرفية جبل لبنان، مضافة إليه مناطق زراعية في سهل عكار شمالاً، والبقاع شرقاً وجبل عامل جنوباً ومدن الساحل، أي طرابلس وبيروت وصيدا غرباً. وقد كان الارتباط العضوي بين منتجات جبل لبنان ومرفأ بيروت، المُصدّر لهذه المنتجات، أحد هذه العوامل؛ فيما شكّل الخوف من تكرار المجاعة التي وقعت في الحرب العالمية الأولى الدافع للمطالبة بضم عكار والبقاع والجنوب، بغية تأمين أراض زراعية يمكن أن تطعم أهل الجبل. أدى كل ذلك إلى إعلان الجنرال غورو تأسيس دولة لبنان الكبير في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، على أن تكون تحت الانتداب الفرنسي[٢].

وقد دام هذا الانتداب ربع قرن، جرى خلاله إرساء الدعائم الأساسية للجمهورية

(١) David Fromkin, a Peace to End all Peace

(٢) Salibi، مصدر سابق، ص ١٦٣-١٦٥.

اللبنانية والبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع اللبناني. كانت النخبة، التي جرى تدعيمها خلال الانتداب، نخبة تجارية مرتبطة بالرأسمال الفرنسي، كانت تمثل العصب الأساسي للنخبة السياسة المسيحية. فقد ظهرت آنذاك ثنائية بشارة الخوري وإميل إدة اللذين كان كل منهما متحالفاً مع رأس المال التجاري والمالي. فليس غريباً أن يكون بشارة الخوري متحالفاً مع المصرفي ميشال شيحا المؤسس للفكرة اللبنانية، ويكون إميل إدة متحالفاً مع شارل قرم الصناعي اللبناني الشهير. وقد نظر كل من شيحا وقرم إلى لبنان على أنه الأمة ـ الجبل التي ترتبط بالغرب. في المقابل ناهضت القيادة الإسلامية، التي تركّزت في مدن الساحل، قيام الكيان اللبناني حتى العام ١٩٣٦ ولم تقبله إلا عندما قبلت الكتلة الوطنية في سورية تسوية مع فرنسا، تنال بموجبها الاستقلال، في مقابل الاعتراف باستقلال لبنان. دفع هذا الأمر المسلمين إلى تشكيل المجلس الإسلامي، ليكون موازناً «للمارونية السياسية». وقد عبّر هذا المجلس عن مصالح النخب التجارية الإسلامية في الساحل، وخصوصاً مصالح زعامات بيروت وصيدا[1]. وكان من السهل انتقال نخب صيدا إلى بيروت، كما جرى مع رياض الصلح، بحكم أن بيروت كانت تاريخياً جزءاً من ولاية صيدا. في المقابل رفض زعيم طرابلس عبد الحميد كرامي أي تسوية، خصوصاً وأن الكيان الذي قام كان يعزل طرابلس عن عمقها في الداخل الشامي، ولم يقبل ذلك إلا على مضض، بعد نيل لبنان لاستقلاله، وإصرار الكتلة الوطنية في سورية على قبول التسوية مع فرنسا، وذلك بالتنازل عن مطالبها في لبنان، مقابل إعادة ضم جبال العلويين واللاذقية وطرطوس إلى الدولة السورية[2].

في العام ١٩٤٣، نال لبنان استقلاله عن فرنسا في ظل رئيس الجمهورية الماروني بشارة الخوري ورئيس الحكومة السنّي رياض الصلح. كان الأول يمثل المصالح المالية التجارية للعائلات المسيحية، وكان الثاني يمثل المصالح المالية التجارية للعائلات السنّية البيروتية والصيداوية بالدرجة الأولى. توصّل الاثنان إلى

(١) Firoo، مصدر سابق، ص ٧٧-٧٩، ١٢٧، ١٥١، ١٥٢.

(٢) راجع نصري الصايغ: عبد الحميد كرامي، (بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠١٤).

صيغة تعطي أفضلية للمسيحيين في الحكم بواقع ٦ نواب مسيحيين لكل ٥ نواب مسلمين، وعبر اعتماد عرف أن يكون رئيس الجمهورية وقائد الجيش وحاكم مصرف لبنان من الموارنة، على أن يكون رئيس الحكومة سنّياً ورئيس مجلس النواب شيعياً[1]. وكانت فرنسا قد بقيت دولة راعية للكيان اللبناني، لكن دخل إلى جانبها البريطانيون منافسين على النفوذ، فيما كانت الكتلة الوطنية في سورية تمتلك علاقات قوية بالنظام اللبناني. دام ذلك حتى العام ١٩٤٩، حين وقعت سورية ضحية سلسلة انقلابات عسكرية، أدّت إلى تحويلها ساحة لتقاسم النفوذ بين مصر من جهة وهاشميي العراق من جهة أخرى، حتى العام ١٩٥٨[2]. وفي العام ١٩٥٢، كان البريطانيون قد أطاحوا كليّاً الفرنسيين في لبنان عبر دعم انقلاب دستوري ضد الرئيس بشارة الخوري الممدَّد له منذ العام ١٩٤٩. أدى ذلك إلى وصول الرئيس كميل شمعون إلى السلطة بدعم من البريطانيين وهاشميي العراق، واستمر حكمه حتى العام ١٩٥٨.

دولة الاستقلال

خلال المرحلة الأولى لجمهورية الاستقلال بين العامين ١٩٤٣ و١٩٥٨، جرى تدعيم النظام الطائفي، عبر تدعيم القوى الطائفية والزعامات التقليدية على حساب النخب الساعية للتحديث في المجتمع. وقد استخدمت الدولة الفتية العنف، ولو بمقدار، من أجل فرض منطقها على كل من تحدّاها. وكان البارز في هذا الشأن طريقة التعامل مع زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعادة الذي كان يرفض الكيان اللبناني، ويدعو إلى الوحدة مع سورية والعراق والأردن وفلسطين. فجرى اعتقاله بصفقة عقدت مع حاكم سورية العسكري آنذاك حسني الزعيم؛ فسُلّم إلى السلطات اللبنانية، وأُعدم بعد محاكمة سورية في تموز/يوليو عام ١٩٤٩. كذلك كان لافتاً عدم اعتراف السلطة اللبنانية بالحزب الشيوعي اللبناني وملاحقة أعضائه.

(١) علي فتوني: تاريخ لبنان الطائفي، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٣)، ص ١١٠ ـ ١١٢.

(٢) راجع باتريك سيل: الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥- ١٩٥٨ (بيروت: دار الأنوار، ١٩٨٦).

لكن كان المجتمع اللبناني آنذاك لا يزال في غالبه مجتمعاً ريفياً يخضع لسلطة الوجهاء سليلي إقطاعيي القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وقد شهدت تلك الفترة فرض هيمنة القطاع المصرفي وقطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني، في حين أُهمل قطاعا الصناعة والزراعة، الأمر الذي أدى إلى تجويع الريف اللبناني، وتسبَّب في حركة نزوح كبيرة من مناطق الأطراف إلى العاصمة بيروت؛ فنشأت أحزمة بؤس كبيرة طوقت العاصمة، ابتداء من أواخر خمسينات القرن العشرين[١].

إضافة إلى ما تقدَّم، حاولت الدولة، ممثلة المصالح المالية التجارية بالدرجة الأولى، التخلص من العبء الذي كان يشكّله عليها الوجهاء المحليون مثل آل كرامي وفرنجية في الشمال، وجنبلاط في الشوف، وغيرهم، عبر إسقاطهم في الانتخابات النيابية التي أجريت في العام ١٩٥٧، ما أدّى الى إعلانهم حالة العصيان. وقد أضيف إلى ذلك تحوُّل في الموازين الإقليمية، إذ أدى انتصار مصر بقيادة جمال عبد الناصر، على أخصامها الفرنسيين والبريطانيين والإسرائيليين خلال عدوان العام ١٩٥٦ على مصر، إلى خروج عبد الناصر زعيماً للأمة العربية، وإلى إطاحة هاشميّ العراق في ثورة جرت في تموز/يوليو ١٩٥٨ وإلى إطاحة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. أدى ذلك إلى فقدان كميل شمعون رعاته البريطانيين والهاشميين، في الوقت الذي كان يواجه فيه «ثورة» داخلية. فقد أعلن الوجهاء المحليون تمردهم، وقد واجهتهم السلطة بالعنف، بعد اغتيال الصحافي نسيب المتني الذي كان معارضاً لرئيس الجمهورية كميل شمعون. أدت مجمل هذه العوامل إلى إخفاق شمعون في التجديد لنفسه ولاية رئاسية جديدة. وقد أدت أحداث العام ١٩٥٨ إلى تقاسم النفوذ في لبنان بين مصر، كأبرز حليف للمسلمين، والولايات المتحدة، كأبرز حليف للمسيحيين. وقد ترجمت هذه التسوية بانتخاب العماد فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، في حين سُمّي رشيد كرامي، المعروف بميوله القومية العربية، رئيساً للحكومة[٢].

(١) Gates، مصدر سابق، ص ١٩-٢١.

(٢) Fawaz Trabulsi, A History of Modern Lebanon, (London: Pluto Press, 2007), 134 – 136

خلال فترة الستينات، حاول فؤاد شهاب الحد من نفوذ الوجهاء التقليديين، عبر تدعيم مؤسسات الدولة لإعطائها حصانة ضد تدخلاتهم؛ فأنشأ فروعاً جديدة للجامعة اللبنانية، وأنشأ ديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية ووزارة التخطيط لمنع تدخُّل البكوات، وحاول إيلاء لمناطق الأرياف بعض الاهتمام. لكن جهوده بقيت محدودة. كذلك حاول الاعتماد على قوة سياسية لتكون حزبه في مواجهة القوى الأخرى؛ فكان تحالف بين الحكم وحزب الكتائب على الساحة المسيحية، ومع كمال جنبلاط على الساحة الإسلامية. وخلال فترة حكمه وحكم خلفه، نما القطاع المصرفي في لبنان بشكل كبير، وأدّى إلى نمو عدد من قطاعات الخدمات المرتبطة به، إلا أنه أدى أيضاً إلى حالات تضخم كبيرة أفضت في المحصلة إلى حالة استقطاب اجتماعي وإلى إفقار الريف؛ ما تسبّب في حالات نزوح كبرى إلى المدن، وبالدرجة الأولى إلى مدينة بيروت التي تضخَّم حجمها، وبدأت تدمج قرى وبلدات قريبة منها لتصبح أجزاء من المدينة نفسها[١]. وخلال تلك الفترة أيضاً، وقعت هزيمة ١٩٦٧ التي وجّهت ضربة إلى زعامة جمال عبد الناصر ونفوذه في المنطقة العربية، وبالتالي في لبنان. ترافق ذلك مع صعود المقاومة الفلسطينية، ما أدّى إلى دخولها عاملاً في الاستقطاب في لبنان. أفضى ذلك إلى انقلاب معظم القوى السياسة، بمن فيها حزب الكتائب، على العهد الذي رعاها في انتخابات العام ١٩٦٨. وكان ذلك بمعية الرئيس شارل حلو الذي خلف الرئيس فؤاد شهاب في سدة الرئاسة عام ١٩٦٤ وكان سابقاً في حزب الكتائب. تُوّج الانقلاب على العهد الذي بدأ في العام ١٩٥٨ برعاية مصرية ـ أميركية عام ١٩٧٠ مع سقوط مرشح الشهابيين الياس سركيس أمام سليمان فرنجية في الانتخابات الرئاسية التي جرت[٢].

نحو الحرب الأهلية

شهدت بدايات السبعينات تحوُّلات جوهرية على الساحتين الدولية والإقليمية،

(١) Tabitha Petran, The Struggle Over Lebanon, (New York: Monthly Review Press, 1987), pp. 16 -16, 56, 59 – 62, 126 – 128.

(٢) Kamal Salibi, Crossroads to Civil War

ما أثّر على الاستقرار في لبنان. كانت الولايات المتحدة تصعّد من هجمتها في العالم على الأنظمة التي تعتبرها معادية لها؛ فشجعت سلسلة من الانقلابات في مختلف العالم على هذه الأنظمة منذ العام ١٩٦٥. فكان انقلاب على أحمد بن بلة في الجزائر، وانقلاب على أحمد سوكارنو في أندونيسيا عام ١٩٦٦[١]، ومحاولة انقلاب على عبد الناصر عام ١٩٦٥[٢]. ثم كان توجيه ضربة عسكرية عبر إسرائيل إلى مصر، مع عدد كبير من التدخلات الأميركية والانقلابات المدعومة أميركياً. في المقابل، اختارت القيادة السوفيتية التي حلّت محل خروتشوف عام ١٩٦٤ أن تنكفىء إلى حدود النفوذ التي حددتها اتفاقية يالطا للاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية. أثر ذلك في توازنات الشرق الأوسط؛ فبدأ النفوذ المصري بالتراجع بعد هزيمة العام ١٩٦٧ لمصلحة صعود النفوذ السعودي. تجلى ذلك أكثر ما تجلى بعد وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠. ترافق ذلك مع صعود فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة التي ستتولى عام ١٩٦٩ قيادة منظمة التحرير بشخص قائد حركة فتح ياسر عرفات. وبحكم وجود اللاجئين الفلسطينيين في عدد من البلدان المجاورة لفلسطين، من بينها الأردن وسورية ولبنان، فإن هذا التطور سيكون له أثر في هذه البلدان، خصوصاً مع رفع فصائل الحركة لشعارات ثورية تنادي بتغيير الأنظمة العربية. أدّى ذلك إلى تحرُّك الحكم العسكري في سورية آنذاك ضد استقلالية عمل هذه الفصائل، فيما أدّى في الأردن إلى صدامات دموية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، عرفت بأيلول/سبتمبر الأسود. وسيكون لهذه الفصائل تأثير في استقرار لبنان[٣].

كان لصعود الفصائل الفلسطينية المسلحة أن يخلق بعداً آخر للفلسطيني الموجود في لبنان. كان هذا الفلسطيني، الذي هجر أرضه في العام ١٩٤٨ عقب

(١) Deidre Griswold, Indonesia the Seconde Greatest Crime in History, Workers.org

(٢) Steven Cook, The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square, (Oxford: Oxford University Press, 2012), 90.

(٣) Kamal Salibi, Crossroads to Civil War

النكبة، قد دمج بالنظام اللبناني الاقتصادي والاجتماعي بطريقة مشوّهة. فخلال خمسينات القرن العشرين، جرى تجنيس معظم المسيحيين الفلسطينيين إضافة إلى أبناء الطبقة الثرية والوسطى الفلسطينية، فيما أبقي مئات آلاف اللاجئين الفقراء يعيشون في مخيمات منتشرة على الأراضي اللبنانية، ويشكّلون مصدر عمالة رخيصة في المزارع والمصانع اللبنانية، وطبقة منبوذة يُمارَس التميز ضدها في بلد قام على التمييز الطائفي بين أبنائه. وقد أضيف هذا العامل إلى العوامل الأخرى التي كانت تضغط على النظام اللبناني الهش، علماً أن العامل الفلسطيني هذا لم يكن هو العامل الأساس في الضغط على النظام اللبناني. كان هذا النظام يعاني من الأزمات والتشوهات منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فإضافة إلى نظام التوازنات الطائفية والمحسوبيات السياسية التي حكمته منذ إقرار نظام المتصرفية، اعتمد الاقتصاد اللبناني بالدرجة الأولى على عائلات تجارية ارتبطت بوكالات حصرية من فرنسا، لتسويقها في المشرق عبر مرفأ بيروت. كما اعتمد على إنتاج الحرير وتصديره إلى فرنسا. لكن، مع احتلال فرنسا للهند الصينية ووصولها إلى جنوب الصين، بات بإمكانها الحصول على حرير أرخص وبجودة أعلى. أدى ذلك إلى انهيار اقتصاد جبل لبنان، وتسبُّب في هجرة كثيفة منه، باتجاه العالم الجديد. وخلال عهد الانتداب على لبنان، تعزّز الاقتصاد المركنتيلي المتركز في بيروت، والمعتمد على وكالات تجارية من فرنسا. كما بدأ النظام المصرفي اللبناني بالنمو، في وقت أهملت فيه الزراعة والصناعة في البلد الوليد[١].

نتيجة تعرض سكان الريف لتجويع وإفقار، نزحوا بكثافة باتجاه مدينة بيروت. تكثّفت هذه الهجرة بحلول الخمسيناتٍ والستينات من القرن العشرين، لتشكّل أحزمة بؤس حول المدينة، بدءاً من سن الفيل والنبعة وبرج حمود والكرنتينا شمالاً إلى الغبيري وبرج البراجنة وحي السلم وخلدة والأوزاعي جنوباً. كانت هذه العائلات قد نزحت باحثة عن فرص عمل وعيش. وقد بلغت نسبة الهجرة نحو ٤٠٪ من مجمل

(١) Tabitha Petran, The Struggle Over Lebanon, (New York: Monthly Review Press, 1987), pp. 16 -16, 56, 59 – 62, 126 – 128.

سكان الريف، مع حلول بدايات السبعينات، الأمر الذي كان سيولّد انفجاراً كبيراً، في ظل عدم استطاعة القطاع الصناعي المحدود القدرات على استيعاب اليد العاملة هذه، وفي ظل غياب الخدمات الاجتماعية من الدولة[١]. وكانت الصيغة اللبنانية، التي أُقرّت خلال المتصرفية، تفرض على السكان أن يلجأوا إلى الإقطاعي أو الوجيه أو الزعيم، ليستحصل لهم على ما يحتاجون إليه من مؤسسات الدولة؛ وبالتالي زادت الضغوط على تلك الزعامات التقليدية للمطالبة بحصص أكبر من النخب التجارية والمالية المتحكمة بالبلاد. أدى ذلك إلى انفجار الأوضاع في البلاد عام ١٩٥٧، حين أدت الضغوط الآنفة الذكر إلى صدام بين النخب المالية التجارية الممثلة بالدولة وبرئيس الجمهورية كميل شمعون، وإلى إسقاط الزعماء التقليديين في الانتخابات النيابية. كان من شأن ذلك أن يفجرُ الأوضاع في البلاد في ظل انقلاب الموازين الإقليمية والدولية آنذاك. وأدت التسوية الأميركية ـ المصرية إلى تقاسم النفوذ في لبنان، وانتخاب العماد فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية. حاول هذا الرئيس أن يكسر احتكار الزعماء التقليديين للعلاقة بين المواطنين والدولة، عبر القيام بإصلاحات في مؤسسات الدولة، وتقديم بعض الخدمات؛ إلا أن هذه الإصلاحات كانت محدودة، وجرى الانقلاب عليها بعد انتهاء ولايته.

مع حلول سبعينات القرن العشرين كان الريف المتفجّر قد تحوّل إلى أحزمة بؤس تحيط بالعاصمة بيروت، وإلى حد أقل بالمدن الأخرى في البلاد. وكان الفقراء في أحزمة البؤس تلك يبحثون عن فرص عمل لهم في سوق العمل الضيقة والتي لم يجرِ الاستثمار فيها لتوسعتها، كي تستوعب عمالة متزايدة. وكان الفلسطينيون في المخيمات يشكلون أنواعاً أخرى من أحزمة البؤس التي اندمجت مع أحزمة البؤس اللبنانية وتفاعلت معها بالاختلاط والزواج والتضامن الاجتماعي والطبقي. ترافق ذلك مع انتشار الأحزاب القومية العربية واليسارية في صفوف الفقراء والطبقة الوسطى[٢]. في المقابل كانت البورجوازية المسيحية والسنّية التي سيطرت على

(١) Petran، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

الاقتصاد حتى خمسينات القرن العشرين، قد فسحت المجال أمام صعود بورجوازية من صفوف الطائفة الشيعية، بدءاً من أربعينات وخمسينات القرن العشرين، اتخذت منحى تصاعدياً في الستينات، مع تكثيف الهجرة باتجاه أفريقيا. وقد اتجهت هذه البورجوازية إلى تفضيل الاستقطاب العمودي عبر التركيز على البعد الطائفي في التأطير الاجتماعي، ما يفسر بروز دور حزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتائب ذوَي الطابع الماروني، فيما برزت حركة المحرومين بقيادة الإمام موسى الصدر، كإطار يحاول تنظيم الشيعة في منظومة واحدة. في المقابل فإن الزعامات التقليدية السنّية كانت قد فسحت المجال أمام صعود التيارات الناصرية التي كانت تمثل الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة في المدن، والتي كانت مدعومة من مصر خلال الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين. في المقابل فإن كمال جنبلاط، الذي كان يعتبر الرابع في الترتيب من حيث الزعامة الطائفية، حاول استقطاب الزعامات الشابة الناشئة في الطوائف الأخرى لتكون وسيلة له في الضغط الزعامات التقليدية من الطوائف الأخرى، مستغلاً شعارات القومية والاشتراكية، ومستفيداً من قاعدته الصلبة داخل الطائفة الدرزية، وخصوصاً في منطقة الشوف[١].

خلال تلك الفترة، كان العالم العربي يعيش آثار نكسة العام ١٩٦٧ والهزيمة التي تعرّض لها الزعيم المصري جمال عبد الناصر، ومعه نظام البعث في سورية، إضافة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، فيما تمكّنت إسرائيل من احتلال الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان. أدى ذلك إلى صعود ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني وعلى رأسها ياسر عرفات زعيم حركة فتح، الذي أصبح في العام ١٩٦٩ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أدّى التنافس بين المملكة العربية السعودية من جهة ومصر وسورية من جهة أخرى إلى تجاذبهم على الساحة اللبنانية، في محاولة لانتزاع دائرة نفوذ لهم. إضافة إلى ذلك، أدى صعود منظمة التحرير الفلسطينية إلى إضافة ضغوط على النظام اللبناني الذي كان في الأساس يتعرّض لضغوط داخلية كبيرة. كل هذه العوامل، إضافة إلى تراجع النمو

(١) إيغور تيموفييف: كمال جنبلاط، الرجل والأسطورة، (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠١)، ص ٩٧.

الاقتصادي، جعلت النظام على وشك الانفجار في العام ١٩٧٥. وقد سبق هذا الانفجار مظاهرات شعبية ومطلبية كبرى، إضافة إلى مواجهات مسلحة بين قوات النظام اللبناني ذي الطابع الطائفي ومنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تسعى إلى انتزاع قاعدة لها في لبنان، تمنحها استقلالية في الحركة لا يمكن أن تتمتع بها في بلدان عربية أخرى حيث الدولة قوية، خصوصاً بعد المواجهات الفلسطينية-الأردنية في أيلول/سبتمبر الأسود عام ١٩٧٠ [١].

تصدّع النخبة المركنتيلية

وأخيراً: كان هنالك عامل أخير أدى دوراً في تفكك بنية النظام اللبناني التي تكوّنت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فمنذ القرن التاسع عشر «تكونت كتلة عليا من عائلات تجمع «أمراء الحرب والتجار وأصحاب الأعمال على المصالح الخاصة»[٢]. والجدير ذكره أن لبنان الذي تكوّن من نطاقين، الأول هو جبل لبنان، والثاني منطقة الساحل ومحورها بيروت، كان يعطي الأولوية لمصالح الطبقة المركنتيلية المقيمة في بيروت على حساب اقتصاد الريف ما جعل منطقة جبل لبنان تشهد تفجرات دورية بين مجموعاتها الاجتماعية والطائفية[٣]. وقد ظهر دور التجار المهيمن خصوصاً في ظل الانتداب الفرنسي[٤]. وكان معظم أركان الطبقة البورجوازية المركنتيلية بالدرجة الأولى من عائلات الروم الأرثوذوكس مثل بسترس وسرسق، وروم كاثوليك تليهم عائلات مارونية مثل عائلة قرم، تليها العائلات السنّية. وقد ارتبطت هذه النخبة، بدءاً بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، بالرأسمال الفرنسي[٥]. وفي الخمسينات والستينات بدأت

(١) Kamal Salibi, Crossroads to Civil War

(٢) كمال ديب: أمراء الحرب وتجار الهيكل: خبايا رجال السلطة والمال في لبنان، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٧)، ص ٢٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٠

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٢ - ١١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢١.

هذه النخبة بنسج علاقات اقتصادية مع بريطانيا والولايات المتحدة ما ساهم أيضاً باستلحاق لبنان بالنفوذ الفرنسي، ثم البريطاني فالأميركي.

لكن، مع حلول خمسينات القرن العشرين، كان سيجري تغيير في تركيبة النخب المركنتيلية اللبنانية. كان المال النفطي العربي، بالإضافة إلى المال الهارب من الانقلابات في عدد من البلدان العربية، مصدر طفرة مالية كبيرة في بيروت، التي شكّلت ملجأ لهذا الرأسمال. ولم يكن بقدرة النخب المالية اللبنانية التقليدية أن تستوعب هذه التحوُّلات. لكن كان مقدَّراً لنخبة أخرى صاعدة هي النخبة الرأسمالية الفلسطينية التي نالت الجنسية اللبنانية في خمسينات القرن العشرين أن تستوعب التحوُّلات الطارئة، وأن تستفيد منها. وكان أبلغ مثال على ذلك يوسف بيدس الذي تمكّن من تكوين إمبراطورية مالية ضخمة بين العامين ١٩٥٠ و١٩٦٦، استفادت بدرجة كبيرة من رأس المال النفطي لتحدث اختراقاً في نادي النخب المالية اللبنانية. وقد ووجهت هذه النخبة، وعلى رأسها بيدس، بالعداء الشديد من جانب العائلات المركنتيلية اللبنانية التي كانت تشعر بأن مصالحها[١] مهدّدة. كان بيدس مؤيّداً لجمال عبد الناصر ومشروعه القومي، كما كان مؤيداً للمقاومة الفلسطينية. كان هذا من العوامل التي ساهمت في تنسيق مؤامرة ضده من جانب الولايات المتحدة ونادي النخبة المركنتيلية اللبنانية التقليدية المرتبطة بالغرب، ما أدّى إلى إفلاسه عام ١٩٦٦. وكان هذا في سياق مشروع أميركي لضرب المشروع القومي الذي كان يقوده جمال عبد الناصر[٢]. لكن الأمر كان قد آذن بتصاعد دور نخبة مركنتيلية سترتبط برأس المال الخليجي. إضافة إلى ذلك، تصاعد دور النخبة المركنتيلية الشيعية في تلك الفترة، نتيجة تدفق المال الاغترابي من المهاجرين الشيعة إلى أفريقيا، والذين سيجدون في حركة الإمام موسى الصدر حاضناً لهم في مواجهة العائلات التقليدية. كل هذا سيؤدي إلى تصدّع لحمة البورجوازية

(١) كمال ديب: يوسف بيدس: إمبراطورية أنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٤٩ - ١٩٦٨، (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠١٧)، ٥٣.

(٢) المصدر نفسه.

المركنتيلية اللبنانية، وتوزُّع ولاءاتها السياسية وفقاً للدولة الراعية للمصالح المالية لتلك النُخب.

انتخابات ١٩٧٢

كان للانتخابات النيابية التي أجريت في ربيع العام ١٩٧٢ دلالات كبيرة على التصدع الذي أصاب النظام المركنتيلي اللبناني، وإحداث الطبقات الوسطى والدنيا والريفية اختراقات، ولو ضئيلة فيه. وقد تمكّن أشخاص ينتمون إلى الطبقة الوسطى في المدن من الوصول إلى البرلمان، خلافاً لرغبة أركان الطبقة الحاكمة وإرادتهم. ورغم أن النائب معروف سعد قد خسر في انتخابات العام ١٩٧٢، إلا أنه كان سبّاقاً لإحداث هذا الاختراق منذ خمسينات القرن العشرين. ولد معروف سعد عام ١٩١٠ في أسرة فقيرة يعمل ربُّها في الزراعة. درس في مدرسة الفنون الإنجيلية في صيدا قبل أن يحصل على شهادة الثانوية العامة من الجامعة الوطنية في عاليه. وعمل مدرّساً في عدد من مدارس لبنان وفلسطين قبل النكبة، واشترك في النضال ضد الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني، خصوصاً خلال ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وخلال مرحلة الأربعينات. وشارك في معارك العام ١٩٤٨ ضد العصابات الصهيونية، ونظم مجموعات للقتال هناك ضمن فرق المتطوعين العرب. وفي العام ١٩٤٩، عُيّن مفوضاً للشرطة في صيدا حتى العام ١٩٥٧، حين خاض الانتخابات النيابية وفاز بمقعد في المجلس، كاسراً احتكار العائلات التقليدية لتمثيل المدينة. ظلّ سعد نائباً عن صيدا، حتى تاريخ اغتياله عام ١٩٧٥. وفي العام ١٩٦٣، انتخب رئيساً لبلدية صيدا؛ فجمع بين هذا المنصب ومنصب النيابة. وقد خسر معروف سعد في الانتخابات النيابية التي أُجريت عام ١٩٧٢ نتيجة جهود السلطة لإسقاطه[1]. لكنه، على الرغم من هذه الخسارة، فإنه بقي الزعيم الأول في صيدا، وبقي يشكّل حالة وطنية على صعيد لبنان.

(١) بوابة صيدا: الشهيد معروف سعد: سيرة مناضل حتى الشهادة، موقع صيدا غيت،
http://www.saidagate.net/Show-4683

وكان الاختراق الثاني من ابن الطبقة الوسطى في طرابلس عبد المجيد الرافعي. ولد الرافعي عام ١٩٢٧ في منطقة أبو سمرا في طرابلس. درس الطب في سويسرا، ومارس مهنة الطب منذ الخمسينات. وارتبط بعلاقة وثيقة مع العراق منذ ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١، حين قاد تظاهرات في طرابلس تضامناً مع الثورة ضد البريطانيين. أصبح الرافعي عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٧، ونسج علاقات وثيقة مع مؤسسي الحزب السوريين ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني. وأصبح القيادي البعثي الأبرز في لبنان حتى تاريخ وفاته. وعقب الانقلاب على عفلق والبيطار في سورية عام ١٩٦٦ انحاز الرافعي إليهما ضد جناح صلاح جديد ـ حافظ الأسد ما جعله على علاقة وثيقة بالبعثيين العراقيين، وعلى علاقة جفاء، بل عداء، مع البعثيين السوريين. وفي العام ١٩٧٢، خاض الرافعي الانتخابات النيابية في طرابلس ضد لائحة الرئيس رشيد كرامي؛ وتمكّن من الفوز بمقعد نيابي متفوّقاً على كرامي نفسه بنحو ٦٠٠ صوت، إذ نال كرامي ١٦ ٩٧٤ صوتاً في مقابل ١٧ ١٧٥ صوتاً للرافعي[1]. أما الاختراق الثالث، فكان في صور، إذ فاز الدكتور علي الخليل بمقعد نيابي عن المقعد الشيعي في المدينة.

لكن سيكون الاختراق الأكبر والأبرز في بيروت عبر المحامي الشاب نجاح واكيم الذي كان قد أكمل في شباط/فبراير عامه السادس والعشرين، ما سمح له بالترشح للانتخابات النيابية في نيسان/إبريل من ذلك العام. وخلافاً لسعد والرافعي والخليل الذين كانوا أبناء الطبقة الوسطى من المدن التي ترشحوا عنها، كان واكيم ابن الطبقة الفقيرة القادم من الريف. وقد ترشّح عن مدينة لم يكن يعرفها أو يقيم فيها. ولد واكيم في ٩ شباط/فبراير ١٩٤٦ في عائلة فقيرة الحال من قرية البربارة في قضاء جبيل. وكان جده نجيب قد هاجر إلى الولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر وعاش فيها لعقدين من الزمن، قبل أن يعود إلى لبنان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وبينما كان نجيب موسراً في عشرينات القرن العشرين، أصيب بالفقر في

(١) الانتخابات النيابية في طرابلس ١٩٧٢، البيان ١٩ ـ ١ ـ ٢٠١٨.
http://www.albayanlebanon.com/news.php?id=4951&idC=10

الثلاثينات، الأمر الذي منعه من تعليم أولاده الصغار أسوة بأولاده الكبار الذين درسوا في الجامعة الأميركية. وبالتالي، فإن أنيس واكيم لم يتمكن من إكمال دراسته في الهندسة في الجامعة الأميركية رغم تفوقه في مادة الرياضيات، واضطر إلى العمل في السكة الحديد ثم إلى التعليم في عدد من المدارس، منها مدرسة الجامعة الوطنية، وذلك من الأربعينات وحتى السبعينات من القرن العشرين. ترعرع نجاح واكيم في كنف هذه الأسرة الفقيرة ودرس في الجامعة الوطنية حتى البكالوريا القسم الأول، وأنهى شهادته الثانوية في مدرسة تشارلي سعد في الشويفات. وكان يطمح إلى دراسة الهندسة في الجامعة الأميركية في بيروت، إلا أن إمكانات والده المتواضعة لم تسمح له بذلك، فتسجّل عام ١٩٦٤ في الجامعة العربية في بيروت لدراسة المحاماة. وكان الزعيم جمال عبد الناصر قد أسّس هذه الجامعة في بيروت لمساعدة أولاد الفقراء في لبنان على التحصيل العلمي[1].

كان على واكيم خلال فترة دراسته العمل في التدريس لمساعدة والده؛ فعلم منذ سن السادسة عشرة في عدد من مدارس منطقة عالية، من ضمنها الجامعة الوطنية والصراط. وكان معروفاً عنه ميوله القومية العربية وحبه الشديد لجمال عبد الناصر. وما ساهم في هذا الأمر هو قرابته للشاعر الكبير رشيد سليم الخوري المعروف بالشاعر القروي. وفي أواخر الستينات، تعرّف واكيم إلى عدد من الشباب الناصريين المقربين من اتحاد قوى الشعب العامل، والذين قرّروا ترشيحه عن المقعد الأرثوذوكسي في بيروت. وفي أواخر العام ١٩٧٥ ، سُجن واكيم لتهجمه على رئيس الجمهورية سليمان فرنجية. وقد تحوّل سجنه إلى قضية رأي عام لبنانية وعربية، إذ حضر محامون من عدد من الأقطار العربية للدفاع عنه، كان أبرزهم المحاميان السوريان الوزير السابق يوسف أبو حمود والمحامي أحمد الحسني. وعندما ترشّح واكيم للانتخابات بعد ذلك بأسابيع قليلة، أحدث موجة عارمة في بيروت بين فقراء المدينة وخصوصاً الشباب منهم، الذين بدأوا بجمع تبرعات قيمة كل منها ربع ليرة ونصف ليرة لانتخاب «ابن عبد الناصر». وعندما أجريت الانتخابات، حقق واكيم نتيجة مذهلة، إذ إنه حصل

(١) إلسي أبي عاصي: نجاح واكيم، برنامج زيارة خاصة، قناة الجزيرة، ٨ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١١.

على ضعف الأصوات التي حصل عليها رئيس الوزراء صائب سلام، أي نحو ٣٦ ألف صوت لواكيم في مقابل ١٨ ألف صوت لسلام. وقد خرجت جريدة النهار آنذاك بعنوان عريض: «نجاح سلام... نصف نجاح»[1].

الحركة الوطنية

في ذلك الوقت، كانت القوى المعارضة للنظام في لبنان قد بدأت تتجمع تحت مظلة واحدة هي الحركة الوطنية برئاسة كمال جنبلاط الذي كان يحاول الخروج من الزعامة التقليدية لعائلته بغية الانطلاق في زعامة على مستوى لبنان. وقد تشكّلت الحركة من الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرأسه جنبلاط، والحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي، والحزب السوري القومي الإجتماعي - جناح إنعام رعد، وحزب البعث العربي الاشتراكي - الجناح السوري، وحزب البعث العربي الاشتراكي - الجناح العراقي، وحركة الناصريين المستقلين «المرابطون»، والتنظيم الشعبي الناصري برئاسة النائب معروف سعد، إضافة إلى عدد كبير من التنظيمات والتشكيلات الأخرى. وقد نص البرنامج المرحلي للحركة الوطنية الذي أعلن بعد أشهر قليلة من اندلاع الحرب الأهلية، على «إلغاء الطائفية السياسية كمرحلة نحو الوصول إلى العلمنة الكاملة للنظام السياسي، وإزالة كل أثر للصيغة الطائفية في جميع مجالات الحياة اللبنانية، ونقطة البداية تتمثل في إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي، وفي الإدارة والقضاء والجيش»[2].

وأكد البرنامج ضرورة إلغاء الطائفية السياسية، وجعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة، والأخذ بنظام التمثيل النسبي، وتخفيض سن الانتخاب إلى ثمانية عشر عاماً، والاستخدام المتساوي والمجاني لأجهزة الإعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية، واعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها، وإخضاع النائب لمراقبة

(١) إلسي أبي عاصي، مصدر سابق.

(٢) البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية، وثائق الحركة الوطنية ١٩٧٥ - ١٩٨١، (بيروت، ١٩٨١). ٥ - ٢٤.

ديوان المحاسبة ولمحكمة الإثراء غير المشروع، ووضع سن لتقاعد النواب في الرابعة والستين[1]. ونص البرنامج المرحلي على تقسيم جديد للمحافظات، وإنشاء مجالس جديدة من شأنها إقرار موازنات محلية، وإعادة تنظيم البلديات. كما اقترح «اعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي العام والمباشر حول بعض المواضيع المهمة، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة للمجالس التمثيلية والسلطات التنفيذية»، ومنع الجمع بين الوزارة والنيابة وإعطاء حق الطعن بالقوانين لجميع المواطنين، وإقرار قانون محاسبة جرائم الإثراء غير المشروع، وإصلاح الإدارة العامة وتفعيلها، ومكافحة الفساد فيها[2]. وشدّد البرنامج المرحلي على تعزيز الحقوق المدنية والحريات العامة وإعطاء المرأة حقوقها، وتعزيز الحركة النقابية ومنحها مزيداً من السلطات للدفاع عن حقوق العمال، وإجراء تعديل على قانون الصحافة بما يضمن حريتها وديمقراطيتها واستقلاليتها عن سلطتي السياسة والمال حتى تكون أمينة في التعبير عن الرأي العام[3].

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

سيشكل اللاجئون الفلسطينيون مادة رئيسية في الحرب اللبنانية، ليس لأنهم «لاجئون في بلد غريب»، كما حاول اليمين اللبناني تصويرهم، بل بوصفهم أفقر فقراء لبنان والذين شكلوا مصدراً لليد العاملة البخسة والمحرومة من الحقوق الاجتماعية. أفضت ذريعة اللجوء ومنع الفلسطيني من ممارسة عشرات المهن، إلى إبقاء الفلسطيني تحت رحمة رب العمل اللبناني الذي كان «يشفق عليه» ويجعله يعمل عنده مقابل أجر بخس، ومن دون حقوق ضمان صحي أو اجتماعي. وكان الفلسطيني إذا طالب بحقوقه هُدّد باستبداله بلبناني. إضافة إلى ذلك شكل الفلسطيني مصدر ابتزاز للعامل الفقير اللبناني. فكان اللبناني العامل في المصانع

(١) البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية، وثائق الحركة الوطنية ١٩٧٥ – ١٩٨١، (بيروت، ١٩٨١). ٥ – ٢٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

والمؤسسات اللبنانية، إذا طالب بحقوقه المنصوص عليها في القانون، واجهه صاحب العمل بأن اللبناني «لا يحب أن يعمل» وهُدّد بأن يستبدل به الفلسطيني، أو السوري. وقد انتشرت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مختلف الأراضي اللبنانية، وشكّلت مركز استقطاب للبنانيين الفقراء النازحين من الريف الذي سكنوا بمجاورة الفلسطينيين في المخيمات وبالقرب منها، وتزاوجوا منهم فاختلطوا معهم، وكان هذا الاختلاط هو أساس التضامن مع قضية فلسطين وانخراط العديد من أبناء الشعب اللبناني بمختلف الفصائل الفلسطينية.

شكّل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ما نسبته ١٠٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في العالم، وحوالي ١١٪ من مجموع سكان لبنان. ووفقاً لإحصائيات وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، بلغ عدد الفلسطينيين المسجّلين في لبنان نحو ٤٠٠ ألف لاجىء، يقيم ٢٢٠ ألف منهم داخل المخيمات. أما المخيمات، فبلغ عددها ١٢ وهي: نهر البارد، البداوي، برج البراجنة، ضبية، مار الياس، عين الحلوة، الرشيدية، برج الشمالي، البص، شاتيلا، ويفل (الجليل)، المية ومية[1].

وفيما يأتي نبذة عن المخيمات المنظمة والمعترف بها لدى الأونروا:

مخيم نهر البارد

يقع على بعد ١٥ كم شمال مركز مدينة طرابلس على البحر الأبيض المتوسط. أُنشئ عام ١٩٤٩، وتبلغ مساحته ما يقارب ٢٠٠ دونم، وتعود ملكية أرضه إلى القطاع الخاص اللبناني، وهذه الأرض مؤجّرة للأونروا. يبلغ عدد سكان المخيم المسجلين في الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٢٨٩٣١ نسمة.

مخيم البداوي

يقع في شمال لبنان على مسافة ٧ كم شمال مدينة طرابلس. أنشئ عام ١٩٥٧،

(١) مي الزعبي: المخيمات الفلسطينية في لبنان، الجزيرة (www.aljazeera.net)

وتبلغ مساحته حوالي ٢٠٠ دونم، وتعود ملكية أرضه إلى القطاع الخاص اللبناني، وهي مؤجرة للأونروا. يبلغ عدد الفلسطينيين في مخيم البداوي المسجلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ١٥٩٨٢ نسمة.

مخيم برج البراجنة

يقع في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت. أنشئ عام ١٩٤٨، وتبلغ مساحته ١٠٤ دونمات، وأرضه مؤجّرة للأونروا. يبلغ عدد سكانه المسجّلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٢٠١٦٢ نسمة.

مخيم ضبية

يقع على بعد ١٢ كم شرقي بيروت على تلة تشرف على طريق بيروت ـ طرابلس الدولي. أنشئ عام ١٩٥٦، وتبلغ مساحته ٨٣,٦ دونماً، وأرضه مؤجّرة للأونروا. يبلغ عدد سكانه المسجلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٤٢١٦ نسمة.

مخيم مار الياس

يقع جنوب غربي بيروت. أنشئ عام ١٩٥٢، وتبلغ مساحته ٥,٤ دونمات وأرضه وقف لكنيسة الروم. يبلغ عدد سكانه المسجلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ١٤١٤ نسمة.

مخيم عين الحلوة

يقع على بعد ٣ كم جنوب شرق مدينة صيدا. أُنْشِىء على أرض كانت أصلاً معسكراً للجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية، أنشأه الصليب الأحمر بين العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩. بدأت الأونروا عام ١٩٥٢ عملياتها في المخيم، الذي تبلغ مساحته ٢٩٠ دونماً، وهو أكبر المخيمات في لبنان من حيث عدد السكان والمساحة. يبلغ عدد سكانه المسجلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٤٤٧٧٥ نسمة.

مخيم الرشيدية

يقع جنوب مدينة صور الساحلية في الجنوب اللبناني على ساحل البحر الأبيض المتوسط. أنشئ عام ١٩٤٨، وتبلغ مساحته ٢٤٨,٤ دونماً، وأرضه مؤجّرة للأونروا. يبلغ عدد سكانه المسجّلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٢٥٠٨١ نسمة.

مخيّم البرج الشمالي

يقع شرق مدينة صور الساحلية في الجنوب الشمالي. أنشئ عام ١٩٥٥، وتبلغ مساحته ١٣٤ دونماً، وتعود ملكية أرضه إلى القطاع الخاص اللبناني، وهي مؤجّرة للأونروا. ويبلغ عدد سكّانه المسجّلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ١٨٣٧٥ نسمة.

مخيم البص

يقع في مدخل مدينة صور الشمالي جنوب لبنان، على ساحل البحر الأبيض المتوسط. أنشئ عام ١٩٤٩، وتبلغ مساحته ٨٠ دونماً، وتعود ملكية أرضه إلى القطاع الخاص، وهي مؤجرة للأونروا. يبلغ عدد المسجّلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٩٩٥١ نسمة.

مخيم شاتيلا

يقع في وسط العاصمة بيروت. أُنشئ عام ١٩٤٩، وتبلغ مساحته ٣٩,٥ دونماً. قسم من أرض المخيم مؤجّر للأونروا، والقسم الآخر ملك لمنظمة التحرير الفلسطينية. يبلغ عدد سكانه المسجلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ١٢١١٦ نسمة.

مخيم ويفل (الجليل)

يقع في البقاع الشرقي، ويُعد مدخل مدينة بعلبك الجنوبي، ويقع على بعد ٩٠ كم شمال شرق بيروت. أنشئ عام ١٩٤٩، وتبلغ مساحته ٤٣٤٤ دونماً، وأرضه مؤجرة

للأونروا من جانب السلطات، يبلغ عدد سكانه المسجّلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٧٤٧٨ نسمة.

مخيم المية ومية

يقع على أطراف قرية المية ومية على تلة تبعد ٤ كم إلى الشرق من مدينة صيدا في جنوب لبنان. أنشئ عام ١٩٥٤، وهو مخيّم صغير تبلغ مساحته ٥٤ دونماً، وأرضه مؤجرة للأونروا. يبلغ عدد سكّانه المسجلين في سجلات الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٤٩٩٥ نسمة[١].

وستصبح المخيمات خلال الحرب الأهلية عرضة للعنف الأشد الذي سيمارس ضدها من مختلف الأفرقاء الطائفيين. وستشهد المخيمات أقسى المجازر وأكثرها توحُّشاً، بدءاً بمخيّم تل الزعتر في العام ١٩٧٦، مروراً بمجزرة صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢، ثم حرب المخيمات بين العامين ١٩٨٥ و١٩٨٧. وقد حاول اليمين اللبناني المسيحي والمسلم تصوير الحرب على المخيمات أنها حرب ضد الفلسطيني «الغريب» الذي حاول التدخل في الشؤون اللبنانية. إلا أن سجل المجازر التي ارتكبت يدل على أن الضحايا الذين سقطوا في هذه المخيمات كانوا من اللبنانيين والفلسطينيين، وكان الضحايا اللبنانيون يساوون، بل يفوق عددهم عدد الضحايا الفلسطينيين. ويمكن تفسير الأمر بأن المخيّمات التي أضحت ملجأ الفقراء اللبنانيين والفلسطينيين على حدّ سواء، قد دفعت القوى الطائفية التي تمثّل مصالح بورجوازيات الطوائف بارتكاب المجازر التي تعدّ عنفاً مركّزاً ضد تجمّع الفقراء.

(١) مي الزعبي، مصدر سابق.

الفصل الثالث

البعد الإقليمي والدولي للحرب الأهلية

تشكو النخب اللبنانية على الدوام من التدخل الخارجي، محاولة إلقاء اللوم عليه بأي تطورات تؤدي إلى ازدياد العنف في لبنان وانعدام الاستقرار فيه. لكن ما لا تعترف به هذه النخب اللبنانية أنها هي من كان يستجلب التدخل الخارجي، بغية تدعيم وضعها في مواجهة بعضها بعضاً. وفي هذا الإطار، نورد حادثة إعدام الشيخ بشير جنبلاط على يد والي عكا عبد الله باشا، بناء على طلب الأمير بشير الثاني الشهابي إلى محمد علي باشا حاكم مصر. ووفقاً للأمير حيدر الشهابي، فإن الشيخ بشير جنبلاط استغل غضب الباب العالي على الأمير بشير ولجوئه إلى مصر محاولاً توسيع نفوذه عبر بث الشقاق في صفوف الأمراء الشهابيين، مستفيداً من علاقته الطيبة بوالي دمشق درويش باشا. ويذكر حيدر الشهابي ما يأتي:

«فى هذه السنة (٢٦ آب/أغسطس ١٨٢٤) قتلوا الامارا بيت شهاب الذين فى حاصبيا اولاد عمهم الامير حسن والامير حسين. والسبب ان الامير حسن لم يكن من بيت الحكم. وكان الشيخ بشير جنبلاط يميل اليه. ففى سنة الذى كان الامير بشير غايبا فى الديار المصريه او عز الشيخ بشير الى الامير حسن ان ينزل الى الشام. ويزيد بالايراد على حكم بلاد حاصبيا. فقبل درويش باشا سؤاله واعطاه الحكم. ورحلوا اولاد عمه الامير سعد الدين و اخوته اولاد الامير على و الامير سيد احمد ابن الامير قاسم والامير سليم ابن الامير عثمان الى دير القمر. ثم بعد ما عزل درويش باشا عن

الشام. وتولّى صالح باشا ارجع المذكورين الى الحكم و اشرك معهم الامير حسن بالاحكام الى ان كان هذه السنة ١٢٤٠ فى شهر رجب غدروا الامرآ المذكورين فى الامير حسن واخوه الامير حسين و قتلوهم. و كان السبب فى هذه الفتنه بينهم ابتدايها من الشيخ بشير جنبلاط كما ذكرنا... وانعم الامير بشير على الذين خدموا فى هذه القيام فسلم اقليم جزين و قليم التفاح الى نجله الامير خليل... واعطا المشايخ بيت تلحوق الغرب التحتانى من دون قرية الشويفات... وانعم ايضا فى بعض ارزاق الشيخ بشير جنبلاط الى بعض الذين كانوا فى خدامته... ثم قد تقدم الشرح عما حدث للشيخ بشير جنبلاط من بعد قيامه [٣٦٥] من البلاد و كيف قبض عليه عسكر الشام. وكيف ارسله مصطفى باشا الى عكا مع اولاده و بيت عماد. ثم فى هذا الشهر شوال حضر تحرير من محمد [على] باشا عزيز مصر لعبد الله باشا انه لازم يقضى على الشيخ بشير. فبالحال آمر عبد الله باشا بقتله و قتل الشيخ امين عماد بالخنق»[١].

ارتبطت الأزمة اللبنانية بشكل عضوي بالصراع العربي – الإسرائيلي، وبقضية فلسطين. ومنذ قيامها في العام ١٩٤٨، شكّلت إسرائيل خطراً على المنطقة العربية بأجمعها، خصوصاً وأنها كانت تمتلك على الدوام أطماعاً توسعية لبسط نفوذها على المنطقة. كما أنها كانت تشكل أداة في يد الولايات المتحدة لتطويع المنطقة العربية. وفي العام ١٩٥٨، بعث رئيس وزراء إسرائيل ديفيد بن غوريون برسالة إلى الرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور يبلغه فيها أن منطقة الشرق الأوسط يجب أن تكون بقيادة إسرائيل وتركيا وإيران، حتى تبقى موالية للولايات المتحدة، ويجب ألا يكون لأي دولة عربية دور فاعل في هذا النظام الإقليمي[٢]. وخلال حرب الأيام الستة

(١) الأمير حيدر الشهابي: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، الجزء الثالث، ص ٧٧٥ – ٧٧٧ (نقلت كما هي من المصدر).

(٢) Haykal Mohammad Hassanein: "Am mina al Azamat, 2000 2001" Almisriya lil Nashr al Arabi wa Dawli 4e édition décembre 2001, p.244- 278.

عام ١٩٦٧، هزمت إسرائيل الدول العربية، وبات على هؤلاء تحرير أراضيهم، وقبول إسرائيل بينهم[١].

منظمة التحرير

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في آذار/مارس من العام ١٩٦٤، بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في مدينة القدس، كتطبيق لأحد مقررات القمة العربية التي كانت قد عقدت في القاهرة في العام نفسه، ودعت إلى تمثيل الشعب الفلسطيني في مناطق الاحتلال الإسرائيلي وفي الشتات. وقد انتخب أحمد الشقيري رئيساً لها[٢]. ونص بيان المنظمة على الآتي:

إيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه وعزمه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعال وتعبئة طاقاته وإمكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية، وتحقيقاً لأمنية أصيلة من أماني الأمة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول،

نعلن بعد الاتكال على الله باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٤:

قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبّئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً للنصر.

المصادقة على الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد بنوده ٢٩ بنداً.

المصادقة على النظام الأساسي وعدد بنوده ٣١ بنداً، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني والصندوق القومي الفلسطيني.

(١) Diab, Mohammed, Zuhayr. "El Mawquef El Souri min El Taswiya El Silmyyeh l'il Nizaa El-Arabi - El-Israeli" p. 85.

(٢) أحمد الشقيري: الجزيرة الوثائقية ٥ نيسان/إبريل ٢٠١٧.

انتخاب السيد أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية وتكليفه باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم ١٥ عضواً.

يصبح المؤتمر بكامل أعضائه، الـ٣٩٧ عضواً، «الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية»[١].

لكن في العام ١٩٦٧، وبعد هزيمة الأنظمة العربية، بدأت الفصائل المسلحة الفلسطينية التي كانت قد انطلقت في العام ١٩٦٤ بتوجيه انتقادات حادة إلى القيادة المدنية للمنظمة. وقد نتج عن ذلك انتخاب قائد حركة فتح ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة في العام ١٩٦٩. وكان من أطلق الحركة عام ١٩٦٥ قيادات نشطت سابقاً ضمن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ومن بينهم أبو عمار وخليل الوزير أبو جهاد وأبو إياد، وغيرهم. كذلك ضمّت المنظمة عدداً من التنظيمات من أبرزها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، وهو تنظيم وُلد من رحم حركة القوميين العرب التي انتشر أعضاؤها وناشطوها في مختلف أنحاء العالم العربي. وكانت انطلاقة الجبهة الشعبية في أواخر العام ١٩٦٤، عندما قامت بأول هجوم على الإسرائيليين. إضافة إلى ذلك، ضمّت المنظمة عدداً من الفصائل الفلسطينية الأخرى مثل جبهة التحرير العربي ومنظمة الصاعقة والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني، وغيرها من الفصائل الصغيرة[٢]. وفي تموز/يوليو ١٩٦٨، أصدرت المنظمة ميثاقها، الذي يعترف بالقرارات الدولية (السابقة لحرب العام ١٩٦٧) ويطالب بحق الشعب الفلسطيني بتحرير فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية فيها، وبحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم. وحتى العام ١٩٧٠، كان مركز ثقل منظمة التحرير في الأردن، إلا أن الصدامات، التي وقعت بينها وبين الجيش الأردني في ما عرف بأحداث أيلول/سبتمبر الأسود، دفعت قياداتها للانتقال إلى بيروت. وكان لبنان قد شهد أيضاً صدامات بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان بذريعة الرد على عمليات الفدائيين، ما دفع

(١) منظمة التحرير الفلسطينية، الجزيرة الوثائقية، ٣ تموز/يوليو ٢٠١١.

(٢) المصدر نفسه.

جمال عبد الناصر للتدخل والتوصّل إلى توقيع اتفاق القاهرة بين الفدائيين والحكومة اللبنانية، وذلك في العام ١٩٦٩. وسيكون وجود منظمة التحرير أحد العوامل التي ساهمت في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية[١].

تطورات السبعينات

حاول الزعيم المصري عبد الناصر والعرب إعادة بناء قواهم المسلحة، لتكون قادرة على مواجهة إسرائيل؛ ولتدعمهم في سعيهم إلى تسوية عادلة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكنه توفي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وبعد أسابيع قليلة قاد وزير الدفاع السوري حافظ الأسد انقلاباً في سورية، تسلّم بموجبه مقاليد السلطة. وما إن كان له ذلك، حتى بدأ بتحسين علاقات بلاده مع مصر والمملكة العربية السعودية، بعد أن ساءت كثيراً في عهد سلفه. وكان ذلك في إطار التحضير لحرب يستعيد العرب بموجبها ما خسروه في العام ١٩٦٧[٢]. وقد شكّلت حرب تشرين التحريرية فرصة للسوريين والعرب لاستعادة ما خسروه، لولا قيام الرئيس المصري أنور السادات بمبادرات سلام منفردة مع إسرائيل أفقدت العرب ما ربحوه في الأسابيع الأولى لحرب ١٩٧٣[٣]. وقد سعى السادات لأن تكون حرب تشرين محدودة تؤدي الى تحريك عملية السلام، ولكنه لم يبلّغ شريكه الأسد بنيّاته[٤]. وفي العام ١٩٧٤ وقّعت مصر معاهدة سيناء الأولى، ثم معاهدة سيناء الثانية في العام ١٩٧٥، وخرجت من الصراع مع إسرائيل[٥]. وبعد الحرب عُقد أول مؤتمر للسلام بين العرب وإسرائيل في

(١) منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سابق.

(٢) Mclaurin R.D. and Mughisuddin, Muhammad and Wagner, Abraham. Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria, p. 246.

(٣) Seale, Patrick. "Al Assad, Al Siraa Ala Al Sharq Al Awsat" Al Muassassat Alarabia Lildirassat Wa Alnashr, 1987, p. 319.

(٤) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر)، ص ٣١٩.

(٥) Drysdale, Alasdair; "The Assad Regime and its Troubles", Merip Reports, Nov/Dec 1982

جنيف برعاية أميركية وسوفيتية، إلا أنه لم يؤدّ إلى نتيجة إيجابية[1]. بعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، خرجت نهائياً من الصراع العربي – الإسرائيلي تاركةً إسرائيل حرة التصرف في الجبهة الشرقية[2]. رداً على ذلك أرادت سورية الاستعاضة عن ذلك بإقامة جبهة شرقية تضم أيضاً لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[3] . كانت للبنان أهمية خاصة لسورية. ذلك أنّه شكّل منذ العام ١٩٧٣ جزءاً مهماً من استراتيجية دمشق للمواجهة مع إسرائيل[4]. وعندما اندلعت الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥، كان جانب من هذه الحرب محاولة إسرائيلية لإحداث خرق في الجبهة الشرقية. وقد شعرت سورية بالقلق من ذلك، خصوصاً في ظل تحالف أركان الجبهة اللبنانية مع إسرائيل بذريعة مواجهة التهديدات الفلسطينية واليسارية[5]. لذلك وجدت سورية نفسها مجبرة على التدخل في الأزمة اللبنانية لمنع إسرائيل من بسط نفوذها عليه[6]. كذلك فإن الصراعات الطائفية في لبنان كانت تهدّد بتفجير صراعات مماثلة في سورية، ما أضفى أهمية إضافية على التدخل السوري في هذا البلد[7].

لكن الجدير ذكره أن التدخل السوري في لبنان عام ١٩٧٦ ترافق مع فترة قصيرة من التحسن في العلاقات مع الولايات المتحدة التي منحت دمشق بركتها للتدخل، خصوصاً وأنها كانت قلقة من تمدُّد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في هذا البلد. في

(١) عبد الله السيد ولد اباه: التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي، المستقبل العربي، العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥، ص ٣٤.

(٢) جعفر قاسم محمد: سورية والاتحاد السوفياتي، دراسة في العلاقات العربية السوفياتية، (لندن: رياض الريس، ١٩٨٧)، ٥٠.

(٣) Mclaurin R.D. and Mughisuddin Muhammad and Wagner, Abraham. "Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria", p. 254.

(٤) Ma'oz, Moshe; "Assad the Sphinx of Damascus, a Political Biography". London, Widenfield and Michalson, 1988, p. 288.

(٥) Harris, William; "Syria in Lebanon". Merip Reports, Juillet – Aout, 1985, p. 76

(٦) Chalala, Elie; "Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means". Journal of Arab Affairs, vol. 4, no. 1, 1985, p. 70.

(٧) Chalala, Elie; "Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means", p. 70

المقابل، كانت سورية قلقة أيضاً من تزايد نفوذ منظمة التحرير في لبنان وعلاقاتها مع اليسار اللبناني، ومع غريمها النظام العراقي[1]، الأمر الذي شكّل ذريعة لحزب الكتائب وحلفائه للتحالف مع إسرائيل[2] . وقد حاولت دمشق طرح حل في لبنان عبر تعديلات دستورية طفيفة، هي نفسها التعديلات التي اعتمدت بعد ١٥ عاماً في اتفاقية الطائف[3] . اعتقدت سورية أنها إذا نجحت في السيطرة على لبنان، يصبح بإمكانها السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي وضع ضوابط على الأردن ومنعه من توقيع اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل كما فعلت مصر[4].

اجتياح ١٩٧٨

عام ١٩٧٨، بدأ نفوذ سورية بالتراجع في لبنان. فقد كانت مفاوضات جنيف قد أخفقت واستعيض عنها بمفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل[5]. وكانت سورية تعارض هذه المفاوضات؛ لذلك بدأت الولايات المتحدة تمارس الضغط عليها عبر بوابة لبنان، عندما بدأ أفرقاء لبنانيون يلمّحون إلى إمكانية عدم تجديد الرئيس الياس سركيس لمهمة قوات الردع العربية وعمادها القوات السورية في لبنان؛ وعندما بدأوا يثيرون تساؤلات حول شرعية مهمتها في هذا البلد. وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قد انتقد البيانات التي صدرت عن خلوات سيدة البير وإهدن وزغرتا التي عقدتها الجبهة اللبنانية، واعتبر أن الدعوات إلى التعددية مثلها مثل الدعوات التقسيمية الأخرى التي لن يكون لها مستقبل في لبنان[6]. كان هذا مؤشراً على

(١) Harris, William. "Syria in Lebanon". p. 78

(٢) Devlin, John; "Syria: Modern state in an ancient land", Westview Press, Boulder Colorado, 1ère edition 1983, p. 120.

(٣) Saliba, Najib; "Syrian-Lebanese Relations". Ed dans Barakat, Halim, "Toward a viable Lebanon", Groom Helm, London, 1988, p. 152

(٤) Drysdale, Alasdair and Hinnebusch Raymond; "Syria and the Middle East Peace Process", p. 74

(٥) Abu Khalil, Assad; "Syria and the Arab-Israeli Conflict", p. 84

(٦) وثائق الحرب اللبنانية للعام ١٩٧٨، ص ٩٩.

تخوّف الأسد من التحركات التي تقوم بها الجبهة اللبنانية بإيعاز من الأميركيين لابتزاز السوريين في لبنان. تلا تصريح الأسد حادث الفياضية الشهير الذي قام خلاله ضباط في الجيش اللبناني في منطقة الفياضية بإطلاق النار على قافلة سورية ما أدى إلى مقتل وجرح عدد منهم، وذلك في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٨. تلت ذلك اشتباكات حتى اليوم التالي، أُعلنت من بعدها هدنة بين الطرفين[١]. وفيما أعربت الخارجية الأميركية عن قلقها من «تجدد القتال في لبنان معتبرة أنها تتابع الوضع عن كثب»، فإن الخارجية السوفيتية اتهمت إسرائيل بأنها تقف وراء الحادث[٢].

بعد أسابيع قليلة، شنت إسرائيل اجتياحاً واسع النطاق لجنوب لبنان، وذلك في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨. ففي ذلك اليوم، أرجأت الجبهة اللبنانية إعلان موقفها من التجديد لقوات الردع العربية العاملة في لبنان[٣]. وفي الحقيقة، بدأت العمليات العسكرية الإسرائيلية ليلة ١٣ آذار/مارس بعد أن دخلت دورية إسرائيلية راجلة إلى بلدة الضهيرة الحدودية، فيما شوهدت زوارق حربية إسرائيلية على طول الساحل اللبناني من الناقورة وحتى الصرفند. وقد صدر بيان عن القيادة العسكرية الإسرائيلية تعلن فيه عن بدء اجتياح جنوب لبنان مبررة ذلك «باجتثاث الإرهابيين وضرب القواعد التي انطلقوا منها» في العملية التي قادتها دلال المغربي وقوات فتح[٤]. دام العدوان أسبوعين، صدر بعده القرار الدولي رقم ٤٢٥، الداعي إلى انسحاب إسرائيل من دون قيد أو شرط. كما صدر قرار بنشر قوة حفظ سلام دولية في جنوب لبنان. وبعد عدة أشهر، دفع الأميركيون والإسرائيليون حلفاءهم في الجبهة اللبنانية إلى الانقلاب على السوريين، وشن حرب عليهم عُرفت بحرب المئة يوم[٥]. كذلك تميّزت علاقات دمشق بمنظمة التحرير بالفتور في ظل انعدام الثقة بين الأسد

(١) وثائق الحرب اللبنانية للعام ١٩٧٨، ص ١٠٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ١٠٩.

(٤) المصدر نفسه، ٤٩.

(٥) Chalala, Elie; "Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means". p. 74

وعرفات، وخشية دمشق من انضمام الفلسطينيين إلى مفاوضات السلام المصرية مع إسرائيل[١].

حرب المئة يوم

في صيف العام ١٩٧٨، كانت المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية قد دخلت مرحلة حاسمة. وكانت التفاصيل قد وُضعت لتوقيع اتفاق كامب ديفيد، إلا أن سورية كانت لا تزال تبدي معارضتها. هنا دفعت الولايات المتحدة حلفاءها لإشعال فتيل الأزمة في لبنان عبر شن حزب الكتائب لحرب ضد القوات السورية. وقد تذرّع حزب الكتائب باحتجاز القوات السورية لبشير الجميل لعشرين دقيقة على أحد الحواجز قبل إطلاقه. استمرت المعارك طوال الصيف، واستفادت الولايات المتحدة منها لتمرير اتفاقية كامب ديفيد، من دون أن تتمكّن دمشق من عرقلتها. ولم تتوقف المعارك إلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، بعد أن وافقت سورية على عدم معارضة الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية التي وُقّعت رسمياً بعد عام في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩. وقد نشرت جريدة الحياة وثائق بريطانية رُفعت عنها السرية، تتعلق بحرب المئة عام. ووفقاً لهذه الوثائق، كان الملك الأردني حسين قد عرض إرسال قوات أردنية للحلول محل القوات السورية في المناطق المسيحية، إلا أن دمشق رفضت لعدم ثقتها بالأردن الذي كان ينسج علاقات سرية مع إسرائيل[٢]. ووفقاً للوثيقة الأولى ركّز مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر على سبل كسر الهيمنة السورية على قوات الردع العربية. وتذكر الوثيقة أن أجهزة الاستخبارات الغربية كانت تتابع تحركات القوات السورية وإمكانية تعزيزها في لبنان[٣].

(١) Ma'oz, Moshe and Yaniv, Evner; "On a Short Leash, Syria and the PLO". In Maoz Moshe and Yaniv Evner (eds); "Syria Under Assad, Domestic Constraints and Regional Risks", Groom Helm, London, 1ere edition 1986, p. 201.

(٢) وثائق بريطانية رفعت عنها السرية تتعلق بـ «حرب المئة يوم» في لبنان بين القوات السورية والميليشيات المسيحية. دمشق تحفّظت على إرسال قوات أردنية إلى الأشرفية، بدلاً من قواتها المنسحبة، والملك حسين «لم يكن معارضاً شرساً» لنظام لامركزي في لبنان؛ الحياة ٣٠ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٩.

(٣) المصدر نفسه.

وتسجل الوثيقة الثانية تحفُّظ وزير الخارجية فؤاد بطرس على دعم الجيش اللبناني، مشيراً إلى أن القوى المسيحية سترفض ذلك[١]. أما الوثيقة الثالثة ومصدرها السفير البريطاني في الأردن جون موبرلي آنذاك، فتشير إلى فكرة إرسال القوات الأردنية إلى لبنان. أما الوثيقة الرابعة فقد أرسلها السفير البريطاني بيتر ويكفيلد، ونقل فيها ترحيب وزير الخارجية اللبناني بالاقتراح الأردني. أما الوثيقة الخامسة ومصدرها السفير البريطاني في الأردن، فتتناول الاتصالات التي كان يجريها الملك حسين مع الرئيس السوري حافظ الأسد حول المقترح الأردني، والتي أعرب فيها الأسد عن معارضته له[٢]. أما الوثيقة الأخيرة، فكان مصدرها السفير البريطاني في الولايات المتحدة بيتر جاي، وهو صهر رئيس الوزراء البريطاني آنذاك كالاهان، والذي أعرب فيها عن اهتمام إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر، بألا تؤثر أحداث لبنان سلباً على مفاوضات كامب ديفيد[٣].

◄ معركة زحلة

في ١ نيسان/إبريل ١٩٨١، حاولت القوات اللبنانية بسط سيطرتها على مدينة زحلة، في إطار التحضير لاحقاً لجعلها منطلقاً لعمليات عسكرية ضد السوريين في البقاع. كان ذلك أيضاً بالتنسيق مع الإسرائيليين. بدأت المعارك حين استهدف عناصر القوات اللبنانية حواجز سورية على أطراف المدينة فقامت قوات الردع بإعادة التموضع حول المدينة، وفرضت حصارات عليها. وقد تمكّنت القوات السورية من توسيع طوقها على زحلة، وسيطرت على تلال صنين، وعلى الغرفة الفرنسية التي تتحكم بطرق المواصلات بين جبل لبنان والبقاع. دفع ذلك الإسرائيليين إلى التدخل جوياً لدعم القوات اللبنانية وإسقاط مروحيتين سوريتين كانتا تنقلان جنوداً باتجاه صنين. وقد ردَّ الأسد بنشر بطاريات دفاع جوي من طراز سام ٦ في منطقة البقاع،

(١) وثائق بريطانية، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وبتشديد الحصار على المدينة. وقدم السوريون اتفاقاً يقضي بانسحاب القوات اللبنانية من المدينة، وتسلميها إلى الجيش اللبناني على أن يكون عناصر القوة من بلدة أبلح البقاعية، وأن يقبلوا التنسيق مع قوات الردع السورية، وأن تبقي القوات السورية سيطرتها على التلال المتحكمة بالمدينة، وأن تتحكّم بالمعابر الموصلة بين المدينة وسهل البقاع، وتأمين طريق البقاع مع بيروت، وألّا يبقي عناصر القوات سلاحهم في المدينة. إلا أن عناصر القوات اللبنانية رفضوا الاتفاق. أدى ذلك إلى تجدد القتال حتى حزيران/يونيو ١٩٨١، حين جرى الاتفاق على هدنة تقبل القوات بموجبها الاتفاق الآنف الذكر.

◄ الاجتياح الإسرائيلي للبنان

في العام ١٩٨١، انتُخب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة الأميركية. وقد سارع إلى اعتماد سياسة عدائية تجاه الاتحاد السوفياتي وحلفائه. الأمر الذي أتاح فرصة ملائمة لإسرائيل كي تتحضّر لتصعيد المواجهة مع سورية في لبنان، عقب توقيعها اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفياتي نتيجة إحساسه بالضعف[١]. إلا أن موسكو لم تكن مستعدّة للتورط في أزمة الشرق الأوسط أمام أزمتها الكبيرة في أفغانستان وبولندا[٢]. في هذه الظروف، جرى تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل عيّنت أرييل شارون وزيراً للدفاع فيها، ما شكّل مؤشراً على ارتفاع وشيك في حدة التوتر في الشرق الأوسط[٣]. وكانت إسرائيل تنوي الاستفادة من هذا الوضع لدفع عملية التسوية في المنطقة وفقاً لشروطها[٤]. وفي العام ١٩٨٢، بدأ الوضع مناسباً كي تقوم بمغامرة

(١) Karsh, Efriam; "The Soviet Union and Syria, the Assad Years". p. 55

(٢) Roberts, David; "The USSR and Syrian Perspective". p. 229

(٣) جوناثان راندل: حرب الألف عام في لبنان، (بيروت: دار المروج، ١٩٨٤)، ص ٢٤٣.

(٤) Elezzi Ghassan ; "De la Paix en Galilée à la Relance de la Guerre Civile, Quand l'Armée Israélienne "sauvait" le Liban". Le Monde Diplomatique, juin 1992, p 23.

في لبنان، في ظل تشجيع من إدارة ريغان على ذلك[١]. وكان الإسرائيليون قلقين من إمكانية اندلاع انتفاضة في الضفة الغربية وغزة الواقعتين تحت احتلالها. لذلك كان الحل في نظرها يكمن في القضاء على منظمة التحرير في لبنان[٢]. وكان الهدف الآخر لإسرائيل مساعدة حليفها بشير الجميل على الوصول إلى السلطة في لبنان، بما يسمح له بتوقيع سلام معها وفقاً لشروطها، وكسر العزلة التي فرضت على مصر بعد توقيعها لاتفاق سلام مع تل أبيب، وتشجيع الدول العربية على التطبيع مع الكيان العبري[٣].

بدأ الاجتياح الإسرائيلي في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وبعد ثلاثة أيام، هاجمت إسرائيل المواقع السورية. وخلال يومين، فقد السوريون أكثر من ٨٠ قاذفة مقاتلة ونحو ٢٥ صاروخاً من صواريخ سام المضادة للطائرات؛ ما وجه ضربة قاصمة لهم، وجعل إسرائيل تركّز جهودها لحصار بيروت التي تجمّعت فيها قيادة منظمة التحرير والأحزاب القومية واليسارية[٤].

مجريات الاجتياح

بدأ الاجتياح للبنان يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢ بقصف عنيف نفّذه الطيران مستهدفاً بيروت وضواحيها الجنوبية، مركزاً في مقارّ منظمة التحرير والقيادات الفلسطينية، خلّف ٦٠ قتيلاً و ٢٧٠ جريحاً[٥]. وفي ليل ٥-٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢، بدأ التوغل البري. وقد أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسرائيلية أن أهداف الاجتياح هي إجلاء كل القوات الأجنبية من لبنان، بما فيها الجيش السوري، وتدمير

(١) Drysdale, Alasdair and Hinnebusch Raymound; "Syria and the Middle East Peace Process", p190.

(٢) Jansen, Michael; "The Battle of Beirut, Why Israel invaded Lebanon?", London Zed Press, London, 1ère edition 1982, p. 66.

(٣) باتريك سيل: مصدر سابق، ص ٥٩٩.

(٤) المصدر نفسه، ٦٢٥.

(٥) اجتياح لبنان: يوميات، صور ووثائق، وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية، (بيروت: ١٩٨٢) ص ١٢.

منظمة التحرير الفلسطينية، ومساعدة القوات اللبنانية على السيطرة على بيروت، ومساعدتها على الوصول إلى الحكم في لبنان، وتوقيع اتفاقية سلام بين لبنان وإسرائيل، بما يحفظ أمن المستوطنات الإسرائيلية وسلامتها في منطقة الجليل. وقد واجه الجيش الإسرائيلي مقاومة شرسة في مخيمات جنوب لبنان، وفي قلعة الشقيف التي صمدت لعدة أيام في مواجهة الإسرائيليين، رغم شراسة هجومهم عليها. وقد جرت مواجهات عنيفة بالطيران، وبرّاً بين القوات الإسرائيلية والسورية. وقد تمكّنت القوات السورية من وقف تقدم القوات الإسرائيلية باتجاه البقاع، بعد أن كبّدتها خسائر كبيرة في عدة معارك كانت أهمها معركة عين دارة. وقد تكبّدت القوات السورية خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، كان أقصاها خسارتها ٨٥ طائرة في المواجهات الجوية مع سلاح الجو الإسرائيلي[١]. وفي ٩ حزيران/يونيو، وصل الجيش الإسرائيلي إلى مشارف العاصمة بيروت. ومع حلول منتصف شهر حزيران/يونيو كان قد فرض حصاراً محكماً على العاصمة اللبنانية[٢].

مع حلول منتصف شهر آب/أغسطس ١٩٨٢، كانت قوات منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية وكتيبتين من الجيش السوري قد حوصرت في بيروت؛ فتشكّلت قيادة مشتركة للدفاع عن المدينة، قوامها هذه القوات التي ستصمد في مواجهة الحصار والقصف العنيف لنحو شهرين ونصف الشهر. وقد حاولت إسرائيل بشتى الوسائل اقتحام المدينة أو اغتيال قيادات المقاومة فيها، وعلى رأسهم ياسر عرفات، إلا أنها لم تفلح. في هذا الوقت، كان مبعوث الرئيس الأميركي إلى لبنان فيليب حبيب يقوم بجولات مكوكية على القيادات اللبنانية، أثمرت اتفاقاً لوقف إطلاق النار في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٢[٣]، على أن يجري الإعداد لخروج منظمة التحرير الفلسطينية مع نحو ١٥٠٠٠ مقاتل من بيروت إلى تونس، وهو ما جرى في ٢٠ آب/أغسطس[٤]. وبعد أيام

(١) اجتياح لبنان، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٠.

قليلة اجتمع مجلس النواب اللبناني لانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية. في هذا الوقت، تقدّم الرئيس الأميركي رونالد ريغان بمبادرة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، تبنّتها القمة العربية التي عقدت في فاس يوم ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ بحضور ١٩ دولة عربية، وغياب مصر وليبيا. لكن الرئيس المنتخب بشير الجميل اغتيل في ١٤ أيلول/سبتمبر. وأعقب ذلك ارتكاب الإسرائيليين وحلفائهم في حزب الكتائب مجزرة صبرا وشاتيلا بحق المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، ما أدى إلى إحراج كبير لإسرائيل وإلى تدخل مباشر للولايات المتحدة التي أرسلت مع حلفاء لها قوات متعددة الجنسيات إلى بيروت. فقد شكّل اغتيال بشير ضربة قاسية للخطط الإسرائيلية، في وقت كانت فيه المقاومة اللبنانية تتصاعد ضد قوات الاحتلال، ما جعل المعارضة لبيغن تتصاعد في إسرائيل[١]. وكانت مجزرة صبرا وشاتيلا قد أدت إلى استقالة وزير الدفاع الأميركي، إلكسندر هيغ، بسبب دعمه الغزو الإسرائيلي للبنان. وقد تلا تلك الاستقالة إرسال الأميركيين لقوات إلى لبنان، ترافقها قوات إيطالية وفرنسية وبريطانية[٢]. وهذا ما أدى إلى أن يبادر الأميركيون إلى التدخُّل من دون مشورة الإسرائيليين، وذلك بعد أن اقترح ريغان خطة خاصة به لحل الأزمة في لبنان[٣]. قضت خطة ريغان بوضع لبنان تحت الوصاية الأميركية المباشرة، ووضعه في جبهة واحدة مع مصر والمملكة العربية السعودية والأردن، لعزل سورية وفرض تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، وفقاً للشروط الإسرائيلية[٤]. وقد شجّع ضعف سورية منظمة التحرير الفلسطينية والأردن على قبول خطة ريغان، على الرغم من أن منظمات فلسطينية كثيرة، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد رفضت هذه الخطة. كانت سورية مستعدة للتعاون مع الأميركيين، لو أخذوا مصالحها بالاعتبار[٥]. لكنَّهم

(١) Jansen, Michael; "The Battle of Beirut, Why Israel invaded Lebanon?" p. 69

(٢) Bulloch, John; "Final Conflict, the War in Lebanon." p. 138

(٣) شيمون شيفر: عملية كرة الثلج، أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان، ص ١٦٤

(٤) Drysdale, Alasdair and Hinnebusch Raymound: Syria and the Middle East Peace Process. p. 126

(٥) Bulloch, John. Final Conflict, the War in Lebanon. p. 151

لم يشاءوا ذلك، خصوصاً وأنهم ظنوا أن دمشق باتت أضعف كثيراً من أن تتمكّن من عرقلة مشاريعهم، وهو ما ثبت خطؤه في وقت لاحق[١].

هجوم سوري مضاد

تقدمت سورية باقتراح يقضي بسحب قواتها من لبنان، في مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية، إلا أن هذا الاقتراح رفضه الأميركيون والإسرائيليون[٢]. نتيجة ذلك، وجدت سورية نفسها أمام خيار وحيد، هو المواجهة[٣]. وهي ستستفيد من عدة عوامل، من ضمنها تحالفها مع عدد من القوى اللبنانية على رأسهم الزعيم الدرزي وليد جنبلاط والزعيم الشيعي نبيه بري، لاستعادة نفوذها في الساحة اللبنانية[٤]، خصوصاً وأن الشيعة والدروز كانا رافضين لفكرة التعاون مع حكم أمين الجميل[٥]. وقد شكّل وصول يوري أندروبوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي في خريف ١٩٨٢، بعد وفاة بريجنيف، فرصة للأسد كي يتلقّى دعماً أكبر من الاتحاد السوفياتي لمواجهة محاولات الهيمنة الأميركية على لبنان. وكان أندروبوف الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السوفياتية ال «كي. جي. بي.» وكان يؤيد تصعيد المواجهة مع الأميركيين، ولا سيما في الشرق الأوسط، عبر توفير الدعم اللا محدود لسورية[٦]. وقد وضع أندروبوف سورية تحت الحماية المباشرة للاتحاد السوفياتي، وهدّد باللجوء إلى القوة إذا تعرّضت للهجوم. وكانت هذه المرة الأولى منذ أزمة العام ١٩٥٦ التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي باتخاذ موقف كهذا، مما عزز موقف سورية في مواجهة

(١) Karsh Efriam. "The Soviet Union and Syria, the Assad Years". p. 74

(٢) Chalala, Elie. "Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means". p. 84

(٣) Dickey, Christopher; "Assad and His Allies, Irreconcilable Differences". Foreign Affairs, vol. 66 automne 1987, p. 166.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Laurent, Annie & Basbous, Antoine ; "Guerres secrètes au Liban", Gallimard, Paris, 1987, p. 187

(٦) باتريك سيل، مصدر سابق، ص ٦٥١.

الأميركيين والإسرائيليين[١]. والجدير بالذكر أن ذلك قد جعل السوريين أكثر اعتماداً على الاتحاد السوفياتي[٢]. وقبل الأسد للمرة الأولى وضع نظامه تحت الوصاية السوفياتية[٣]. وقد استفادت سورية من تأخر الأميركيين في بسط سيطرة حلفائهم على لبنان؛ بعد أن انتظروا حتى أيار/مايو ١٩٨٣ لفرض معاهدة سلام بين إسرائيل ولبنان[٤].

قامت سورية بهجوم مضاد عبر دعم حركة «أمل» الشيعية وحزب جنبلاط الدرزي، وسواهما من الأحزاب الوطنية اللبنانية. وقد اتُّهمت سورية بالتخطيط لتفجير السفارة الأميركية في ربيع العام ١٩٨٣، وفي التفجير المزدوج الذي استهدف في تشرين الأول/أكتوبر مقر القوات الأميركية والقوات الفرنسية في أطراف بيروت. إضافة إلى ذلك، دعمت سورية عمليات المقاومة ضد إسرائيل، ودعت فصائل فلسطينية تعادي ياسر عرفات لمنعه من السير على طريق السلام مع إسرائيل برعاية أميركية. وشكّلت معركة الشوف عام ١٩٨٣ «نقطة تحول» في النزاع[٥]. بعد ذلك باتت دمشق أقدر على عرقلة المشاريع التي لا تأخذ مصالحها بالاعتبار[٦]. وكانت المعارضة قد تصاعدت في إسرائيل، نتيجة الخسائر التي كانت تتعرض لها القوات الإسرائيلية في لبنان[٧]. جرى كل ذلك في الوقت الذي كان فيه الجيش اللبناني والقوات اللبنانية يواجهان مصاعب كبيرة في السيطرة على الجبل والشوف وعاليه، ما أدى في وقت لاحق إلى هزيمتهما في معركة الجبل[٨]. وقد مهّد هذا الإخفاق

(١) Karsh, Efriam، مصدر سابق، ص ٧٤.

(٢) Ja'afar, Kassem Muhammad; "Surya Wa Al Itihad Al Soviati, Dirasat fi Al alakat alarabia alsovia-tia". p. 620.

(٣) باتريك سيل، مصدر سابق، ٦٥١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Saliba, Najib; "Syrian Lebanese Relations". P 155

(٦) Hopwood, Derek; "Syria 1945-1986, Politics and Society". P. 74

(٧) Drysdale Alasdair et Hinnebusch Raymond: "Syria and the Middle East Process", p 127

(٨) Mackey Sandra: "Lebanon, Death of a Nation", p 188

إلى هزيمة الجيش في معركة بيروت وسقوط بيروت الغربية في أيدي القوى المناوئة لحكم أمين الجميل المدعوم أميركياً، وذلك في انتفاضة ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤. بعد ذلك، انسحبت القوات المتعددة الجنسيات. ووجد الجميل نفسه مضطراً للذهاب إلى دمشق والرضوخ لشروط الأسد بإلغاء معاهدة ١٧ أيار/مايو مع إسرائيل، وبإقالة حكومة شفيق الوزان وتشكيل حكومة برئاسة حليف سورية رشيد كرامي. وقد جرى تعيين حليفي سورية وليد جنبلاط ونبيه بري وزيرين في الحكومة[١].

الصراع الفلسطيني السوري في لبنان

في الفترة نفسها، كان لبنان يشهد صراعاً على النفوذ فيه بين رئيس الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات من جهة، والرئيس السوري حافظ الأسد من جهة أخرى. وقد كان ذلك نتيجة العداء الشخصي بين الرجلين، ولكن بالدرجة الأولى نتيجة اختلاف خياراتهما، خصوصاً بعد العام ١٩٨٢. ففيما اختار الأسد أن يواجه الولايات المتحدة في لبنان، معتمداً على الدعم الكبير الذي قدمه إليه الزعيم السوفياتي يوري أندروبوف، اختار عرفات حتى قبل اجتياح العام ١٩٨٢ خيار السلام مع إسرائيل بأي ثمن. وكان إعلانه أنه مستعد لإقامة الدولة ولو على متر مربع يعطيه إياه الإسرائيليون دليلاً على ذلك. ومنذ سبعينات القرن العشرين ثابر عرفات على خطوات ومبادرات للتفاوض ولو المباشر والمنفرد مع إسرائيل. وقد تجلى ذلك في خطابه الشهير عام ١٩٧٤، في الأمم المتحدة. كان مؤيداً ضمناً لمبادرة السلام المصرية ـ الإسرائيلية المنفردة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات. وفي العام ١٩٨٢، رفض عرفات الخروج من بيروت إلى دمشق، وفضّل أن يذهب مع مقاتليه إلى تونس، بعيداً عن ميدان المواجهة مع إسرائيل، علماً أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة كان أول من تقدم بمبادرة سلام بين العرب وإسرائيل في العام ١٩٦٥، حيث واجهه استنكار عارم في مختلف العواصم

(١) Laurent Annie et Basbous Antoine : "Guerres Secrètes au Liban", p.205

العربية التي زارها لطرح مبادرته[1]. وفي ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة قد قدمت مبادرتها للسلام وتبنّتها القمة العربية التي عُقدت في فاس وقبلها الأسد على مضض. إلا أن وصول أندروبوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي خلفاً لبريجنيف غيّر موازين القوى، وأعطى الأسد دعماً كبيراً جعله يتحدى الإرادة الأميركية في المنطقة.

هذا الافتراق بين الطرفين انعكس صراعاً على لبنان. فقد حاول عرفات التأثير على عدد من الجماعات اللبنانية التي عُرفت بعلاقاتها التاريخية معه، وخصوصاً في صفوف الحركة الوطنية والأحزاب اليسارية. إضافة إلى ذلك، حاول انتزاع طرابلس من النفوذ السوري، واستخدامها كقاعدة لزعزعة الاستقرار في مدن شمال سورية، كما سبق له أن فعل خلال شتاء ١٩٨٢ في خضم المواجهات بين الجيش السوري والإخوان المسلمين في حماه. هنا كان اللافت إعلان انطلاقة حركة التوحيد الإسلامي في طرابلس في آب/أغسطس ١٩٨٢، وكان التأثير السعودي فيها كبيراً إضافة إلى تأثير أبو عمار. تشكّلت الحركة من مجموعات إسلامية عدة أهمها حركة لبنان العربي بقيادة عصمت المراد، والمقاومة الشعبية بقيادة خليل عكاوي، والتجمعات المسجدية بقيادة علي مرعب، وقوات جند الله بقيادة فواز حسين آغا. وقد اختارت الحركة الشيخ سعيد شعبان زعيماً لها. وكان أول عمل قامت به حركة التوحيد هو ارتكاب مجزرة بحق أعضاء الأحزاب العلمانية، وخصوصاً الشيوعيين بذريعة أنهم كفرة. كما قامت ببسط نفوذها على طرابلس، وهاجمت مواقع الجيش السوري في الوقت الذي نزل فيه عرفات مع عدد من قواته في المدينة لدعم حركة التوحيد ضد السوريين وحلفائهم. وفي النهاية، أُجبر عرفات في العام ١٩٨٣ على الانسحاب من المدينة التي بقيت رغم ذلك خارج السيطرة المحكمة للسوريين حتى العام ١٩٨٥، حين شنّت قوات الردع وحلفاؤها حملة عسكرية، تمكّنت بموجبها من القضاء على حركة التوحيد واعتقال قادتها، ومن بينهم الشيخ شعبان وزجهم بالسجون. وفي الوقت نفسه، حدث انشقاق داخل حركة فتح على أيدي عدد من كبار قادتها، احتجاجاً على

(١) Robert Fisk, Pity the Nation, (New York: Thouder Mouth Press, 2002), 409

سير عرفات في مساعي السلام. وكان العقيد سعيد مراغة المعروف بأبو موسى من أبرز تلك القيادات، وكان معه نائب قائد قوات العاصفة (الجناح المسلح لفتح) نمر صالح والعقيد أبو خالد العملة. وقد جرت معارك بين المنشقين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم فتح – الانتفاضة، والموالين لعرفات، خصوصاً في منطقة البقاع. وقد دعمت القيادة السورية فتح الانتفاضة ضد عرفات[1]. وسيكون للتوجهات المتناقضة تجاه الصراع مع إسرائيل بين الأسد وعرفات أثره على أحداث بارزة في لبنان، مثل الصراع بين «المرابطون» المدعومين من أبو عمار، وأمل والاشتراكي المدعومين من السوريين، أو مثل حرب المخيمات بين العامين ١٩٨٥ و١٩٨٧.

نهاية الحرب الباردة وأثرها

شكّل العام ١٩٨٥ لحظة فاصلة في تاريخ العالم والشرق الأوسط. فقد شكّل وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي بداية تراجع نفوذ موسكو في العالم، وصولاً إلى انهيار كتلة الدول الاشتراكية في العام ١٩٨٩، والاتحاد السوفياتي نفسه في العام ١٩٩١. فمنذ سبعينات القرن العشرين، عانى الاتحاد السوفيتي من أزمات متعددة داخلية وخارجية، وخصوصاً في أفغانستان وبولونيا. وقد شكّل ذلك عوامل ضاغطة على موسكو لتخفيف أعباء مدّ نفوذها في العديد من أنحاء العالم، وإلى ترك الساحة للولايات المتحدة الأميركية[2]. نتيجة هذه التطورات لم يعد بإمكان سورية الاعتماد على الدعم السوفيتي[3]. ففي نيسان/إبريل ١٩٨٧، أبلغ غورباتشوف الأسد أنه لم يعد بإمكانه دعمه في مخططاته الرامية إلى تحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك، بدأ غورباتشوف بإقامة علاقات مع

(١) Robert Fisk, Pity the Nation, 483

(٢) Hermann, Richard, "Russian Policy in the Middle East: Strategic change and Tactical Considerations", Middle East Journal, vol.84, no.3, été 1994, p.454.

(٣) Karawan, Ibrahim A, "Arab Dilemas in the 1990's: Breaking taboos and searching for signposts" Middle East Journal, vol.48, no.3, summer 1994, p.434.

دول عربية منافسة لسورية، مثل مصر والمملكة العربية السعودية[١]. كذلك قد فتح السوفيت المجال في ذلك الوقت لهجرة اليهود الروس إلى إسرائيل[٢]. وكان الاتحاد السوفيتي يعتقد أنه يستطيع أن يصبح شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة، عبر دعم عملية السلام في الشرق الأوسط.[٣]

لكن كان للولايات المتحدة حسابات أخرى، خصوصاً لجهة السيطرة بالكامل على الشرق الأوسط الغني بالنفط[٤]. لذلك شعر القادة العرب، بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة، بالخوف من إمكانية أن تفرض واشنطن هيمنتها المطلقة على مقدرات المنطقة. وهذا ما دفع الرئيس العراقي صدّام حسين للإعلان في قمة عمان يوم ٢٤ شباط/فبراير أن نهاية الحرب الباردة قد شكّلت كارثة على العرب[٥]. هذه التطورات جعلت الأسد قلقاً على سورية، خصوصاً وأنه كان يتوقع أن تدوم الهيمنة الأميركية المطلقة على مقدرات العالم لعقد من الزمن. الأمر الذي جعله أكثر استعداداً لقبول التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، شرط الحفاظ على مصالح بلاده[٦]. كان العراق، بقوّته العسكرية وقدرته الاقتصادية والديموغرافية، عقبة من شأنها عرقلة هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج. وبالتالي، كانت نيّة الولايات المتحدة سحق العراق عسكريّاً. وثمّة سبب آخر للتدخّل الأميركي، وهو عرقلة قيام كتلة أوراسيوية يمكن لها تهميش الولايات المتحدة وعرقلة فرض هيمنتها على العالم. فالأميركيون يرون أن أوراسيا هي مفتاح السيطرة على العالم. ومن يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم. وكما يقول بريجنسكي: «إنّ

(١) Karawan، مصدر سابق، ص ٤٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٣٥.

(٣) Hanna, John P.: "At arms length Soviet Syrian relations in the Gorbatchev era". p.5

(٤) ريتشارد نيكسون: ١٩٩٩ نصر بلا حرب.

(٥) Rodman, Peter: "Middle East Policy after the Gulf War", Foreign Affairs, vol.70, printemps 1991, p.223.

(٦) Karawan، مصدر سابق، ص ٤٣٤.

أوراسيا هي الساحة التي تجري عليها المعركة الدائمة للهيمنة على العالم»[١]. من هنا فإن الحرب التي شنّتها الولايات المتحدة على العراق أوائل العام ١٩٩١ بذريعة احتلاله للكويت، جاءت لتحقيق هذين الهدفين الاستراتيجيين. من جهته، كان العراق بقوّته العسكرية الهائلة التي راكمها خلال حربه مع إيران بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٨، يمثّل خطراً كبيراً على أمن إسرائيل، باعتبارها جزءاً لا يتجزّأ من السياسة الأميركية، والركيزة الأساسية للنظام الإقليمي الأميركي في الشرق الأوسط. من هنا يمكننا أن نستنتج أن الولايات المتحدة قد جمعت كلّ الذرائع للتحضير، وشنّ حرب الخليج الثانية من ثَمَّ. لقد دفع الأميركيون كلاً من الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى زيادة إنتاجها للنفط، ممّا أدّى إلى انخفاض سعر النفط إلى ١١ دولاراً للبرميل. وقد أوهمت السفيرة الأميركية في العراق الرئيس صدام حسين بأن بلادها لن تتدخل في حال اجتياح قواته الكويت[٢].

في آب/أغسطس ١٩٩٠ اجتاحت القوات العراقية الكويت. وعلى الفور اتخذت الولايات المتحدة خطوات لشن حرب على العراق، بذريعة فرض القانون الدولي. ولقد دعمتها في قراراتها معظم الدول، بمن فيها كتلة الدول الاشتراكية السابقة والاتحاد السوفيتي. وخوفاً من التعرض لمصير مشابه للعراق، اختارت سورية الوقوف إلى جانب التحالف الدولي ولو سياسياً. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، اندلعت الحرب ضد العراق. وخلال ٤٥ يوماً، سحب صدّام قوّاته من الكويت. وقد استفادت سورية سياسياً من انضمامها إلى التحالف الدولي ضد العراق. وكانت تأمل أن تصبح شريكاً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وهكذا حصلت سورية على مبلغ مقداره مليار دولار من المملكة العربية السعودية، وأقامت تحالفاً مع مصر ودول الخليج

(١) زبيغنو بريزينسكي: رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرفي، (الأهليّة للنشر، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٩١)، ص ١٢.

(٢) 38 134 Haghigat Chapour: Comment les États-Unis avaient prévu d'écraser l'Irak: les dessous de la guerre du Golfe. Le Monde Diplomatique, avril 1992, p.14.

(إعلان دمشق). بالإضافة إلى ذلك، تمكّنت سورية من أخذ موافقة الأميركيين على توجيه ضربة إلى العماد ميشال عون، الذي كان رئيساً لحكومة عسكرية مؤقتة منذ نهاية ولاية الرئيس أمين الجميل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ [١].

(١) Akins, James E, "The New Arabia. Foreign Affairs", vol.70, été 1991, p.44

الفصل الرابع

الطائفة المسيحية ترسم حدودها

تاريخ لبنان ممتلىء بأحداث العنف الذي مارسته السلطة السياسية للحفاظ على نفسها في مواجهة من يتحداها. لذلك نورد هذه الحادثة التي كان بطلها الأمير بشير الشهابي الثاني والواردة في كتاب «حركات لبنان»، وفيها أنه عندما شبَّ ولدا الأمير يوسف الشهابي أُرسلا إلى الباب العالي يطالبان بإعادة الولاية إليهما، فأرسل الباب العالي إلى الشيخ بشير جنبلاط أمراً بالقبض على الأمير بشير الشهابي، فالتجأ الأمير بشير إلى والي مصر محمد علي باشا، الذي أمر بتثبيته في ولايته على الجبل، عندما عاد الأمير بشير إلى بيت الدين. ويذكر أبو شقرا الآتي:

«لما حصل الأمير في بيت الدين واستقر متعززاً على كرسي الولاية كان أول ما باشره من أعمال سمل أعين ابني الأمير يوسف وأعين ثلاثة عشر أميراً شهابياً آخرين ممن كانت لهم يد في الأعمال السياسية التي ألجأت الأمير إلى محمد علي وشفاعته به، ثم قتل جرجس باز في دير القمر وأخيه عبد الأحد في جبيل إذ كانا مدبري الأميرين المطالبين بالولاية، ومعتمديهما في الأمور والشؤون المهمة ومن أفضل رجال حزبهما في البلاد. وهما اللذان قاما بذلك المشروع الخطير فشيعا لهما حزباً عظيماً وجعلا يصادران الأمير بشير بلسانيهما بما ابتزه من والدهما من الولاية التي هي حق لهما. حتى أنهما حصلا لهما ولاية بلاد جبيل فحكماها ردحاً من الزمن حتى كان من فعل المير وسمله أعين ذينك الحاكمين، وقتله مدبريهما المذكورين ما كان، حيث استقرت جميع الجهة الشمالية من الجبال اللبنانية مخلدة إلى الخضوع

التام للأمير، أما اللذان قاما بإعدام جرجس باز وأخيه عبد الأحد فالشيخان الدرزيان أحمد جنبلاط ونصيف نكد»[1].

كان للمؤسسة الدينية وخصوصاً المارونية منها دور في ممارسة العنف ضد الرعيّة في إطار تطويع العامة وإبقائهم تحت سلطتها. وفي هذا الإطار أُورد الحادثة التالية لأسعد الشدياق التي وقعت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي تتسم بدلالات معبّرة عن واقع العلاقة بين المؤسسة الدينية والمتمردين على سلطتها. وكان أسعد الشدياق قد ولد لأسرة كسروانية نزحت إلى بلدة الحدث في ضواحي بيروت. وقد درس اللغتين العربية والسريانية في مدرسة البلدة قبل أن يلتحق بمدرسة عين ورقة. ثم اتصل بالإرسالية الأميركية التي كانت قد أسّست لها مقراً في عبيه وتأثر بتعاليمها الإنجيلية فاعتنق المذهب البروتستانتي وعمل كاتباً لدى آل العماد. وعندما تناهى إلى البطريرك الماروني خبر اعتناق أحد أفراد الرعية المذهب البروتستانتي طلب من كاهن المنطقة استدراجه إلى كسروان حيث جرى اعتقاله ونقله إلى وادي قنوبين حيث تعرض للتعذيب على يد الكهنة حتى يرجع عن إيمانه البروتستانتي وصولاً إلى مقتله تحت التعذيب. وقيل إنه أُحرق، وهو الجزاء الذي كانت تقيمه الكنائس الكاثوليكية ضد المرتدّين[2].

وفي نموذج آخر عن ممارسة العنف من أجل السلطة نورد هذه الحادثة من كتاب «الحركات في لبنان»:

«وقد كان حدث في تلك الآونة خلاف عظيم ما بين رهبان دير المخلص اللبنانيين والشاميين على منصة الرئاسة في الدير المشار إليه، وكانت من ذي قبل مناوبة يلقى بمقاليدها تارة لأحد هؤلاء وأخرى لأحد أولئك. فاتفق أن رئيساً لبنانياً انقضت مدة رئاسته، أي ثلاث سنين، فانتخب الرهبان الرئيس خلفه لبنانياً أيضاً؛ فأكبر الشاميون هذا الأمر، وهاجوا له هياجاً عظيماً؛ فقلق الدير من المقالات والبلبلة؛

(١) يوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان، تحقيق أسد رستم وعمر فروخ بناء على رواية حسين غضبان أبو شقرا، (بيروت)، ص ١٠.

(٢) بطرس البستاني: قصة أسعد الشدياق، (بيروت: دار الحمراء، ١٩٩٢).

فألجأت الحال إلى بناء دير عميق في المناصف، ونقل الرهبان الشاميين إليه ليكونوا فيه رئاسة شامية مستقلة. أما العضو العامل في تمثيل هذه الرواية النافخ في ضرم هذه الثورة الرهبانية، فهو راهب شامي اسمه يني كانت نفسه تشرئب إلى منصة الرئاسة؛ فقام بما قام به سعياً وراء أمنيته وجداً للحصول على بغيته. فلما حصل الرهبان الشاميون في عميق وقاموا بانتخاب رئيس جديد لهم، أحرز أكثرية الأصوات راهب غيره فأخفقت آمال يني وذهبت مساعيه أدراج الرياح، فشق عليه الأمر جداً؛ فأضمر لذلك الرئيس الجديد الشر وجعل يعمل على قتله ويدبر له مكيدة تغتاله لعل أمر الرئاسة يفضي إليه من بعده، فأجال رائد الفكرة في من يجب أن يوكل إليه ذلك الأمر الخطير الفظيع، وأخيراً وقع على إخوة ثلاثة من بريج كانوا شديدي البأس ذوي سابقات بالفتك؛ فأخبرهم بالأمر وأغراهم بأن عند الرئيس صندوق مليء بالذهب والفضة، ولم يزل بهم حتى وطنوا العزايم على قتل الرئيس، وتآمروا أخيراً على أنهم يوافونه في ليلة معينة يكون فيها قضاء هذا المهم، ففعلوا، ففتح لهم باب الدير ودخلوا غرفة الرئيس فذبحوه وخرجوا فأغلق الباب وراءهم، وقد تمت هذه المكيدة دون أن يدري بها أحد فأكبرت الرهبنة ذلك الرزء الفادح والخطب الجسيم، وأوقعت الظن بادىء ذي بدء على بشير نكد مدعية أن صندوقة الرئيس كانت تحوي مئتي كيس من الدراهم فصادروه بهذا المبلغ، فأورثت هذه الدعوى اضطراباً وسجساً في البلاد. وكانت الرهبنة قد همت بتوجيه التهمة على بشير بك رسمياً لولا أن تأكد لها أخيراً براءة ساحته منها»[1].

ستربط عملية إعادة رسم حدود الطائفة المسيحية إلى درجة كبيرة بشخص الشيخ بشير الجميل، نجل رئيس حزب الكتائب بيار الجميل الذي أصبح قائداً للقوات اللبنانية، التي تشكّلت من توحُّد القوات المقاتلة للأحزاب الطائفية المسيحية، وذلك في العام ١٩٧٦. ولكن الجدير ذكره أن بشير لم يكن أول من مارس العنف السياسي خلال الحرب الأهلية، ولم يكن الوحيد. لكنه كان أول من مارسه بشكل ممنهج بذريعة «الدفاع عن لبنان في وجه الغريب الفلسطيني، وفي وجه القوى اليسارية

(١) يوسف خطار أبو شقرا، مصدر سابق، ص ١٠٢.

والجنبلاطية». من هنا كان من اللافت الرواية التي نقلها عنه مستشاره جورج فريحة في كتابه «مع بشير: ذكريات ومذكرات». فهو يكرّر حادثة وقعت في كانون الثاني/يناير ١٩٧١، حين دُعي إلى بيت الشيخ بيار حيث كان قد أتى وفد من أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت، كان من ضمنهم المؤرخ كمال الصليبي والدكتور مارون كسرواني والدكتور فؤاد خوري. وكان الوفد يشتكي من هيمنة الأحزاب اليسارية والفلسطينية على مجلس الطلبة. وكان طلبُ الوفد من الكتائب مساعدة إدارة الجامعة على استعادة سيطرتها على مجلس الطلبة. ويقول فريحة إن بشير بعد أن استمع إلى شكوى الأساتذة، لام إدارة الجامعة «على سوء التصرف، وتساهلها في التعامل مع الطلاب». وقال إنه مستعد للتدخل وحل المشكلة في يوم واحد إذا التزمت الإدارة تعليماته وشروطه بحل مجلس الطلبة، حيث تقوم رابطة الطلاب اللبنانيين التابعة للكتائب، من ثَمَّ، «باحتلال مضاد لمباني الجامعة، يؤدي حتماً إلى صدام مع الطلبة اليساريين والفلسطينيين يعقبه تدخل السلطة عسكرياً وفك الاشتباك بين الطرفين المتصارعين، وعلى الأثر يتدخل رئيس الجامعة، ويعلن حل مجلس الطلبة». ويفيد فريحة أن الخطة قد طُبّقت وتحققت أهداف الإدارة بالسيطرة على المجلس الطلابي الجديد[1]. وهذا يشكّل نموذجاً عن استخدام القوى اليمينية، بالتنسيق مع السلطة، للعنف في سبيل تحقيق الهدف السياسي، ولوكان ذلك العنف موجهاً ضد هيئة طلابية منتخبة ديمقراطياً. وسيكون هذا هو النموذج الذي ستعتمده القوى اليمينية المسيحية، وعلى رأسها بشير، في إعادة رسم حدود الطائفة المسيحية.

حادث صيدا: الشرارة الأولى

في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٥، أطلق عناصر من الجيش اللبناني النار على تظاهرة دعا إليها صيادو الأسماك، وقادها النائب معروف سعد احتجاجاً على الترخيص الذي أعطي لشركة بروتين لصيد الأسماك، والتي يرأس مجلس إدارتها الرئيس كميل شمعون. وقد أصيب النائب سعد بجراح فارق على أثرها الحياة بعد شهر من الحادث.

(١) جورج فريحة: مع بشير: ذكريات ومذكرات، (جديدة المتن: سائر المشرق، ٢٠١٧)، ص ٢٣ - ٢٥.

تعكس هذه الحادثة بحد ذاتها الاستقطاب الذي كان قائماً في البلاد بين الشركات الاحتكارية التي كانت تحاول أن تقيم الاحتكارات في مختلف المجالات، ومن ضمنها الصيد البحري، في مواجهة الفقراء عموماً. وبهذه الحالة كان فقراء الصيادين هم المستهدفون. وقد انعكس ذلك على الشخصيات التي برزت في الحادثة. فمن ناحية، كان رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون هو الوجه الأبرز الممثل للشركات الاحتكارية بوصفه رئيساً لمجلس إدارة شركة بروتين، في مواجهة النائب معروف سعد، ممثلاً لتحرُّك صيادي الأسماك. وكان من مصلحة السلطة التي تمثل الشركات الاحتكارية أن تحوّل الصراع من صراع طبقي بين أغنياء يحاولون سلب الفقراء لقمة عيشهم إلى صراع طائفي بين مسلم ومسيحي، خصوصاً بعد أن قامت مظاهرات شارك فيها مئات الآلاف من اللبنانيين من مختلف المشارب، احتجاجاً على شركة بروتين وعلى السلطة التي أعطت الترخيص للشركة. وقد شهدت التظاهرة صدامات بين الجيش والمتظاهرين، أدّت إلى مقتل مواطن فلسطيني وعريف في الجيش، وجرح سبعة أشخاص، بينهم النائب معروف سعد الذي نقل إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وهو في حالة حرجة.[1] وقد كلف رئيس مجلس الوزراء رشيد الصلح بالتحقيق في الحادث، في حين أُجّلت جلسة مجلس النواب[2]. وقد استقبل الرئيس الصلح وفداً من وجهاء مدينة صيدا والصيادين، وضعه في صورة ما جرى، متّهماً القوى الجيش والقوى الأمنية بالتسبب في الأحداث والمواجهات التي شهدتها المدينة، مطالباً بعزل المحافظ والقادة الأمنيين، إلا أن الصلح اكتفى بالأمر بسحب الجيش من صيدا[3].

ورداً على ذلك، دعت الحركة الوطنية، بقيادة كمال جنبلاط، إلى إضراب عام في بيروت. وقد نجح الإضراب بشكل كبير في ٢٧ شباط/فبراير. وتلا ذلك تظاهرات ضخمة في بيروت، واستهداف مكاتب شركة بروتين. وفي الأول من

(١) يوم الصيادين الدامي في صيدا: قتيلان و٧ جرحى، بينهم معروف سعد، النهار ٢٧ - ٢ - ١٩٧٥.

(٢) مجلس الوزراء يكلف الصلح التحقيق في حادث صيدا، النهار ٢٧ - ٢ - ١٩٧٥.

(٣) بعد أن وضعه وفد صيداوي في الصورة: الصلح يأمر بسحب الجيش، النهار ٢٧ - ٢ - ١٩٧٢.

آذار/مارس جرت صدامات مسلحة بين الجيش و«عناصر يسارية» في صيدا، تطورت إلى اشتباكات مسلحة أدت وفق جريدة النهار إلى سقوط قتيلين من الجيش وعشرات الجرحى، فيما أضحت حكومة الرئيس رشيد الصلح على شفير الاستقالة. تبع ذلك انسحاب الجيش من صيدا وحلول الدرك محله[1]. وقد دخل الوزير كمال جنبلاط على خط الوساطة بين رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورئيس الوزراء رشيد الصلح، محاولاً تخفيف التوتر بينهما[2]. في هذا الوقت، كان الوجهاء الصيداويون قد أعلنوا رفضهم البحث في أي وساطة مع الحكومة، قبل انسحاب الجيش والدرك من المدينة، لأنهم لا يثقون بالمؤسسات الأمنية[3]. وفي ٥ آذار/مارس قدَّم الوزير مالك سلام استقالته من الحكومة، احتجاجاً على عدم التحقيق في أحداث صيدا، ومحاسبة الضباط المسؤولين عنه، بعد أن أعلن تفاصيل محادثاته مع رئيس الوزراء. في هذا الوقت، ولمنع استقالة الحكومة التي كانت تتعرّض لضغوط كثيرة، وافق وزراء اليمين في الحكومة على التنازل أمام ضغوط رئيس الوزراء؛ فأصدرت الحكومة قرارات تتعلق بإعطاء المعلمين والموظفين حقوقهم في التثبيت الوظيفي، وزيادة الرواتب وتوقف العمل بترخيص شركة بروتين، ملبّية بذلك مطالب الصيادين[4]. في هذا الوقت، كان الآلاف من مناصري الكتائب والأحرار يتظاهرون في ساحة البرج في بيروت، دعماً للجيش و«استنكاراً للاعتداءات عليه»[5]. في المقابل، كانت التظاهرات تعم لبنان تأييداً للصيادين والعمال، وتنديداً «باعتداءات الجيش عليهم»[6].

(١) تجدُّد الاشتباكات في صيدا، ومقتل جنديين وسقوط عدد من الجرحى عسكريين ومدنيين، النهار ٢ ـ ٣ ـ ١٩٧٥.

(٢) تهاوت الحكومة تحت وطأة حادث صيدا، النهار ٢ ـ ٣ ـ ١٩٧٥.

(٣) الهيئات والشخصيات الصيداوية: نفاوض بعد انسحاب الجيش والدرك، النهار ٢ ـ ٣ ـ ١٩٧٥.

(٤) مالك سلام يروي القصة ويستقيل، النهار ٦ ـ ٣ ـ ١٩٧٥.

(٥) تأييداً للجيش، واستنكاراً للاعتداءات على جنوده، النهار ٦ ـ ٣ ـ ١٩٧٥.

(٦) النهار ٦ ـ ٣ ـ ١٩٧٥.

بوسطة عين الرمانة

في ١٣ نيسان/إبريل ١٩٧٥، استهدف عناصر من حزب الكتائب بوسطة تقل فلسطينيين في عين الرمانة، وقتلوا ٣٠ منهم، وجرحوا ٢٩ آخرين. في اليوم نفسه، وصل الأباتي شربل قسيس إلى حيفا لبحث مستقبل الموارنة مع المسؤولين الإسرائيليين. وقد زعم أن الحادث جاء من جانب الكتائب رداً على محاولة اغتيال رئيس حزب الكتائب بيار الجميل[1]. وكانت بوسطة تقل شباناً فلسطينيين عائدة من مهرجان أقيم في مخيم تل الزعتر احتفالاً بالذكرى الأولى لعملية الخالصة ضد إسرائيل. ووفقاً للرواية الفلسطينية، فإن سيارة مرت عند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر الأحد في محلة عين الرمانة، حين قام مسلحون من الكتائب (وفقاً للرواية الفلسطينية التي أوردتها النهار المؤيدة لليمين اللبناني) بتوقيف السيارة، وإطلاق النار على سائقها وقتله. بعد ذلك وعند الساعة الواحدة، وأثناء مرور باص في طريقه إلى تل الزعتر يقل شباناً فلسطينيين، استوقفه عناصر من الكتائب وقاموا بإطلاق النار عليه وقتل من فيه. وقد طالب بيان منظمة التحرير الفلسطينية بوضع حد لوجود عناصر الكتائب في عين الرمانة[2]. ووفقاً للرواية الكتائبية التي أوردتها النهار قبل الرواية الفلسطينية، فإنه عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الأحد في ١٣ نيسان/إبريل، وبينما كان حزب الكتائب يحتفل بتدشين كنيسة في شارع الشيخ بيار الجميل في عين الرمانة، اخترقت سيارة فولكسفاغن مجهولة رقم اللوحة الحشود؛ فقامت قوى الأمن بتوقيف السيارة. وتبيّن أن سائقها من الفدائيين الفلسطينيين، وأنه بعد ذلك اجتاحت سيارة فيات مغطاة اللوحة وفيها أربعة مسلحين، تتبعها بوسطة، الحشود؛ وأطلقت النار باتجاه المصلين وأردت كتائبيين، ما استدعى رداً من الكتائب[3]. وقد صدرت مواقف من رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات

(١) كمال ديب: أمراء الحرب وتجار الهيكل: خبايا رجال المال والسلطة في لبنان، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٧)، ص ٢٦١ ـ ٢٦٤.

(٢) في حادثين في عين الرمانة بين الكتائب وعناصر من المقاومة: مقتل ٣٦ فلسطينياً وكتائبيين وشخصين آخرين، النهار ١٤ ـ ٤ ـ ١٩٧٥.

(٣) المصدر نفسه.

يطالب فيها الملوك والرؤساء العرب بالتدخل ضد الكتائب في لبنان، فيما طالب الوزير كمال جنبلاط بطرد حزب الكتائب من الحكومة، وحلّه وملاحقة أفراده. في المقابل، اتهم رئيس حزب الكتائب بيار الجميل إسرائيل بافتعال الحادث[1].

نتيجة الحادث، لم يعد بإمكان رئيس الحكومة رشيد الصلح البقاء في منصبه؛ فانتهز فرصة انعقاد أول جلسة لمجلس النواب منذ أحداث صيدا، وقدّم استقالته. وأورد في بيان الاستقالة اتهاماً مباشراً لحزب الكتائب بارتكاب مجزرة في عين الرمانة بغية إحداث فتنة في البلاد، تستفيد منها إسرائيل. كما اتهم الجيش اللبناني بأنه جيش لفئة واحدة هي الطائفة المارونية، وأنه يأتمر بأوامر المارونية السياسية[2]. وفيما قرر رئيس مجلس النواب كامل الأسعد أن يشطب من محضر الجلسة، الفقرة الواردة في بيان الصلح المتعلّقة بالاتهامات الموجهة إلى الجيش والكتائب، بحجة «أنها تستبق نتائج التحقيق[3]»، فقد رد وزير الدفاع جوزف سكاف على الصلح، متهماً إياه بأنه يسعى إلى شق الجيش[4]. وقد ترافقت الجلسة مع نسف سيارة لفدائي فلسطيني، فيما قتل آخر بعبوة ناسفة زرعت في سيارته. وقد ألقت منظمة التحرير على عاتق حزب الكتائب وإسرائيل مسؤولية الحادثين[5]. وكان اللافت في الحادث أنه وقع بين فصيل كان منذ ستينات القرن العشرين مدعوماً من أجهزة الدولة اللبنانية، وهو حزب الكتائب اللبنانية، وشبان فلسطينيين من المخيمات، كانوا قد تحوّلوا إلى كم بشري مهمل في مخيمات الفقر والبؤس، وأصبحوا طبقة منبوذة في مجتمع الطوائف اللبنانية. وفضلاً عن ذلك، فإن الحادث قد وقع في منطقة ذات غالبية مسيحية، هي عين الرمانة ما يمكن اعتباره أيضاً محاولة فصيل محافظ مقرّب من السلطة الحفاظ على حدود الطائفة التي يجري

(١) حادث عين الرمانة: ٣٠ قتيلاً وعدد من الجرحى، النهار ١٤ ـ ٤ ـ ١٩٧٥.

(٢) جرت الاستقالة بلا مناقشة، والاثنين تبدأ الاستشارات، النهار ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سكاف يرد على الصلح، النهار ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٥.

(٥) انفجاران شديدان تفصل بينهما ساعات، النهار ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٥.

اختراقها من جانب طوائف أخرى. بعد ذلك، دارت المعارك بين المناطق ذات الغالبية الإسلامية والمناطق ذات الغالبية المسيحية على طرفي طريق الشام، فكانت المعارك المتكررة بين منطقة الشيّاح ومنطقة عين الرمانة، وكانت معركة الفنادق، امتداداً إلى منطقة عاليه، بما شكّل رسماً بالدم لما عرف بالخط الأخضر الذي حدد المنطقة المسيحية جنوباً. أما في الشمال، فقد دارت المعارك في الكورة وبشرّي وإهدن وزغرتا، فيما شكلت البربارة والمدفون الحد الفاصل شمالاً بين المناطق ذات الغالبية المسيحية والمناطق ذات الغالبية الإسلامية. وفي ٢٤ نيسان/إبريل ألقى كمال جنبلاط على عاتق «مؤسسة وطنية»، في إشارة إلى الجيش، مسؤولية تدريب مقاتلي الأحزاب المسيحية وتسليحها. وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٥، تشكلت حكومة نور الدين الرفاعي، التي كانت أول حكومة عسكرية. وقد ضمّت في صفوفها قائد الجيش إسكندر غانم كوزير للدفاع، وكان باقي أعضائها من العسكريين، فيما شهدت البلاد أول فترة هدنة بعد ثلاثة أشهر من الاشتباكات منذ حادثة صيدا[1]. وقد رحّب أركان اليمين اللبناني بالحكومة، اذ أيّدها كل من رئيس حزب الكتائب بيار الجميل ورئيس حزب الوطنيين الأحرار الرئيس كميل شمعون، فيما هاجمها رؤساء الحكومة السابقون رشيد كرامي وصائب سلام ورشيد الصلح، إضافة إلى رئيس الحركة الوطنية كمال جنبلاط والوزير ريمون إده، واعتبروها سابقة خطيرة في تاريخ لبنان تُمهّد لتحوّله إلى صورة مماثلة لأنظمة الحكم العسكريتارية في الشرق الأوسط[2]. وقد طالبت لجنة التنسيق الأمنية السلطة بالإعلان عن منع التجول في العاصمة ليوم واحد، حتى تتمكّن القوى الأمنية من إعادة بسط الأمن في المدينة[3]. وقد طالبت الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية «بتسليم القتلة» وإعلان الحداد الوطني ليوم واحد في البلاد[4]. وقد عزت النهار أسباب

(١) أول حكومة عسكرية في تاريخ لبنان، النهار ٢٤ ـ ٥ ـ ١٩٧٥.

(٢) ردود الفعل الفورية، النهار ٢٤ ـ ٥ ـ ١٩٧٥.

(٣) لجنة التنسيق الأمنية تأمل من السلطة منع التجول، النهار ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٧٥.

(٤) ٥٦ جثة و ٣٠٠ مخطوف، وانتشار المسلحين في كل مكان، النهار ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٧٥.

الحادث إلى عثور عناصر الكتائب على جثث أربعة من مقاتلي فرقة الصخرة، وهم من مرافقي رئيس الكتائب قتلى في سيارتهم في المنصورية[1].

السبت الأسود

أخفقت حكومة نور الدين الرفاعي في إعادة بسط الأمن على البلاد. وعادت الاشتباكات لتتفجر في مختلف المناطق، وخصوصاً على طول الخط الفاصل بين الشياح وعين الرمانة وصولاً إلى الحدث، فيما كانت مناطق الكورة والقلمون وطرابلس وزغرتا تشتعل بالاشتباكات بين أركان الجبهة اللبنانية ومعارضيها. تخلل كل ذلك استقالة نور الدين الرفاعي، الذي أخفق في نيل الثقة لحكومته، وتأليف رشيد كرامي لحكومة جديدة. تصاعدت المواجهات وصولاً إلى حادث سيكون له وقع رئيسي في عملية الفرز الطائفي، خصوصاً في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية، وهي الحادثة التي عرفت بأيلول/سبتمبر الأسود، وارتبطت باسم نائب قائد ميليشيا حزب الكتائب بشير الجميل، وذلك يوم السبت في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عندما أقام كتائبيو الأشرفية الذين كانوا تحت القيادة المباشرة لبشير حواجز طيارة في منطقة البرج قرب بيت الكتائب في الصيفي، وبدأوا بخطف المواطنين المسلمين في ما عرف بالخطف على الهوية، إذ كانت الهوية اللبنانية تذكر دين حاملها ومذهبه. وقد قتل في هذه المجزرة ٣٠٠ مواطن من اللبنانيين المسلمين العاملين في المرفأ. أسهمت المجزرة في تدعيم سيطرة الكتائب على هذا المرفق الحيوي، تمهيداً لنهبه[2]. وقد حاولت جريدة النهار التقليل من عدد الضحايا. وأوردت أنه «في يوم أحد ووسط موجة من هستيريا القتل اجتاحت بيروت، سقط ٥٦ قتيلاً كانوا جميعاً من ضحايا الخطف والتصفيات الفورية»[3]. ومن دون أن تذكر أن حزب الكتائب هو المسؤول عما حدث، أشارت النهار إلى

(١) اهتاج المسلحون للعثور على ٤ جثث لكتائبيين.

(٢) أسعد حيدر: السبت الأسود، جنوبية، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(٣) ٥٦ جثة و٣٠٠ مخطوف وانتشار المسلحين في كل مكان: هستيريا القتل تجتاح بيروت، النهار ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٧٥.

خطف ٣٠٠ مواطن حُرّر ١٢٠ منهم لاحقاً، حرّرتهم لجان التنسيق الأمنية، فيما لم يعثر على أثر نحو ٢٠٠ آخرين[1].

أحدث حزب الكتائب من خلال السبت الأسود حالة رعب جماعية، شبيهة بالحالة التي أحدثتها مجزرة دير ياسين التي نفّذتها العصابات الصهيونية ضد الأهالي الفلسطينيين في البلدة عام ١٩٤٨ والتي أسهمت في حالة النزوح الجماعية للاجئين. فقد أصاب السبت الأسود المواطنين المسلمين بحالة الهلع نفسها. وبات من يعيش خارج المنطقة التي يسيطر عليها الكتائب يرتعب ويرفض الذهاب إليها، فيما بدأ المسلمون الذين يعيشون في مناطق يسيطر عليها الكتائب يسعون للهروب منها، واللجوء إلى مناطق أخرى. وهكذا أسهمت مجزرة السبت الأسود، بالطريقة التي نفّذت بها، إن لم يكن بعدد ضحاياها، بالفرز السكاني في المناطق التي يسيطر عليها حزب الكتائب، الأمر الذي أسهم في عملية تعيين حدود الطائفة المسيحية. وقد تفجّرت بعد السبت الأسود معارك الفنادق بين القوى المنضوية تحت لواء الجبهة اللبنانية والقوى المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية، حين بدأ حزب الكتائب وحلفاؤه بهجوم واسع النطاق على قلب بيروت التجاري للسيطرة عليه[2]. فردّت الأحزاب اليسارية بهجوم مضاد. وقد دامت المعارك أسابيع عدّة، حُصد خلالها مئات المقاتلين من الطرفين، إضافة إلى عدد كبير من المدنيين. وقد أفضت معركة الفنادق التي تفاقمت مع اشتعال كامل الجبهات إلى تحديد الحدود الفاصلة بين المنطقة «المسيحية» والمناطق الأخرى من جهة الجنوب. وقد سعى رئيس الجمهورية سليمان فرنجية بدعم من أركان الجبهة اللبنانية إلى طلب العون من سورية برئاسة الرئيس حافظ الأسد[3]. وقد تمخضت اتصالات فرنجية بالأسد عن تقديم سورية لمبادرة الوثيقة الدستورية التي تستند إلى إجراء تعديلات طفيفة على الدستور اللبناني والميثاق الوطني، بما يؤدي إلى مناصفة

(١) ٥٦ جثة و٣٠٠ مخطوف وانتشار المسلحين في كل مكان: هستيريا القتل تجتاح بيروت، النهار ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٧٥.

(٢) معركة الفنادق تشعل كل الجبهات، النهار ١٠ ـ ١٢ ـ ١٩٧٥.

(٣) الحل السياسي على طريق دمشق والتصعيد العسكري يشمل كل لبنان، ١٥ ـ ١ ـ ١٩٧٥.

بين المسلمين والمسيحيين، بعد أن كان هناك تفوق طفيف لمصلحة المسيحيين في مقاعد مجلس النواب والتعيينات في وظائف الفئة الأولى وفقاً لميثاق العام ١٩٤٣. وأكدت الوثيقة العرف القائم على توزيع الرئاسات الثلاث فيكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس الحكومة سنّياً ورئيس مجلس النواب شيعياً واعتبار الرؤساء الثلاثة ممثلين لجميع اللبنانيين. إضافة إلى ذلك، نصّت الوثيقة على انتخاب رئيس الوزراء من جانب مجلس النواب بالأكثرية النسبية، ووضع لائحة الوزراء بالتعاون مع رئيس الجمهورية[1]. وقد عدت الوثيقة التي قبلتها أطراف الجبهة اللبنانية مماثلة لبنود الاتفاق الثلاثي الذي عُقد في العام ١٩٨٥، وكان مقدمة لاتفاق الطائف[2]. تلا ذلك قمة بين فرنجية والأسد في دمشق احتفاء بالتوصل إلى الوثيقة الدستورية وعنونت النهار: «قمة لبنان والأسد، لبنان جديد»[3]. في المقابل، رفضت الحركة الوطنية المبادرة السورية ودخلت في خلاف معها سيكون مقدمة لتفاقم التناقض مع القيادة السورية وصولاً إلى دخول القوات السورية في حزيران/يونيو ١٩٧٦ إلى لبنان.

«تنظيف المنطقة المسيحية»

في هذا الوقت، كان حزبا الكتائب والأحرار وحلفاؤهما يقومان بعملية «تنظيف» للمنطقة المسيحية من «الغرباء» عنها، عبر استهداف التجمعات السكانية ذات الغالبية المسلمة التي قامت في المناطق ذات الغالبية المسيحية، كالكرنتينا والمسلخ والنبعة وحارة الغوارنة، ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في تلك المناطق، كتل الزعتر وجسر الباشا والضبية. فبين ١١ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، هاجم مقاتلو الكتائب وحلفاؤهم منطقة حارة الغوارنة في أنطلياس، والتي كانت تسكنها غالبية من الشيعة الذين ينتمون إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني من منطقة البقاع الشمالي، وقتلوا

(١) الوثيقة الدستورية التي أذاعها الرئيس سليمان فرنجية في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٦، وثائق الحرب اللبنانية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤، ص ٢٥٣.

(٢) اتفاق شامل وميثاق وطني جديد، النهار ٢٢ - ١ - ١٩٧٦.

(٣) قمة لبنان والأسد، لبنان جديد، النهار ٨ - ٢ - ١٩٧٦.

خمسة منهم. أدى هذا إلى ترك سكان حارة الغوارنة منازلهم، والهرب إلى المناطق ذات الغالبية المسلمة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، تمكّن مسلحو أحزاب الكتائب والأحرار وحراس الأرز من اقتحام منطقة الكرنتينا - المسلخ التي كان يسكنها ثلاثون ألفاً من اللبنانيين المسلمين والفلسطينيين الفقراء، الذين وفدوا إلى المنطقة للقيام بالأعمال الرديفة لنشاط مرفأ بيروت. قتل في تلك المجزرة نحو ألف لبناني وفلسطيني، وجرى التمثيل بالعديد من الضحايا فيما لاذ الباقون بالفرار. فقام مسلحو الكتائب وحلفاؤهم بتجريف الخيام، وبيوت الصفيح والطين وتسوية المنطقة كلّها بالأرض[1]. وكان القائد الكتائبي جورج شعنين هو الذي أدار المعركة التي كانت تشكّل لحظة مفصلية بالنسبة إلى الكتائب لأنها تتحكم بعقدة مواصلات بين المتن والعاصمة بيروت[2]. وقد ردَّ مقاتلو الحركة الوطنية وحلفاؤهم بتنفيذ مجزرة بالدامور بعد يومين من مجزرة الكرنتينا. وهاجمت الفصائل اليسارية ومقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية بلدة الدامور الشوفية، وارتكبوا مجزرة فيها. وقد ارتكبت مجازر راح ضحيتها نحو ٦٠٠ من أهالي البلدة، فيما جرى تهجير الباقين[3]. وجرى إسكان مُهجّري تل الزعتر مكانهم، قبل أن تقوم القوات اللبنانية بتهجيرهم من البلدة خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

«التخلص من الدخلاء»

وقد لوحق اليساريون والقوميون والشيوعيون والعلمانيون عامة في المناطق التي سيطرت عليها أحزاب الجبهة اللبنانية، حيث جرى قتلهم في منازلهم وأمام عائلاتهم. ومن الضحايا الذين سقطوا أنيس حاموش من منطقة عين سعادة في المتن. ولد حاموش عام ١٩٢٥، وهاجرت عائلته بعد عام إلى الولايات المتحدة. وفي السابعة من عمره تعرّض لحادث قطار فبُترت رجله، وعاد إلى لبنان وهو في سن الرابعة

(١) كمال ديب: أمراء الحرب، مصدر سابق ص ٢٧٦ - ٢٨٠.

(٢) جورج فريحة، مصدر سابق، ص ١٧٣.

(٣) صونيا رزق: ٤٢ عاماً على مجزرة الدامور، موقع الكتائب Kataeb.org ، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

عشرة. وعندما بلغ العشرين من عمره انتسب إلى الحزب الشيوعي اللبناني وقاد إضراب عمال النسيج، كما شارك في الخمسينات في إضراب عمال البناء. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، جرى قتله على أيدي عناصر الكتائب وهو عائد إلى بيته[١]. وفي الفترة نفسها استدرج عناصر الكتائب عضو الحزب الشيوعي إبراهيم يونس من عمله وخطفوه إلى جرود كسروان وقتلوه وألقوا جثته في جورة البلوط[٢]. وفي الفترة نفسها اغتيل حبيب صليبا أثناء مروره بساحة أنفة، ومنع عناصر الكتائب أهله من نقل الجثة، وتركوها ملقاة لعدة أيام في الساحة[٣]. كذلك قام الكتائب باختطاف خليل نمر مخرد وشقيقه المريض على حاجز قصر العدل، وذبحوهما[٤]. وما هذه إلا عيّنات مما أقدم عليه حزب الكتائب لإحكام السيطرة على «المنطقة».

وفي ٢٨ آذار/مارس، وقعت مجزرة مروعة في بلدة عينطورة في المتن الأعلى، ذهب ضحيتها عشرات المنتسبين إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي على أيدي مناصري الكتائب. فقد قام الكتائبيون باعتقال ٢١ عضواً في الحزب القومي، ١٩ رجلاً وامرأتين، وقاموا بتعذيبهم قبل إعدامهم رمياً بالرصاص في باحة كنيسة البلدة. وفي تفاصيل المجزرة أنها نُفّذت على مرحلتين. بدأت المرحلة الأولى حين قام عناصر الكتائب بقتل عائلة من أب وأم وابنهما وبعض زوارهم القوميين، ومن بينهم مسؤول القوميين الأمين نسيب عازار، وذلك في المنزل القائم في أطراف البلدة. ولم يكن القوميون في البلدة يعتبرون أنفسهم طرفاً في الصراع الدائر بين الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية، ولم يكونوا مسلحين. واتهم حزب الكتائب جيش أحمد الخطيب بتنفيذ المجزرة، وصدّقهم القوميون في البداية، خصوصاً وأنهم كانوا قد حموا الكتائب عندما اقتحم جيش الخطيب البلدة قبل أن يستردها حزب الكتائب بهجوم مضاد. وبعد يومين، طلب الكتائبيون من القوميين التجمُّع في ساحة كنيسة

(١) موقع الحزب الشيوعي اللبناني: https://mlcplb.wordpress.com/2016/09/12
(٢) موقع الحزب الشيوعي اللبناني.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

البلدة، حيث غدروا بهم وأعدموهم ومنعوا أهلهم من الصلاة عليهم، ودفنوهم في مقابر جماعية. وكان من بين القتلى ثلاثة إخوة. وقام الكتائبيون لاحقاً بقتل امرأة من عينطورة وابنتها وذلك في ديك المحدي. كذلك قاموا بقتل بعض القوميين في منازلهم، إذ عثر عناصر الحركة الوطنية بعد اقتحامهم البلدة بعد أسابيع على جثث ممثل بها من ضمنها جثة مبتورة الأطراف مرمية في العراء في ساحة الكنيسة، وجثة لقومي رُبط في سريره وأُحرق حياً[١].

في هذا الوقت، كان التضييق جارياً على قدم وساق على مخيم الضبية الواقع في قلب «المنطقة المسيحية» قرب نفق نهر الكلب. وقد كان كريم صدقة وجورج رشوان، قائدا منطقة كسروان في الكتائب، هما من توليا السيطرة على المخيم نهاية العام ١٩٧٥ [٢]. وكانت غالبية مسيحية فلسطينية من الجليل تقطن في هذا المخيم، وتدين بالولاء للفصائل الفلسطينية اليسارية. وقد مورس العزل والتنكيل بأبناء هذا المخيم طوال فترة الحرب، إلا أنهم لم يتعرّضوا لمجزرة كما حدث في مخيمات أخرى كونهم مسيحيين. وبعد عدة أشهر، أي في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٦، قام مقاتلو حزب الكتائب وحلفاؤهم بتهجير عشرات الآلاف من اللبنانيين غالبيتهم من الطائفة الشيعية من منطقة النبعة المحاذية لبرج حمود، كانوا قد وفدوا من أرياف منطقة الجنوب والبقاع[٣]. وجرى هذا في إطار استكمال السيطرة على المنطقة «المسيحية» شمال خط بيروت ـ دمشق تحضيراً للمرحلة الأخيرة من العملية، والقاضية باحتلال مخيم تل الزعتر[٤]. ترافقت عملية النبعة مع احتلال وتدمير مخيم جسر الباشا الذي كانت مساحته تبلغ ٢٢٠٠٠ ألف متر مربع، وكان غالبية سكانه من الفلسطينيين الكاثوليك الذين هاجروا من حيفا ويافا وعكا، والذين رفضوا الاندماج في الخمسينات عبر نيل الجنسية اللبنانية، رغم أنها عُرضت عليهم. وبهذا

(١) عينطورة بلدة الفداء، (بيروت، ٢٠١٤).
(٢) جورج فريحة، مصدر سابق، ص ١٧٤.
(٣) كمال ديب: أمراء الحرب، مصدر سابق، ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠.
(٤) جورج فريحة، مصدر سابق، ص ١٧٤.

لم يبق في المنطقة الواقعة شمال خط بيروت ـ دمشق من تجمُّعات ذات غالبية مسلمة إلا مخيم تل الزعتر.

مجزرة تل الزعتر

كان مخيم تل الزعتر من أكبر المخيمات الفلسطينية، إذ كان يضم ما بين خمسين ألف فلسطيني ولبناني وستين ألفاً، من الذين نزحوا من الأرياف. وكان المخيم يتمتع بموقع استراتيجي، إذ كان يشغل مساحة كيلومتر مربع، ويقع على تلة تطل على طريق الشام لجهة الحازمية، كما كان يطلّ على منطقة المكلس وحرش تابت، ما يجعله يتحكم بعقدة مواصلات رئيسية، إضافة إلى أنه يقع شمال خط بيروت ـ دمشق، ما يجعله يشكل اختراقاً للخط الذي كانت القوى الطائفية المسيحية تريد السيطرة عليه لتأمين الوصول إلى وزارة الدفاع في اليرزة والقصر الجمهوري في بعبدا. كذلك كان لبشير الجميل ثأر شخصي في المخيم؛ ذلك أنه احتُجز عام ١٩٦٩ على أحد الحواجز الفلسطينية عند أطراف المخيم، واقتيد إلى داخله، حيث تعرّض للضرب والإهانة، ما أسهم في تعميق حقده على الفلسطينيين وعلى مخيم تل الزعتر بالذات[١]. في ٢٢ حزيران/يونيو، شنت قوات الأحزاب المسيحية التي تشكّلت من قوات الكتائب ونمور الأحرار وميليشيا جيش التحرير بزعامة طوني فرنجية وحراس الأرز، هجوماً واسع النطاق على مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا وحي النبعة المجاور له. وقد استمر حصار المخيم مدة ٥٢ يوماً، قامت قوات الأحزاب المسيحية خلالها بقصف المخيم بنحو ستين ألف قذيفة، وبتجويع المخيم، ومنع دخول المؤن إليه ما أدى إلى حالات جوع، دفعت بالبعض إلى أكل جثث الموتى والقتلى. وفي أواخر شهر تموز/يوليو تمكنت القوات المسيحية من احتلال النبعة وجسر الباشا، واقترفت مجازر فيهما سبق أن أشرنا إليها. ويقول فريحة إن قسم سن الفيل وبرج حمود والدورة قد أسهم بشكل رئيسي في «عملية تحرير المخيم»[٢]. هنا تدخلت قوات الردع العربية

(١) آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الى حرب المخيمات، (بيروت: المكتبة الدولية، ٢٠٠٤). ص٤٠.

(٢) المصدر نفسه.

التي كانت قد دخلت لبنان، وعقدت مفاوضات نتج عنها هدنة في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٦، تقضي بخروج المقاتلين والمدنيين من المخيم من دون الاستسلام لميليشات الأحزاب المسيحية، على أن تتكفل قوات الردع العربية ومنظمة الصليب الأحمر اللبناني بتأمين وسائل النقل اللازمة لخروجهم من المخيم. لكن في السابع من آب/أغسطس، غدرت الميليشيات المسيحية بالمدنيين العُزّل الذين كانوا قد ركبوا الحافلات والشاحنات استعداداً لمغادرة المخيم، ونكثت بالاتفاق، وبدأت بقصف قوافل اللاجئين. وفي الوقت نفسه، بدأت بإيقاف الشاحنات، وإنزال الشبان منها وقتلهم، أو اختطافهم وأخذهم إلى جهات مجهولة. بعد ذلك، اقتحمت الميليشيات المخيم وارتكبت فيه مجزرة كبيرة بحق المدنيين العُزّل. وقد سُجّل سقوط آلاف القتلى إضافة إلى آلاف أخرى من الجرحى.

ويروي القيادي الراحل في فتح صلاح خلف أبو إياد أن المعارك بدأت حين هاجم مقاتلو الأحرار المخيم، تبعهم مقاتلو الكتائب وحاصروا المخيم. ويقول أبو إياد «إن تل الزعتر كان مشروع إبادة بالأسلوب الفاشي الصرف، وكان بيار الجميل وكميل شمعون يعرفان أننا لا نملك أية وسيلة فعالة لتحرير مخيم اللاجئين المطوّق مع التجمُّعين المجاورين له والمطوقين تطويقاً كاملاً بواسطة حزام مسيحي يسيطر عليه الانفصاليون»[١].

ويضيف أبو إياد «أن المخيم كان مهدّداً من الداخل أكثر مما كان مهدداً من الخارج، ذلك أن الحصار الذي دام أكثر من خمسة أشهر أفضى بالأهالي إلى عتبة المجاعة، بل إن ما كان أكثر قسوة وفظاعة هو نقص الماء وشحّه، وخصوصاً على الأطفال»[٢]. ولم نكن ندرك خطورة الوضع في بداية المعركة، إلى أن اتصل بنا ذات يوم طبيبان من أطباء المخيم لطلب النجدة، وكان يصرّان على الحديث مع مسؤولين

(١) أبو إياد كما ورد في مذبحة تل الزعتر... الحكاية التي لم تُروَ، قدس نيوز ١٢ ـ ٨ ـ ٢٠١٣.
https://www.qudsn.ps/article/25437

(٢) المصدر نفسه.

سياسيين من المقاومة وليس مع مسؤولين عسكريين، وأحسست بغيظهما وهيجانهما عندما قالا بلهجة جافة «فإذا كنتم لا تستطيعون التوصل إلى وضع حد لهذه المجزرة، فجدوا على الأقل وسيلة لتموينِنا بالماء والغذاء»[١].

ويشير أبو إياد إلى أنه «بسبب المجاعة التي عانى فيها أهالي المخيم، وبسبب الحصار الذي استمر عدة أشهر، طلب الفلسطينيون في تل الزعتر من علماء المسلمين فتوى تبيحُ أكلَ جثثِ الشهداء، كي لا يموتوا جوعاً. وعندما سقط المخيم في ١٢ آب/أغسطس وتمكّنت الميليشيات اليمينية من دخوله، كان عدد القتلى من جرّاء القصف اليومي على مدى ٥٢ يومًا قد تجاوز الألف، إلا أن دخول القوات اليمينية إلى المخيّم كان بداية لحمام دم جديد أشد قسوة من كل ما سبق. فقد راحت الميليشيات تنظّم كمائن جبانة للسكان العزّل، حيث تدعوهم بالميكروفونات للخروج من المخابئ بدعوى إجلائهم، ثم تطلق النار عليهم. وراحت المليشيات المختلفة تتنافس على ذبح أكبر عدد من الفلسطينيين بطرق لا تخطر ببال. وتعرّضت عائلات بأكملها للذبح، ورفضت الميليشيات بإصرار السماح بإجلاء أي رجل إلى بيروت الغربية، وكان تعريفهم للرجل هو الذكر الذي يتراوح عمره بين عشرة أعوام وخمسين عامًا! وتعرّضت أعداد غفيرة من النساء للاغتصاب قبل ذبحهن، بينهن فتيات كثيرات يقل عمرهن عن عشر سنوات. بل إن الخسة بلغت بالقوات التي اقتحمت المخيم، بإشراف الضباط السوريين، أنهم قاموا بصف ٦٠ من ممرضي المخيم في صفين وأطلقوا عليهم الرصاص في واحدة من أسوأ المذابح. لقد تعرّض أهالي تل الزعتر لمذبحة جماعية بشعة، وتحوّل مخيمهم إلى مرأب كبير للسيارات. كما انهزم تحالف الحركة الوطنية اللبنانية - المقاومة الفلسطينية أمام ميليشيات اليمين الفاشي المدعومة من كافة دول المنطقة. وقد قدّر عدد شهداء المخيم بحوالي ٣٠٠٠ غالبيتهم مدنيون من الأطفال والنساء وكبار السن اللاجئين، عدا عن عدد كبير من المفقودين الذين لم يعرف مصيرهم حتى الآن. قُدّر عدد المقيمين في المخيم ذلك الوقت بحوالي ١٧ ألفاً لاجئ، يعيش معهم حوالي ١٣

(١) أبو إياد، مصدر سابق.

ألف من اللبنانيين الفقراء الباحثين عن لقمة العيش، بالإضافة إلى أعداد قليلة من السوريين والمصريين والأكراد، فحوالي ٢٢٪ من مصانع لبنان كانت في المنطقة المحيطة بالمخيم»[١].

بعد المجزرة، قامت قوات الكتائب والأحرار بتجريف المخيم وإزالة معالمه بشكل نهائي. وقد اتهم الناجون من المجزرة ياسر عرفات بأنه لم يقم بما يجب لإنقاذ المخيم أو لدعمه في وجه الحصار، ما أدى إلى رميه بالحجارة عندما جاء يتفقد الناجين منهم في المخيّمات التي لجأوا إليها.

إنجاز المهمة

ما إن انتهت مجزرة تل الزعتر، حتى أُعلنت هدنة بين الأفرقاء المتحاربين، وانتشرت قوات الردع العربية وعمادها الأساسي القوات السورية. وبعد عدة أشهر عقدت أحزاب وشخصيات الجبهة اللبنانية خلوة في دير سيدة البير من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، وخرجت بمقررات ركّزت فيها على ضرورة الحفاظ على الطائفة المسيحية من ضمن رسالة لبنان الحضارية والتعددية تجاه نفسه وتجاه العالم؛ وعلى أن لبنان «لا يمكن أن يستمر من دون الإيمان بالله» وأن «لا لبنان من دون الاحترام المتبادل لجماعاته». وقد طالب البيان الصادر عن الخلوة بإنشاء تجمع للبنانيين في لبنان والخارج، وطالب «بتحرير جميع الأراضي اللبنانية المحتلة، وتوزيع الفلسطينيين في لبنان على الدول الأعضاء في الجامعة العربية كل بحسب قدرتها على الاستيعاب». وركّز البيان على «اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثه وحضارته الأصيلة أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد، تعزيزاً للولاء المطلق له، ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين، حيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها وبخاصة ما يتعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج، وفقاً لخياراتها الخاصة». وقد وقّع البيان كل من الرؤساء كميل شمعون وسليمان فرنجية وبيار

(١) أبو إياد، مصدر سابق.

الجميل والأباتي شربل قسيس[1]. وكان واضحاً من نص البيان الدعوة للحفاظ على الطائفية السياسية، بل توسيعها لتبلغ حد الكونفدرالية الطوائفية في ما يؤشّر على أن الطائفة المسيحية قد أعادت رسم حدودها، وتنتظر من الطوائف الأخرى التعامل مع هذه الحقيقة.

بعد شهرين من خلوة سيدة البير، وقع حدث آخر كان من شأنه أن يؤدّي دوراً في تعيين المسيحيين لحدودهم. وكان ذلك هو اغتيال قائد الحركة الوطنية كمال جنبلاط. ففي ١٦ آذار/مارس ١٩٧٦ اغتيل جنبلاط ومرافقوه قرب حاجز للردع السوري على طريق بعقلين[2]. وقد شكّل ذلك ضربة قاصمة للجبهة الوطنية وللقوى اليسارية المنضوية تحت لوائها. والأخطر من ذلك أن مناصري الزعيم الدرزي انطلقوا في موجة عنف ضد المسيحيين في الجبل وغالبيتهم من المعادين لحزب الكتائب، فسجّل قتل نحو مئتي مسيحي في قرى الجبل، ما عزّز مقولات الجبهة اللبنانية عن استهداف المسيحيين بالإبادة[3]. وقد كشف العميد عصام أبو زكي، الذي تولّى التحقيق في اغتيال جنبلاط، خلال مقابلة أجراها بعد ٢٩ عاماً من الحادث، أن الذي اغتال جنبلاط كان المخابرات السورية بقيادة العميد إبراهيم حويجي نتيجة خلافات كمال جنبلاط مع القيادة السورية، خصوصاً لجهة الدور الذي أدّته لوقف الحرب، ومنعه من حسم المعركة مع اليمين اللبناني[4].

◂ اغتيال وليم حاوي

ما إن انتهت ميليشيات الأحزاب المسيحية من رسم حدود منطقتها والسيطرة عليها في مواجهة خصومها، حتى بدأت بممارسة العنف تجاه أفرادها وعناصرها.

(١) مقررات خلوة سيدة البير، وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٧٧، المركز العربي للأبحاث والتوثيق (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٧٨)، ١٨ ـ ١٩.

(٢) في محاولة لاغتيال السلام في لبنان: اغتيال جنبلاط، وقائع الحرب اللبنانية لعام ١٩٧٧، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) وثائق الحرب اللبنانية للعام ١٩٧٧، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٤) هكذا اغتالت استخبارات حافظ الأسد الزعيم كمال جنبلاط.

http://www.bladna.co.il/?mod=print&ID=3751

وكان اللافت مقتل قائد ميليشيا الكتائب وليم حاوي في تل الزعتر بعد الهدنة، وأثناء متابعته لها، ومحاولته تطبيقها، ومنع وقوع مجزرة بحق المدنيين في مخيم تل الزعتر. وفيما اتهمت ميليشيا الكتائب أحد القنّاصة بقتل حاوي، اتهم آخرون بشير الجميل بقتله، حتى يتسلّم قيادة الميليشيا مكانه، وهو ما جرى التلميح إليه في كتاب ابنة حاوي ليلى في كتابها: «وليم حاوي، القائد الشهيد». والجدير ذكره أن رئيس الجمهورية الأسبق أمين الجميل، وهو شقيق بشير والمعروف عنه خلافه مع أخيه والأساليب التي كان يلجأ إليها، كان على علاقة طيبة بحاوي، وكتب مقدمة الكتاب وفيها: «كنا معًا، الشيف وليم (حاوي) وأنا، في المعركة الدائرة حول مخيم تل الزعتر صيف العام ١٩٧٦، نحاول بشتى الطرق تلافي الكارثة المؤكدة إذا ما تُركت الأمور لاندفاعها الذاتي. لقد سقط المخيم عسكريّاً، فبقي أن نسهر على عملية ترحيل المسلحين، بعد إلقاء سلاحهم، بالسرعة اللازمة منعًا لأعمال الثأر والانتقام التي لا بد أن تكون دامية. وتلك كانت خطيئة «الشيف وليم» يوم ١٣ تموز/يوليو وهو يؤدي دوره الإنساني في رعاية المستسلمين، وضمان سلامتهم. فكان أن يد الغدر لم ترعَ للإنسانية حرمة، ولا للمعروف جميلاً؛ فسقط برصاصة قناص على مذبح الشهامة التي كانت إحدى سمات شخصه، إن لم تكن السمة الأهم»[1].

وتقول المؤلفة في القسم الأول من الكتاب: «إن وليم حاوي كان صديقًا لمؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعاده، لأنهما انتميا الى بلدة واحدة (ضهور الشوير في قضاء المتن)، وإن صداقتهما حيكت على مدى الأيام والسنين، وإن وليم تعلّم اللغة الألمانية على يد أنطون سعادة الذي كان يُدرّسُها، لرغبة حاوي بقراءة كتب بالألمانية عن صناعة المرايا التي كانت تشكل باب رزقه وقطاع عمله. وتضيف أن سعادة حاول أن يبث فكرة القومية السورية لدى وليم وباقي أفراد

(١) أمين الجميل، كما ذكره سمير ناصيف في: كتاب «وليم حاوي القائد الشهيد» يثير أسئلة جديدة: هل قُتل قائد الأمن الكتائبي لمحاولته تجنّب مجزرة تل الزعتر عام ١٩٧٦، أم سقط برصاص «المعركة»؟ القدس العربي ١١ ـ ١١ ـ ٢٠١٤.

http://www.alquds.co.uk/?p=248435

آل حاوي (إخوته) الذين كانوا يملكون مصنعًا للزجاج. وكان سعادة يتجادل مع وليم وإخوته حول هويتهم الوطنية، محاولاً إقناعهم بأنهم ينتمون إلى الهوية السورية القومية رغم كونهم لبنانيين، في جلسات اجتماعية. وتضيف قائلة: «إن معظم أهل بلدة ضهور الشوير كانوا يتعاطفون مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وإن وليم حاوي انتمى إلى الشوير وقيمها عاطفياً وإنسانياً، ولكنّه رفض اعتناق المبادئ السياسية لحزب سعادة»[1]. وتشير ابنة حاوي في الكتاب إلى أن «والدها لم ينزلق يوماً إلى أعمال متطرفة، بل كان متزنًا متمسكا بالتقاليد العائلية والدينية والأخلاقية والانضباطية في التصرف»، ورفضه التمييز بين الموارنة والروم في حزب الكتائب. وكان الوحيد الذي يجرؤ على معارضة رئيس الحزب بيار الجميل، خصوصاً أنه كان يحمّله مسؤولية التراخي وعدم الانضباطية في الحزب، ومحاباة ولديه أمين وبشير. وكان حاوي هو من تسبّب في طرد بشير من الحزب في الستينات لعدم انضباطه ومحاولة تجاوزه. وفيما كانت علاقة حاوي طيبة بأمين، فإن علاقة عداء جمعته ببشير. وتقول ليلى حاوي في الكتاب: «كانت هناك مجموعة من القضايا التي شكّلت محاور ساخنة بين وليم حاوي وبشير الجميل أبرزها عدم الانضباط الحزبي، التفرد بالقرار، الوراثة في زعامة الحزب وقيادته، التهور والانفعال في التنفيذ والنظرة الشمولية المختلفة حول القضايا العامة»[2]. وتضيف ليلى أن الصراع بدأ «بين القائدين وليم وبشير، بحسب المؤلفة، خفيًّا وحذراً أول الأمر، ثم تحوّل إلى مواجهة في نهاية الدرب... وقد انعكس سلبًا على العلاقة بين بيار الجميل ووليم حاوي، أحياناً. وكان وليم يصف بعض تصرفات بشير بـ«الولدنات» غير المنضبطة. ووقف بالتالي في وجه طموحات بشير في تولّي المراكز الحزبية الحسّاسة[3]. ويعترف ألفرِد ماضي، وهو أحد قادة الكتائب المقربين من بشير، بأن «مجموعة بشير كانت تؤمن بالتغيير السريع في الحزب لمواكبة التطورات المتسارعة، ووقع الخلاف مع القيادات

(١) سمير ناصيف، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

التقليدية. ولكي نغيّر كان علينا أن نتسلّم قيادة مجلس الأمن في الحزب أوائل السبعينات، وهنا بدأ الخلاف بيننا وبين الشيف وليم»[1]. ووفقاً لماضي «فلقد كان بشير يسعى إلى تأسيس جيش مستقّل بقدرات خاصة، بينما كان وليم يسعى إلى تأسيس قوة عسكرية في ظل الدولة، بحسب هذا التوجه... واكتشف بشير أنه يصعب عليه إزاحة وليم، الذي ترك في تاريخ الكتائب محطات مهمّة جداً. وذلك لم يمنع بشير من الإعداد للتنظيمات الشبابية العسكرية خارج تقليدية الحزب، فقرّر التحرر من ضغوط المكتب السياسي، ومن رقابة قائد القوى النظامية وليم حاوي». وتتهم المؤلفة بشير بأنه صار «يتصرف كما يحلو له، وصار أتباعه يخرجون عن أوامر «الشيف وليم». وحاول بشير السيطرة، فبدأ يُسقط مواقع الحزب السياسية، مما دفع نائب رئيس الحزب آنذاك جوزف شادر إلى التصريح قائلاً: «ارفعوا عنا هذا الولد»[2].

لكن قوة الشيوخ تراجعت في مواجهة الشباب في الحزب. «وانقلب بعض الشباب على منهجية وليم حاوي الصارمة، ومالوا إلى تنحيته بعد أن اتهموه بالفردية والجهل في تنظيم الأمور العسكرية. وقرّر بيار الجميل تعيين ابنه بشير نائبًا لرئيس المجلس الحربي، رغم تذمُّر البعض، وصار معظم أفراد هذا المجلس يميلون إلى موقف بشير ويتلقون الأوامر منه، من دون العودة إلى المكتب السياسي؛ فانتقلت السلطة العسكرية إليه، مع أن بشير كان يطمح إلى تعيينه رسميًّا رئيسًا للمجلس الحربي، حسبما قال الكتائبي البارز جوزف أبو خليل. ولم يصل بشير إلى هذا المنصب إلا بعد مقتل الشخص الذي كان يشغل هذا الموقع، ألا وهو وليم حاوي، في عملية اغتيال على مدخل مخيم تل الزعتر»[3]. وتقول المؤلفة إنه «بعد مقتل والدها تردّدت روايات عن أن وليم حاوي لقي مصرعه على يد أحد الكتائبيين

(١) سمير ناصيف، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الخونة، ضمن صراع نفوذ شهده المجلس الحربي بين جناح الشيوخ وجناح الشباب فيه، وأن الرصاصة التي قتلته جاءت من الوراء. وفتح تحقيق في الأمر، غير أن النتيجة لم تظهر»[1]. وتستشهد ليلى حاوي بما قاله مراسل صحيفة «الواشنطن بوست» جوناثان راندل في كتابه: «حرب الألف سنة» من أن «موت وليم حاوي كان مناسبًا جدًا لطموح بشير بأن يصبح القائد العسكري للكتائب» وتستشهد بآخرين «أشاروا إلى أن تجاوزات ميدانية ارتُكبت من سائر الجهات المتقاتلة في لبنان بعد غياب حاوي. ولعل هذا كان المطلوب من اغتياله»[2]. كما تستشهد ليلى حاوي بما قاله النائب والوزير الكتائبي السابق إدمون رزق في هذا الصدد: «لو أن روح وليم حاوي بقيت، بعد اغتياله، في القوى النظامية الكتائبية لما وصلنا إلى هنا. هو زرع جهازًا يحمي ويدافع لا لكي يعتدي ويقتل ويضرب. ربما اليد الغريبة التي كانت «تدفع» المؤسسة إلى العنف هي نفسها التي قتلت وليم حاوي لإلغاء وجوده على رأس هذا الجهاز كعنصر تهدئة وانضباط». لذلك يرى أن اغتياله قد شكّل مفصلاً مرعبًا في مجرى الحرب اللبنانية. وتوافق المؤلفة على هذا الموقف قائلة: إنه بعد اغتيال والدها تغيّرت الأمور مع تسلّم القيادة الشبابية الأمن في الحزب، فهذه القيادة تجاوزت الطروحات الميثاقية، وتعاطت مع الأوضاع بقيم مختلفة وممارسات بديلة؛ فأقامت مبدأ استحالة العيش مع الآخرين»[3].

مجزرة إهدن

في ١٣ حزيران/يونيو قامت القوات اللبنانية، وبأوامر مباشرة من بشير الجميل، بالهجوم على بلدة إهدن بذريعة الرد على اعتداءات مناصري طوني فرنجية على مناصري الكتائب. وكانت الخلافات قد ظهرت قبل عدة أشهر من الحادثة، نتيجة معارضة الرئيس فرنجية لعلاقات الكتائب والأحرار مع إسرائيل، وتأييده للدور

(١) سمير ناصيف، مصدر سابق.

(٢) راندل كما ورد في المصدر السابق.

(٣) رزق كما ورد في المصدر السابق.

السوري في لبنان. ومما زاد من الاحتقان محاولة بشير الجميل وضع جميع القوى المسيحية تحت مظلة القوات اللبنانية، وتحت قيادته مباشرة. وقد أدى ذلك إلى مناوشات متكررة بين الكتائب والمردة، نتج عنها سقوط قتلى من الطرفين، كان أبرزهم القيادي في الكتائب جود البايع والمسؤول عن منطقة زغرتا الزاوية[1]. نتج عن الهجوم الذي جرى في جنح الظلام مقتل ٣٠ من أهالي إهدن ومقاتلي المردة، ومقتل طوني فرنجية وزوجته وابنته الطفلة جيهان[2]. ويعزو ريشار لابفيير المجزرة إلى رغبة بشير الجميل في الاستفراد بالقرار المسيحي من ناحية، ورغبة الإسرائيليين في مد نفوذهم عبر حليفهم الجميل إلى شمال لبنان من جهة أخرى، ما يهدّد العمق السوري[3]. وفي مقالة عن الكتاب في الأخبار، يقول لابيفيير إن الموساد الإسرائيلي هو الذي خطط للعملية، وهو الذي اختار سمير جعجع لقيادة العملية «ضمن مخطّط يقضي بالسيطرة على تلك المنطقة من الجبل، تمهيداً لوصول بشير الجميّل إلى السلطة»[4].

ويقول لابيفيير: «بالنسبة إلى السياق الذي سبق الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان حتى نهر الليطاني في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨، كتب فيكتور أوستروفسكي: «كان الموساد لا يزال يحاول خداع الأميركيين، وقد أمر رئيسُ الاستخبارات إسحق هوفي جهازَ الحرب النفسية في الموساد بأن يعدّ سيناريو لإقناعهم بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تحضّر للحرب لا للسلام. وكان الهدف تبرير دخول القوات الإسرائيلية إلى جنوب لبنان أمام الولايات المتحدة». وشرح أيضاً كيف أقام بشير الجميل علاقات وثيقة مع أدومني، وهو مسؤول ارتباط في الموساد في ذلك الحين، وذلك بفضل وكالة الاستخبارات الأميركية؛ وكيف أقام «علاقات

(١) الوثائق اللبنانية للعام ١٩٧٨، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢) ريشار لابيفيير: مجزرة إهدن، (بيروت: الفارابي، ٢٠٠٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ريشار لابيفيير: مجزرة إهدن: هكذا اختار الموساد سمير جعجع، الأخبار ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩.
http://www.al-akhbar.com/node/81661

أوروبية». وقد أقنع بشير الجميّل «الموساد بأن لبنان بحاجة إلى إسرائيل. أما الموساد من جهته، فقد أقنع الحكومة الإسرائيلية بصدق الجميّل (...). كان يُروّج لهذه الدعاية منذ أعوام بفضل التقارير الموجَّهة التي كان يسرّبها الموساد إلى الحكومة»[١].

ويضيف لابيفيير، نقلاً عن أحد ضباط الموساد الذين تعرّف إليهم: «كان لدى بشير الجميل منافس يعيق وصوله إلى السلطة هو طوني فرنجية، فقُتِل. ففي حزيران/يونيو ١٩٧٨، في خلال هجوم شنّه الكتائب على دارة طوني في إهدن، قتلوه هو وزوجته وابنتهما البالغة من العمر ثلاث سنوات، بالإضافة إلى العديد من الحراس الشخصيين. وعندما اتُّهم الجميل، رفض الاتهام وحمّل مسؤولية الفخ «لانتفاضة اجتماعية ضد الإقطاع»[٢]. ويضيف لابفيير أن طوني فرنجية رفض التعامل مع الموساد خلافاً لبشير الذي كان قد نسج علاقات مع إسرائيل منذ العام ١٩٧٤ أي قبل بداية الحرب بعام كامل. ويقول لابفيير إن الموساد لم يكن يرفض أي طلب من طلبات بشير، ومن ضمنها تصفية خصومه، ومنهم طوني فرنجية الذي كان الموساد يكرهه هو وعائلته، لعلاقاتهما الطيبة بالقيادة السورية. ويؤكد لابفيير أن ديفيد كيمحي، وهو ضابط الموساد المكلف الاتصال ببشير هو الذي اختار سمير جعجع الذي كان يدرس الطب في اليسوعية لقيادة العملية.

ويضيف لابفيير: «كانت العملية العسكرية الكبيرة تقضي بالتمركز في شمال لبنان دائماً، فيما كانت العملية السرية ضمن العملية تقضي بقتل طوني فرنجية، فيُقضى بذلك على أبرز منافس لبشير الجميل على رئاسة الجمهورية اللبنانية في المستقبل. وكان يجب أن تُعهد هذه العملية السرية إلى رجل حازم يجعل منها قضيته الخاصة. قبل أن يُقترَح اسم سمير جعجع على بشير، اعتُمد لأسباب ثلاثة: أنه من بشري، فقد ترعرع على عداوة أهالي زغرتا وعلى الريبة منهم؛ وأنه يتحدّر

(١) ريشار لابيفيير: مجزرة إهدن: هكذا اختار الموساد، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

من عائلة متواضعة، حيث كان والده موسيقياً في الفرقة الموسيقية التابعة للجيش، وأمه عاملة في إدارة حصر التبغ والتنباك «الريجي» - ويقرأ وهو شاب آثار آباء الكنيسة وكتباً روحية ونيتشيه وتيلهارد دو شاردين، وهذان أمران جعلاه يعتبر «مارونيته» وسيلة لقلب سلطة العائلات الكبيرة، ومنها عائلة الجميل التي لم تكن تثق به؛ وأخيراً، لمّا كان يبحث عن سبيل لكي يلمع نجمه عسكرياً، مثّل الواجهة المثالية لحماية بشير. فكان ينبغي ألا يظهر دور بشير بوضوح في هذه القضية التي قد تهدد مستقبله السياسي الذي يُفترض به أن يكون فيه موضع إجماع عندما يحين الوقت لذلك»[١].

وبعد اثنتي عشرة سنة، وللأسباب نفسها ووفقاً للسيناريو ذاته، اغتيل داني شمعون هو أيضاً مع زوجته إنغريد وولديه جوليان (٥ سنوات) وطارق (٧ سنوات)[٢]. ويختم لابفيير قائلاً: «كان سمير جعجع من بين المتهمين بعملية الاغتيال هذه، ثم اعتُقل عام ١٩٩٤ بتهمة تفجير نُفِّذ في كنيسة سيدة النجاة أدى إلى مقتل عشرة أشخاص: فرفعت هذه القضية الأخيرة العفو الذي كان قد وضعه بمنأى عن أي ملاحقة قضائية بعد اغتيال الزعيم السنيّ في طرابلس رشيد كرامي في الأول من حزيران/يونيو ١٩٨٧. - عندما تقول إن «الأعضاء من الشمال وُضعوا في الجو في اللحظة الأخيرة»، ما الذي تعنيه تماماً؟ أعني أنهم انضموا إلى التجهيزات العسكرية في شهر أيار/مايو، قبل العملية بخمسة عشر يوماً فقط. لم يُخرِطهم بشير في التجهيزات العسكرية إلا في تلك اللحظة. وكان الحزب يصعّد التوتر في ما يخص شركات الترابة في شكا التي لم يشأ فرنجية الأب أن يتقاسم مداخيلها مع أحد. فلم يعد ينقص إلا إطلاق العامل المحفِز: فكان مقتل جود البايع، مختار قرية كفردلاقوس ومسؤول حزب الكتائب في الشمال. هذا الاغتيال الذي أدّى دور السبب المحفز مثّل استفزازاً فعلياً، ولكنه استفزاز خُطِط له. فقد جرى التأثير على منفّذه. وأستطيع التأكيد أن المكتب الثاني في الجيش اللبناني كان على علم تام

(١) ريشار لابيفيير: مجزرة إهدن: هكذا اختار الموساد، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

بترتيب الأحداث هذا. لم يكن الحزب يستطيع الامتناع عن القيام برد فعل، وكان ما حدث في إهدن»[١].

تصفية الأحرار

على الرغم من مرور أربع سنوات على اندلاع الحرب، إلا أن الأحزاب الأرمنية كانت قد تمكّنت من تجنُّب الدخول فيها، على الرغم من أن الكثير من المعارك جرت قرب مناطق تركز الأرمن، وخصوصاً في برج حمود غير البعيد عن الكرنتينا والمسلخ والنبعة وجسر الباشا. ولقد كان الأرمن يريدون تجنُّب التجربة السابقة التي مرّوا بها في أزمة العام ١٩٥٨، حين قاتل الطاشناق إلى جانب السلطة برئاسة الرئيس كميل شمعون. لكن الجبهة اللبنانية كانت تعد برج حمود اختراقاً للمنطقة المسيحية يجب دمجه فيها عبر دمج الأحزاب الأرمنية بالجبهة اللبنانية، وانصياع شباب أحزاب الطاشناق والهنشاك والرمغفار لإرادة القوات اللبنانية وقائدها بشير الجميل. دفع ذلك بشير الجميل إلى حصار برج حمود بغية تطويع الأرمن. وقد دارت معارك عنيفة على أطراف برج حمود بين الطاشناق من جهة والكتائب والأحرار من جهة أخرى من دون أن يحقق الكتائب والأحرار أي نتيجة تذكر[٢].

وفي تموز/يوليو ١٩٨٠، كانت المحطة الأخيرة لبشير الجميل مع العنف المبرمج ضد معارضيه. وقد أتى هذه المرة ضد نمور الأحرار بقيادة داني شمعون ابن الرئيس كميل شمعون[٣]. وكانت المناوشات بين الأحرار والكتائب قد بدأت بعد تصفية طوني فرنجية في حزيران/يونيو ١٩٧٨. فقد آلى بشير الجميل على نفسه أن يضع قوات الأحرار تحت قيادته. وكان هذا هو السبب الأساسي للاشتباكات المتكررة بين الطرفين والنزاعات التي كانت تنشب على الحواجز وأمام المقارّ الحزبية لكل

(١) ريشار لابيفيير: مجزرة إهدن: هكذا اختار الموساد، مصدر سابق.

(٢) وثائق الحرب اللبنانية للعام ١٩٧٩، ص ٢٢.

(٣) حاليات العدد ١٩، السنة الرابعة، صيف ١٩٨٠، ص ٨٨.

من الطرفين. وقد تصاعدت الاشتباكات بين الكتائب والأحرار بعد عزم بشير في بداية العام ١٩٨٠ على «توحيد البندقية المسيحية» في إطار تحضير نفسه لانتخابات الرئاسة في العام ١٩٨٢[١]. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، اندلعت اشتباكات بين الكتائب والأحرار في جرود جبيل في عنّايا وإهمج، ما أدى إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى مدينة جبيل. وقد تصاعدت الاشتباكات بين الطرفين وصولاً إلى تبادلهم القصف المدفعي في أوائل تموز/يوليو أدّت إلى مقتل وجرح العشرات من المقاتلين والمدنيين على حد سواء، ما دفع الجيش اللبناني إلى التدخل للفصل بين الطرفين[٢]. وقد أفضى ذلك إلى العملية الكبرى التي قامت بها ميليشيا الكتائب في ٧ تموز/يوليو وشارك فيها ١٢٠٠عنصر بقيادة إيلي حبيقة، وتخطيط فؤاد أبو ناضر وإلياس الزايك. وقد بدأ الهجوم عند العاشرة صباحاً، بعد أن سبقه وعد من بشير الجميل لداني شمعون قبل ليلة واحدة بقبول التوصل إلى تسوية. وقد كان الهجوم شاملاً على مواقع الأحرار ومباغتاً في مختلف المناطق في الأشرفية والمتن وكسروان وجبيل. ودارت معارك عنيفة في طبرجا وعمشيت، وكانت أعنف المعارك في مسبح الصفرا، حيث قامت ميليشيا الكتائب بإطلاق النار عشوائياً على مرتادي المسبح وقتلتهم، وهم في بركة السباحة. ويفيد روبير حاتم الملقب بكوبرا، الذي كان الساعد الأيمن لإيلي حبيقة قبل التمرد عليه في تسعينات القرن العشرين ولجوئه إلى فرنسا، لقد جاءته الأوامر من بشير وإيلي حبيقة بإطلاق النار عشوائياً على كل من تلمحه أعين مقاتليه أثناء اقتحامه للصفرا مارينا، وهو ما قام به إضافة إلى اعترافه برميه أشخاصاً عسكريين ومدنيين من الطوابق العليا ليلقوا حتفهم[٣]. وقد نُسف بيت داني شمعون في الصفرا، ولوحق إلى بيته في فقرا، حيث كانوا يزمعون قتله، لولا تدخل الجيش وإرساله مروحية

(١) آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان، مصدر سابق، ص ٣٩ ـ ٤٩.

(٢) حاليات، مصدر سابق.

(٣) Robert Hatem, From Israel to Damascus, (USA: Pride International Publication, 1999), 22 – 24

لإجلائه من بسكنتا التي كانت آخر ملاذ له.[1] وقد قتل نحو ثمانين من نمور الأحرار إضافة إلى مئات المدنيين، وجرى الحديث عن اعتداء تعرّضت له زوجة داني شمعون وابنته.

وفي بيان أصدره قدامى الأحرار رداً على ما اعتبروه عملية تشويه لصورتهم في وثائقي بشير الجميل الذي بثته قناة الإم تي في اللبنانية، أوضحوا تفاصيل ما جرى وكيف جرى الغدر بهم، حتى يتفرد بشير الجميل بالقرار المسيحي. ويفيد البيان نقلاً عن رئيس الأركان السابق في الأحرار جورج أعرج ما يأتي:

في ٦ تموز/يوليو ١٩٨٠، أي قبيل مجزرة الصفرا بيوم واحد، يرد لي اتصال من أمين الدفاع في حزب الأحرار داني شمعون يطلب فيه مني التوجّه إلى الصفرا. كنت يومها أشغل منصب رئيس الأركان في نمور الأحرار. بناء عليه، توجهت ظهراً إلى منزل داني الذي طلب مني إزالة كل حواجز النمور والانتشار العسكري الممتد على طول خط الكازينو وطبرجا مروراً بأدما وكفرياسين وصولاً إلى الصفرا وحدودها شمالاً، حيث كان للأحرار مقرات عسكرية وانتشار عسكري كثيف. والسبب: زيارة الشيخ بيار الجميل والشيخ أمين الجميل إلى الصفرا للقاء داني شمعون من أجل حلّ الإشكالات والحوادث الدموية التي كانت تحصل آنذاك بين الكتائب والأحرار. يومها واجهت صعوبة بإقناع مقاتلي النمور بحل الاستنفار وسحب الحواجز العسكرية والعناصر التي كانت منتشرة على جميع المداخل والطرقات المؤدية إلى «الأكوامارينا»، باتجاه طبرجا و«الرابية مارين» ومقرات النمور. وبعد جهد تم سحب الحواجز والمقاتلين والمدرّعات إلى الثكنات والمراكز، وفتحت الطرقات تسهيلاً لوصول الشيخ بيار الجميل وابنه الشيخ أمين إلى مقر داني شمعون. حصل الاجتماع بوجودي وقد سمعت حينها كلاماً للشيخ بيار الجميل عن وجوب إنهاء المشاكل ووضع حدّ للاشتباكات بين الإخوة. وأصرّ الشيخ حينذاك على لقاء مقاتلي النمور في باحة منزل داني حيث خطب بهم قائلاً بالحرف الواحد: «نحن إخوة ولا

(١) Robert Hatem, From Israel to Damascus, (USA: Pride International Publication, 1999), 22 – 24

فرق بين الكتائب والأحرار. مصيرنا واحد فإن خسرنا نخسر كلنا». وطلب منهم فكّ الاستنفار والعودة إلى مزاولة حياتهم الطبيعية كي يتسنى للحزبين «مواجهة الأخطار المحدقة بلبنان سوياً».[1]

ويضيف البيان بالاستناد إلى أعرج: «خلال وجودي في منزل داني، تلقيت اتصالاً لاسلكياً من الرئيس كميل شمعون الذي طلب مني الحضور إلى الأشرفية مساءً. انضممت إلى العشاء على طاولة جمعت شمعون بالشيخ بشير الجميل، وطلب مني الرئيس أيضاً فكّ الاستنفار في جميع مراكز وثكنات الأحرار في المناطق الشرقية. حينها سألت الرئيس شمعون ما هي الضمانة على أن الأحداث انتهت مع الكتائب؟ فسارع بشير الجميل إلى الردّ بالقول لنا: «أنا الضمانة. لا عودة للاقتتال بين الكتائب والأحرار». عندها فقط أعطيت التوجيهات بفك الاستنفار في جميع مراكز وثكنات الأحرار في جميع المناطق. كل ذلك حصل يوم ٦ تموز/يوليو».[2]

ويضيف البيان: «لطمأنتنا أكثر، بادر أنطوان بريدي، مسؤول سلاح المدفعية في حزب الكتائب، صباح ٧ تموز/يوليو، إلى الطلب منا بتزويده ببعض المدافع والذخائر، وهذا ما اعتبرناه دليلاً إضافياً على جدية «ضمانة» بشير، وأننا لسنا على شفير المواجهة مجدّداً مع الكتائب. وما كاد ينهي طلبه حتى فوجئنا في تمام الساعة العاشرة إلا ربعاً، بهجوم الكتائب المباغت على الصفرا والبيت المركزي للأحرار في الأشرفية حيث كنت موجوداً، وسط ذهول الجميع بما يحصل خصوصاً بعد الضمانات التي أعطيت لنا بأن الاقتتال بين الكتائب والأحرار انتهى. تم الغدر والإيقاع بنا، إذ كان أغلب المقاتلين قد غادروا المراكز والمواقع والثكنات في جميع مناطق المتن الشمالي وجبيل وكسروان، وتحديداً في طبرجا والصفرا وكفرياسين. وهؤلاء المقاتلون كانوا الأكثر اطمئناناً إلى الهدنة بسبب لقائهم الشيخ بيار قبيل يوم

(١) هكذا غدَر بنا بشير الجميل، الأخبار ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. http://www.al-akhbar.com/node/265041
آخر زيارة في تاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، متوفّر الآن على موقع العنكبوت على الرابط التالي:
http://www.alankabout.com/lebanon_news/101895.html

(٢) المصدر نفسه.

من المجزرة. وفعلياً، بعض المقاتلين من الأحرار ارتاد المسابح المجاورة على اعتبار أننا في أجواء مصالحة وأن الأمور انتهت. لذلك عندما تمت عملية الغدر بنا، لم يكن معنا حتى سلاحنا الفردي، وأقلية قليلة منا قاتلت في الصفرا وحدها، ولم تقاتل أي من ثكنات ومراكز الأحرار في مناطق كسروان والمتن الشمالي حيث كانت للحزب أيضاً مراكز وثكنات عسكرية. إذ تبلغنا أثناء المجزرة توجيهات من الرئيس شمعون شخصياً بعدم المواجهة»[١]. ويختم البيان بالآتي: «انتشر مسلحو الكتائب الذين تم استقدامهم بشاحنات «كونتينر» مقفلة وأطبقوا على المراكز والثكنات التي لم يبق فيها سوى عدد رمزي وقليل جداً من عناصر النمور. ويروي لي بعض رفاقي الذين لا يزالون أحياء يرزقون عن الاشتباكات التي حصلت من طابق لطابق في أوتيل «الرابية مارين» حيث فوجئوا، إذ لم يتوقعوا أبداً حصول أي هجوم خصوصاً بعد الأوامر الصادرة من قيادة الحزب والتي تقول بصراحة أنه لا حاجة للتدابير العسكرية والانتشار. قتل يومها من قتل من النمور والمدنيين. وبعد مجزرة الصفرا، حصل لقاء بين قادة النمور في أحد مراكز الأحرار في المتن الجنوبي الذين كانوا يصرون على الرد بعمل عسكري كبير يؤدي إلى ضرب مراكز الكتائب وثكناتهم في المتن الجنوبي وباقي المناطق. وإذ بالرئيس شمعون يفاجئ القادة في الاجتماع برفضه الدخول في عمل عسكري. عبثاً حاول قادة النمور إقناع الرئيس بأن قوة عسكرية جاهزة للرد واسترداد العديد من المناطق، فكان الرفض قاطعاً»[٢].

(١) هكذا غدَر بنا بشير، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

الفصل الخامس

الطائفة الدرزية ترسم حدودها

شكّل العنف وسيلة للحفاظ على التراتبية داخل نادي النخب اللبنانية الاجتماعية القائمة على التمييز. وفي هذا الإطار نورد هذه الحادثة التي كان بطلها زعيم الشوف الشيخ بشير جنبلاط:

«اجتمع في دير القمر يوماً وفد ضم أكابر العشائر الدرزية وكان أكبرهم سناً الشيخ بشير نكد وأصغرهم سناً الشيخ بشير جنبلاط. فحينما تعازموا على دخول النادي ألقى بشير الجنبلاطي يده على عضد الشيخ النكدي قائلاً له: «ادخل يا عماه» فدخل. فامتعض الشيخ بشير جنبلاط من دخوله لأن الحق في ذاك له (إذ التقدم للجنبلاطيين فالعماديين فالنكديين الخ.) واتصل ذلك بالأمير بشير، فجعل يكبر هذا الأمر في عيني سميّه، ويعدّه امتهاناً عظيماً. ولم يزل في إغرائه وإيغار صدره حتى صمم على الانتقام من آل نكد والإيقاع بهم. وجرت في ذلك مخابرات مع البعض من العشائر الأخرى، فوافقوا على ذلك الأمر الفظيع وضرب البشيران لذلك يوماً معيناً. فلما كان اليوم المضروب توافد المشايخ من عماديين وملكيين... وكان المشايخ النكديين بني كليب الأحد عشر جالسين. أما من بقية آل نكد، كبني أسعد أو أبي ظاهر، فلم يكن أحد. ثم وصل الشيخ بشير جنبلاط في موكب يناهز الخمسمائة بين فارس وراجل، فدخل مغلقاً وراءه بوابة السراي. وما إن أقفلت البوابة حتى أصدر أمره إلى جنوده بالقبض على الأحد عشر نكدياً وانتزاع أسلحتهم فصدعوا بأمره فتقدم الشيخ

بشير جنبلاط وضرب الشيخ بشير نكد بحسامه فقتله مكتفياً به. ثم هب المشايخ الحضور على العشرة الباقين فأردوهم بالخناجر. فجرت هذه المكيدة بهدوء، ولم يطلق فيها عيار ناري حذراً من حدوث غوغاء وسجس في القصة. وأنه لم يكن بعد هؤلاء المقتولين من عقب إلا طفلان هما الشيخ نصيف بن بشير والشيخ حمود بن قاسم. وبعد أن تفرق الشيوخ المتآمرون وأخلدت الدير إلى السكينة، قام الأمير بشير مصادراً نساء القتلى المذكورين برسوم الدير وأموالها عن سبع سنوات، فكان مبلغاً طائلاً يرزح تحته أجسم بيت في الجبل، فاضطررن إلى بيع المقتنيات والأملاك بما عز وهان من الثمن. فاشترى الجانب الأعظم من الأملاك الشيخ حسن جنبلاط أخو الشيخ بشير وكان أيسر اللبنانيين يداً. اشترى في صفقتين أو ثلاث الضياع الآتية: حصة كفرمتى، مزرعة بواردين، بساتين السفرجل، مزارع رنتون، وادي أبي يوسف، الفخيتة، قتلة عيسى، بقعون، البرجين، المرجيات، البرامية، حتى سددن الرصيد المطلوب منهن. ولفرط ما نالهن من اضطهاد وأثقلهن من شماتة الأعداء نزحن إلى مدينة دمشق محتملات معهن الولدين الباقيين ضناً بحياتهما، وحقناً لدمهما مما لعله يطرأ من الأمور والنوب التي ربما كانت سبباً لإلحاقهما بآبائهما، ولم يبرحن الشام حتى بلغ الغلامان أشدهما وملكا رشدهما»(١).

تمحورت عملية إعادة رسم حدود الطائفة الدرزية حول شخص وليد جنبلاط، سليل عائلة جنبلاط العريقة في تاريخ لبنان، والذي سيكون أحد أبطال الصراع الدامي الذي جرى على أرض لبنان بين العامين ١٩٨٢ و ١٩٨٤. ولكي نفهم ما جرى علينا أن نفهم شخصية وليد جنبلاط. ويذكر الباحث فارس أبي صعب أن جنبلاط لم ينشأ نشأة يسارية(٢). وقد كان على خلاف مع والده، ولم يكن يتشارك معه في القيم التي آمن بها. ويؤكد أبي صعب أن «وليد جنبلاط ليس حريصاً على مبادئ وأخلاقيات كمال جنبلاط، ولا على ثوابته السياسية والطبقية، وهو من حيث

(١) يوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق أسد رستم وعمر فروخ بناء على رواية حسين غضبان أبو شقرا، (بيروت)، ص ٦-٧ (نقلت كما هي من المصدر).

(٢) فارس أبي صعب: مأزق الدروز السياسي في ظل زعامة وليد جنبلاط، الديار ٢٣ - ١٠ - ٢٠٠٦.

مكوناته الشخصية امتداد لبشير جنبلاط، الإقطاعي، المستبد، البراغماتي، غير المتمسك بالثوابت، محب المال والسلطة، الذي لا يجيد احترام جماعته، الطامح إلى الاستفراد بالزعامة حتى لو عبر القضاء على كل منافسيه»(١). كما أنه يمثل المصالح الرأسمالية الاحتكارية التي يشكّل أحد رموزها(٢). خلافاً لوالده الذي يعتبره أبي صعب أنه كان «المبدئي، الأخلاقي، الاشتراكي، المتواضع، الذي يجيد احترام الآخرين، الزاهد، المتعالي على المال والثروة، المدافع عن مصالح العمال والفلاحين والفقراء»(٣). وقد سيطرت خيالات الماضي على وليد جنبلاط الذي كان يتصرّف من ضمن الصراعات التي حكمت علاقة جده ببشير الشهابي أوائل القرن التاسع عشر، في مقابل محاولة خروج والده من عباءة الإقطاع. وما خطاب وليد جنبلاط في العام ١٩٨٣ الذي ألقاه في عرض عسكري لقواته في بيت الدين إلا دليل على ذلك.

وبالعودة إلى سياق الأحداث، فما إن رسمت الطائفة المارونية - المسيحية حدودها حتى حاولت توسيع هذه الحدود في إطار إقامة وطن قومي للمسيحيين، على غرار ما هو قائم في فلسطين المحتلة. ولقد شكّل اجتياح العام ١٩٨٢ فرصة للمتطرفين كي يحقّقوا أحلامهم. كان بشير على علم بالتحضيرات لهذا الاجتياح منذ بداية العام ١٩٨٢، وهو ما يؤكّده جورج فريحة في كتابه «مع بشير» إذ يقول:

«مطلع ١٩٨٢، وبعد اتصالات عديدة مع الإسرائيليين، وخاصة مع وزير الدفاع آرييل شارون، أنبأنا بشير بأن إسرائيل عازمة على دخول لبنان لتضرب السوريين والفلسطينيين ولتؤمّن حدودها الشمالية. فقد جمعنا بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، وصرح بأن دخول الإسرائيلي بات حتمياً، وأخبرنا بأنه قرر إعلام رئيس الجمهورية الياس سركيس بهذا الأمر التاريخي. وحصل اجتماع في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ضم إليه وإلى الرئيس سركيس، وزير الخارجية فؤاد بطرس ومدير

(١) فارس أبي صعب، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

المخابرات جوني عبده، والوزير سليم الجاهل وزاهي البستاني. أعلمهم بشير بقرار الإسرائيلي بالدخول إلى لبنان وضرب السوريين والفلسطينيين بشكل واسع. فصفق بعض الحاضرين قائلاً: أتانا الفرج. وبدا السرور على الرئيس سركيس مشيراً على جوني عبده بالتنسيق مع بشير»[1].

ويذكر آلان مينارغ أن مناحيم بيغن كان قد أطلع بشير على تفاصيل خطة الاجتياح في أوائل العام ١٩٨١ [2]. ولم يكن الاجتياح الإسرائيلي ليجري من دون ضوء أخضر أميركي، وهو ما لمسه بشير منذ تسلُّم إدارة الرئيس رونالد ريغان لمقاليد السلطة في أوائل العام ١٩٨١، عندما جرى أول اتصال مباشر بينه وبين إدارة أميركية عندما وجه الرئيس ريغان خلاله رسالة له معترفاً به قائداً للقوات اللبنانية[3]. وفي ٦ حزيران/يونيو اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان. وخلال أسابيع قليلة تمكّنت من حصار بيروت وتوجيه ضربة إلى السوريين، والضغط، من ثمّ، لانسحاب منظمة التحرير من بيروت وصولاً إلى انتخاب حليفها بشير الجميل رئيساً للجمهورية في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢.

المخطوفون

ما إن انتُخب بشير رئيساً، حتى بدأت القوى الأمنية اللبنانية بالتنسيق مع القوات اللبنانية بحملة مداهمات واعتقالات في بيروت الغربية. كان هذا جزءاً من الإرهاب الجماعي الممارس ضد الناس لتطويعهم حتى ينصاعوا للنظام الطائفي. وكانت عمليات الخطف والقتل على الهوية التي ميزت الأيام الأولى للحرب أحد مظاهر هذا العنف الجماعي. وقد شكّلت مجزرة السبت الأسود، التي قام بها حزب الكتائب في العام ١٩٧٦ والتي قُتل فيها ٣٠٠ لبناني مسلم، أحد تجليات هذا العنف، ودليلاً على أن سبب الحرب لم يكن الدفاع عن سيادة لبنان في وجه

(١) جورج فريحة، مصدر سابق ١٤٧.

(٢) آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير إلى حرب المخيمات، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣) جورج فريحة، مصدر سابق، ص ١٢٢.

الغرباء. لكن كان الخطف العشوائي للناس وإخفاء مصيرهم عملية أكثر إرهاباً وقسوة من عمليات القتل الجماعي. ومنذ بداية الحرب الأهلية، قامت ميليشات القوات المسيحية باختطاف مدنيين على الحواجز، وأخفت مصيرهم. وقد ردّت الميليشيات الطائفية الإسلامية بخطف مسيحيين وإخفائهم، وخصوصاً في حرب الجبل عام ١٩٨٣، ومعركة بيروت عام ١٩٨٤. أضف إلى ذلك عمليات اعتقال وخطف قامت بها القوات السورية العاملة في لبنان، إضافة إلى أعمال خطف قامت بها فصائل متفرّقة[1]. لكن أخطر عمليات الخطف الجماعي المنظم كانت قد قامت بها السلطة اللبنانية مباشرة عقب انتخاب بشير، وفي السنتين الأولين من حكم أمين الجميل. فما إن خرجت قوات منظمة التحرير من بيروت في أوائل أيلول/سبتمبر، حتى دخلتها قوات من الأجهزة الأمنية، ترافقها عناصر من القوات اللبنانية إلى بيروت. وكان بحوزة هؤلاء لوائح بأسماء أساتذة وموظفين وأفراد من الطبقة الوسطى ينتمون إلى أحزاب وهيئات ومجموعات لا طائفية، بدأوا باعتقالهم في منازلهم. ومثال ذلك ما حدث لعدنان حلواني وكان يبلغ ٣٦ من العمر، وهو متزوج من وداد حلواني وله ولدان، ويعمل أستاذاً لمادتي التاريخ والجغرافيا. فقد جاء عناصر قالوا إنهم من جهاز الأمن العام، وإنهم سيحقّقون مع عدنان، ثم يسمحون له بالعودة، إلا أنه لم يعد قط إلى منزله[2].

بلغ عدد المختطفين على أيدي القوات اللبنانية في بيروت وعدد من المناطق، مئات المواطنين على أدنى تقدير، وكانوا في كثير من الحالات يُنقلون إلى السلطات الإسرائيلية للتحقيق معهم، قبل أن يختفي أثرهم. ومن هؤلاء المخطوفين، راشد عبد الحسن نجم تولُّد ١٩٦٣، وقد خطف في بيروت عام ١٩٨٢. وأبرزت شقيقته صورة فوتوغرافية تضم مجموعة كبيرة من المعتقلين داخل الشريط الحدودي مع

(١) راجع في الملحق لائحة المخطوفين والمفقودين التي أعدتها نقابة المحامين اللبنانيين:
نقابة المحامين اللبنانيين، لائحة (جزئية) بأسماء المفقودين أثناء الحرب اللبنانية، المنشور، ١٤ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٥ http://al-manshour.org/node/1393

(٢) موقع الحملة الوطنية للمطالبة بإطلاق المخطوفين في الحرب الأهلية
http://www.actforthedisappeared.com/our-cause/17000-disappeared-lebanon

إسرائيل ومن بينهم شقيقها[1]. أما عماد محمد عليان، تولُّد ١٩٦٥، فقد خطف في العام ١٩٨٢ على أيدي عناصر من القوات اللبنانية. وقالت والدته إن هناك معلومات تفيد بأن ابنها نقل إلى إسرائيل[2]. ومن الأسماء أيضاً أفراد عائلة كاملة، هم ناصر محمد أبو زيد تولُّد ١٩٦٧، وتيسير محمد أبو زيد تولُّد ١٩٦٤، وحمزة محمد أبو زيد تولُّد ١٩٦٥، ومحمد محمد أبو زيد مواليد. وقد أفادت زوجة محمد أبو زيد أنها خُطفت مع زوجها وأولادها على أيدي عناصر من القوات اللبنانية، ثم أطلقت على جسر المدفون، ولديها معلومات بأن زوجها وأولادها نُقلوا إلى إسرائيل[3]. ومن المخطوفين أيضاً شوقي حسن خنافر تولُّد ١٩٦٤، وقد خطف في عيناتا بقضاء بنت جبيل. وأفادت شقيقته بأنه نقل إلى إسرائيل[4]. ومن المخطوفين جان بيار فرنسيس أسد تولُّد ١٩٣٧، وقد خُطف في منطقة الحمراء بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ خطفه عناصر من القوات اللبنانية. قال ابنه أنه، بعد المراجعات مع مسؤولي القوات، أُفيد بأنهم نقلوه إلى المجلس الحربي، ثم إلى إسرائيل[5]. كذلك سجّل ثلاثة إخوة من آل بري، هم موسى عباس بري تولُّد ١٩٦٤، وحسيب عباس بري تولُّد ١٩٦٣، ومحمد عباس بري تولُّد ١٩٦٥، خطفوا في منطقة الأوزاعي بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، خطفهم عناصر من القوات اللبنانية. وأفادت والدتهم أنهم نقلوا إلى إسرائيل. كما أن عماد يوسف أرزوني تولُّد ١٩٦٣، خطف في الأشرفية بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ خطفه عناصر من القوات اللبنانية. وأفادت والدته أنه نقل إلى إسرائيل. كذلك خُطف عام ١٩٨٢، خالد إبراهيم العمري تولُّد ١٩٦١. وقالت والدته إن المدعو حبيب عطا الله، وهو

(١) نقابة المحامين اللبنانيين، لائحة (جزئية) بأسماء المفقودين أثناء الحرب اللبنانية، المنشور، ١٤ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٥ http://al-manshour.org/node/1393

(٢) المصدر نفسه

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

عنصر من القوات اللبنانية، قد أفادها بأن خالد كان موجوداً في المجلس الحربي في الكرنتينا، إضافة إلى معلومات أخرى تفيد بأن القوات سلّمت عدداً كبيراً من المعتقلين إلى إسرائيل[1].

إضافة إلى ذلك، سُجّلت عشرات حالات الخطف التي قامت بها القوات اللبنانية على الحواجز التي نشرتها في بيروت والجبل. كذلك سُجّل اختطاف عدد كبير من المواطنين على حواجز أمل والتقدمي الاشتراكي، وسواهما من الأحزاب في مراحل مختلفة من الحرب ولدواعي سياسية أو غير سياسية، من تلك الحوادث، ما جرى لريشا وماري كريستين سالم، اللذين اختطفا لدى توجُّههما إلى المؤسسة التي تملكها عائلتهما، ولم يعودا إلى الظهور. كذلك ما جرى للفتى علي حمادة الذي اختطف لدى عودته من منزل جدّيه إلى منزل والديه، وكان يبلغ من العمر ١٢ عاماً. وقد سعت والدته حثيثاً لإيجاده، وبعد أن يئست أقدمت على الانتحار في ذكرى ميلاده الثالثة عشرة[2]. كذلك سُجّل خطف مئات اللبنانيين على أيدي المخابرات السورية. وقد أكدت مصادر عدة وجودهم في السجون السورية[3]. ونتيجة عدم معرفة مصير أحبتهم بدأ أهالي المخطوفين بالتحرك بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، فأقدموا على التظاهر وقطع الطرقات والقيام بعدد كبير من المظاهر الاحتجاجية[4]. ووفقاً لاتفاق الطائف، فقد صدر عفو عام عن الميليشيات التي قاتلت خلال الحرب الأهلية، ولم تُجر تحقيقات معها لمعرفة مصير المخطوفين الذين بلغوا ١٧٠٠٠ مفقود وفقاً لموقع حملة أهالي المخطوفين[5].

لكن الضغوط التي مارستها الحملة من أجل معرفة مصير المخطوفين أثمرت

(١) نقابة المحامين اللبنانيين، مصدر سابق.

(٢) موقع حملة أهالي المخطوفين في الحرب الاهلية
http://www.actforthedisappeared.com/our-cause/17000-disappeared-lebanon

(٣) نقابة المحامين اللبنانيين، مصدر سابق.

(٤) موقع حملة أهالي المخطوفين، مصدر سابق.

(٥) المصدر نفسه.

في العام ٢٠٠٠ حيث رضخت الدولة لمطالبهم، بتشكيل لجنة تحقيق وتحرٍّ عن مصيرهم. ونتيجة تحقيقات اللجنة، جرى الاعتراف بوجود عدد كبير من المقابر الجماعية في مختلف الأراضي اللبنانية، تحتوي على جثث لأشخاص مجهولي الهوية. وقد جرت تسمية ثلاث مقابر جماعية في مقبرة الشهداء بحرش بيروت، وفي منطقة مار متر بالأشرفية وفي المقبرة الإنكليزية بالتحويطة. لكن اللجنة لم تفصح عن الخطوات التي قامت بها أثناء تحقيقاتها؛ كذلك لم تقم بأي إجراء للتحفظ على هذه المقابر الجماعية وحمايتها من العبث والتخريب[1]. وفي العام ٢٠٠٥، نُبشت مقبرة جماعية في وزارة الدفاع اللبنانية في اليرزة، حيث عُثر على جثث ١٨ مفقوداً أُجريت لها تحاليل جينية لمعرفة هويتها ثم سُلّمت لذويها. وحتى يومنا هذا، يجري العثور مصادفة على جثث لمجهولين يعود تاريخ وفاتها أو قتلها إلى مرحلة الحرب الأهلية، وذلك في العديد من الأماكن التي تجري فيها عمليات حفر من أجل البناء[2]. ومنذ العام ١٩٩٨، جرى إطلاق نحو ١٥٠ معتقلاً قبعوا سنوات عديدة في السجون السورية من دون محاكمة، فيما يوجد عشرات المفقودين الذين يشتبه أن القوات الإسرائيلية اختطفتهم أثناء احتلالها للبنان، وخلال حروبها ضده[3].

مجزرة صبرا وشاتيلا

مرة جديدة، تفجّر العنف في أوجه المدنيين العُزّل في مخيمي صبرا وشاتيلا. وقد فُسّرت المجزرة التي وقعت في هذين المخيمين عقب مقتل بشير الجميل، على أنها انتقام لمقتله، ولم يكن مخطّطاً لها. إلا أن الحقائق تشير إلى عكس ذلك. فقد شكّل الإرهاب الجماعي سلوكاً اعتمدته الكتائب والقوات اللبنانية منذ بداية الحرب الأهلية؛ وتجلّى في مجازر الكرنتينا وتل الزعتر وجسر الباشا

(١) موقع حملة أهالي المخطوفين، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

والنبعة وغيرها. كذلك تمثّل العنف في إطار جهود الجبهة اللبنانية للخلاص من الفلسطينيين، خصوصاً وأن خلوة سيدة البير كانت قد ذكرت ضرورة توزيع الفلسطينيين الموجودين في لبنان على العالم العربي. وقد عبرت جماعات الكتائب يرافقها جنود إسرائيليون إلى داخل المخيم، وبدأوا أعمال القتل والتنكيل بالشيوخ والرجال والنساء والأطفال. وقد استمرت المجازر ثلاثة أيام، وفق حصار محكم للمخيمين وتعتيم إعلامي شامل. وقد راوح عدد الضحايا، وفق التقديرات، بين ألف قتيل وثلاثة آلاف من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين. وقد استخدمت أنواع السلاح كلّها، بما فيها السلاح الأبيض داخل المخيمين. قُتِل أطفال في سن الثالثة والرابعة، وسُجّلت حالات اغتصاب وبقر بطون حوامل، وذبح شيوخ ورجال، وإبادة عائلات بكاملها[1].

وقد أحكمت القوات الإسرائيلية الحصار على المخيم لمنع أي يكن من الهروب منه. وقامت بإطلاق القنابل المضيئة لإضاءة سماء المخيم في الليل لمساعدة عناصر القوات وتسهيل مهمتهم. ولم تكن المجزرة رد فعل على اغتيال بشير الجميل كما جرى الادعاء، بل كانت نتيجة تخطيط مسبق بين الإسرائيليين والقوات اللبنانية سبق المجزرة بعدة أسابيع، وكان هدفه «تأمين الجهة الجنوبية» للعاصمة بيروت لمصلحة عهد بشير. شارك في الإعداد والتخطيط لها كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، بمن فيهم آرييل شارون وقادة القوات اللبنانية. أما السبب في دفع القوات اللبنانية إلى الواجهة، فكان تخفيف الخسائر الإسرائيلية المحتملة في حال تعرُّضها لمقاومة أهالي المخيم[2]. وكان بشير موافقاً على العملية إذ كان قد أرسل ٥٠٠ من عساكر القوات اللبنانية للتدرب في إسرائيل على حرب المدن والشوارع[3]. وقد سجّل المراسلون الأجانب الذين دخلوا المخيم مشاهد مروّعة

(١) راجع بيان نويهض الحوت: صبرا وشاتيلا أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣).

(٢) وثائق الحرب اللبنانية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٨٥)، ص ٣٧.

(٣) المصدر نفسه.

لما حدث. وعلى سبيل المثال، يصف مراسل رويترز كيف وجد خمس جثث لرجل وزوجته وأطفالهم الثلاثة، قتلوا وهم نيام[1]. وعثر مراسل آخر في أحد الشوارع على طفل كان لا يزال حياً يحتضن جثة أمه التي قتلت هي وباقي أفراد الأسرة أثناء محاولتهم الفرار[2]. وفي مكان آخر، عُثر على جثث خمسة عشر شاباً قتلوا وهم مصفوفون إلى جانب أحد الجدران، وعلى مقربة منهم جثة لرجل مسن[3]. وروت فتاة كيف كانت برفقة صديقتها حين رأت مسلحي الكتائب يدخلون المخيم؛ فركضت إلى المنزل لتنبيه أفراد أسرتها. وأضافت أن أهالي الحي ومن بينهم أبوها وأمها وأخوها وجدَّتها فضلاً عن العشرات من أهالي الحي الذي تقطن فيه، قد اتفقوا على التوجُّه إلى مسلّحي الكتائب رافعين المناديل البيضاء دلالة على أنهم غير مسلحين، وأنهم يسلّمون أنفسهم، لكنها رفضت واختبأت في الحمام. وعندها رأت من نافذة الحمام كيف قام مسلحو الكتائب بإطلاق النار على الجميع ومعالجة بعضهم بالفرّاعات والبلطات، فقتلوهم جميعاً، وبدأوا ينكّلون بجثثهم[4]. وكان من أفظع ما روت كيف قام مسلحو الكتائب بانتزاع رضيع من بين يدي أُمه وقطعه نصفين أمامها قبل أن يقوموا بقتلها[5]. وقد كثرت الحوادث التي شهدت قتلاً لأطفال ونساء وعُجَز، وحوادث بقر لبطون الحوامل، والتنكيل بالشبان، وقيام مقاتلي القوات والكتائب بتقطيع أوصال ضحاياهم وتعذيب بعضهم قبل قتله[6]. وقد أكدت مصادر عدة أن معظم مَن قتلوا كانوا من اللبنانيين. حتى أن مراسلاً أجنبياً قال إن ٩٠٪ من الجثث التي تعرّف إلى هوياتها تبين أنها للبنانيين[7]. إلا أن هذا القول يبدو مبالغاً جداً فيه. لكن لا شك في أن قسماً كبيراً من الضحايا كان من

(١) وثائق الحرب اللبنانية، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) فتاة نجت من مذابح المخيمين: أبادوا عائلتي وقطعوا الرضيع نصفين، المصدر نفسه، ص ٤١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) ذبحوهم سحلوهم وسلخوا جلودهم، المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٧) ٩٠٪ من ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا لبنانيون، المصدر نفسه، ص ٤٧.

اللبنانيين وقد يوازي عدد الضحايا الفلسطينيين، إضافة إلى وجود ضحايا سوريين وعرب ومن جنسيات أخرى[1].

أورد على سبيل المثال أسماءً وجنسيات وتواريخ ميلاد لبعض ضحايا المجزرة: الفلسطيني محمد حسن أبو شليح تولُّد ١٩٤٧، الفلسطيني أحمد أبو ياسر تولُّد ١٩٣٧ وزوجته اللبنانية هدى، والشقيقان السوريان ياسر وناصر أحمد أبو ياسر تولُّد ١٩٦٦ و١٩٧٠، وشقيقتهما نبال تولُّد ١٩٧٣، والجزائري أحمد أبو يحيى تولُّد ١٩٣٠، واللبناني علي محمد أسعد تولُّد ١٩٢٩ وولداه محمد تولُّد ١٩٦٢ وخالد تولُّد ١٩٧٤، وأفراد عائلة إسكملجي اللبنانية: فتنة غندور إسكملجي تولُّد ١٩٣٧، وخالد محمد علي إسكملجي تولُّد ١٩٦٦، وخديجة محمد علي إسكملجي تولُّد ١٩٦٧، وسوسن محمد علي إسكملجي تولُّد ١٩٦٩، والفلسطينيون انتصار إسماعيل تولُّد ١٩٥٤، ووحش محمد إسماعيل تولُّد ١٩١١، ونبيه سعيد أشوح تولُّد ١٩٥٤، وصبحي موسى أطرش تولُّد ١٩٢٧، وماجد صبحي أطرش تولُّد ١٩٦٦، والسوداني أحمد أورلي تولُّد ١٩٤٧، واللبنانيون علي إبراهيم برجي، تولُّد ١٩٤٥، وقاسم علي إبراهيم برجي تولُّد ١٩٦٨، وعلي ملحم برجي تولُّد ١٩٦٨، وحسين محمد بعلبكي تولُّد ١٩١١، وحسين موسى بقاعي تولُّد ١٩٢٠، وربيع حسين موسى بقاعي تولُّد ١٩٦٣، وإكرام حسين موسى بقاعي تولُّد ١٩٥٢ وزوجة خالد صالح بقاعي تولُّد ١٩٤١، وفادية خالد صالح بقاعي تولُّد ١٩٦٧، وعماد خالد صالح بقاعي تولُّد ١٩٧٢، وشادي خالد صالح بقاعي تولُّد ١٩٧٤، ووسام خالد صالح بقاعي تولُّد ١٩٧٦. وقد أوردت وكالة الأنباء الفلسطينية لائحة بأسماء مئات الضحايا الذين سقطوا في المجزرة، من بينهم العشرات من عائلة المقداد اللبنانية[2].

وبعد شهرين من المجزرة، جرى تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية سُمّيت بلجنة كاهان. وقد اتهمت اللجنة وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون بالتقصير في منع

(١) الوكالة الفلسطينية للأنباء وفا http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7625 اللائحة مرفقة كاملة بملحق الكتاب.

(٢) المصدر نفسه.

عناصر القوات من ارتكاب فعلتهم. وقد عقدت جلسة عاصفة في الكنيست الإسرائيلي وجّهت فيها أصابع الاتهام إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغن. وقد اضطر شارون إثر ذلك إلى الاستقالة من منصبه كوزير دفاع، رغم أنه بقي وزير دولة في الحكومة الإسرائيلية. في هذا الوقت، كان أمين قد بدأ بتحضير نفسه ليخلف أخاه الأصغر كرئيس للبنان، وهو ما جرى له في أواخر شهر أيلول/سبتمبر. وكان أمين أكثر اعتدالاً وميلاً إلى اعتماد اللعبة التقليدية اللبنانية القائمة على التوازن الطائفي ومشاركة الحكم مع المسلمين. أدى ذلك إلى تناقض بين توجهاته وتوجهات الجيش اللبناني من جانب؛ وتوجهات القوات اللبنانية بقيادة فادي أفرام ثم فؤاد أبو ناضر فإيلي حبيقة، الرجل الذي كان يخشاه حتى بشير الجميل. وقد ظهر بُعد آخر، هو بُعد الصراع الدولي في تلك الفترة، المتمثل برغبة الأميركيين في إخراج السوريين من لبنان، وفرض سلام بين لبنان وإسرائيل، وبين العرب وإسرائيل، تمثّله مبادرة ريغان في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ [١]، التي جرى تبنّيها بمقرّرات القمة العربية في فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، والتي دعت إلى السلام الشامل بين العرب وإسرائيل. كل هذه العوامل ستؤثر في أحداث الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وشباط/فبراير ١٩٨٤.

◂ تطوّر الأحداث

خلال اجتياح القوات الإسرائيلية للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، استفادت القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل من الأوضاع لترسل عناصر لها إلى منطقة الشوف وعاليه اللتين كانتا تحت سيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي وحلفائه في الحركة الوطنية منذ بداية الحرب الأهلية. وبعد مقتل بشير الجميل في ١٤ أيلول/سبتمبر، قرّرت قيادة القوات بإيعاز من قيادة الجيش الإسرائيلي أن ترسل علناً قوات إلى الشوف. ومع حلول بداية العام ١٩٨٣، كانت القوات اللبنانية قد ركزت مواقعها في بحمدون وعاليه ودير القمر وسوق الغرب وكفرمتي وقبرشمون. وكان الحلم غير المعلن لدى الكثيرين في القوات اللبنانية هو السيطرة على المنطقة وتهجير الدروز

(١) آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان من مذابح صبرا وشاتيلا حتى رحلة أمين الجميل إلى دمشق، (بيروت: المكتبة الدولية، ٢٠٠٥)، ص ٧٥ – ٧٦.

منها، حتى يقام تواصل جغرافي بين المنطقة «المسيحية» شمال طريق الشام مع منطقة جزين، ومنها تأمين التواصل مع فلسطين المحتلة. في هذا الوقت كان أمين الجميل، الذي انتخب رئيساً في ٢١ أيلول/سبتمبر، قد طلب دعماً أميركياً تُرجم إرسالاً لقوات متعددة للجنسية تمركزت في بيروت وضواحيها لتأمين سيطرة الرئيس الجديد على العاصمة، وتسليحاً للجيش [١]، حتى يتمكّن في مرحلة أولى من بسط سيطرته على منطقة بيروت الكبرى التي تشمل العاصمة وضواحيها؛ وفي مرحلة لاحقة السيطرة على منطقة جبل لبنان تمهيداً للضغط على سورية كي تنسحب من البقاع وشمال لبنان، وتوقيع سلام منفرد بين لبنان وإسرائيل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، قام قائد الجيش العماد إبراهيم طنوس بإرسال وحدات من الجيش للسيطرة على العاصمة بيروت. ثم أمر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر وحدات من الجيش اللبناني بالتوجه إلى الشوف لضبط الأمن هناك، خصوصاً في ظل تصاعد المواجهات بين عناصر القوات اللبنانية ومناصري قوات التقدمي الاشتراكي، بزعامة وليد جنبلاط، الذي كان قد خلف والده بعد مقتله عام ١٩٧٧. فقد كانت الاشتباكات بين مناصري القوات اللبنانية ومناصري جنبلاط قد اندلعت في كفرمتي، وأدت إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، وفقاً لما أوردته مجلة حاليات [٢]. وقد دفع ذلك الرئيس أمين الجميل إلى الاجتماع بعدد من القيادات والمسؤولين من أجل «معالجة الأمور» [٣]. والجدير ذكره أن وليد كان على خلاف مع والده قبل مقتله، ولم يكن يميل إلى تبنّي أفكار والده اليسارية والاشتراكية، على اعتدال هذه الأفكار وابتعادها عن جذرية الاشتراكية الماركسية. بل كان وليد يعتبر نفسه إقطاعيّاً متفوقاً على غيره من المواطنين اللبنانيين ذوي الأصول الاجتماعية غير الإقطاعية.

وقد اتسعت دائرة المواجهات بين الحزب التقدمي الاشتراكي ومناصريه الدروز

(١) حاليات، العدد ٢٧، السنة السادسة، صيف ١٩٨٢، ص١٤٩ – ١٥٠. والعدد ٢٨، السنة السادسة خريف ١٩٨٢، ص ١١١-١١٢.

(٢) حاليات، العدد ٢٨ خريف ١٩٨٢، ص ١١٩ – ١٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

والأحزاب اليسارية من جهة، والقوات اللبنانية من جهة ثانية بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، من دون أن يتمكن الجيش اللبناني من ضبطها، خصوصاً وأن العديد من أفراد الجيش وقادته، إضافة الى قيادته السياسية، كانوا يميلون إلى دعم القوات اللبنانية. وقد شملت المواجهات كل منطقة الجبل، إضافة إلى الأطراف الجنوبية للعاصمة بيروت[1]. وفي أواخر كانون أول/ديسمبر، اندلعت المعارك في عاليه، واستمرّت حتى أوائل شباط/فبراير ١٩٨٣، حين تمكّن الدروز في السابع من ذلك الشهر، من دحر القوات اللبنانية من البلدة التي تعرضت لدمار كبير[2]. وكانت القوات الأميركية والجيش اللبناني يعاونان القوات اللبنانية، ويقدمان إليها الدعم المباشر، إذ كانت المدمرة نيوجيرسي تقصف بلدات الجبل، فيما كانت القوات الجوية الأميركية والفرنسية تقوم بالإغارة على مواقع مناصري جنبلاط. في المقابل، فإن سورية ومن خلفها الاتحاد السوفيتي قدّما الدعم إلى الدروز الذين قاتل إلى جانبهم أفراد ووحدات من جيش التحرير الفلسطيني ومن دروز سورية، إضافة إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش والجبهة الشعبية القيادة العامة، وغيرها من الفصائل الفلسطينية والأحزاب اليسارية اللبنانية، مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الشعبي والحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي وغيرها. وقد توسّعت المواجهات لتشمل المصالح الأميركية، إذ قام عنصر من الجهاد الإسلامي اللبناني في ١٨ نيسان/إبريل ١٩٨٣ بقيادة شاحنة ممتلئة بالمتفجرات، اقتحمت السفارة الأميركية في منطقة عين المريسة قرب الجامعة الأميركية ودمّرت المبنى حاصدة أرواح ٦٣ أميركيّاً ولبنانيّاً، بينهم كبار ضباط المخابرات الأميركية السي. إي. إيه، الذين كانوا يعقدون اجتماعاً إقليميّاً في مبنى السفارة، لبحث التطورات في المنطقة[3].

مع حلول صيف ١٩٨٣، كان الإسرائيليون قد بدأوا يحضّرون أنفسهم للانسحاب

(١) حاليات، العدد ٢٨، خريف ١٩٨٢، ص ١٣٢ ـ ١٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٣) حاليات، العدد ٣٠ السنة السابعة، ربيع ١٩٨٣، ص ١٢٦.

من عاليه والشوف، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية ١٧ أيار/مايو مع الحكومة اللبنانية. في هذا الوقت، كان السوريون يعزّزون إرسال المساعدات إلى جنبلاط ومقاتلي حركة أمل الشيعية بزعامة المحامي نبيه بري، وغيرها من القوى المعارضة لحكم أمين الجميل. في المقابل، زادت القوات الأميركية والفرنسية من دعمها للجيش اللبناني الموالي للجميل، عبر زيادة التسليح، والتدخل المباشر لقوات المارينز في القتال ضد القوات المناوئة للجميل. وفي ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٣، أصبحت المواجهات مباشرة بين قوات جنبلاط والجيش اللبناني، حين قام مقاتلون دروز بنصب كمين لدورية للجيش في الجبل، أدى إلى مقتل وجرح ١٤ منهم، مقابل مقتل اثنين من المهاجمين الدروز[1]. وقد أتبع جنبلاط ذلك بقصف على المنطقة الشرقية في الحازمية والمتن وكسروان، أدى إلى مقتل وجرح عشرات المدنيين[2]. في هذا الوقت كان الجيش يواجه قوات حركة أمل وحلفاءها في منطقة بيروت الغربية، خصوصاً في الأحياء ذات الغالبية الشيعية. وقد تكثفت المواجهات في شهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في كل من الجبل وبيروت، وكاد الجميل يفقد السيطرة على العاصمة، لولا الدعم الأميركي العسكري والسياسي[3]. وفي شهر أيلول/سبتمبر، انسحبت القوات الإسرائيلية من الشوف، ما أدّى إلى سحب الدعم الذي كانت تلقاه القوات اللبنانية في المنطقة. أدى ذلك إلى انهيار سريع في صفوف القوات اللبنانية، التي لم تكن قادرة على السيطرة على القرى ذات الغالبية الدرزية.

انهيار القوات اللبنانية

مع حلول شهر أيلول/سبتمبر، كان جنبلاط ونبيه بري يقودان تحالفاً عريضاً في الجبل وبيروت من التقدمي الاشتراكي وأمل والمرابطون والحزب الشيوعي والحزب

(١) حاليات، العدد ٣١، السنة السابعة، صيف ١٩٨٣، ص ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه.

السوري القومي الاجتماعي، إضافة إلى مقاتلين فلسطينيين، قوامه ١٧٠٠٠ مقاتل. وكان هؤلاء يلقون دعماً لوجستياً من القيادة السورية. في المقابل كان عدد القوات اللبنانية في الشوف نحو ٢٥٠٠ مقاتل، فيما كان هنالك ألفا مقاتل للقوات في بيروت الغربية، ناهيك بقوات الجيش اللبناني التي كانت تقدر بأكثر من ١٠ آلاف مقاتل تدعمهم القوات الأميركية والفرنسية خصوصاً في مجال التنسيق العملياتي والتغطية الجوية والمدفعية. وما إن انسحبت القوات الإسرائيلية من الشوف في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، حتى شن مقاتلو القوات المشتركة هجوماً شاملاً في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ على مختلف الجبهات(١). وكانت معركة بحمدون أهم تلك المعارك، إذ إنها كانت تسيطر على التلال المتحكمة بالطريق الواصل بين عاليه وصوفر. ولم تتمكّن القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع من التمسك بمواقعها كما كان مطلوباً منها حتى وصول قوات الدعم من الجيش، الأمر الذي دفعها إلى إصدار قرار بالانسحاب العام من مختلف القرى والبلدات باتجاه دير القمر. أدى ذلك إلى سقوط بحمدون في ٧ أيلول/سبتمبر(٢)، بأيدي القوات المشتركة، تلتها قبرشمون في ٩ أيلول/سبتمبر(٣). وقد ترافق ذلك مع مجازر قام بها الدروز ضد المدنيين المسيحيين في القرى والبلدات التي وقعت بأيديهم من دون تمييز، إن كان هؤلاء مؤيدين للقوات اللبنانية أم للقوات العلمانية الحليفة لجنبلاط في معركة الجبل. وقد قُدّر عدد الضحايا المدنيين الذين قتلوا على أيدي مناصري جنبلاط بنحو ألفي مدني، كان بعضهم أعضاء في الحزب التقدمي الاشتراكي منذ الخمسينات. أدى ذلك إلى حركة نزوح كثيفة قُدّرت بعشرات الآلاف من قرى الجبل باتجاه دير القمر(٤). لم يتوقف التقدُّم الدرزي إلا عند أطراف بلدة سوق الغرب التي جرت فيها معارك عنيفة، دامت عدة أسابيع تمكّن خلالها الجيش اللبناني بقيادة قائد اللواء

(١) حاليات، العدد ٣١، صيف ١٩٨٣، ص ١٩١ ـ ١٩٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ٢٠٤.

الثامن العميد ميشال عون من وقف الزحف الدرزي، وذلك بدعم مدفعي أميركي كثيف(١).

هذه التطورات دفعت الأطراف المتحاربة إلى قبول مبادرة سعودية لعقد محادثات سلام في جنيف برعاية سعودية ـ سورية، وبمشاركة الأطراف اللبنانية، وذلك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (٢). في الوقت نفسه استمر الأميركيون في قصف المواقع الدرزية في الجبل، بينما دعت الولايات المتحدة مجلس الأمن للاجتماع وإصدار قرار يدعم وجودها في لبنان لمدة ١٨ شهراً، ويدعو إلى انسحاب القوات السورية منه(٣). ساهم ذلك في إعادة اندلاع المواجهات في الجبل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، والتي غلب عليها القصف المدفعي الأميركي من مدافع المدمرة نيوجيرسي وجون رودجرز، والمدمّرة فيرجينيا، ومن الطيران الحربي الأميركي والفرنسي الذي بلغ حتى المواقع السورية في بعلبك؛ فقام السوريون بالرد، وأسقطوا طائرتين أميركيتين وطائرة فرنسية. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر شنّت قوات الجهاد الإسلامي في لبنان، التي تبيّن بعد عقود أن قائدها هو القيادي في حزب الله عماد مغنية، بشن هجوم مزدوج على مقرّي القوات الأميركية والقوات الفرنسية في بيروت، ما أسفر عن تدمير المقرّين ومقتل ٢٥٠ جندياً أميركيّاً و٦٠ جندياً فرنسيّاً، ناهيك بجرح مئات آخرين(٤). وقد شكّلت هذه ضربة موجعة للقوات الأميركية والفرنسية الداعمة لأمين الجميل. مع بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، جرى الاتفاق على إجلاء المحاصرين في دير القمر. وبدأ جنبلاط وحليفه بري بالتحضير للعملية الأخيرة ضد الجميل بدعم من القيادة السورية. وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤، قامت انتفاضة في بيروت شاركت فيها قوات أمل والتقدمي الاشتراكي والمرابطون والحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي، وغيرها من الأحزاب

(١) آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان، مصدر سابق، ٣٩٥ ـ ٤١٨.
(٢) حاليات، العدد ٣١، ص ١٩٨٣، ص ٢١٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٥.
(٤) حاليات، العدد ٣٢، خريف ١٩٨٣، ص ١٢٦.

الحليفة لها، ضد الجيش اللبناني المؤتمر بأوامر أمين الجميل. وقد انشقّت عدة ألوية عن الجيش، كان أهمها اللواء السادس الذي قاتل إلى جانب القوات المناوئة للجميل[١]. هنا أسقط في يد هذا الجميّل الذي كان عليه أن يخلي الجزء الغربي من بيروت، وأن يرضخ للإرادة السورية التي ستتمثل في آذار/مارس ١٩٨٤ بإقالة شفيق الوزان من رئاسة الحكومة، وتشكيل حكومة أخرى برئاسة رشيد كرامي الحليف لسورية، وبإلغاء اتفاقية ١٧ أيار/مايو مع إسرائيل[٢].

عمليات التطهير الطائفي

ترافق تقدُّم القوات الموالية لوليد جنبلاط مع عمليات قتل قام بها هؤلاء بحق المدنيين العُزَّل من المسيحيين الذين بقوا في قراهم، والذين كانوا في غالبيتهم يوالون الأحزاب والقوى العلمانية المناوئة للقوات اللبنانية. وكان العديد منهم أعضاء في الحزب التقدمي الاشتراكي الذي كان يترأسه جنبلاط نفسه. ومثال على ذلك ما حدث خلال قتال القوميين ضد القوات في الجبل، حين وجدوا رفيقاً لهم مقتولاً مع أولاده الثلاثة. وبعد تحرّيات تبيّن أن الاشتراكيين هم من قاموا بقتل العائلة، ورموا بطاقة الأب الحزبية على وجهه كرسالة تفيد أنه قُتل لأنه قومي. أما القصة الثانية والأبرز، فقد ارتبطت بأحد المطارنة، وكان معروفاً بميوله القومية الاجتماعية. فقد قُتل أخوه على أيدي الاشتراكيين؛ فطلب من المقاتلين القوميين الذهاب إلى منزل والديه وإخراجهما من هناك خشية على حياتهما. وعندما وصل القوميون إلى المنزل وجدوا الاشتراكيين هناك وقد اعتقدوا أنهم اشتراكيون مثلهم جاؤوا للسلب. وبعد أن دخل القوميون إلى المنزل عثروا على والدي المطران مختبئين في الخزانة فأخرجوهما من المنزل على أنهما مسنان درزيان[٣]. وقد سُجّلت مجازر في بحمدون وعاليه والقرى المجاورة لدير القمر. وبعد مغادرة أهالي دير القمر والمسيحيين

(١) حاليات، العدد ٣٣، شتاء ١٩٨٤، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢) آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان، مصدر سابق، ص ٥٠٥ ـ ٥٣٤.

(٣) مصدر تحفّظ على ذكر اسمه.

المحاصرين معهم، البلدة في أوائل العام ١٩٨٤، باتت المناطق التي سيطر عليها وليد جنبلاط درزية صرفة، وقد هُجّر المسيحيون[١]. وقام جنبلاط بفرض إدارة مدنية في المناطق التي سيطرت قواته عليها. وباتت هذه الإدارة تفرض الرسوم على الداخلين والخارجين من منطقة الجبل. وما إن انتهت معارك بيروت في أوائل شباط/فبراير ١٩٨٤، حتى وجّه جنبلاط أنظاره صوب منطقة الشحار الغربي التي كانت لا تزال تحت سيطرة القوات اللبنانية والجيش اللبناني[٢]. وستشهد هذه المناطق أعنف وأقسى المجازر بحق المدنيين المسيحيين، وستؤدي إلى تهجير عشرات القرى وتفريغها من سكانها. والجدير ذكره أن القوات اللبنانية كانت قد بادرت إلى ارتكاب مجزرة في كفرمتى ضد المدنيين الدروز المناصرين للإرسلانيين[٣]، الخصوم التقليديين للجنبلاطيين في الجبل والذين اعتبروا أنفسهم غير معنيين بالصراع بين القوات اللبنانية وجنبلاط، خصوصاً وأن المير مجيد أرسلان كان على علاقة طيبة بحزب الكتائب وآل الجميل خلال السنوات الأولى للحرب. إلا أن هذا لم يشفع للمدنيين الذين تعرّضوا لمجزرة بشعة كانت هي المبرر الذي استخدمه جنبلاط وأنصاره للتيام بمذابح ضد المدنيين في المناطق التي سيطروا عليها في الجبل. كذلك استهدف مقاتلو القوات القرى الباقية في منطقة الشحار الغربي مثل عبيه وعين كسور وسواهما.

وقد شكّل ذلك المناخ، الذي رافق هجوم القوات الموالية لجنبلاط على منطقة الشحار الغربي في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٤، والذي أُطلق عليه اسم «عملية السيد عبد اللّه التنوخي»، العلامة الدرزي الشهير في القرن الخامس عشر والمدفون في عبيه. ففي مساء ذلك اليوم، بدأ الجنبلاطيون بالهجوم على مواقع الكتائب في قرى كفرمتى، عبيه، عين كسور، بعورتا، البنيه. وقد استفاد المهاجمون من انقلاب ضابطين رفيعي الرتبة هما النقيب حسان البعيني والنقيب الوليد سكرية على قيادتهما

(١) آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان، مصدر سابق، ص ٣٧٠ ـ ٣٨٤.

(٢) مصدر تحفّظ على ذكر اسمه.

(٣) جرت الإشارة إلى المعارك في مقطع سابق.

وتسليمهما خرائط الألغام والخطوط الدفاعية للطرف المهاجم. وكان النقيب سكرية يقود الكتيبة ٤٣ التي تتولى الدفاع عن منطقة عين كسور، وكانت أوامره تقضي بالهجوم لاحتلال تلال بيصور. وبالتعاون مع بعيني، سمح سكرية للقوة المهاجمة باعتقال القادة الموالين لقيادة الجيش والعاملين بإمرته، ثم فُتحت ثُغرة للمهاجمين تسللوا منها لاختراق دفاعات الجيش اللبناني والقوات اللبنانية[١]. وسرعان ما انهارت دفاعات القوات اللبنانية والجيش اللبناني، في ظل انشقاق ضباط من الجيش عنه وتسليمهم خرائط الألغام للقوات المهاجمة. ومع حلول ١٥ شباط/فبراير كانت القوات الدرزية قد بلغت مشارف الدامور وعين دارفيل ما أجبر القوات اللبنانية والأهالي على الانسحاب إلى الدامور ومثلّث خلدة. وقد اكتشف المهاجمون مقابر جماعية لمدنيين قتلوا على أيدي القوات اللبنانية، ما استُعمل ذريعة لأعمال قتل مورست بحق المدنيين الذين بقوا في قراهم ولم يهربوا[٢]. وقد أدى ذلك إلى إفراغ كامل للسكان المسيحيين من مناطق الشحار، باستثناء ما ندر، وجعل منطقة الشوف وعاليه وساحلهما منطقة درزية صرفة، أو سنّية في منطقة إقليم التفاح. وقد سارع أنصار جنبلاط إلى نسف البيوت وتجريفها منعاً لعودة سكانها إليها من جهة، وخوفاً من أن يقوم المواطنون الشيعة النازحون من الجنوب بالسكن فيها ما «قد يهدّد هيمنة جنبلاط عليها». وإن كان العنف الممارس ضد المسيحيين قد اتّخذ من العنف الذي مارسته جماعة القوات اللبنانية مبرراً، فإن تدمير البيوت لمنع الشيعة من السكن فيها يعكس المخطط الطائفي لدى وليد جنبلاط وأنصاره بإقامة منطقة درزية خاصة بهم.

كانت معارك إقليم الخروب في ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٨٢ المعركة الأخيرة بين أنصار جنبلاط ومقاتلي القوات اللبنانية في الجزء الجنوبي من جبل لبنان. وقد شكّلت أهمية خاصة، لأنها كانت تجعل إسرائيل وحلفاءها قادرين على قطع طريق صيدا - بيروت. وجاءت المعركة بالتوازي مع انسحاب إسرائيل من صيدا. فقد قام أنصار جنبلاط ومقاتلوه بهجوم مباغت في تلك المنطقة، وتمكّنوا في ساعات قليلة

(١) تحرير الشحار الغربي، وثائق الحرب اللبنانية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤، ص ١٩١ - ١٩٢.
(٢) المصدر نفسه.

من السيطرة على كامل منطقة إقليم الخروب. في المقابل، قامت القوات اللبنانية بالانسحاب من مواقعها بسرعة، ولم تُبدِ مقاومة تذكر إلا في جدرا وتلة بكشتين[١]. وقد قتل في المعارك خمسة من مقاتلي جنبلاط، و٢٥ من مقاتلي القوات اللبنانية، إضافة إلى عشرات الجرحى من الطرفين. ونتيجة المعارك، سيطر جنبلاط على مناطق عين الحور، البرجين، الدبية، ضهر المغارة، السعديات، الجية، جدرا، وادي الزينة، حارة بعاصير، الرميلة، مجدلونا، الجميلية، النبي يونس[٢]. بذلك تمكّن جنبلاط وحلفاؤه من تأمين التواصل بين مدينتي صيدا وبيروت، ومنع القوات اللبنانية وإسرائيل وحلفائها من وصل جزين بالساحل، ومن تدعيم الخطوط الدفاعية المواجهة لقوات جيش لحد العميل لإسرائيل والمسيطر على جزين[٣]. وقد عثر مناصرو جنبلاط على عشرات المقابر الجماعية التي ضمت بقايا جثث لأشخاص قتلهم عناصر القوات خلال الفترة التي تلت الاجتياح الإسرائيلي[٤].

عنف ضد معارضي جنبلاط

خلال قيام وليد جنبلاط برسم حدود الطائفة وفقاً لوظيفتها الجديدة، «كان عليه أن ينتزعها من تراثها الذي يربطها بالعروبة منذ تكريس دورها كحامية للثغور بين صيدا وبيروت زمن صلاح الدين الأيوبي». كذلك كان عليه انتزاع الطائفة من تاريخها الأخلاقي والقيمي الذي تميزت به. ويقول أبي صعب:

«لم يكن ممكناً لوليد جنبلاط أن يتبنى كل هذه الخيارات التي يتبنّاها اليوم، سواء على المستوى السياسي أم على المستوى المسلكي، لو لم يعمل على مدى أكثر من ربع قرن في موقعه الزعامي، على تدمير هذين الركنين اللذين تقوم الهوية الثقافية - السياسية للدروز عليهما. والتغيُّرات الجذرية التي شهدناها في مواقف جنبلاط

(١) تحرير إقليم الخروب، وثائق الحرب اللبنانية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤، ص ٢٠٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

في الفترة الأخيرة ليست جديدة، بل إنه أخذ يهيئ لها الأرض منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ على الأقل. وبالفعل، اعتمد جنبلاط منذ ذلك الحين استراتيجية مد الخطوط في كل الاتجاهات (الإقليمية والدولية)، مقابل الحفاظ على خطاب علني «عروبي» يتناغم مع التحالفات المفروضة على الأرض، وخطاب استتاري يترك الأبواب مفتوحة على كل الخيارات، منطلقاً في ذلك من ذرائع مصلحية ضيقة ترى أن الدروز أقلية لا سند لها، وبالتالي عليها أن تحافظ على نفسها كيفما مالت الكفّة في موازين القوى الإقليمية والدولية»[1].

ومنذ اليوم الأول للاجتياح الإسرائيلي للبنان، صدر تعميم حزبي من جنبلاط يطلب فيه من مقاتليه عدم التصدي لقوات الاحتلال بذريعة تجنيب الدروز مذبحة قد يتعرضون لها. وقد اعتمد أعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي سياسة تعاون أمني مع الإسرائيليين. ونظّموا حملات لاعتقال المقاومين وتسليمهم إلى قوات الاحتلال، كما قاموا بزيارات إلى الأراضي المحتلة. وعمد أعضاء الحزب الذين ينسقون أمنياً مع الإسرائيليين إلى تصفية الأعضاء الآخرين الذين كانوا يبدون ميلاً إلى المقاومة. كذلك وجّه جنبلاط أعوانه وأنصاره لممارسة النهب في الأحياء التي كانوا يسيطرون من مدينة بيروت. ويقول أبي صعب: «وليد جنبلاط ساهم على مدى أكثر من ربع قرن في وجوده على عرش الزعامة، في إضعاف أو تهميش نظام القيم الأخلاقية وسط الدروز الجنبلاطيين. وقد كانت سنوات الحرب لها وسائلها في ذلك، وسنوات ما بعد الحرب وسائلها الأخرى. ففي سنوات الحرب نشأت في أوساط الحزبيين، وتحديداً وسط القيادات الوسطى، طبقة من أغنياء الحرب الذين أباحوا لأنفسهم شتى ضروب النهب والفساد والتعدي على أملاك الغير. وإذا كان طبيعياً أن تشهد أي حرب نمو هذه المظاهر، فإن ما هو ليس طبيعياً في الحالة التي نتحدث عنها هو أن يكون الزعيم السياسي مشرفاً على هذه الظاهرة وراعياً لها، بل ربما مشاركاً فيها. وهذا ما عبّر عنه جنبلاط مباشرة وعلناً في أحد لقاءاته بمحازبيه ومسؤولي حزبه في بيروت يوم اجتمع بهم في إحدى صالات السينما في الحمرا في منتصف الثمانينات

(١) فارس أبي صعب، وثائق الحرب اللبنانية، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

موعزاً إليهم: «بدي مصاري من بيروت، دبروا حالكم»، الأمر الذي كان بمنزلة إيذان لهؤلاء الأبَوَات لكي يعيثوا ببيروت فساداً ونهباً وهتكاً بكرامات أهلها. كل ذلك كان يحدث تحت تبرير: «بيروت بدها زعران»[1].

وقد استهدف مسؤولو الحزب التقدمي الاشتراكي بالقتل والاغتيال كل من حاول القيام بعمليات ضد إسرائيل، كان أبرزهم خالد علوان، عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي نفّذ عملية الويمبي الشهيرة ضد الضباط الإسرائيليين في الحمراء في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. ففي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، كان علوان مسؤولاً عن تنظيم عمليات ضد الإسرائيليين في الجبل، وكان برفقة رفيقين له، هما محمود التقي وكمال صالح، يقودون سيارة على طريق الكرامة باتجاه عاليه، حين اعتقلهم مسؤولو الحزب التقدمي الاشتراكي، وأخذوهم إلى بيت الدين، حيث عرّضوهم للتعذيب، ثم قتلوهم، ووضعوا جثثهم في السيارة، ثم رموهم في وادي الكرامة[2].

وقد سُجّل اغتيال دروز ساهموا في مقاومة الاحتلال كان من أبرزهم الصحافي حسن فخر الذي كان ينشط لتشكيل تيار معادٍ لإسرائيل في مناطق الجبل، فجرى اغتياله عام ١٩٨٦ مع أخيه عبر إطلاق قذيفة آر بي جي على سيارتهما، وقد اتهم أحد معاوني جنبلاط البارزين هـ.ن. بتنفيذ الاغتيال، علماً أنه كان معروفاً بعلاقاته مع الإسرائيليين. وبعد فترة، جرى اغتيال ابن شقيق لهما نتيجة عمله المقاوم لإسرائيل[3]. واستهدف الاغتيال أيضاً قياديين بارزين في الحزب التقدمي الاشتراكي، كان أبرزهم أنور الفطايري، وذلك لمعارضتهم بعض سياسات وتوجّهات زعيمهم جنبلاط. وقد خرج هذا الاتهام إلى العلن على لسان الشيخ فريد حمادة

(١) فارس أبي صعب وثائق الحرب اللبنانية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

(٢) منشور الشهيد خالد علوان الصادر عن الحزب السوري القومي الاجتماعي.

(٣) جورج يمين: وليد جنبلاط... اعتذار كلامي لا يكفي، الحوار المتمدن، ٢٨ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76736

في مقابلة أجرتها جريدة الديار عام ١٩٨٩ مباشرة بعد اغتيال الفطايري[١]. وقد أكد الشيخ فريد حمادة أن وليد جنبلاط هو الذي أمر بقتل حمادة، وأن معاونه هشام نصر الدين هو من نفذ عملية الاغتيال. كما اتهمه بقتل مئات الشبان الدروز ومشايخهم لمعارضتهم إياه وذلك في مؤتمر صحافي عقده في فندق إلكسندر في الأشرفية. وخلال المؤتمر، نقل الشيخ فريد حمادة أن أرملة الفطايري واجهت وليد جنبلاط أثناء الدفن قائلة له: «قتلته يا وليد وجايي تمشي بجنازته؟». وذكر الشيخ حمادة أن الفطايري كان قد سبق وجاهر بمعارضته لجنبلاط خلال مقابلة له على إذاعة صوت الشعب، مؤكّداً وجود خلافات عميقة معه أدت إلى إقصائه عن الأمانة العامة للحزب، ما جعل الفطايري يهدّد بالاحتكام للسلاح[٢]. وعدّد الشيخ حمادة أسماء عشرات الضحايا الذين اتُّهم جنبلاط بتصفيتهم. ومن هؤلاء المحامي غازي الحلبي، والشيخ سلمان خليل حمادة، والوجيه الشوفي خليل حسن الطويل، كذلك اتُّهم بخطف وإخفاء سامي حسن حمادة في العام ١٩٨٤، وارتكاب مجزرة بحق أنور فندي حمادة وزوجته وطفله، وخطف وقتل الملازم الأول في الجيش اللبناني غسان حمادة، وقتل نهاد حسين صالح حمادة، ومختار شارون الشيخ مصطفى حسين الصايغ، والصحافي والشاعر وسيم تقي الدين، وسكرتيرة المير مجيد أرسلان هدى التيماني وعائلتها، وأيضاً اغتيال أيمن الأعور وزوجته الحامل، وحسان الأعور الذي قُتل مع والدته عبر هدم منزلهما على رأسيهما، فيما منع الحزب الاشتراكي جيرانهما من انتشال الجثث التي تُركت ستة أشهر تحت الردم[٣]. كذلك أضاف الشيخ حمادة إلى لائحة ضحايا جنبلاط الدكتور سامي الأعور، واغتيال شباب عائلة أبو فخر في دير قوبل، واغتيال المقدّم في الجيش عادل أبي ربيعة، وباغتيال كمال ورياض المشطوب في عاليه، وباغتيال منذر الغصيني في بعقلين، وباغتيال مروان الرماح، وباغتيال الشيخ وهاب شعبان،

(١) http://www.addiyar.com/article/656825-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9-4-1431989

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وباغتيال والد وشقيق ممدوح السقعان في راشيا، وبمحاولة اغتيال النائب سليم بك الداوود لعدة مرات، وبمحاولة اغتيال الشيخ ممدوح شقير من نيحا[١].

كذلك أكد الأعور أن جنبلاط أصدر الأوامر «إلى عصاباته بتفجير دار مشيخة العقل في بعقلين»، عدا عن «أن وليد جنبلاط أنشأ مع قبضة من الرفاق والمتمولين، عدداً كبيراً من المؤسسات والشركات، فسطا على أسهم شركة «تي.إم.أي (الخطوط الجوية عبر المتوسط) وعلى مرفأي خلدة والجية، وعلى مدرسة «الآي.سي» في المشرف، وعلى فندق وكازينو قصر المير أمين في بيت الدين، وعلى كثير من الممتلكات الخاصة في مختلف القرى في الجبل، فارضاً الثمن الذي يرتئيه على مالكيها. أضف إلى ذلك سرقة منتوج البساتين والبيوت والفنادق والأديرة وأملاكها، وما شابه، فضلاً عن المسابح والفنادق من خلدة إلى الأولي. فلجنبلاط في كل واحد منها ٥١٪ حتى لُقّب « مستر ٥١٪ »[٢].

محاولات التسوية السياسية

فيما كان الصراع الميداني جارياً، كانت إسرائيل تفاوض الحكومة اللبنانية ورئيس الجمهورية أمين الجميل لتوقيع اتفاق سلام بين لبنان والكيان الصهيوني. وقد تمخضت المفاوضات عن اتفاقية سلام عرفت باتفاق ١٧ أيار/مايو، لأنّها وُقّعت بين الطرف اللبناني والطرف الإسرائيلي في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣. ووفقاً لنص الاتفاقية فإن «حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل وإدراكاً منهما لأهمية تعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وتأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها، وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها، بناء على اتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما، ورغبة منهما

(١) http://www.addiyar.com/article/656825-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9-4-1431989

(٢) المصدر نفسه.

في إقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما، ورغبة منهما في إقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق، وبعد أن زودتا مندوبيهما المفوضين الموقّعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية، اتفقتا على إنهاء حالة الحرب بينهما على أن تتعهد إسرائيل بسحب قواتها من لبنان وتسوية الخلافات بين البلدين بالطرق السلمية[1]. ونصت الاتفاقية على إقامة ترتيبات أمنية بين البلدين وإنشاء منطقة أمنية داخل الأراضي اللبنانية تكون شبه معزولة السلاح ولا يتم نشر قوات حفظ أمن داخلي فيها إلا بالتنسيق مع إسرائيل على أن يتعاون الفريقان ضد «المجموعات التي يمكن أن تقوم بأعمال إرهابية ضد أحد البلدين» ويحول الطرفان ضد إنشاء مكاتب لتنظيمات إرهابية في أحد البلدين يمكن أن ينطلقا لتنفيذ اعتداءات ضد الفريق الآخر...[2]

إضافة إلى ذلك نصّت الاتفاقية على أن «يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقا للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين»[3]. ووفقاً للاتفاقية «يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق»[4]. ووفقاً للمادة ١٠ من الاتفاقية، «يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقيات السابقة بين لبنان وإسرائيل، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات له (الملحق والذيل، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها)»[5]. وقد مارست السلطات

(١) النص الرسمي للاتفاق اللبناني – الإسرائيلي الذي وقّع في خلدة وكريات شمونة بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣، وثائق الحرب اللبنانية ١٩٨٢ – ١٩٨٣ – ١٩٨٤، ص ٢٢٦ – ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

اللبنانية ضغوطاً كبيرة على النواب لكي يصوتوا بالموافقة على الاتفاقية. وعلى الرغم من ذلك، قاطع عدد كبير من النواب جلسة التصويت على الاتفاقية، فيما عارضها نائبان حضرا الجلسة هما نائب الشوف زاهر الخطيب ونائب بيروت نجاح واكيم. وبعد أشهر من موافقة مجلس النواب على الاتفاقية، ونتيجة التحولات الميدانية التي شهدها لبنان عقب انتفاضة السادس من شباط/فبراير ١٩٨٤ بدعم من سورية، قام الرئيس أمين الجميل بزيارة دمشق. وعند عودته منها أعلن إلغاء اتفاقية ١٧ أيار/مايو وتشكيل حكومة برئاسة رشيد كرامي، حليف سورية.

جنيف ولوزان

بالتوازي مع المعارك الدائرة في الجبل، عقد في تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر الحوار الوطني في لوزان، شاركت فيه الجماعات الطائفية المتحاربة ممثلة بزعاماتها. وقد قدم كل طرف رؤيته للحل؛ فقدمت الجبهة اللبنانية مشروعاً يقوم على إنشاء اتحاد فيدرالي بين الطوائف، بناء على تقسيم إداري جديد تدير من خلاله كل طائفة شؤونها بنفسها. وقد نص البيان الختامي لمؤتمر لوزان على إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه الطوائف بالتساوي، وتوسيع قاعدة التمثيل النيابي، وإلغاء الطائفية في الوظيفة العامة وإصلاح القانون الانتخابي، وتسمية رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي، واعتماد لامركزية إدارية موسعة[1]. وقد استكمل الحوار الذي بدأ في جنيف بعد شهرين في لوزان، حيث اتفق المجتمعون على وقف إطلاق النار. وقد طالب وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام بأن يقيم لبنان علاقات مميزة مع سورية. وطالب الرئيس كميل شمعون باسم الجبهة اللبنانية بإقامة جمهورية لبنانية عربية اتحادية، فيما طالب وليد جنبلاط بتطبيق اللامركزية الإدارية. وقد نص الاتفاق في النهاية على إنهاء حالة الحرب، والسماح للمهجرين بالعودة إلى قراهم[2]. إلا أن الاتفاق لم ينجح؛ واستمر القتال كما ورد في الصفحات السابقة. ولوحظ أن ما

(١) البيان الرسمي الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني في جنيف بتاريخ ٤ – ١١ – ١٩٨٣، وثائق الحرب اللبنانية ١٩٨٢– ١٩٨٣ – ١٩٨٤، ص ٢٣٣.

(٢) بيان النص الختامي الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني في لوزان سويسرا بتاريخ ٢٠ – ٣ – ١٩٨٤.

طرح في جنيف ولوزان لم يكن يختلف في مضمونه عن اقتراح الوثيقة الدستورية في العام ١٩٧٦، أو عن الاتفاق الثلاثي الذي جرى التوصل إليه بين القوات اللبنانية برئاسة إيلي حبيقة وحركة أمل برئاسة نبيه بري والحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة وليد جنبلاط، ومشاركة ضمنية من الشيخ رفيق الحريري؛ أو عن اتفاق الطائف الذي جرى التوصل إليه بين النواب اللبنانيين في العام ١٩٨٩ برعاية سورية - سعودية - جزائرية، وهو ما سنأتي على ذكره في الفصل المقبل.

الفصل السادس

الطائفة الشيعية ترسم حدودها

شكّل العنف الممارس بأشكال متعددة إحدى الوسائل الرئيسية للحفاظ على صلاحيات وسلطة وامتيازات الطبقة الحاكمة وحلفائها من رجال الدين. وفي هذا الإطار، أورد القصة الآتية التي جرت قبل نحو قرن من الزمن:

فخلال الحرب العالمية الأولى، تعرّض جبل لبنان لحصار الحلفاء البريطانيين والفرنسيين. وسعى الفرنسيون عبر قنصلهم جورج بيكو إلى إطلاق ثورة في جبل لبنان؛ فجمعوا آلاف البنادق ووزعوها على الفلاحين الموارنة، إضافة إلى إغداقهم المال على الزعامات المارونية الكنسية والعلمانية في آن. إلا أن هذا المخطط كشفه جمال باشا حاكم بلاد الشام خلال الحرب، ما أدى إلى إفشال المخطط. في المقابل، كانت السلطات العثمانية تسعى إلى تجنيد الشبان في أرجاء المملكة بالسخرة. وكان الكثيرون منهم يواجهون مصيراً واحداً هو الموت إما في أعمال القتال، وإما نتيجة أعمال السخرة القاسية التي يخضعون لها. وكان ميلاد الراعي من بلدة الصفرا، أحد الشبان الذين طُلبوا للخدمة العسكرية أو السفر برلك؛ فآثر الهرب مع رفيق له إلى قبرص، وبعد أن عجز عن إيجاد عمل، اختار الالتحاق ببارجة فرنسية، والعمل في التنظيفات على متنها، وكانت مهمتها مراقبة السواحل اللبنانية. وكان ميلاد ورفيقه ينالان أجرة مقدارها ليرة ذهب بالشهر، مقابل عملهما على متن البارجة الفرنسية، فيما كانا يأكلان من الفضلات التي يتركها لهما الجنود الفرنسيون؛ وذلك بغية توفير أجرتهما وإرسالها إلى أهلهما في الصفرا. وكان ميلاد سباحاً بارعاً ذلك أنه عمل

صياداً قبل الحرب؛ فكان يستغل فرصة مرور البارجة الفرنسية قبالة ساحل العقيبة ليقفز منها هو ورفيقه ويسبحا إلى الشاطىء حيث كانا يلتقيان سراً خوري الضيعة الذي كان يأخذ منهما أجرتهما لإعطائها لأهلهما. وقد دأب ميلاد ورفيقه على القيام بذلك طوال السنوات الأربع للحرب. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية وانسحاب قواتها من سورية ولبنان، عاد ميلاد ورفيقه إلى الضيعة ليكتشفا أن أهلهما جميعا كانوا قد ماتوا من المجاعة في الأيام الأولى للحرب، وأن خوري الضيعة كان يكذب عليهما، وأنه كان يأخذ أجرتهما لنفسه، وأنه لم يكن يعطي المال لعائلتي ميلاد ورفيقه[1].

وفي رواية أخرى، تعكس الإرادة الإقطاعية في حصر التعليم في أولاد الإقطاعيين حتى يبقى العامة تحت سيطرتهم، يُحكى عن واقعة جرت في الخمسينات من القرن الماضي في جنوب لبنان، حين ذهب وفد من أهالي القرى الجنوبية للقاء الزعيم أحمد بك الأسعد لمطالبته بفتح مدارس، حتى يتمكنوا من تعليم أولادهم؛ فأجابهم البك: «لشو بدكم تعلموا أولادكم ما أنا عم علملكم كامل»، علماً أن ابنه كان يدرس الحقوق في فرنسا، وأصبح لاحقاً رئيساً لمجلس النواب لفترة طويلة.

وفي رواية ثالثة، يحكى أن إقطاعياً في عكار كان ينصب المشانق للفلاحين في فناء داره، حيث كان يستمتع بتعذيبهم ثم شنقهم.

مع حلول العام ١٩٨٤، كانت طائفتان قد رسمتا حدودهما الجغرافية والسياسية في لبنان، هما الطائفة المسيحية والطائفة الدرزية. وكانت الطائفتان قد اقتسمتا جبل لبنان، الأولى فرضت نفوذها على شمال جبل لبنان، فيما قامت الثانية بالسيطرة على جنوب جبل لبنان كما حددتا إطارهما السياسي، وأخرجتا «الدخلاء» من مناطقهما بما جعل هذه المناطق من لون مذهبي واحد بنسبة ٩٠٪. هنا أتت المرحلة الأخيرة من الحرب والممتدة من العام ١٩٨٤ وحتى العام ١٩٨٨، والتي ستشهد رسم الطائفة الشيعية لحدودها، وستكون حركة أمل بقيادة رئيسها المحامي نبيه بري هي الفاعل

(١) هذه القصة أخبرني إياها والدي النائب السابق نجاح واكيم، وهي عن جده ميلاد الذي فقد عائلته بالمجاعة الكبرى، لأن خوري الضيعة لم يوصل المال إلى العائلة.

الأساس في هذا الإطار. والجدير ذكره أن حركة أمل انبثقت من رحم حركة المحرومين التي أطلقها الإمام موسى الصدر خلال ستينات القرن العشرين، لتشكّل ممثلاً للطبقة الوسطى والفقيرة للطائفة الشيعية، ولترعى مصالح البورجوازية الشيعية التي كانت قد تشكّلت نتيجة حركة الهجرة الكثيفة إلى أفريقيا منذ أربعينات القرن العشرين، والتي كانت قد بدأت في الستينات بتحدي سلطة الزعامة الشيعية التقليدية، وعلى رأسها آل الأسعد في جنوب لبنان، وآل حمادة وحيدر في شمال ووسط منطقة البقاع. لاقت هذه الحركة تشجيعاً ودعماً من جانب الزعامات المارونية أو ما يصطلح على تسميته «المارونية السياسية»، خصوصاً بعد أزمة العام ١٩٥٨، لأن حركة الإمام موسى الصدر كانت تعد بإيجاد زعامة ونطاق للشيعة منفصل عن الزعامات السنية، خصوصاً أنه، حتى ذلك العام، كان السنّة والشيعة يشكلان جسماً واحداً في لبنان الطائفي، ضمن الزعامات الإسلامية المواجهة للزعامات المسيحية، في إطار الثنائية الإسلامية ـ المسيحية التي أقرها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣[1]. من هنا جاء دعم الدولة خلال الستينات في ظل فؤاد شهاب وشارل حلو للإمام موسى الصدر وتشكيل الدولة للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ومجلس الجنوب في العام ١٩٦٩، وتسمية الإمام موسى الصدر رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى[2].

بدايات أمل

كان الإمام موسى الصدر قد تنقّل في صباه بين قم والنجف، واتصل بالإمام محمد باقر الصدر في العراق الذي أسّس حزب الدعوة هناك بعد العام ١٩٥٨ بهدف مواجهة المد الشيوعي والقومي في ظل حكم الزعيم عبد الكريم قاسم. وشكّل نمو حركة المحرومين وظاهرة الإمام موسى الصدر في الستينات برعاية الدولة محاولة لمواجهة المد الشيوعي واليساري والقومي في صفوف شيعة جنوب لبنان بالدرجة الأولى، إضافة إلى مواجهة الإقطاع. وقبيل بداية الحرب الأهلية اللبنانية، أعلن الإمام موسى الصدر عن تأسيس أفواج المقاومة اللبنانية أمل. وكان موقف

(١) Rami Siklawi, The Dynamics of The Amal Movement in Lebanon: 1975– 1990, Arab Studies Quarterly, 2012, 6.

(٢) Fawaz Trabulsi, A History of Modern Lebanon, (London: Pluto Press, 2012), 183 – 186.

الإمام موسى الصدر وحركته متمايزاً عن الحركة الوطنية بزعامة كمال جنبلاط. كذلك كان يبدي تحفظاً تجاه الدعوات لتغيير النظام وقلبه. كما كانت جهوده تدعو إلى تجنُّب الدخول في الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ (١). والجدير ذكره أنه، حتى اندلاع الحرب الأهلية، كانت القوى العلمانية التقدمية والقومية والاشتراكية إضافة إلى حركات المقاومة الفلسطينية، هي قبلة الجمهور الغالب من أبناء الطائفة الشيعية. إضافة إلى ذلك، كان الاختلاط كبيراً بين الشيعة والسنّة وأيضاً بين الشيعة والفلسطينيين، من حيث التجاور والتزاوج والاختلاط وتكوين مصالح مشتركة. فقد شكّلت المخيمات الفلسطينية أحزمة فقر اجتذبت أيضاً فقراء الريف، ومن ضمنهم ريف جنوب لبنان وبقاعه، بحكم أن هذه المناطق كانت تشكّل مناطق زهيدة الثمن للسكن ومحاولة إيجاد عمل. مع حلول العام ١٩٧٨، تعرّضت الحركة لنكسة كبيرة باختفاء الإمام موسى الصدر ورفيقيه خلال زيارتهم لليبيا. خلفه في قيادة الحركة النائب حسين الحسيني الذي أصبح رئيساً لمجلس النواب في وقت لاحق. وفي العام ١٩٨٠، استقال الحسيني من رئاسة الحركة لرفضه «تورطها في حمام الدم اللبناني» ومشاركتها إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الأهلية الدائرة في البلاد. وقد خلفه في رئاسة الحركة المحامي نبيه بري الذي سيصبح رئيساً لمجلس النواب بعد العام ١٩٩٢ (٢).

منذ العام ١٩٧٠، نسج الإمام موسى الصدر علاقات قوية مع الرئيس الجديد لسورية حافظ الأسد الذي وصل إلى السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، بعد انقلاب قاده ضد غريمه صلاح جديد والرئيس نور الدين الأتاسي. ومنذ بداية الحرب الأهلية اللبنانية، تميزت العلاقة بين القيادة السورية وحركة أمل بالعمق والثبات في التحالف السياسي بينهما(٣). لكن مع حلول العام ١٩٧٩، فإن عاملاً آخر دخل على

(١) Rami Siklawi, The Dynamics of The Amal Movement in Lebanon: 1975- 1990, Arab Studies Quarterly, 2012, 4 - 6.

(٢) كمال ديب: أمراء الحرب، ص ٤٥١ ـ ٤٧٠.

(٣) Rami Siklawi, The Dynamics of The Amal Movement in Lebanon: 1975- 1990, Arab Studies Quarterly, 2012,7 - 9.

خط العلاقة بين سورية وحركة أمل وهو الثورة الإسلامية في إيران. فمنذ القرن السادس عشر نسج العلماء الشيعة في لبنان علاقات قوية مع إيران. وكانوا هم من حوّلها في زمن الصفويين إلى المذهب الجعفري. وقد لاقى تبنّي إيران لهوية سياسية إسلامية شيعية ترحيباً في نفوس جمهور كبير من شيعة لبنان ومن بينهم جزء من الجمهور المؤيد لحركة أمل(١). وبتأثير من ذلك، حدث انشقاق في الحركة خلال صيف العام ١٩٨٢ بقيادة حسين الموسوي الذي انتقد «الموقف المهادن» للاجتياح من قبل قيادة أمل، ودعا إلى إعلان الولاء للثورة الإسلامية في إيران وقائدها الإمام روح الله الخميني(٢). ترافق ذلك مع وصول وحدات من الحرس الثوري الإيراني إلى البقاع لمقاتلة الاحتلال الإسرائيلي. وأيدت سورية وصول هذا الدعم في الوقت الذي كانت قد تكبّدت فيه خسائر كبيرة، وفي الوقت الذي كانت القوات الإسرائيلية تتحضر فيه لتوسيع نطاق عملياتها نحو البقاع لإخراج سورية كلياً من لبنان. والجدير ذكره أن الرئيس حافظ الأسد كان قد سبق وزار طهران في العام ١٩٨٠، وعقد تحالفاً مع إيران، لا يزال قائماً حتى يومنا هذا(٣).

الصراع مع «المرابطون»

خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٤، أدّت حركة أمل دوراً فاعلاً في مواجهة محاولات الدولة «الفئوية» في ظل الرئيس أمين الجميل لبسط سيطرتها على بيروت والجبل والجنوب. وكان أعضاء سابقون فيها، من ضمنهم عماد مغنية هم من شكل ما سمي وقتها «بالجهاد الإسلامي في لبنان»، والذي تمكّن من تفجير السفارة الأميركية في بيروت عام ١٩٨٣، واستهداف مقرّي المارينز والقوات الفرنسية، من ثَمَّ، في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. كذلك أدّت حركة أمل دوراً رئيسياً في

(١) Rami Siklawi, The Dynamics of The Amal Movement in Lebanon: 1975- 1990, Arab Studies Quarterly, 2012, 9 – 10.

(٢) Rami Siklawi, The Dynamics of The Amal Movement in Lebanon: 1975- 1990, Arab Studies Quarterly, 2012, 13 - 14.

(٣) كمال ديب: أمراء الحرب، ص ٤٨١ ـ ٤٨٣.

انتفاضة ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ ضد حكم أمين الجميل. وتمكنت إلى جانب قوى قومية واشتراكية وتقدمية من إخراج الجيش اللبناني الموالي للجميل من بيروت الغربية ودفع ألوية من ضمنها اللواء السادس إلى التمرد على قيادة الجيش. بعد ذلك كان على حركة أمل، بصفتها حليفاً لسورية، أن تواجه محاولات الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لإعادة بسط نفوذه في بيروت، بالاستناد إلى علاقته التاريخية مع أحزاب لبنانية من ضمنها حركة الناصريين المستقلين المرابطون[1]. لكن الجدير ذكره أن هذا كان أحد أوجه الصراع؛ إلا أن الصراع سيتّخذ بعداً آخر هو البعد السنيّ - الشيعي، أو هكذا سيجري تأويله. لكن في واقع الأمر، كان تنظيم «المرابطون» صاحب شعار قومي عربي واشتراكي، وكان يضم في صفوفه سنة وشيعة، بنسبة متساوية، وحتى بعض المسيحيين الذين كانوا يؤمنون بالقومية العربية. وكان أبرز قياداته من الشيعة، مثل مسؤول الأمن محمد حرب، والقائد الميداني للتنظيم شوقي ماجد الذي اشتهر في معركة المتحف ضد الإسرائيليين عام ١٩٨٢، والإعلامي رفيق نصر الله. في المقابل، كان جمهور حركة أمل من الشيعة بنسبة تفوق ٩٥٪. هذا إذا وجد أي عضو في الحركة من غير الشيعة.

وكانت حركة الناصريين المستقلين «المرابطون»، التي أسَّسها إبراهيم قليلات أواخر ستينات القرن العشرين، قد ارتبطت بعلاقات وثيقة مع المقاومة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات والحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط. كما جمعت قائدها علاقات مميزة بالزعيم المصري جمال عبد الناصر وبمصر، أقلّه في السبعينات الأولى من القرن العشرين. وقد أدّى المرابطون دوراً بارزاً في الحرب الأهلية وفي القتال ضد حزبَي الكتائب والأحرار وحلفائهما[2]. كذلك كان للحركة دور بارز في مقاومة الاجتياح الإسرائيلي، وخصوصاً في المعارك التي دارت للدفاع عن بيروت ضد

(١) راجع رئيس مجلس النواب اللبناني يتذكر. نبيه بري : الصدام بين الاشتراكي و«المرابطون» أطلق مسلسل التدهور بعد ٦ شباط/فبراير ٣، الحياة ١٢ - ٥ - ١٩٩٧.

(٢) أمانة الشؤون الإعلامية في المرابطون، معركة الحسم: معركة الفنادق، موقع المرابطون.

الحصار. كذلك كان «للمرابطون» دور بارز في مقاومة حكم أمين الجميل، وفي انتفاضة ٦ شباط/فبراير التي أدت إلى خروج الجيش اللبناني الموالي للجميل من بيروت الغربية[1]. بعد ذلك وقعت الحركة ضحية الصراع بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية على النفوذ في بيروت. وانحازت حركة المرابطون إلى عرفات؛ فدفع السوريون حلفاءهم أمل والاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي إلى شن حرب ضدها في آذار/مارس ثم في نيسان/إبريل ١٩٨٥. حصدت المعركتان عدداً كبيراً من مقاتلي الفريقين، بينهم القائد الميداني للمرابطون، وبطل معركة المتحف ضد الإسرائيليين عام ١٩٨٢ شوقي ماجد. ونتيجة تَيْنك المعركتين لجأ قائد المرابطون إلى إيطاليا، فيما احتُلت مكاتبه وإذاعته، وتعرّض أعضاء الحركة للقتل أو الاعتقال، ومنعوا من ممارسة أي عمل سياسي أو عام في المدينة التي سيطرت عليها حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي. كان من نتيجة هذه المعركة إثارة النعرات الطائفية بين السنّة والشيعة، على اعتبار أن حركة أمل شيعية بامتياز وحركة «المرابطون» ذات قيادة سنّية، وتتمركز في بيروت ذات الغالبية السنية[2].

حرب المخيّمات

ما إن انتهت الحرب ضد «المرابطون» في نيسان/إبريل ١٩٨٥، حتى بدأت حرب المخيّمات التي اندلعت بين أمل والفلسطينيين في المخيمات في أيار/مايو من ذلك العام، والتي ستدوم نحو ثلاثة أعوام. كان أحد أسباب الحرب محاولات ياسر عرفات الانطلاق منها، لإحداث خرق في لبنان ضد السوريين، في الوقت الذي كان يحاول فيه تعزيز أوراقه وفتح قنوات اتصال غير مباشرة مع الإسرائيليين. وكانت القيادة السورية على علم بذلك؛ فطلبت إلى حلفائها من الأحزاب اللبنانية شن الحرب على أنصار عرفات في المخيمات[3]. إلا أن جميع الأحزاب اللبنانية رفضت، باستثناء

(١) راجع وثائقي حرب لبنان، الجزيرة الوثائقية.

(٢) Fawaz Trabusli, A History of Modern Lebanon, (London: Pluto Press, 2012), 235

(٣) كمال ديب: أمراء الحرب، ٤٨٥ - ٤٨٨.

حركة أمل. لكن الحرب اتخذت بعداً آخر حين تحوّلت إلى حرب بين الحركة وأنصارها الشيعة من جهة، وجميع سكان المخيمات الفلسطينيين من جهة أخرى. ولم يتمكن مقاتلو أمل في البداية من إحراز أي تقدم في أي من المخيمات[1]. وقد استمرت الجولة الأولى من المعارك من أواخر أيار/مايو ١٩٨٥ حتى ١٧ حزيران/يونيو. بعد ذلك، ونتيجة الضغوط الكبيرة على سورية، جرى الإعلان عن هدنة، إلا أن المخيمات وقعت تحت حصار شديد. وقد سُجّل نقص شديد داخل المخيم في المواد الغذائية والدواء، وصل حد المجاعة وانتشار الأوبئة بين أهله. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، تصاعد التوتر مرة أخرى، واندلعت المواجهات العنيفة، التي هدأت نسبياً بعد عدة أسابيع لتتجدّد في آذار/مارس ١٩٨٦، فتهدأ، لتندلع مجدداً وبعنف في أيار/مايو وحتى أواخر حزيران/يونيو ١٩٨٦. وبعد فترة هدوء نسبي دامت ثلاثة أشهر، تجدّد القتال في أيلول/سبتمبر وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. وكانت آخر جولات المعارك العنيفة بين أمل والفلسطينيين في نيسان/إبريل ١٩٨٧، والتي دامت عدة أسابيع خفّت بعدها حدة المعارك وصولاً إلى إعلان هدنة ورفع الحصار عن المخيمات أواخر العام ١٩٨٧ [2].

أدّت حرب المخيمات إلى وقوع خسائر جسيمة في الأرواح بين طرفي النزاع. وقد ساهمت الحرب في إذكاء نار الحقد بين الشيعة والفلسطينيين بعد أن كان التفاعل بينهما من أعلى النسب. فحتى تاريخ اندلاع حرب المخيمات، كان الشيعة والفلسطينيون يسكنان متجاورَيْن في المخيمات الفقيرة المنتشرة في بيروت وجنوب لبنان. وقد ساهمت هذه الحرب، التي كانت من أطول الجولات في الحرب الأهلية اللبنانية، إلى فصل كبير بين الشيعة وغير الشيعة، وإلى فرض هيمنة حركة أمل على الطائفة الشيعية، أقلّه حتى بروز نجم حزب الله أواخر ثمانينات القرن العشرين. وبالتالي، ساهمت هذه الحرب، إضافة إلى الحرب ضد «المرابطون»،

(١) وثائقي حرب المخيمات، التلفزيون العربي، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٧. الجزءان ١ و٢
https://www.youtube.com/watch?v=3P3HgJz-veo

(٢) المصدر نفسه.

في إخراج غير الشيعة من نطاق الطائفة الشيعية، وفي رسم حدود الطائفة مع سواها من الطوائف.[1]

استهداف «المارقين»

في الوقت الذي كانت أمل ترسم فيه حدود الطائفة، كان يجري استهداف قيادات في أحزاب علمانية بغية إحكام القبضة على الساحة في المنطقة الغربية لبيروت وفي منطقة الجنوب. وكان أحد الأسباب الكامنة وراء هذا الاستهداف ريبة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، ومن خلفهما القيادة السورية، من العلاقة التي كانت تجمع تلك الأحزاب بمنظمة التحرير الفلسطينية. أما السبب الآخر، فكان الإمساك بورقة المقاومة لإسرائيل. وقد تميّزت مرحلة ما بعد العام ١٩٨٥ باغتيال عدد كبير من قيادات الأحزاب العلمانية، ومن أبرزهم قيادات في الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي، وقد اتُّهمت حركة أمل بتنفيذ معظم هذه الاغتيالات. ففي حزيران/يونيو ١٩٨٥ جرى اغتيال عمدة الدفاع في الحزب السوري القومي الاجتماعي محمد سليم على أيدي عناصر موالية لمنافسه في الحزب أسعد حردان. ومحمد سليم وُلد في الصرفند عام ١٩٥١، ونال شهادة الثانوية العامة من المدرسة الرسمية في صيدا، وتابع دروسه الجامعية في الجامعة اليسوعية، كلية الهندسة الإلكتروميكانيكية. انتسب سليم إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٦٩ وترقّى في قيادة الحزب، حتى أصبح عضواً في المكتب السياسي عام ١٩٧٦، حيث تفرّغ للعمل العسكري. وفي العام ١٩٨٠، أصبح عمدة الدفاع في الحزب، وكان له دور بارز في مقاومة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وفي مقاومة الاحتلال. وقد دبّ الخلاف بينه وبين أسعد حردان، الذي أصبح وزيراً عدة مرات بعد الحرب الأهلية. وقيل إن ذلك كان نتيجة الصراع داخل الحزب بين تيار يقوده حردان ويتأثر بالنفوذ السوري، وتيار يقوده سليم ويريد الحفاظ على استقلالية الحزب. وقد انتهى هذا الخلاف باغتيال سليم في حزيران/يونيو ١٩٨٥، وبانشقاق

(١) Rami Siklawi, The Dynamics of The Amal Movement in Lebanon: 1975- 1990, Arab Studies Quarterly, 2012, 16 - 20.

الحزب السوري القومي الاجتماعي بين مجلس أعلى يقوده إنعام رعد وطوارىء بقيادة عصام المحايري[1].

وفي تلك الفترة، ارتُكبت مجزرتان بحق ناشطي الحزب السوري القومي الاجتماعي بأمر من الشيخ صبحي الطفيلي، الذي كان أميناً عاماً لحزب الله في بداياته، وذلك في بلدتي مشغرة والبزالية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، اختطف القيادي في الحزب الشيوعي ميشال واكد في منطقة بئر العبد، وعُثر على جثته في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ في عين المريسة. وقد اتَّهم الحزب الشيوعي حركة أمل بقتل واكد نتيجة الجهود التي كان يبذلها لإعادة المسيحيين إلى حارة حريك، فيما كان أعضاء في أمل يريدون تهجيرهم وشراء أراضيهم بأبخس الأثمان[2]. وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ جرى اغتيال القيادي في الحزب الشيوعي خليل نعوس بكواتم صوت، أثناء توجُّهه من منزله في المصيطبة إلى مكتب جريدة النداء[3]. نتيجة ذلك وقعت معارك بين الشيوعيين وحزب الله نتج عنها في ٢٤ شباط/فبراير خطف عضو المكتب السياسي للحزب سهيل طويلة من منزله الكائن في المبنى نفسه الذي كانت تقع فيه المستشارية الإيرانية قرب جسر سليم سلام، بعد اشتباك بين الحزب الشيوعي وحزب اللّه، وقد عُثر على طويلة مقتولاً في عين المريسة بعد يوم واحد. وبعد عام، أي في شباط/فبراير ١٩٨٧، جرى اغتيال القيادي في الحزب الشيوعي نور طوقان في منزله الكائن في الضاحية الجنوبية[4]. وفي الشهر نفسه، جرى اغتيال المفكر والفيلسوف الدكتور حسين مروة في منزله على أيدي عناصر قيل إنهم من حزب اللّه. وكان لهذا الاغتيال أثر كبير، لما كان مروة يتمتع به من سمعة وتأثير في أوساط المثقفين العرب. فمروة المولود في حداثا عام ١٩١٠، كان قد أرسل إلى النجف ليتفقه

(١) راجع كتاب: اغتيال محمد سليم عميد الدفاع في الحزب السوري القومي الاجتماعي: مؤامرة على المقاومة.

(٢) هكذا اغتال «حلفاء الأسد» قادة المقاومة الوطنية، جنوبية ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.
https://bit.ly/2JMG53O

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

بعلوم الدين ويصبح شيخاً. لكنه، وأثناء دراسته هناك، تعرّف إلى ناشطين ماركسيين عرّفوه بكتابات ماركس؛ فتأثر به، وأصبح شيوعياً. وكان ذلك أواخر أربعينات القرن العشرين. وكان لمروة نضال ضد الحكم الملكي في العراق دفع الحكومة العراقية عام ١٩٤٩ إلى طرده من البلاد مع عائلته؛ فعاد إلى لبنان حيث تعرف إلى فرج اللّه الحلو وأنطون تابت ومحمد دكروب عام ١٩٥٠، وأسسوا معاً مجلة الثقافة الوطنية. وقد انضم مروة رسمياً إلى الحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٥١، وانتُخب عام ١٩٦٥ عضواً في اللجنة المركزية للحزب، ثم عضواً في المكتب السياسي، درس مروة الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وكان من أهم مؤلفاته كتاب النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية عام ١٩٧٨، وهو الكتاب الذي يعتبره كثيرون سبباً في اغتياله[1]. وكان آخر تلك الاغتيالات اغتيال مهدي عامل، أو حسن حمدان في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٧. ولد حمدان في بيروت عام ١٩٣٦ وتلقّى علومه في مدرسة المقاصد، حيث أنهى دراسته الثانوية، وسافر إلى فرنسا حيث درس الفلسفة في جامعة ليون، ونال شهادة الدكتوراه فيها. وبعد عودته إلى لبنان درّس في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. انتسب حمدان إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٦٠، وانتخب عضواً في اللجنة المركزية أوائل العام ١٩٨٧، وله مؤلفات عديدة من أبرزها بحث في أسباب الحرب الأهلية اللبنانية، وفي نقد الدولة الطائفية[2]. وقد جرى في تلك الفترة تهجير مئات الشيوعيين مع عائلاتهم من مناطق الجنوب، التي كانت تسيطر عليها حركة أمل باتجاه المناطق التي يسيطر عليها جنبلاط في الجبل، وباتجاه بيروت[3].

مع حلول العام ١٩٨٥، كانت الطوائف المسيحية والدرزية والشيعية قد أعادت رسم حدودها، الأمر الذي أفضى إلى قيام الطائفة السنية برسم حدودها. والجدير ذكره أن الطائفة السنية هي الطائفة الوحيدة التي تتكوّن قيادتها من نخب وزعامات مدينية، خلافاً للطوائف الثلاث الآنفة الذكر التي تنطلق قياداتها من أصول وقواعد

(١) هكذا اغتال «حلفاء الأسد»، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

ريفية. ففي الوقت الذي تركزت فيه الطوائف الآنفة الذكر في مناطق محددة لها، حيث تركّز معظم المسيحيين بعد العام ١٩٨٥ في منطقة شمال جبل لبنان تقع شمال طريق بيروت ـ دمشق، وتركزت غالبية الدروز في منطقة جنوب جبل لبنان، وتركّزت غالبية الشيعة في مناطق الجنوب والبقاع الشمالي والضاحية الجنوبية؛ كان السنة منتشرين على كافة الأراضي اللبنانية من دون أن تكون هنالك مناطق جغرافية محدّدة تشكّل مركز ثقل لهم. أدى ذلك إلى افتقاد الطائفة السنية دينامية ذاتية لتعيين حدودها؛ فاعتمدت بالتالي على العصبيات المسيحية والدرزية والشيعية المحيطة بها لتعيّنَ حدودها. من هنا كانت زعامة الرئيس رفيق الحريري بعد الطائف تتعزز، وكانت شعبيته تزداد، عندما تشد الطوائف المسيحية والشيعية والدرزية عصبياتها.

اغتيال زعامات سنّية

شكّل القضاء على حركة «المرابطون» في بيروت فرصة لتفريغ العاصمة من «القوى السنّية». كذلك أسهم اغتيال عدد من الشخصيات السنّية بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٠ في تفريغ هذه الساحة من الأعلام والقيادات الوازنة، الأمر الذي سيفسح المجال بعد الطائف لرفيق الحريري، كي يصبح الزعيم السني الأوحد لنحو عقد من الزمن. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، تعرّض رئيس المجلس الإسلامي الأعلى العلامة الشيخ صبحي الصالح للاغتيال في منطقة ساقية الجنزير التي تسيطر عليها ميليشيا التقدمي الاشتراكي التابعة لجنبلاط. وكان الشيخ صبحي الصالح فقيهاً في علوم الدين، كما كان حائزاً دكتوراه في اللغة العربية التي درّسها في الجامعة اللبنانية. وكان قد تخرّج في الأزهر الشريف عام ١٩٤٧، لينتقل بعد ذلك إلى باريس، كي يدرس في السوربون، وينال شهادة الدكتوراه عام ١٩٥٤ في اللغة العربية وآدابها. درّس الشيخ صبحي الصالح في الجامعتين العربية واللبنانية، كما شغل مناصب عامة بارزة. وقد عُزي اغتياله إلى إطلاقه العديد من المواقف المنتقدة لهيمنة الميليشيات على بيروت، إذ قام مسلحان بإطلاق النار عليه، وهو على درج جامع ساقية الجنزير، حيث كان يتولى إمامة هذا الجامع. وقيل إن

المسؤول الاشتراكي أبو هيثم هو من أمر بتصفيته بإيعاز من وليد جنبلاط[1].

وفي ١ حزيران/يونيو اغتيل رئيس الوزراء اللبناني رشيد عبد الحميد كرامي، وهو من أبرز الشخصيات السنّية في البلاد. ورشيد كرامي هو ابن رئيس الوزراء والزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي. عُرف عن رشيد كرامي قربه من دمشق ومن مصر خلال عهد جمال عبد الناصر. وقد تولّى رئاسة الوزراء ثماني مرات على مدى ثلاثة عقود، كانت أولاها عام ١٩٥٥ في عهد الرئيس كميل شمعون، فيما كانت المرة الأخيرة بين نيسان/إبريل ١٩٨٤ وحزيران/يونيو ١٩٨٧ عندما اغتيل. وقد اتُّهم قائد القوات اللبنانية سمير جعجع باغتياله عبر تفخيخ للمروحية العسكرية التي كانت تقلّه، نفّذه عناصر في الجيش موالون للقوات اللبنانية. وفي أيار/مايو ١٩٨٩، اغتيل مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في انفجار عبوة ناسفة استهدفت موكبه قرب دار الفتوى في عايشة بكار. وكان الشيخ حسن خالد قد درس أصول العلوم الدينية في الأزهر الشريف، وعُيّن مفتياً للجمهورية عام ١٩٦٦. وقد أشارت أصابع الاتهام إلى قائد القوات السورية العاملة في لبنان غازي كنعان، بسبب اتصالات كان خالد يجريها مع العراق. وقد اعتبر كثيرون أن هذا هو السبب الذي أودى أيضاً بحياة النائب والوزير ناظم القادري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. أسهمت كل هذه الاغتيالات في إزاحة شخصيات سنّية عريقة وواسعة النفوذ عن الساحة السنّية. الأمر الذي مهّد لاحقاً لفرض رفيق الحريري زعامته على الطائفة.

الإرهاب الاقتصادي

شكّل الإرهاب الاقتصادي، المتمثل بضرب القيمة الشرائية لليرة اللبنانية، عبر عمليات تضخم وعبر تخفيض قيمتها مقابل الدولار، جزءاً من استراتيجية التطويع التي شنتها النخبة اللبنانية لتطويع الناس. ويعزو الدكتور ألبر داغر، الأستاذ في كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية، تدهور قيمة الليرة إلى موجة هروب من النقد اللبناني نتيجة الحرب، واستبدال عملات أجنبية بالعملة اللبنانية وإلى

(١) حسن صبرا، أبو هيثم: الجاسوس الذي يهدّدون جنبلاط به، الشراع ٤ ـ ٧ ـ ٢٠٠٥.

زيادة العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات، نتيجة زيادة الإنفاق العام، بالدرجة الأولى، على شراء السلاح لتجهيز الجيش، وإلى اقتراض الدولة من المصارف التجارية والمصرف المركزي لتمويل إنفاقها، إضافة إلى عملية المضاربة على العملة التي استفاد منها نافذون في السلطة اللبنانية والمصارف، على حساب صغار المودعين الذين وجدوا أنهم قد فقدوا جنى العمر، بعد أن فقدت مدخراتهم بالليرة اللبنانية قيمتها[1]. ويقول خوري: «حجم الدين العام ارتفع بنتيجة ذلك، من أقل من ٧ مليارات ليرة لبنانية في آخر العام ١٩٨١، إلى أكثر من ١٤ مليار ليرة لبنانية، في آخر العام ١٩٨٢، أي إنه تضاعف خلال عام واحد. كذلك أدّت الطريقة التي اتبعت لشراء أسلحة للجيش، إلى إضعاف الاحتياطي الرسمي بالعملات الصعبة لدى المصرف المركزي بدرجة كبيرة. وقد جعل إبقاء المسؤولين الحكوميين، خلال تلك الحقبة، على مستوى مرتفع من الإنفاق العام، من دون الأخذ بالاعتبار لعدم توفّر موارد كافية لهذه الغاية، الدولة والقطاع العام مزاحمًا للقطاع الخاص، للحصول على مبالغ باتت محدودة من الاحتياطي بالعملات الصعبة. وقد عبّر هذا التنازع عن نفسه في سوق القطع الذي بدأ يشهد مع حلول خريف العام ١٩٨٤، ارتفاع ثمن شراء الدولار في السوق المحلية. ويتحمّل العهد الرئاسي الجديد الذي قام آنذاك، مسؤولية مباشرة في حصول هذه التطورات كلها»[2].

ونتيجة ذلك، وجد القطاع المصرفي نفسه أمام نسبة ٤٠٪ من الديون المشكوك بتحصيلها. ويشير ألبر داغر إلى أن «المصارف كانت قد زادت بقوة تمويلها للإنفاق العام، ابتداء من العام ١٩٨٢. وقد مثّلت التسليفات للقطاع العام نسبة ٢٠ ٪ من ميزانية المصارف السبعة الأولى في بيروت في العام ١٩٨٣. وباتت هذه الأخيرة تخشى مع استمرار تدهور الوضع العام، انخفاض قيمة الديون التي ترتبت لها بذمة الدولة، لأن هذه الأخيرة لا تمتلك ما يكفي من الإيرادات للإيفاء بالتزاماتها.

(١) ألبر داغر، سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٤٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢) المصدر نفسه.

وتأكدت مخاوف المصارف هذه، ابتداء من صيف العام ١٩٨٤، حين أعلنت ميليشيا «القوات اللبنانية» صراحة، بلسان رئيسها آنذاك في تصريح له إلى وكالة رويتر، بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ١٩٨٤، رفضها إعادة المرافئ التي كانت تسيطر عليها إلى الدولة، حارمة هذه الأخيرة من المصدر الرئيسي لإيرادات الخزينة»[1].

أفضى ذلك إلى تفجُّر الأزمة التي أدت إلى انهيار العملة اللبنانية، حيث تراجعت قيمتها أمام الدولار الأميركي من ٦,٨ ليرات للدولار الواحد في أواخر العام ١٩٨٤ إلى ٤٥٥ ليرة في أواخر العام ١٩٨٧، و٨٤٢ ليرة في العام ١٩٩٠. وسوف تشهد العملة انهيارات أخرى خصوصاً في العام ١٩٩٢، بوصول سعر الدولار إلى ٢٥٠٠ ليرة، قبل تثبيته على ١٥٠٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد[2]. وقد قُدّم رفيق الحريري آنذاك على أنه العامل الذي أسهم في تثبيت الليرة، وكان أحد أهم أسباب تأييده من جمهور واسع من اللبنانيين، الذين لم يريدوا أن تتكرر تجربة الثمانينات التي نكبتهم اقتصادياً.

لبنان الجديد... القديم

مع حلول العام ١٩٨٥، كانت الطوائف اللبنانية قد أعادت رسم حدودها من جهة، وقمعت حركات التمرد على نظام الطوائف اللبناني من جهة أخرى. وكانت قد فرضت حدودها ومناطق نفوذها، وباتت جاهزة لتسوية سياسية فيما بينها تفرض تعديلاً على نظام التحاصص الطائفي بحيث تُستبدل بثنائية الإسلامية ـ المسيحية التي أقرّت بميثاق العام ١٩٤٣ رباعية مسيحية ـ سنية ـ شيعية ـ درزية، ستُقر باتفاق الطائف عام ١٩٨٩. لكن هذا الاتفاق سيشهد بداياته مع الاتفاق الثلاثي الذي وقّع بين ثلاثة أقطاب، هم قائد القوات اللبنانية إيلي حبيقة ممثلاً الطرف المسيحي، والزعيم الدرزي وليد جنبلاط ممثلاً الطائفة الدرزية، ورئيس حركة أمل نبيه بري ممثلاً الطائفة الشيعية.

(١) ألبر داغر، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

الاتفاق الثلاثي

جرى التمهيد للاتفاق الثلاثي في المنطقة الغربية بفرض ثنائية أمل - الاشتراكي، بعد تصفية الأحزاب والقوى الأخرى أو تطويعها. أما المنطقة الشرقية فشهدت صراعاً آذار/مارس ١٩٨٥، تمكّن من خلاله إيلي حبيقة وسمير جعجع من القضاء على حزب الكتائب واحتلال مراكزه، وعزل رئيس الجمهورية أمين الجميل. وبعد أن أصبح إيلي حبيقة المسيطر على المنطقة المسيحية، غدا على استعداد للبحث في التسوية المزمع عقدها لإعادة ترميم النظام الطائفي اللبناني[1]. وكانت سورية تظن أنها خرجت منتصرة من الصراع الذي دار بينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل في لبنان منذ العام ١٩٨٢، وأنّ بامكانها فرض حل في لبنان برعايتها، ومن دون نيل رضا الأميركيين وسواهم. لذلك طرحت القيادة السورية فكرة اتفاق بين الأطراف اللبنانية الفاعلة على الأرض وهي بالطبع القيادات والقوى الطائفية. وبينما كان كل من نبيه بري ووليد جنبلاط على علاقة وثيقة بدمشق، كان على حبيقة فتح قنوات معها. وقد تطوع الوزير ميشال سماحة لأداء هذا الدور[2]، بالنظر إلى علاقة سابقة له مع القيادة السورية منذ بدايات الحرب اللبنانية. وقد بدأت مباحثات سرية بين الأطراف الثلاثة تحوّلت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ إلى اجتماعات ثلاثية في دمشق بين حبيقة وجنبلاط وبري يرعاها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. وقد توصلت إلى تعديلات طفيفة على النظام اللبناني، تقضي بإقرار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب والوظائف العامة، وبتحويل النظام من رئاسي إلى برلماني. فوفقاً للاتفاق، يتولّى مجلس الوزراء مجتمعاً السلطة التنفيذية ويجري العمل على إلغاء الطائفية السياسية.

لكن لم يُقدَّر للاتفاق الثلاثي النجاح في ذلك الوقت لعدة أسباب. كان السبب الأول والأهم هو عدم إمكانية أن يكون هنالك حل في لبنان من دون موافقة الولايات المتحدة الأميركية. فقد كانت واشنطن تمتلك أوراقاً عدة يمكن أن تلعبها لعرقلة

(١) روبير حاتم، مصدر سابق، ص ٧٣.

(٢) المصدر نفسه.

الاتفاق، ومن ضمنها تحالفاتها في الساحة المسيحية. وكان رئيس الجمهورية أمين الجميل من ضمن الشخصيات الرافضة للاتفاق، وكان يسيطر على الجيش اللبناني؛ ذلك أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة بوصفه رئيساً للجمهورية. كذلك كان أركان الجبهة اللبنانية، وعلى رأسهم الرئيس كميل شمعون، قد انتقلوا من تأييد للاتفاق الثلاثي في البداية إلى معارضته، بعد أن ظهرت المعارضة الأميركية له. لذلك أمر حبيقة، في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، بقصف القصر الجمهوري في بعبدا، بينما كان الرئيس الجميل في دمشق، وذلك بهدف الضغط عليه لقبول بنود الاتفاق[1]. لكن بعد ذلك بيومين، قام قائد قوات الشمال بالقوات اللبنانية، وبدعم من الجيش اللبناني وبأوامر من أمين الجميل، بالانقلاب على حبيقة. وبعد معارك عنيفة بين مناصري جعجع ومناصري حبيقة، هُزم حبيقة، واضطر للهروب إلى منطقة بيروت الغربية، فيما تمكّن سمير جعجع من السيطرة على المنطقة الشرقية، وإفشال الاتفاق الثلاثي والحل السياسي[2]، الذي سيتوجب عليه الانتظار لخمس سنوات أخرى وجولات دموية جديدة، حتى يتوصل الأفرقاء المحليون ورعاتهم الدوليون إلى حل للأزمة اللبنانية، وفقاً للصيغة الطائفية للحكم من خلال اتفاق الطائف الذي كان في مضمونه استمراراً للاتفاق الثلاثي[3].

وفي مقابلة أجرتها معه مجلة الوسط التابعة لجريدة الحياة، أشار قائد القوات اللبنانية السابق إيلي حبيقة إلى أن «قصة 'الاتفاق الثلاثي' بدأت برسالة وجّهها إلى دمشق في ختام خلوة استمرت أياماً في منزل رجل الأعمال آنذاك رفيق الحريري في دوردان قرب باريس»[4]. ويشير إلى أن شريكه في الاتفاق الثلاثي كان قائد الجيش

(١) روبير حاتم مصدر سابق ٧٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) اتفاقية الطائف: هل كانت نسخة جديدة لـ «الاتفاق الثلاثي » عام ١٩٨٥ الذي سقط بانتفاضة قواتية داخلية؟ الأفكار، ١٦ - ١ - ٢٠١٥. http://alafkar.net/

(٤) إيلي حبيقة يتذكر. عون كان شريكي في «الاتفاق الثلاثي»، قرّرت الهجرة إلى البرازيل فقال الحريري... الحياة، ١ - ٩ - ١٩٩٧.

ميشال عون الذي «فشل في تنفيذ ما كان مطلوباً منه»[١]. وعن لقائه نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، يقول حبيقة: «حصل لقاء تعارف في يوم الوصول ولقاء آخر في يوم التوقيع. كان اللقاء جيداً. واللقاء مع أبو جمال سهل دائماً. في اللقاء الأول قال ما معناه أنه كان يشك في أن تصدر عن فريق «القوات» خطوة متقدمة في اتجاه الحل. الواقع أنه خيمت على كل اللقاءات آنذاك حصيلة التجارب بين القيادة السورية والرئيس أمين الجميل ومحاولات الاتفاق المتكررة وما تخللها من مناورات. لهذا ربما كانت هناك علامة استفهام حول قدرة فريقنا على الثبات في موقفه وعلى التزام ما يتعهده»[٢].

ويشير حبيقة إلى أن أمين الجميل كان على علم بالاتفاق، فقد «كان كريم بقرادوني قد سبقني إلى زيارته فور عودتنا، وأبلغه أن الأجواء لم تكن جيدة. وأن كريم أبلغ الجميّل ما معناه أن حبيقة أبرم اتفاقاً مع السوريين ووضعك خارجه. في الفترة التي كنا نتفاوض فيها حول «الاتفاق الثلاثي» كان سمير يحاول، من تحت الطاولة، مد خيوط مع أمين بواسطة مخابرات الجيش التي كانت بقيادة العقيد سيمون قسيس. وبدأت عملية تنسيق بين جماعة سمير وفريق من المخابرات. وأرسل سمير في اتجاه أمين إشارات مفادها أنه لا يؤيد العملية التي تحدث. هنا نشأت علاقات بين جعجع وفريق من الكتائبيين المؤيّدين للجميل، وتحديداً ما كان يسمى سابقاً «قوات الـپ٧٥» وإقليم المتن الشمالي الكتائبي. وضع سمير هذه العلاقة على نار خفيفة في انتظار حصوله على ضمانات، وتأكّده من حصته. وحين أبلغه بقرادوني وقد أوحى إليه بأن وضعه ليس مضموناً، قرّر سمير السير في علاقته مع أمين»[٣].

ويشير حبيقة إلى وعيه لحالات في القوات تعارض الاتفاق؛ فطرح على السوريين إطلاق الموقوفين لديهم من عناصر القوات. وقد جرى الاحتفال بذلك بحضور سمير

(١) إيلي حبيقة يتذكّر، مصدر سابق.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

جعجع[١]. ويتحدث حبيقة عن محاولة لاغتياله قام بها سمير جعجع وأمين الجميل على طريق الكرنتينا، حين تعرّض موكبه الذي لم يكن هو فيه لكمين وإطلاق نار أدى إلى مقتل عشرات من مرافقي حبيقة[٢]. ويشير حبيقة إلى دعم أركان الجبهة اللبنانية له في مسعاه لتوقيع الاتفاق الثلاثي، ثم تراجعهم عن ذلك قُبَيل انقلاب جعجع عليه بدعم من أمين الجميل[٣]. لكن ما لم يتحدث به حبيقة أو جعجع أو أي من قيادات الجبهة اللبنانية، هو أعداد القتلى من مناصري حبيقة أو جعجع الذين سقطوا في المعارك بين الطرفين، ولا أعداد الضحايا الذين سقطوا بين المدنيين. ويبقى هذا الموضوع طي الكتمان ولا أحد يتحدث فيه إلا همساً، ومن دون أن يكون هنالك سند مادي يميط اللثام عن التفاصيل.

ظاهرة الحريري

في هذا الوقت ظهر اسم الشيخ رفيق الحريري في لبنان بوصفه الموفد الخاص للمملكة العربية السعودية. لكن دور الحريري كان قد بدأ قبل ذلك في العام ١٩٨٢، بوصفه ثرياً لبنانياً في المملكة، ورجل خير قامت مؤسسته أوجيه بتنظيف شوارع بيروت قبل أيام من اقتحام الجيش الإسرائيلي لها. ووفقاً لمصادر مطّلعة، كان للشيخ رفيق دور خاص بتنظيم زيارة بشير الجميل للمملكة العربية السعودية قبل أسبوعين من انتخابه رئيساً[٤]. كذلك يحكى عن علاقة وثيقة جمعت الحريري بجوني عبده الضابط السابق في الشعبة الثانية أيام فؤاد شهاب، والذي كان قد أضحى مقرباً من بشير في بداية الحرب الأهلية. وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، تحوّل فندق البريستول إلى مقر إقامة الشيخ رفيق الحريري، الذي كان يتصرّف على أنه رئيس للحكومة، حيث يقوم بتشكيل حكومات وتسمية وزراء[٥]. لكن فشل

(١) إيلي حبيقة يتذكّر، مصدر سابق.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) نجاح واكيم: الأيادي السود، (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٨)، الفصل الأول.
(٥) المصدر نفسه.

أهداف الاجتياح الإسرائيلي أدت إلى إحباط فرص الحريري في أن يكون هو رئيساً للوزراء في عهد أمين الجميل؛ فأعيدت تسمية شفيق الوزان رئيساً للحكومة في ظل الصراع الدائر في لبنان آنذاك، والذي انتهى بفشل إسرائيل والكتائب بفرض حل في لبنان مناسب لهما، وهو ما تجلّى بذهاب أمين الجميل إلى دمشق في آذار/مارس ١٩٨٤ وإلغائه لاتفاقية ١٧ أيار/مايو، من ثمّ، مع إسرائيل.

وفي العام ١٩٨٨، عاد الحريري إلى أداء دور فاعل على أعتاب الانتخابات الرئاسية التي كان مزمعاً انعقادها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، بعد نهاية ولاية الرئيس أمين الجميل. ويقول السفير اللبناني السابق عبد الله بوحبيب في كتابه الضوء الأصفر[١] أنه في حزيران/يونيو ١٩٨٨ كان في باريس، ولبّى دعوة عشاء من السيد خالد خضر آغا في منزله، حيث حضر أيضاً الشيخ رفيق الحريري. ودار بين الاثنين حوار طلب فيه الحريري من بوحبيب أن يعرض على الرئيس أمين الجميل تقديم استقالته قبل ٦ أشهر من انتهاء ولايته مقابل مبلغ ٣٠ مليون دولار، يدفعها له الحريري. وعندما سأله بوحبيب عن الفائدة التي سيجنيها الحريري من ذلك قال له إنه يسعى لأن يكون صديقه جوني عبده رئيساً للجمهورية، ويصبح هو رئيساً للحكومة، مؤكداً أن الملك فهد مستعد للمجيء بنفسه إلى دمشق لإقناع الرئيس الأسد بجوني عبده. وأردف الحريري قائلاً إنه مستعد لدفع ٥٠٠ مليون دولار مقابل حل الميليشيات ودمج زعمائها بالدولة. وبعد أسابيع قليلة، كان بوحبيب في أنقرة لحضور حفل استقبال أقامته وزارة الخارجية، حين تقدم منه أحد القناصل الغربيين وسأله عن الشيخ رفيق الحريري الذي سيكون له مستقبلاً شأن كبير في لبنان، وسيكون ممثل السعودية في لبنان ما بعد الحرب[٢].

تجديد النخبة المركنتيلية

لم يكن رفيق الحريري مجرد رجل أعمال لبناني عادي ذهب إلى الخليج، وكوّن

(١) عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر، صادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩١.
(٢) المصدر نفسه.

ثروة، وعاد إلى لبنان ليساهم في إعادة بناء بلده الذي دمّرته الحرب، وفقاً لما جاء في سيرته الذاتية التي أوردها موقع مؤسسة الحريري[١]. هذه القصة، التي طفت على السطح، والتي أغرت الكثير ممّن حققوا ثراء في بلاد الاغتراب أن يطمحوا ليصبحوا زعماء سياسيين في بلاد الأرز، مثل الأمير الوليد بن طلال، والمليونير فؤاد مخزومي، لم تكن إلا ما أراد صاحب القصة أن يظهره عن نفسه. لكن الحقيقة كانت تخفي أبعاداً لهذه الشخصية التي عبّرت عن فرادة في إحكام الصيغة اللبنانية وإعادة ترميمها، وعن رمز لطبقة اقتصادية اجتماعية أعيد إنتاجها خلال الحرب الأهلية اللبنانية وبعدها. ووفقاً للسيرة الذاتية الرسمية لرفيق الحريري، أنه ولد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ في عائلة متواضعة. وأكمل دراساته الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مدارس صيدا، قبل أن ينتقل إلى الجامعة العربية ليدرس فيها اختصاص إدارة الأعمال. بعد ذلك غادر الحريري عام ١٩٦٥ إلى المملكة العربية السعودية ليعمل مدرساً. ثم التحق بإحدى شركات المقاولات. وتذكر السيرة الذاتية للحريري أنه أسس في العام ١٩٦٩ شركة المقاولات الخاصة به، وهي سيكونيست؛ وأنه حصل في العام ١٩٧٨ على الجنسية السعودية. وفي العام ١٩٧٩، استحوذ الحريري على ملكية شركة أوجيه قبل أن يؤسّس شركة أوجيه العالمية، ومقرّها باريس. كذلك امتدت مصالحه إلى القطاع المصرفي والعقارات والنفط والاتصالات[٢]. وتتناول السيرة الذاتية الأعمال الخيرية للحريري، وإنجازاته عندما تولّى رئاسة الوزارة، إضافة إلى علاقاته الدولية واغتياله[٣].

ظهر اسم الحريري لأول مرة في لبنان سنة ١٩٧٩، عندما أسس الرابطة الإسلامية للعلم والثقافة، والتي أصبحت لاحقاً مؤسسة الحريري. وفي العام ١٩٨٢، لمع اسمه كفاعل خير دفع تعويضات لضحايا الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٧٨، وفي اجتياح العام ١٩٨٢، أدّت شركته أوجيه دوراً في إزالة الردم من الطرقات في بيروت

(١) Rafik Hariri Biography, rhf.org at http://rhf.org.lb/?q=content/rafik-hariri-biography
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

حتى قبل انتهاء المعارك مع الإسرائيليين. وجرى حديث عن تمويله لميليشيات الحرب وخصوصاً الميليشيات الطائفية، واستفاد من تدميرها للوسط التجاري لبيروت تمهيداً لاستملاكه عبر شركة سوليدير، بعد انتهاء الحرب الأهلية[١]. وفي مرحلة من مراحل الحرب، أدّى دوراً كموفد سعودي إلى لبنان، وكان له دور محوري، ولو غير منظور، في عقد اتفاق الطائف. ومن سيرته الذاتية نستنتج أن الحريري كان يمثل نمطاً معيناً من رأس المال، وهو رأس المال المرتبط بالمقاولات والمصارف لا رأس المال الصناعي المنتج. وبالتالي، عبّر الحريري عن مصالح رأس المال العقاري والمالي المضارب، لا مصالح طبقة الرأسمالية الصناعية. هذا ما يفسّر سرعة اندماجه في نادي النخبة اللبنانية المالية التقليدية، التي تزاوجت مع رأس المال العقاري منذ خمسينات القرن العشرين. وهذا ما يفسّر إفلاس مئات المصانع في السنة الأولى من حكم الحريري بعد تسميته رئيساً للوزراء أواخر العام ١٩٩٢. كذلك عبّر الحريري عن طبقة رأسمالية ارتبطت برأس المال السعودي، وبالتالي عبّرت عن النفوذ السياسي السعودي، وهو ما سيجد مجالاً سياسياً له في لبنان الطائف، الذي توزّع النفوذ فيه الأميركيون والسعوديون والسوريون، فكان الحريري ممثلاً للحصة السعودية[٢].

الجولة الأخيرة من الحرب

بعد العام ١٩٨٥، كانت الحرب الأهلية في بُعدها الداخلي قد حقّقت أهدافها بانتصار القوى الطائفية، وفرض إرادتها على القوى غير الطائفية. وما كان عليها بعد ذلك، إلا أن تلعب لعبة الطوائف التقليدية بتمثيل النفوذ الخارجي. كانت الطائفة الشيعية بزعامة نبيه بري قد تحالفت منذ السبعينات مع سورية، قبل أن يشكّل صعود حزب الله في النصف الثاني من الثمانينات اختراقاً في الطائفة لمصلحة النفوذ الإيراني. لكن التحالف الإيراني – السوري كان سيفرض نفسه على الطائفة، وتماسكها في مواجهة أي اختراق، على الرغم من الصدامات المتكررة التي كانت

(١) نجاح واكيم: الأيادي السود، مصدر سابق.
(٢) المصدر نفسه.

تحدث بين حركة أمل وحزب الله، وخصوصاً في العام ١٩٨٩، حين شملت المعارك الضاحية الجنوبية والجنوب مؤدية إلى سقوط مئات القتلى والجرحى بين الطرفين. في المقابل، كان تفريغ الساحة السنّية، الذي بدأ بتصفية المرابطون، وانتهى باغتيال ناظم القادري، قد أفرغ الساحة السنية، ما فتح المجال أمام بروز رفيق الحريري «كمخلص للطائفة» واستلحاقها بالنفوذ السعودي، وهو ما كان قائماً في صفوفها منذ السبعينات، بعد تراجع النفوذ المصري عقب وفاة عبد الناصر، وتصاعد النفوذ السعودي في ظل الملك فيصل والملك فهد. أما المسيحيون، فكانوا موالين دائماً لأقوى قوة غربية. وبالتالي بات ولاؤهم للولايات المتحدة، فيما شكلت العلاقة مع فرنسا تعبيراً عن نوستالجيا لزمن مضى. أما الدروز فكانوا على علاقة وثيقة بسورية، لكنهم كانوا قد بدأوا، عبر وليد جنبلاط، بتنويع علاقاتهم بغية مضاعفة دور الطائفة التي وجدت نفسها في موقف أدنى من بقية الطوائف بحكم حجمها. وقد نسج جنبلاط إضافة إلى علاقاته بالسوريين، علاقات مع الأميركيين والسعوديين، وحتى الإسرائيليين. فبعد إعادة تنظيم البيت الداخلي وفقاً لتوازنات الطوائف، كان على زعماء تلك الطوائف انتظار ما سيؤول إليه الصراع بين القوى الإقليمية والدولية من توازنات جديدة تحدّد الحجوم السياسية لكل طائفة في النظام اللبناني في ظل التحولات الدولية التي أشرنا إليها في الفصل الثالث[١].

بناء على ما تقدم، كان على اللبنانيين المرور بمرحلة عنف أخيرة في العام ١٩٨٩ – ١٩٩٠ والتي سُمّيت بحرب التحرير. وكان أبرز شخصية فيها هو قائد الجيش العماد ميشال عون. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، انتهت ولاية الرئيس أمين الجميل من دون انتخاب رئيس للجمهورية؛ فوقعت البلاد في فراغ دستوري دفع الجميل إلى تسمية قائد الجيش ميشال عون رئيساً لحكومة عسكرية مؤقتة لحين انتخاب رئيس للجمهورية. لكن الحكومة التي كان يرأسها الرئيس سليم الحص منذ اغتيال الرئيس رشيد كرامي رفضت الاعتراف بحكومة عون، خصوصاً وأنها لم تكن ميثاقية إذ كان قد انسحب منها الأعضاء المسلمون فيما بقي في عضويتها الأعضاء

(١) راجع الفصل الثالث.

المسيحيون الثلاثة. وفي آذار/مارس ١٩٨٩، أطلق عون حرب التحرير ضد الوجود السوري في لبنان. وقيل إن ذلك جرى بتشجيع من الأميركيين الذين كانوا يريدون الضغط على السوريين ليقدموا تنازلات في ما يتعلق بعملية السلام التي كان يجري التحضير لها، وذلك عبر التخلّي عن الورقتين الفلسطينية والأردنية[1]. استمرت هذه الحرب لأشهر عدة أدت إلى تدمير كبير في لبنان، وخصوصاً في المنطقة الشرقية. في هذا الوقت تشكّلت لجنة عربية ثلاثية برئاسة المندوب الجزائري في الجامعة العربية الأخضر الإبراهيمي الذي خاض مفاوضات بين الأطراف المتحاربة والسعودية وسورية، أثمرت اتفاقاً على عقد اتفاق الطائف. قبلت هذا الاتفاق القيادات الدرزية والشيعية والسنية، إضافة إلى القوات اللبنانية بقيادة جعجع والبطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير وحزب الكتائب، فيما عارضه عون.

◄ اتفاق الطائف

في ٣٠ أيلول/سبتمبر، عُقد مؤتمر في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية لأعضاء المجلس النيابي اللبناني بغية مناقشة بنود الاتفاق الذي كان من شأنه إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية. دامت الاجتماعات التي حضرها ٦٣ نائباً لبنانياً من أصل ٧٣ لأسابيع عدة، جرت خلالها مناقشة بنود التعديلات الدستورية والإصلاحات الواجب إدخالها على النظام اللبناني، بما يشمل نفوذ الطوائف. وقد جرى التوقيع على النص النهائي للاتفاق في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وصدّق عليه مجلس النواب اللبناني في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد شكّل المؤتمر غطاء لعملية تفاوض سرّية بين سورية والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية جرى خلالها تقاسم النفوذ في لبنان، على أن يمثل المسيحيون الحصة الأميركية في لبنان ويمثّل الشيعة الحصة السورية، فيما يمثّل السنّة الحصة السعودية، ويؤدّي الدروز دور الموازن للنظام الطائفي. ونص الاتفاق على تكون للبنان علاقات مميّزة مع سورية، فيما شهد دوراً في الكواليس للشيخ رفيق الحريري الذي كان دائم الحضور في أروقة

(١) راجع كتاب كارول داغر: جنرال ورهان، (بيروت: FMA، ١٩٩٢).

الفندق الذي استضاف النواب اللبنانيين[1]. وقد أكد الاتفاق مبدأ العيش المشترك بين الطوائف اللبنانية والتوازن فيما بينها، وتقاسم السلطة بين زعاماتها. كذلك نص الاتفاق على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وعلى سحب الصلاحيات التنفيذية من رئاسة الجمهورية، ونقلها إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، على أن يكون رئيس الحكومة مسؤولاً أمام مجلس النواب الذي تصاعدت أهميته ونفوذه في ظل التعديلات الجديدة، وأضحى نفوذ رئيسه الشيعي مساوياً لنفوذ رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الحكومة السنّي. وقد نص الاتفاق على نزع سلاح الميليشيات، وعلى دمج عناصرها بالدولة، فيما نص على الحفاظ على حق المقاومة اللبنانية بحمل السلاح حتى تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي. كذلك نص الاتفاق على خطوات لإلغاء الطائفية السياسية، وزيادة عدد النواب إلى ١٢٨، على أن تقر المساواة في العدد بين المسيحيين والمسلمين، وأن يشكّل مجلس الوزراء بالتساوي بين الأعضاء المسيحيين والمسلمين.

ووفقاً لنص اتفاق الطائف، فإن «لبنان وطن سيد حر مستقل وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً. ولبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها...». نص الاتفاق أيضاً على أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز أو تفضيل». ويشير الاتفاق إلى أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية، يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها... ويضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي على أن يوزع الأعضاء بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً بين طوائف كلتا الفئتين وبين المناطق». وفي ما يتعلق برئيس الجمهورية، نص الاتفاق على أن «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويسهر على احترام الدستور

(١) نجاح واكيم: الأيادي السود، مصدر سابق، الفصل الأول.

والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً للدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء، ويمارس الصلاحيات التالية: يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء ولا يصوّت، ويترأس المجلس الأعلى للدفاع، ويصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله الحق بالطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال ١٥ يوماً من تاريخ إيداعها لدى رئيس الجمهورية، ويصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويسمّي رئيس الحكومة بالتشاور مع مجلس النواب، كما يسمّي الوزراء بالتشاور مع رئيس الحكومة، ويتولى المفاوضة في عقد الاتفاقات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة»... أما بخصوص رئيس الحكومة فقد نص اتفاق الطائف على أن رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة، ويمثّلها، ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس صلاحيات ترؤُس مجلس الوزراء وإجراء الاستشارات النيابية مع رئيس الجمهورية لاختيار الوزراء، وتقديم البيان الوزاري لمجلس النواب في مهلة لا تتعدى ٣٠ يوماً بعد تأليف الحكومة. وهو يطرح السياسة العامة أمام مجلس النواب، ويوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة، كما يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها... كذلك نص الاتفاق على تحديد صلاحيات مجلس الوزراء والوزير إضافة إلى نصه على العمل لإلغاء الطائفية السياسية بعد انتخاب أول مجلس نواب بعد الطائف. كذلك شدّد الاتفاق على العلاقات المميزة التي تجمع لبنان سورية[(١)].

العفو العام عن مجرمي الحرب

وفي يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وهو اليوم نفسه الذي صودق فيه على بنود اتفاق الطائف، التقى النواب اللبنانيون في قاعدة القليعات الجوية شمال لبنان، وانتخبوا رينيه معوض رئيساً للجمهورية، فيما كُلّف سليم الحص برئاسة الحكومة

(١) راجع نص اتفاق الطائف على موقع مجلس النواب اللبناني.

لحين إجراء انتخابات نيابية جديدة. إلا أن معوض اغتيل بعد ١٧ يوماً؛ فجرى انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية. وكان على الرئيس الجديد أن ينتظر حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ لإطاحة العماد ميشال عون من بعبدا، بعد التفاهم الأميركي ـ السوري الذي جرى في ضوء اجتياح العراق للكويت ووقوف سورية مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في مقابل تخلي الولايات المتحدة عن معارضتها لإطاحة العماد عون. وقد تلا ذلك صدور قانون حل الميليشيات ودمج عناصرها بقوى الأمن اللبنانية. وكان هذا من أخطر القرارات، إذ إنه شرعن عملياً هذه الميليشيات، وجعلها تكون هي الدولة. كذلك صدر قرار بالعفو العام عن جميع الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية، الأمر الذي أعفى من ارتكب جرائم من المسؤولية، بل كافأه بدمجه بالقوى الأمنية[(١)].

وفي كتاب «شرح قانون العقوبات اللبناني» الصادر في بيروت عام ١٩٩٨، يشير الدكتور محمود نجيب حسني إلى قانون العفو العام بأنه «تجريد الفعل من الصفة الجرمية، بحيث يصير له حكم الأفعال التي لم يجرِّمها المشترع أصلاً»، وأنه يهدف إلى «التهدئة الاجتماعية بإسدال النسيان على جرائم ارتكبت في ظروف سيئة اجتماعياً، فيريد المشترع بنسيانها أن تحذف من الذاكرة الاجتماعية الظروف السابقة كي يتهيأ المجتمع، أو يمضي في مرحلة جديدة في حياته لا تشوبها ذكريات تلك الظروف»[(٢)]. وقد نص القانون رقم ٩١/٨٤ الخاص بالعفو العام عن مرتكبي الجرائم في الحرب الأهلية بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ على إعطاء الحكومة «سلطة استثنائية لمدة سنة ابتداءً من تاريخ العمل بهذا القانون، لإصدار عفو خاص له مفاعيل العفو العام بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء عن كل شخص محكوم أو ملاحق بالجرائم المستثناة من هذا العفو، الواقعة على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي والمرتكبة قبل ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١»[(٣)].

(١) كمال ديب: أمراء الحرب وتجار الهيكل: خبايا رجال السلطة والمال في لبنان، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٧)، ٤٤٣ ـ ٤٤٧.

(٢) كميل داغر: العفو العام والإفلات الجماعي من العقاب في النظام اللبناني، المنشور، ٨ ـ ٤ ـ ٢٠١١.

(٣) المصدر نفسه.

ويشير كميل داغر إلى الآتي:

«إذا كان العفو العام يعني النسيان والغفران، فمن يمكن أن ينسى، ومن يحق له أن يغفر؟ وأي سلم أهلي يمكن أن يقوم على نسيان وغفران لا يقترنان بالحد الأدنى، على الأقل، من كشف الحقيقة، وضمان العدالة؟ ولقد أصابت منظمة Amnesty حين اعتبرت أن القانون الأهم في السلسلة التي سبق أن استعرضناها، ألا وهو قانون ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١، هو قانون إشكالي لأسباب عدة، ولا سيما أنه «يكفل إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب»، من جهة، و«يمنع ظهور الحقيقة، من جهة أخرى»، مضيفة: «أن لبنان لن يعرف سلاماً حقيقياً ودائماً، وأن حقوق الإنسان لن تحظى بالحماية إلا إذا واجه البلد ماضيه بإجراءات تتيح التحقيق في فترة الحرب وإظهار الحقيقة بخصوص الإساءات إلى حقوق الإنسان المرتكبة في إطار ما شهده من نزاعات»[١].

ويعتبر داغر أن القانون لم يسهم في دمل الجراح، بل أسهم في إبقاء النقمة قائمة فيقول:

«يتمثل بالعفو العام كمؤسسة تضمن بقاء النار تحت الرماد، بعيداً عن أي مسعى للمحاسبة وتحديد المسؤوليات، نعتقد أن هذه الصورة المثيرة لمخاوف كبرى حقيقية مرشحةٌ للتكرار، بلا انقطاع، طالما يعاد بناء الوطن والدولة، مرة بعد أخرى، بالمواد القديمة نفسها، التي كرّسها اتفاق الطائف، على الرغم من كوة ضيقة نسبياً فتحها على مجتمع ودولة علمانيين»[٢].

(١) كميل داغر، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

الخاتمة

فيما كنت أعدّ الكتاب عن الحرب الأهلية اتصل بي شاب من المهجر عبر وسائل التواصل الاجتماعي اسمه بيار عون، وأخبرني أن والده كان في بداية الحرب الأهلية قيادياً في الأحرار ثم في حزب الكتائب، وكان مسؤولاً عن منطقة كفرشيما واسمه لويس بطرس عون. وقال لي إن لقب أبيه كان الأوسكار وقد قاتل خلال حرب الجبل في بحمدون قبل نقله منها بعد خلاف دب بينه وبين سمير جعجع، الذي جاء من الشمال ليقود الدفاع عن الجبهة ضد القوات الجنبلاطية، وأن والده نُقل بعد ذلك إلى الجية. ويضيف بيار عون أنه، في العام ١٩٨٥، وبعد تصفية حزب الكتائب على يد الثنائي إيلي حبيقة - سمير جعجع، قرر الأخير التخلص من أبيه. وكان قد حاول اغتياله مرتين عبر إطلاق النار على موكبه: الأولى كانت عند مستديرة الصالومي، والثانية عند نفق نهر الكلب في الضبيّه. عندها بدأ والده بالاستعداد للهروب من لبنان وخصوصاً بعد تنبيه الرئيس أمين الجميل له. لكن قبل أيام على سفره، استدرجه أشخاص تبيّن أنهم خضعوا لجعجع ليذهب إلى منطقة بزمّار بمرافقة أربعة من حراسه. وهناك اختفت سيارة المرافقة التي كانت تحرس لويس بطرس عون، فيما أطلق مرافقه الجالس إلى جانبه النار على صدره، إلا أن عون لم يمت فأُخذ إلى مكان تعرّض فيه للتعذيب، ثُم قُتل برصاصة أسفل عينه، ووُضع في صندوق سيارته على كوع بالقرب من يسوع الملك، حيث عُثر عليه[١].

هذه القصة بحاجة إلى تدقيق إلا أنها تعطي مؤشراً على مصير أشخاص شاركوا

(١) بناء على إفادة بيار لويس عون، ابن المغدور.

في الحرب معتقدين أنهم يقاتلون «للدفاع عن لبنان»، ثم أصبحوا هم ضحية العنف الذي مورس خلال الحرب الأهلية.

كثيرون حاولوا تصوير الحرب الأهلية اللبنانية على أنها «حرب الآخرين على أرض لبنان». ولا شك أن البعد الخارجي كان له دور أساسي في الحرب. فلقد كان لمنظمة التحرير الفلسطينية دور في الحرب الأهلية عبر دعم أطراف لبنانية كان أبرزها الأطراف المنضوية تحت لواء الحركة الوطنية، ضد السلطة اللبنانية. كذلك كان لسورية دور في هذه الحرب، عبر تحالفها مع أطراف خاضت هذه الحرب، كان أبرزها حركة أمل بزعامة المحامي نبيه بري، والحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد بك جنبلاط، بالإضافة إلى دعمها لأطراف أخرى في الحرب، وانتشار قواتها في مناطق كثيرة في لبنان، من ضمنها منطقتا الشمال والبقاع، بالإضافة إلى بيروت الغربية بعد العام ١٩٨٧. لكن الجدير ذكره أن الأطراف اللبنانية وأبرزها حزبا الكتائب والوطنيين الأحرار، التي كانت تتّهم منظمة التحرير وسورية بتدخلهما في الحرب اللبنانية، كانت بدورها تعقد تحالفات مع إسرائيل منذ ما قبل الحرب اللبنانية، وحتى قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٥ وبروز «مشكلة السلاح الفلسطيني غير الشرعي». فوفقاً لكتاب الإسرائيلي رؤوفين أرليخ، الذي يستند إلى أرشيف أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، فإن علاقات جمعت بين مختلف الزعامات اللبنانية المسيحية والإسلامية في لبنان منذ ثلاثينات القرن العشرين، بما فيها حزب الكتائب اللبنانية الذي كان قد بدأ يتلقى تمويلاً من إسرائيل منذ العام ١٩٥٠ [1]. وهذا ما تذكره أيضاً الكاتبة كيرستن شولتزه في كتابها «ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان»[2]. علماً أن الزعامات اللبنانية المختلفة كانت معروفة بعلاقاتها المتنوعة مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والعراق... لكن هذا التدخل لا يمكن

(١) رؤوفين أرليخ: المتاهة اللبنانية: سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان ١٩١٨ - ١٩٥٨، الطبعة العبرية صدرت في العام ٢٠٠٠، فيما صدرت الطبعة العربية عام ٢٠١٧.

(٢) كيرستن شولتزه: ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان: ١٩٤٨ - ١٩٨٤، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٠).

أن يجري لولا طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي أنشىء في لبنان بعد العام ١٨٤٠. فقد ارتبطت النخب الاقتصادية في جبل لبنان خلال نظام القائمقاميتين، ومن ثم نظام المتصرفية، بعلاقات وثيقة برأس المال الفرنسي، ما جعل النخب «المسيحية» مرتبطة بفرنسا إما اقتصادياً وإما سياسياً. وكان لزاماً على النخب من الطوائف الأخرى أن توازن الدعم الفرنسي للزعامات المسيحية باستجلاب الدعم من قوى أخرى منافسة للفرنسيين؛ فكان عقد الزعامات الدرزية لتحالفات مع العثمانيين والبريطانيين. وقد شكّل ذلك سابقة بُني عليها في النظام اللبناني بعد قيام دولة لبنان الكبير. وبالتالي كان التدخل الخارجي يحدث دائماً بطلب داخلي، لكي توازن النخب الطائفية، التي تُعدّ غطاء للنخب التجارية وعلاقات بعضها ببعض.

◂ البعد الخارجي... كبعد داخلي

قام لبنان الكبير بحدوده الحالية، وبامتيازات خاصة للزعامات المارونية فيه، نتيجة تحالفهم مع فرنسا التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى، فيما انهارت الدولة العثمانية خلال تلك الحرب. وبموجب اتفاقيات سايكس - بيكو كان لبنان وسورية من حصة فرنسا في الشرق، فيما نالت بريطانيا الانتداب على العراق والأردن وفلسطين. وكان على الزعامات اللبنانية غير المسيحية بعد العام ١٩٣٦ أن تتعامل مع لبنان ونظامه الطائفي كأمر واقع، وأن تحاول استجلاب الدعم من قوى منافسة لفرنسا. فكان أن والت النخب المسلمة سورية خلال الثلاثينات؛ لكن سورية نفسها كانت تحت الانتداب الفرنسي؛ كما والت بريطانيا. وبعد الحرب العالمية الثانية، والضعف الذي اعترى فرنسا، نقلت النخب المارونية ولاءها إلى بريطانيا؛ فكان الانقلاب على الرئيس بشارة الخوري في العام ١٩٥٢، وكان انتخاب كميل شمعون الموالي لبريطانيا رئيساً للجمهورية. في المقابل، والت الزعامات السنّية، وخصوصاً آل الصلح، هاشميي العراق. وبعد العام ١٩٥٨، وإطاحة هاشميي العراق وصعود نفوذ الزعيم المصري جمال عبد الناصر، وهي إطاحة سبقت إطاحة النفوذ البريطاني في الشرق عقب العدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي

على مصر، والذي مني بالفشل، وأدى إلى صعود النفوذ الأميركي؛ بعد كل ذلك، وجهت الزعامات السنية ولاءها ناحية مصر، فكان عقد ذهبي للرئيس رشيد كرامي طوال ستينات القرن العشرين. في المقابل، وجّهت الزعامات المسيحية ولاءها نحو الولايات المتحدة الأميركية. وبعد الهزيمة التي مُني بها عبد الناصر في العام ١٩٦٧، ثم وفاته في العام ١٩٧٠، بدأ النفوذ المصري في لبنان بالانحسار لمصلحة صعود النفوذ السعودي. إذن: قام لبنان في الدرجة الأولى على اعتماد زعاماته الطائفية على دعم تتلقاه من قوى خارجية، بغية تدعيم وضعها في مواجهة بعضها بعضاً، وبالتالي فإن لبنان، ومنذ نشأته، شكّل انعكاساً للتوازنات الإقليمية والدولية. وهذا ليس بالأمر الغريب على بلد اعتمدت نخبه الاقتصادية على استيراد بضائع ورأسمال من الخارج وتسويقهما في الداخل؛ فأصبحت سياسته انعكاساً لاقتصاده، استيراداً لسياسات من الخارج وتسويقها في الداخل. وفي النهاية، ووفقاً لماركس، فإن السياسة انعكاس للاقتصاد. هذا ما يفسّر اتهام كل زعامة طائفية للأخرى بأنها تتلقى الدعم من الخارج، علماً أن هذه التهم كلها صحيحة. لكن من يكيل الاتهام هو نفسه على علاقة بقوة خارجية ويتلقى التعليمات منها. ونتيجة ذلك، فإن التدخل الخارجي في الشؤون اللبنانية، ووفقاً للديناميات التي شرحتها، ما هو في حقيقته إلّا دينامية أساسية من ديناميات السياسة الداخلية اللبنانية. ولولا النخب الطائفية اللبنانية لما كان التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية اللبنانية قوياً إلى هذه الدرجة.

البعد الداخلي

شكّلت الحرب الأهلية اللبنانية المرحلة التي تركّزت خلالها النخب المركنتيلية التي أسهمت في إنشاء لبنان، وحكمته منذ المتصرفية وحتى يومنا هذا. وقد ترافقت هذه الحرب مع انتقال العالم من مرحلة الدولة ـ الأمة التي انطلقت مع صلح وستفاليا في العام ١٦٤٨، وانتشرت في مختلف أنحاء العالم في القرن التاسع عشر، مع انتشار الرأسمالية المركنتيلية، وبدء المرحلة النيوليبرالية في ظل الهيمنة الأميركية خلال سبعينات القرن العشرين، والتي ستعم أنحاء العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في

العام ١٩٩١. وكانت مرحلة الستينات قد شهدت تصدعاً في النظام اللبناني نتيجة عوامل متعددة دولية، وتمثّلت بالانتقال من عهد الاستعمار القديم الذي هيمنت عليه بريطانيا وفرنسا، إلى العصر الإمبريالي الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة. وشكّلت المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٦٥، وهو تاريخ سيطرة المحافظين الجدد على الحكم في الولايات المتحدة، مع ليندون جونسون، والحملة التي شنتها الولايات المتحدة ضد الأنظمة الثورية في العالم، مثل الجزائر وأندونيسيا وغانا وغيرها، مرحلة انتقالية بين العصرين الاستعماري والإمبريالي. كذلك جاء التصدُّع نتيجة تحوُّلات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، إذ كان هنالك انتقال للنظام الرسمي العربي من الهيمنة الهاشمية على مقدراته التي دامت طوال الثلاثينات والأربعينات بدعم بريطاني، إلى صعود الدور السعودي أواخر الستينات بدعم أميركي، وخصوصاً بعد هزيمة جمال عبد الناصر والتقدميين العرب في حرب العام ١٩٦٧. لكن كان العامل الداخلي هو الأساس في تصدُّع بنية النظام اللبناني، نتيجة حالة الاستقطاب الحادة للثروة، الناجمة عن سيطرة قلة قليلة على معظم الثروة ومصادر الدخل، المعتمدة بالدرجة الأولى على قطاع الخدمات والمصارف، في مقابل إفقار معظم الناس المعتمدين في معيشتهم على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، ثم القطاع الصناعي. كذلك فإن النظام اللبناني كان قد شهد تحوُّلاً في ارتباطات الطبقة الرأسمالية فيه. ففي حين هيمنت على الاقتصاد اللبناني في النصف الأول من القرن العشرين مجموعة عائلات مرتبطة بوكالات حصرية بالرأسمال الفرنسي، فإن الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانتا قد بدأتا تشهدان صعود نخب مرتبطة بالرأسمال البريطاني ثم الأميركي. ولكن الأبرز في ذلك كان في صعود طبقة من الرأسماليين المرتبطين برأس المال العربي، ومن أبرزهم يوسف بيدس. كذلك شهدت تلك المرحلة صعود طبقة من البورجوازيين الشيعة الذين أثروا بعد تغربهم في أفريقيا، وتحقيق ثروات طائلة هناك من تجارة الماس والذهب والخشب وسواها.

هذه العوامل أدت إلى تفاعلات أفقية تمثّلت بحراك للطبقات الوسطى والفقيرة

وبنشوء وتوسّع نفوذ الأحزاب ذات الطابع العلماني، أو التي تعتمد على التفاعل الأفقي، كالحزب السوري القومي الاجتماعي، وحركة «المرابطون»، والحزب الشيوعي اللبناني، وحزب البعث العربي الاشتراكي بفرعيه السوري والعراقي، ومنظمة العمل الشيوعي، والحزب الديمقراطي الشعبي، والتنظيم الشعبي الناصري والأحزاب الناصرية والقومية واليسارية. كذلك أدّت هذه العوامل إلى تفاعلات عمودية كانت السلطة والنخب البورجوازية تسعيان إلى تعزيزها لإضعاف التفاعلات الأفقية؛ وقد تمثلت بالأحزاب الطائفية التي تعتمد على الاستقطاب العمودي، مثل حزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار والمردة وحراس الأرز والتنظيمات التي كانت تشكّل أحزاباً طائفية تتزعّمها قيادات تقليدية في الطائفة المسيحية؛ كذلك تمثّلت بحركة المحرومين التي انبثقت عنها حركة أمل في وقت لاحق بزعامة شيعية، أو بالحزب التقدمي الاشتراكي، خصوصاً في ظل زعامة وليد جنبلاط. كذلك تمثّلت عملية الاستقطاب العمودي بالدور الذي أدّته الزعامات السنّية التقليدية في صفوف الطائفة السنّية، ثم الدور الذي أدّاه المتمول الملياردير الشيخ رفيق الحريري في صفوف الطائفة السنّية. وقد شكلت مراحل الحرب المختلفة إعادة ترميم للنظام الطائفي الذي كان قد تصدّع نتيجة عمليات التفاعل الأفقي، وذلك عبر استعمال العنف لإعادة بناء الاستقطاب العمودي للمجتمع اللبناني، خدمة للطبقة البورجوازية المالية المهيمنة على مقدّرات البلاد. لقد هدف العنف إلى رسم حدود كل طائفة في مواجهة الطوائف الأخرى من جهة، ولقمع الأصوات المتمردة داخل كل طائفة من جهة أخرى. وكان الهدف من ذلك رسم نطاق كل فريق من الأفرقاء البورجوازيين اللبنانيين الذين توزعوا طائفياً. فكان رسم حدود الطائفة المسيحية بين العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ تجاه الطوائف الأخرى، والعنف الذي مارسه حزب الكتائب والقوات اللبنانية ضد من يخالف إرادتهما داخل الطائفة المسيحية، هو في حقيقته رسم لحدود عمل البورجوازية المسيحية وحصتها من النظام السياسي اللبناني والسوق اللبنانية. كذلك فإن رسم الطائفة الدرزية لحدودها بالدرجة الأولى تجاه المسيحيين في الجبل بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٤ هو في حقيقته تحديد حصة البورجوازية الدرزية في النظام السياسي اللبناني والسوق اللبنانية. كذلك شكّلت المرحلة الممتدة من العام ١٩٨٥ وحتى العام

١٩٨٧، رسماً لحدود الطائفة الشيعية. وقد شكّلت الحرب مع «المرابطون»، وحرب المخيمات، من ثم، رسماً بالحديد والنار لحدود الطائفة، فيما كان العنف الموجّه ضد المارقين الشيعة إسكاتاً لأي صوت لا ينصاع لصوت عامة الطائفة. وقد أدى ذلك بالتالي إلى تحديد حصة البورجوازية الشيعية من النظام السياسي اللبناني ومن السوق اللبنانية. وبتعيين ثلاث طوائف من الطوائف الأربع لحدودها، جرى تعيين حدود الطائفة السنّية بشكل تلقائي. ولقد أدّى رفيق الحريري دوراً رئيسياً في عملية إعادة بناء النظام الطائفي اللبناني، عبر تمويله لميليشيات الطوائف خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وعبر رعايته لاتفاق الطائف في نهاية الحرب الأهلية اللبنانية.

لقد شكّل لبنان – الطائف توزُّعاً للنفوذ مثالثة بين طوائف ثلاث تساوت في الحجم هي المسيحية والسنّية والشيعية، فيما أدى الدروز دور بيضة القبان للطوائف الثلاث. فكانت ترويكا الحكم التي اختصرت عمل مؤسسات الدولة والتعيينات فيها والقرار السياسي برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، مع حفظ حصة لزعيم الطائفة الدرزية وليد جنبلاط. أما على الصعيد الاقتصادي فقد جرى توجيه ضربة قاسية إلى القطاع الصناعي في لبنان، إذ أفلست مئات المؤسسات الصناعية في السنة الأولى من عهد رئيس الحكومة رفيق الحريري عام ١٩٩٣ – ١٩٩٤. كما وجّهت ضربة قاصمة إلى القطاع الزراعي، فيما أُعيد ترميم القطاع المالي والمصرفي وقطاع الخدمات والمضاربات العقارية. كما جرى توجيه ضربة قاصمة إلى القطاع النقابي المتمثّل بالاتحاد العمالي العام. وكان من نتيجة ذلك إعادة تضييق الخناق على الطبقات الوسطى والفقيرة، الذي تمثّل بالتضييق على ممثل هاتين الطبقتين في الحياة السياسة اللبنانية. وكان أبلغ مثال الضعف الذي اعترى الأحزاب العلمانية واليسارية، ووضع قانون انتخابي في العام ٢٠٠٠ بإيعاز من رفيق الحريري ونبيه بري ووليد جنبلاط، وبرعاية من قائد القوات السورية في لبنان غازي كنعان[1]، الأمر الذي دفع النائب نجاح واكيم إلى إعلان انسحابه من الانتخابات

(١) السّيد: قانون الـ ٢٠٠٠ ليس قانون غازي كنعان، بل قانون تبنّته القيادات اللبنانية، lebanonfiles، ١٧ – ١ – ٢٠١٣.

احتجاجاً على القانون، فيما جرى إسقاط لائحة الرئيس سليم الحص والنائب زاهر الخطيب وسواهما ممن كانوا قد حققّوا اختراقاً للطبقات الوسطى والفقيرة في سبعينات القرن العشرين. وقد تمثلت هيمنة الطبقة البورجوازية على الحياة السياسية اللبنانية عبر احتكارها للتمثيل النيابي فيه. فنسبة ٩٠٪ من النواب أصبحوا تدريجياً، بدءاً من انتخابات العام ١٩٩٦، من أصحاب الثروات الطائلة والمتمولين الرئيسيين في المصارف والقطاع العقاري. كذلك تجلّى التضييق على أبناء الطبقات الفقيرة والوسطى في موجة النزوح والهجرة من لبنان التي دُفعوا إليها نتيجة هيمنة الطبقة البورجوازية المالية العقارية مجدّداً على مقدّرات الأمور في البلاد. فاللبنانيون، بمختلف طوائفهم، الذين قاوموا فكرة الهجرة طوال فترة الحرب، ولم يبلغ عدد المهاجرين منهم بضعة آلاف طوالها، بدأوا بعد الحرب بالهجرة بأعداد كبيرة بلغت عدة مئات من الآلاف خلال سنوات قليلة، باتجاه كندا وأستراليا وأفريقيا وأميركا اللاتينية والشمالية[١]. وقد شكّل هؤلاء المهاجرون مصدراً للدخل الوطني في لبنان، عبر الأموال التي كانوا يحولوها إلى أهاليهم في لبنان، الأمر الذي أسهم في تدعيم الاقتصاد الريعي خصوصاً بعد ترميم القطاع المصرفي وقطاع الخدمات. وقد أدت الحرب والاضطهاد الذي تعرّض له الفلسطينيون، إلى تآكل هذه الفئة التي شكّلت طبقة منبوذة في المجتمع اللبناني، وذلك عبر هجرة عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا، وعبر تجنيس عشرات الآلاف من المنتمين في غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى الدنيا عام ١٩٩٤. وقد حلّ محلهم آلاف العمال الآسيويين الذين جلبوا إلى لبنان للعمل بالمهن القليلة المردود اقتصادياً. وفي العام ٢٠١٥، قُدّر عدد العمال الآسيويين والأثيوبيين في لبنان بنحو مئة وخمسة وخمسين ألفاً[٢]. إضافة إلى هؤلاء، احتل العمال السوريون الموسميون والدائمون موقعاً مهماً في الاقتصاد اللبناني، عبر شغلهم مهناً أخرى ذات مردود اقتصادي ضئيل، وخصوصاً في قطاع البناء والزراعة. وقد تحوّل العمال السوريون إلى موضوع جدل في لبنان،

(١) تاريخ الهجرة ومراحلها، السفير، ١٦ - ١٠ - ٢٠١٥.

(٢) ناتاشا بيروتي: العمالة الأجنبية في لبنان، مشكلة تضاف الى المشاكل، الديار، ١٠ - ٧ - ٢٠١٥.

بعد توافد مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى لبنان إثر اندلاع الأزمة في سورية سنة ٢٠١١. ويضاف إلى هؤلاء عشرات الآلاف من العمال المصريين الذين يعملون أيضاً في مهن ذات مردود اقتصادي ضئيل.

أسباب إخفاق الطرح البديل

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا أخفقت الأحزاب اليسارية والعلمانية في تغيير النظام في لبنان؟ تكمن الإجابة بالدرجة الأولى في تحالف قيادات هذه الأحزاب مع أفرقاء الطبقة الحاكمة بذرائع مختلفة. وللحقيقة فإن اليسار في العالم الثالث كان دائماً يعاني من انفصام في شخصيته. فكثيرون ممن حملوا الشعارات اليسارية والاشتراكية كانوا في حقيقتهم ليبراليين. لكن ليبراليي العالم الغربي لم يقبلوا ليبراليي العالم الثالث، خلافاً للاشتراكيين واليساريين الغربيين. لذلك فإن العديد من اشتراكيي العالم الثالث كانوا في حقيقتهم ليبراليين وجدوا مصالحهم متطابقة مع مصالح الطبقة البورجوازية. لذلك نجد أن عدداً كبيراً من قيادات الأحزاب اليسارية كانوا أفراد أسر بورجوازية أو تقليدية لبنانية لم يجدوا لهم دوراً في بنية النظام التقليدي؛ فاندفعوا إلى تبنّي خطاب يساري، وإلى توظيف أنفسهم لمصلحة النخب الحاكمة. وكان أبرز مثال على ذلك تحالفهم مع زعيم إقطاعي هو كمال جنبلاط، ومع ياسر عرفات الذي كان يمثل المصالح البورجوازية الفلسطينية. كذلك كانت معظم قيادات اليسار اللبناني من أعضاء الطبقة الوسطى في مدن الساحل، وكانت آمالهم وتطلعاتهم في حقيقتها ليبرالية تنحو إلى اعتماد نموذج الديمقراطية الغربية، وهو ما تجلّى في البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية. لكن تلك القيادات لم تستطع التعبير عن مصالح أبناء الريف النازحين إلى المدن، بل وجدت في أبناء هذا الريف تهديداً لها. هذا ما يفسّر الازدواجية التي عاشتها أحزاب اليسار ما بين قيادات من الطبقة الوسطى في المدن ذات ثقافة غربية، وأعضاء في الأحزاب من أبناء الريف شكّلوا مادة النضال الأساسية ضد النظام الطائفي اللبناني. ولقد أسهم صعود اليسار الأوروبي، وخصوصاً الفرنسي أواخر الستينات وأوائل السبعينات، في تقديم نموذج يساري أوروبي، اعتمدته القيادات اليسارية اللبنانية، في مواجهة

نموذج يساري سوفيتي كان قد فقد بريقه منذ أوائل ستينات القرن العشرين. وقد تجلّت هذه المفارقة في أن باريس كانت قبلة القيادات اليسارية اللبنانية، فيما كانت موسكو والدول الاشتراكية الأخرى وجهة أبناء الفقراء في الأحزاب اليسارية الذين كانوا يطمحون للتحصيل العلمي. وكان أحد نماذج الارتقاء الاجتماعي أن يذهب تلميذ للتخصص في الاتحاد السوفيتي كطبيب؛ وعقب تخرّجه بعد ١٢ سنة دراسة، يذهب لحضور ورشة عمل في باريس، ويزعم أنه خرّيج جامعات فرنسا.

لقد أدى تحالف الأحزاب اليسارية والعلمانية مع أحزاب طائفية، تمثلت بالدرجة الأولى في التحالف مع كمال جنبلاط وإعلانه رئيساً للحركة الوطنية، إلى ربط هذه الأحزاب بالمساومات التي كانت تجري بين الزعامات الطائفية. فرغم أن كمال جنبلاط حاول طرح نفسه كزعيم علماني، إلا أنه في حقيقة الأمر لم يتمكن من الخروج من عباءته كزعيم طائفي تقليدي. وكانت رعايته للأحزاب اليسارية والعلمانية تهدف إلى تعزيز تحالفاته في مواجهة الزعامات التقليدية الأخرى. والدليل على ذلك أنه كان يضيّق على الأحزاب اليسارية والعلمانية، ولا يسمح لها أن تعمل بحرية في مناطق نفوذه. كذلك فإن كتابه «هذه وصيتي» يعبّر عن توجُّهات كمال جنبلاط وأهوائه الطائفية[1]. الأمر الذي جعل تلك الأحزاب والقوى تعجز عن طرح مشروع مستقل عن القوى الطائفية، بل تشارك في معارك الأحزاب الطائفية تحت ذرائع محاربة الفاشية المسيحية والانعزالية وسواهما. فعلى سبيل المثال، شاركت هذه الأحزاب في المعارك التي أدّت إلى مجزرة في الدامور بحق السكان المسيحيين، وقبلها لم تستطع تلك الأحزاب منع قتل ٢٠٠ مسيحي في مناطق الجبل، بعد اغتيال كمال جنبلاط. ولم تمنع الأحزاب العلمانية المجازر التي وقعت بحق المسيحيين في الجبل، أو تصفية مسيحيين كانوا أعضاء في الأحزاب العلمانية على يد ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي. كما أنها شاركت في تصفية أحزاب علمانية أخرى بذرائع مختلفة. ومثال على ذلك مشاركة الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي في الحرب ضد المرابطون في الوقت الذي كانت فيه قياداتهم تستهدف

(١) راجع كتاب كمال جنبلاط: هذه وصيتي، (بيروت: الدار التقدمية، ١٩٨٧).

من جانب حلفائهم من الأحزاب الطائفية. إضافة إلى ذلك، ارتبطت قيادات من الأحزاب العلمانية واليسارية بمصالح مالية مع أركان الطبقة المالية الحاكمة. وأبلغ مثال على ارتباط معظم أركان النخب اللاطائفية بالطبقة البورجوازية الحاكمة، انضمام المئات منهم للعمل في مؤسسات الشيخ رفيق الحريري المختلفة، وانضمام آخرين بصفة منظّرين إلى الأحزاب الطائفية، مثل توفيق الهندي الذي كان عضواً في منظمة العمل الشيوعي، وأضحى مستشاراً لقائد القوات اللبنانية؛ ومحمد عبد الحميد بيضون الذي انتقل من منظمة العمل الشيوعي ليصبح وزيراً بارزاً في حركة أمل. كل هذا جعل تلك الأحزاب لا تقدّم مشروعاً مستقلاً عن الطوائف، كما جعل قياداتها ترتبط بمصالح مع الطبقة الحاكمة على حساب جمهور الأحزاب العلمانية واليسارية. بل إن كثيرين منهم ارتبطوا بسياسات لدول عربية مقابل أموال كانت تتلقاها تلك الأحزاب ويتصرّف بها رئيس الحزب أو الأمين العام للحزب وبعض قياداته. كل ذلك دفع جماهير تلك الأحزاب لأن تنفضّ عنها وتنصاع مجدداً لقيادات طوائفها. وبالتالي، فإن عملية إعادة بناء لبنان الطائفي لم تقتصر على عنف مارسته أركان الطبقة البورجوازية المالية والنخب الطائفية ضد الناس وضد النخب اللاطائفية، بل جاء أيضاً نتيجة قصور النخب اللاطائفية في تقديم بديل، للأسباب التي ذكرتها آنفاً، والتي تحتاج إلى بحث مستقل.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

الوثائق

- اجتياح لبنان: يوميات، صور وثائق، وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية، (بيروت: ١٩٨٢)
- وثائق الحرب اللبنانية للأعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٣ – ١٩٨٤، ١٩٨٥، ٩٨٦، ١٩٨٧ (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٧٨ – ١٩٨٨)
- مقررات خلوة سيدة البير، وثائق الحرب اللبنانية للعام ١٩٧٧، المركز العربي للأبحاث والتوثيق (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٧٨)
- البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية، وثائق الحركة الوطنية ١٩٧٥ – ١٩٨١، (بيروت، ١٩٨١).
- وثائق بريطانية رفعت عنها السرية تتعلق بـ «حرب المئة يوم» في لبنان بين القوات السورية والميليشيات المسيحية. دمشق تحفظت على إرسال قوات أردنية إلى الأشرفية بدلاً من قواتها المنسحبة والملك حسين «لم يكن معارضاً شرساً» لنظام لامركزي في لبنان، الحياة ٣٠ ـ ١٢ ـ ٢٠٠٩.
- حاليات العدد ٢٧، السنة السادسة، صيف ١٩٨٢.
- حاليات العدد ٢٨ خريف ١٩٨٢.

- حاليات العدد ٣٠، السنة السابعة، ربيع ١٩٨٣.
- حاليات العدد ٣١، السنة السابعة، صيف ١٩٨٢.
- حاليات العدد ٣٢، خريف ١٩٨٣.
- حاليات العدد ٣٣، شتاء ١٩٨٤،

المواقع الإلكترونية:

موقع حملة أهالي المخطوفين في الحرب الأهلية

http://www.actforthedisappeared.com/our-cause/17000-disappeared-lebanon

- موقع الحزب الشيوعي اللبناني

https://mlcplb.wordpress.com/2016/09/12

- موقع حزب الكتائب اللبنانية

موقع نقابة المحامين اللبنانيين، لائحة (جزئية) بأسماء المفقودين أثناء الحرب اللبنانية، المنشور، ١٤ – ١٠ – ٢٠٠٥

http://al-manshour.org/node/1393

- الوكالة الفلسطينية للأنباء وفا

http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7625

- موقع مجلس النواب اللبناني

https://www.lp.gov.lb/CustomPage.aspx?id=27&masterId=1

- موقع جنوبية

الصحف والمجلات والدوريات:

- جريدة السفير اللبنانية.
- جريدة النهار اللبنانية.
- جريدة الحياة.

- جريدة الأخبار، لبنان.
- مجلة الدفاع الوطني، وزارة الدفاع، لبنان.

البرامج الوثائقية:

- أحمد الشقيري، الجزيرة الوثائقية ٥ نيسان/إبريل ٢٠١٧.
- منظمة التحرير الفلسطينية، الجزيرة الوثائقية، ٣ تموز/يوليو ٢٠١١.
- وثائقي حرب لبنان، الجزيرة الوثائقية ٢٠٠٨.
- وثائقي حرب المخيمات، التلفزيون العربي ١ حزيران/يونيو ٢٠١٧، الجزءان ١ و٢.
- أبي عاصي إلسي، نجاح واكيم، برنامج زيارة خاصة، (قناة الجزيرة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

الكتب والمقالات

- أبو شقرا يوسف خطار: الحركات في لبنان، تحقيق أسد رستم وعمر فروخ بناء على رواية حسين غضبان أبو شقرا، (بيروت، ١٩٤٠)
- أبو عز الدين سليمان: ابراهيم باشا في سورية، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)
- أرليخ رؤوفين: المتاهة اللبنانية: سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان ١٩١٨ – ١٩٥٨، الطبعة العبرية صدرت في العام ٢٠٠٠ فيما صدرت الطبعة العربية عام ٢٠١٧.
- السيد ولد اباه عبد اللّه: التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي، المستقبل العربي، العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥.
- الصايغ نصري: عبد الحميد كرامي، (بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠١٤)
- بريجينسكي زبيغنو: رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرفي، الأهليّة للنشر، الطبعة الأولى، عمّان، ١٩٩١،
- تيموفييف إيغور: كمال جنبلاط، الرجل والأسطورة، (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠١)
- جنبلاط كمال: هذه وصيتي، (بيروت: الدار التقدمية، ١٩٨٧).

- حتي فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحالي، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٨).
- حيدر أسعد: السبت الأسود، جنوبية، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.
- داغر ألبر: سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٤٢، تشرين الأول/أكتوبر (٢٠٠٢).
- داغر كارول: جنرال ورهان، (بيروت: FMA، ١٩٩٢)
- دياب محمد زهير: الموقف السوري من التسوية السلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، المستقبل العربي.
- ديب كمال: يوسف بيدس إمبراطورية أنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٦٨، (بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠١٧).
- ديب كمال: أمراء الحرب وتجار الهيكل: خبايا رجال السلطة والمال في لبنان، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٧).
- راندل جوناثان: حرب الألف عام في لبنان، (بيروت: دار المروج، ١٩٨٤).
- رزق صونيا: ٤٢ عاماً على مجزرة الدامور، موقع الكتائب Kataeb.org، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. Kataeb.org
- رستم أسد: لبنان في عهد المتصرفية، (بيروت: المكتبة البولسية، ١٩٨٧).
- سمحات قاسم: محمد علي باشا والمشروع الفرنسي في بلاد الشام ١٨٠٤ ـ ١٨٥٠، (بيروت: دار المواسم، ٢٠١٦).
- سيل باتريك: الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥- ١٩٥٨ (بيروت: دار الأنوار، ١٩٨٦).
- سيل باتريك: الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)
- شولتزه كيرستن: ديبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان: ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٠).
- صبرا حسن: أبو هيثم: الجاسوس الذي يهددون جنبلاط به، الشراع ٤ ـ ٧ ـ ٢٠٠٥.

- ضاهر مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي: ١٩١٤ – ١٩٢٦، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٥).
- ضاهر مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان: ١٦٩٧ – ١٨٦١، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١).
- ضاهر مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الزراعية في لبنان، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨١).
- عامل مهدي: في الدولة الطائفيّة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩)
- عامل مهدي: النظريّة في الممارسة السياسيّة بحث في أسباب الحرب الأهليّة في لبنان، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥)
- فتوني علي: تاريخ لبنان الطائفي، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٣).
- فريحة جورج: مع بشير: ذكريات ومذكرات، (جديدة المتن: سائر المشرق، ٢٠١٧)،
- فايسباخ موريال ميراك وواكيم جمال: السياسة الخارجية التركية، (بيروت: شركة المطبوعات، ٢٠١٤).
- لابيفيير ريشار: مجزرة إهدن، (بيروت: الفارابي، ٢٠٠٩).
- منشور: عينطورة بلدة الفداء، (بيروت، ٢٠١٤).
- مينارغ آلان: أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير إلى حرب المخيمات، (بيروت:المكتبة الدولية، ٢٠٠٤).
- مينارغ آلان: أسرار حرب لبنان من مذابح صبرا وشاتيلا حتى رحلة أمين الجميل إلى دمشق، (بيروت: المكتبة الدولية، ٢٠٠٥).
- محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت: دار النفائس، ٢٠١٢).
- محمد جعفر قاسم: سورية والاتحاد السوفياتي، دراسة في العلاقات العربية السوفياتية، (لندن: رياض الريس، ١٩٨٧).
- ناصيف سمير: كتاب «وليم حاوي القائد الشهيد» يثير أسئلة جديدة: هل قُتل قائد الأمن الكتائبي لمحاولته تجنّب مجزرة تل الزعتر عام ١٩٧٦؟ أم سقط برصاص «المعركة»؟ القدس العربي ١١ – ١١ – ٢٠١٤

http://www.alquds.co.uk/?p=248435

- هيكل محمد حسنين: خريف الغضب، (القاهرة: الشروق، ١٩٨٣).
- هيكل محمد حسنين: عام من الأزمات، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، (القاهرة: المصرية للنشر، ٢٠٠١)
- واكيم نجاح: الأيادي السود، (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٨).
- يمين جورج: وليد جنبلاط... اعتذار كلامي لا يكفي، الحوار المتمدن، (٢٨ – ٩ – ٢٠٠٦
- لا يوجد مؤلف، السّيد: قانون الـ٢٠٠٠ ليس قانون غازي كنعان بل قانون تبنّته القيادات اللبنانية، ١٧ – ١ – ٢٠١٣. Lebanon files
- لا يوجد مؤلف، الشهيد معروف سعد: سيرة مناضل حتى الشهادة، (موقع بوابة صيدا. صيدا غيت)،

http://www.saidagate.net/Show-4683

- لا يوجد مؤلف، رئيس مجلس النواب اللبناني يتذكر. نبيه بري : الصدام بين الاشتراكي و«المرابطون» أطلق مسلسل التدهور بعد ٦ شباط/فبراير ٣، الحياة ١٢ – ٥ – ١٩٩٧.
- لا يوجد مؤلف، هكذا اغتال «حلفاء الأسد» قادة المقاومة الوطنية، جنوبية ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٧.
- لا يوجد مؤلف، اتفاقية الطائف هل كانت نسخة جديدة لـ «الاتفاق الثلاثي» عام ١٩٨٥ الذي سقط بانتفاضة قواتية داخلية؟ الأفكار، ١٦ – ١ – ٢٠١٥، http://alafkar.net/
- لا يوجد مؤلف، مذبحة تل الزعتر... الحكاية التي لم ترو، قدس نيوز ١٢ – ٨ – ٢٠١٣

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Abraham J, The Lebanon War (London: Praeger, 1996)
- Ajami Fouad, The Vanished Imam, Musa Al Sadr and the Shia of Lebanon, (Ithaca: Cornell University Press, 1986)
- Akins James E., The New Arabia. (Foreign Affairs, vol.70, été 1991)
- Anonymous Author, Rafik Hariri Biography, rhf.org at http://rhf.org.lb/?q=content/rafik-hariri-biography
- Anonymous author, http://fortune.com/global500/ RETRIEVED ON 30, 10, 2015.

- Anonymous Author, Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, United States Institue on Peace, www.usip.org (October 4 2002)
- Anonymous Author, Amnesty International, Argentina: The Military Juntas and Human Rights : Report of the Trial of the Former Junta Members, 1985, (New York: Amnesty International USA, 1987)
- Anonymous Author, The Pinochet File How U.S. Politicians, Banks and Corporations Aided Chilean Coup, Dictatorship, www.democracynow.org (September, 10 2013)
- Barber Elizabeth, «Forbes› richest people: number of billionaires up significantly» (Christian Science Monitor, March 4, 2014)
- Cook Steven, The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square, (Oxford: Oxford University Press, 2012)
- Chalala Elie, Syrian Policy in Lebanon, Moderate Goals and Pragmatic Means (Journal of Arab Affairs, vol. 4, no. 1, 1985)
- Chapour Haghigat, Comment les États-Unis avaient prévud›écraser l›Irak: les dessous de la guerre du Golfe. Le Monde Diplomatique, (Avril 1992)
- Chi Kwan Mark, China and the World since 1945, (London: Routledge, 2011)
- Chomsky Noam, Neoliberalism and the Global Order: Excerpted from the Book, Profit over People, (Seven Stories Press, 1999)
- Corm Georges, Geopolitique du ConflitLibanais (Paris: La decouverte, 1986)
- Daguazan Jean-François, Fin de l'État-Nation ? De Barcelone à Bagdad, (Paris: Editions CNRS, 2015).
- Deeb Marius, Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process (New York: Palgrave McMillan, 2003)
- Devlin John, Syria: Modern State in an Ancient Land (Westview Press, Boulder Colorado, 1983)
- Dickey, Christopher; «Assad and His Allies, Irreconcilable Differences». Foreign Affairs, vol. 66 automne 1987
- Drysdale, Alasdair and Hinnebusch Raymond; Syria and the Middle East Peace Process

- Drysdale Alasdair, The Assad Regime and its Troubles (Merip Reports, Nov/Dec 1982)
- Elezzi Ghassan, De la Paix en Galilée à la Relance de la Guerre Civile, Quandl›ArméeIsraélienne «sauvait» le Liban» (Le Monde Diplomatique, juin 1992),
- El Khazen Farid, The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976 (Cambridge, Massachusetts: 2000)
- Firro Kais M., Inventing Lebanon, Nationalism and the State under the Mandate, (London: I.B. Tauris. 2003)
- Fisk Robert, Pity the Nation: Lebanon at War, (New York: Thounder Mouth Press, 2002)
- Gates Carolyn, The Historical Role of Political Economy in the Development of Modern Lebanon, (Beirut: Center for Lebanese Studies, September, 1989)
- Gran Peter, Beyond Eurocentrism, A New View of Modern World History (New York: Syracuse University Press, 1996)
- Griswold Deidre, Indonesia the Second Greatest Crime in History, Workers.org
- Hardt Michael and Negri Antonio, Empire, (New York, Harvard University Press, 2001).
- Hatem Robert, From Israel to Damascus, (USA: Pride International Publication,1999).
- Hermann Richard, Russian Policy in the Middle East: Strategic change and Tactical Considerations, (The Middle East Journal, vol.48, no.3, summer 1994)
- Hiro Dilip, Lebanon Fire and Embers: A. History of the Civil War(New York: 1993)
- Hobbsbawm Eric, The Age of Extremes the Short Twentieth Century 1914-1991, (London: Abacus, 1991)
- Jansen Michael; «The Battle of Beirut, Why Israel invaded Lebanon?», London Zed Press, London, 1ère edition 1982,
- Karawan Ibrahim A., Arab Dilemas in the 1990›s: Breaking Taboos and Searching for Signposts (The Middle East Journal, vol.48, no.3, summer 1994)

- Karsh Efriam, The Soviet Union and Syria, the Assad Years (London: Routledge, 2016)
- Kennedy Paul, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, (London: Unwin Hyman, 1989).
- Keynes John Maynard, The General Theory of Employment Interest and Money (Harcourt: Brace & World, 1965)
- Khalaf Samir, Lebanon's Predicament (New York: Columbia University Press, 1987)
- Laurent Annie & Basbous Antoine, Guerres secrètes au Liban, (Gallimard, Paris, 1987)
- Lenin Vladimir Ilich, Imperialism: The Highest Stage of Capitalism, (Sydney: Resistance Books, 1999)
- Lewis Bernard, What Went Wrong, Western Impact and Middle Eastern Response? (New York: Oxford University Press, 2002)
- Makdissi Usama, The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth Century Ottoman Lebanon (Berkley, California: University of California Press, 2000)
- Mclaurin R.D. Mughisuddin Muhammad & Wagner Abraham, Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria (New York: Praeger, 1976)
- Ma'oz Moshe & Yaniv Evner, On a Short Leash, Syria and the PLO in Maoz Moshe and Yaniv Evner eds. Syria Under Assad, Domestic Constraints and Regional Risks, (Groom Helm, London, 1986)
- Ma'oz Moshe, Assad the Sphinx of Damascus, a Political Biography (London, Widenfield and Michalson, 1988)
- Petran Tabitha, The Struggle Over Lebanon, (New York: Monthly Review Press, 1987)
- Rabinovitch Itamar, The War For Lebanon 1970-1983 (London: Cornell University Press, 1984)

- Rodman Peter, Middle East Policy after the Gulf War, (Foreign Affairs, vol.70, spring 1991)
- Saliba Najib, Syrian-Lebanese Relations Ed dans Barakat, Halim, "Toward a viable Lebanon", Groom Helm, London, 1988)
- Salibi Kamal, A House of Many Mansions: The History of Lebanon (London: I.B. Tauris & co Ltd. 2nd ed, 1989)
- Salibi Kamal, Crossroads to Civil War Lebanon 1958-1976, (Caravan Delmar: New York, 1976)
- Salibi Kamal, The Modern History of Lebanon, (New York: Caravan Books, 1977)
- Siklawi Rami, The Dynamics of The Amal Movement in Lebanon: 1975-1990, (Arab Studies Quarterly, vol. 34, issue no 1, 2012)
- Trabusli Fawaz, A History of Modern Lebanon, (London: Pluto Press, 2012)
- Weinberger Naomi, Syrian Intervention in Lebanon: The 1975-1976 Civil War (New York: Oxford University Press, 1986)
- William Harris, Syria in Lebanon (Merip Reports, Juillet – August, 1985)
- Winslow Charles, Lebanon, War and Politics in a Fragmanted Society (London: Routledge, 1996)

لائحة (جزئية)
بأسماء المفقودين أثناء الحرب اللبنانية[1]

نشر في: الجمعة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥ ـ ١٤:٢٠

الكاتب/ة: نقابة المحامين في لبنان.

هذه اللائحة وزعتها نقابة المحامين عام ٢٠٠٥ وطالبت حينها بلجنة تقصي الحقائق الدولية بسبب عدم قيام السلطة اللبنانية بواجباتها حيال قضية المخطوفين والمفقودين في الحرب اللبنانية الأهلية. وهي لائحة جزئية لا تتضمّن سوى العدد القليل من المفقودين والمخفيين قسرياً المعروفين لدى لجان الأهالي وقد تستثني بعض الميليشيات أو المجموعات الخاطفة.

المفقودون في السجون الإسرائيلية الذين يقتضي مراجعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمطالبة السلطات الإسرائيلية بالإفراج عنهم

شكيب أسعد ضاهر تولُّد ١٩٢٧، رقم الاستمارة (٧): خطف قرب السفارة الكويتية العام ١٩٨٢. وأبرزت زوجته صورة فوتوغرافية أشارت إلى وجود زوجها بين عدد من المعتقلين الذي جرى التحقيق معهم داخل إسرائيل. محمد علي حوا تولُّد ١٩٦٥، رقم الاستمارة (٢٩): خطف على حاجز باتر جزين في آب/أغسطس ١٩٨٤. وأفادت والدته بأنها زارته في سجن عبرا، ثم نقل إلى جهة مجهولة. حسن رامز بلوط

(١) نقابة المحامين اللبنانيين، لائحة (جزئية) بأسماء المفقودين أثناء الحرب اللبنانية، المنشور، ١٤ – ١٠ – ٢٠٠٥ http://al-manshour.org/node/1393

تولّد ١٩٥٥، رقم الاستمارة (٤٣): خطف في كفرملكي في العام ١٩٨٤ على يد عناصر من جيش لبنان الجنوبي. أحمد حسن بطراوي تولّد ١٩٦١، رقم الاستمارة (٥٤): خطف في منطقة الجية في تاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ مع رفيقيه محمود الطحش ومحمود عثمان، وهو ينتمي إلى الجماعة الإسلامية (فتحي يكن). راشد عبد الحسن نجم تولّد ١٩٦٣، رقم الاستمارة (٨١): خطف في بيروت العام ١٩٨٢. وأبرزت شقيقته صورة فوتوغرافية تضم مجموعة كبيرة من المعتقلين داخل الشريط الحدودي مع إسرائيل ومن بينهم شقيقها. عماد محمد عليان تولّد ١٩٦٥، رقم الاستمارة (٨٢): خطف في العام ١٩٨٢ على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفادت والدته أن هناك معلومات تفيد بأن عماد نقل إلى إسرائيل. ناصر محمد أبو زيد تولّد ١٩٦٧ رقم الاستمارة (٨٦)، تيسير محمد أبو زيد تولّد ١٩٦٤ رقم الاستمارة (٨٧)، حمزة محمد أبو زيد تولّد ١٩٦٥ رقم الاستمارة (٨٨)، محمد محمد أبو زيد تولّد ١٩٤٣ رقم الاستمارة (٨٩): أفادت زوجة محمد أبو زيد أنها خطفت مع زوجها وأولادها على يد عناصر من القوات اللبنانية، ثم أطلقت على جسر المدفون، ولديها معلومات بأن زوجها وأولادها نقلوا إلى إسرائيل. شوقي حسن خنافر تولّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (٩٠): خطف في عيناتا بنت جبيل. وأفادت شقيقته بأنه نقل إلى إسرائيل. موسى عباس بري تولّد ١٩٦٤ رقم الاستمارة (٩٣)، حسيب عباس بري تولّد ١٩٦٣ رقم الاستمارة (٩٤)، محمد عباس بري تولّد ١٩٦٥ رقم الاستمارة (٩٥): خطفوا في منطقة الأوزاعي في تاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفادت والدتهم أنهم نقلوا إلى إسرائيل. عماد يوسف أرزوني تولّد ١٩٦٣، رقم الاستمارة (٩٨): خطف في الأشرفية في تاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفادت والدته أن عماد نقل إلى إسرائيل. خالد إبراهيم العمري تولّد ١٩٦١، رقم الاستمارة (١١٤): خطف في العام ١٩٨٢. وأفادت والدته أن المدعو حبيب عطا الله وهو عنصر من القوات اللبنانية أفادها بأن خالد كان موجوداً في المجلس الحربي، إضافة إلى معلومات أخرى تفيد بأن القوات

سلمت عدداً من المعتقلين إلى إسرائيل. محمد علي بريطع تولّد ١٩٥٨، رقم الاستمارة (١٢٠): خطف في الأشرفية العام ١٩٨٢. وأفادت والدته أنه نقل إلى إسرائيل. علي أحمد الحجيري تولّد ١٩٥٩، رقم الاستمارة (١٥٤): خطف في منطقة بنت جبيل العام ١٩٧٨، وأفاد شقيقه أن لديه معلومات بأن شقيقه موجود في إسرائيل. قاسم محمد نصر اللّه تولّد ١٩٦٧، رقم الاستمارة (١٧٦): خُطف على حاجز باتر جزين. وأفادت والدته بأن المدعو فوزي كساب قال لها عندما قابلته، بأن ابنها موجود لدى الجيش الجنوبي. محمد عيسى كبارة تولّد ١٩٥١، رقم الاستمارة (١٨٦): خطف في تاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وأفادت زوجته بأن المدعوة جوزفين قابلت زوجها العام ١٩٨٤ في المجلس الحربي، وفي العام ١٩٩٠، علمت بأن زوجها نقل إلى إسرائيل. عصام علي المصري تولّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (١٩٠): خطف في الأشرفية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وأفادت والدته أنه وبعد مرور سنة تقريباً، شاهده ابن عمه وهو كان في خدمة العلم بالقرب من المجلس الحربي وهو ينقل الرمول مع معتقلين آخرين. وبعد مراجعة المسؤولين في المجلس المذكور أفدنا بأنهم نقلوا إلى إسرائيل. حسام داود جروج تولّد ١٩٤١، رقم الاستمارة (١٩٤): خطف في تاريخ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢ في منطقة كورنيش النهر. وأفادت شقيقته أنها علمت من مراجع عدة بأن شقيقها حسام سلم إلى إسرائيل حين اندلعت الاشتباكات بين القوات والعماد عون. محمد حسن الزعني تولّد ١٩٥٠، رقم الاستمارة (١٩٧): خطف على طريق صيدا في تاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥. وأفاد شقيقه أنه خطف على يد عناصر من القوات اللبنانية والإسرائيلية. وفيق مصطفى أسبر تولّد ١٩٥٢، رقم الاستمارة (٢٠٨): خطف في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وبرفقته المدعو قاسم محمد زيعور، على يد عناصر من القوات اللبنانية والإسرائيلية. إبراهيم خضر عطية تولّد ١٩٣٦، رقم الاستمارة (٢١٣): خطف في منطقة غاليري سمعان في تاريخ ١٩٨٢/٨/١٣. وأفادت شقيقته أنه بعد مرور سنة على اختطافه، جاء أحد الذين أطلقوا من المجلس الحربي وأكد لها بأن شقيقها كان معتقلاً في المجلس

الحربي. كما أفادت أنه على أثر المعارك بين القوات والعماد عون تم تسليم المعتقلين في المجلس الحربي إلى إسرائيل. فهد عبد الكريم بزي تولُّد ١٩٦٧، رقم الاستمارة (٢٢١): خطف في منطقة برج رحال الجنوب في ١٩٨٥/٣/٥ على يد عناصر من الجيش الإسرائيلي. سمير خليل مزهر تولُّد ١٩٤٢، رقم الاستمارة (٢٢٢): خطف على طريق كفرشيما في تاريخ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وأفادت زوجته أنه بعد مرور سنتين على اختطافه تمكنت من مشاهدته بنفسها في المجلس الحربي، ثم علمت في ما بعد أنه سلم إلى إسرائيل. عامر مصطفى الفرا تولُّد ١٩٦٣، رقم الاستمارة (٢٤٤): خطف على طريق صيدا العام ١٩٨٥ على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفاد والده أنه يعتقد بأن عامر نقل إلى إسرائيل. سمير علي بيدي تولُّد ١٩٥٢، رقم الاستمارة (٣١٣): خطف على يد عناصر من القوات اللبنانية في ١٩٨٢/١٠/٢١ في منطقة بحمدون. وأفادت زوجته أن هناك بعض المعلومات التي تفيد بأن سمير نقل إلى إسرائيل. علي عبد الله إسليم تولُّد ١٩٧٠، رقم الاستمارة (٣٣٨): أفاد والده أنه فقد في ١٩٨٩/٩/٣ أثر عملية عسكرية للمقاومة الوطنية في تلال بـدة رامية الحدودية مع إسرائيل. قاسم محمد زيعور تولُّد ١٩٥٤، رقم الاستمارة (٣٥١): خُطف على طريق بيروت الجنوب في ١٩٨٢/٩/١. وأفادت ابنته أن هناك معلومات بوجود والدها في إسرائيل. غالب حسين حموري مواليد القماطية، رقم الاستمارة (٣٥٨): أفادت والدته أنه خطف في منطقة سوق الغرب على يد عناصر من القوات اللبنانية، وأضافت بأن هناك معلومات بنقله إلى إسرائيل. حسن خضر نصر الدين تولُّد ١٩٦٢ رقم الاستمارة (٣٦١)، عبد الرحيم نصر الدين تولُّد ١٩٥٧ رقم الاستمارة (٣٦٢): خُطفا في منطقة الأوزاعي في ١٩٨٢/٩/٧ على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفادت والدتهما بأن حسن وعبد الرحيم نقلا إلى إسرائيل. سليم علي محمد فردوس تولُّد ١٩٥٧، رقم الاستمارة (٣٦٧): خطف في منطقة برج حمود بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٦ على يد عناصر من الكتائب. وأفادت والدته أنها شاهدت صورة شبيهة جداً لابنها في كتاب الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٨٢ وهو معصوب العينين. ياسر عبد

الرحمن البخاري تولُّد ١٩٦٩/٣/٢٧، رقم الاستمارة (٣٧١): خطف في صيدا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، على يد أحد عملاء إسرائيل الملقب بالكابتن حبلي أثر توزيعه مع رفيقه أحمد الكبش منشورات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية. ماهر محمود قصير تولُّد ١٩٦٦، رقم الاستمارة (٣٨٢): خطف في الشويفات في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢ إثر مواجهته في معركة ضد القوات الإسرائيلية، واعتبرت والدته أنه نقل إلى إسرائيل. محمد سعيد الجرار تولُّد ١٩٥٠، رقم الاستمارة (٤١٤): خطف في المجيدية العام ١٩٧٩ على يد عناصر تابعة لسعد حداد. حسن محمد أمهز تولُّد ١٩٦٠، رقم الاستمارة (٤١٦): خطف في بحمدون في تاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وأفاد شقيقه أنه علم من أحد الأصدقاء بتاريخ تبادل الجثث بين «حزب الله» وإسرائيل أن حسن موجود في أحد السجون الإسرائيلية ومحكوم لمدة ٢٠ سنة. يوري عبد الأمير نجدة تولُّد ١٩٦٤/٦/٢٣، رقم الاستمارة (٤١٨): خطف في منطقة سوق الغرب بين ١٤ و٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وأفاد والده أنه بعد مراجعته أحد المسؤولين في القوات اللبنانية أفاده بأن يوري وآخرين سلموا إلى إسرائيل. علي أحمد أبو خرج تولُّد ١٩٥١، رقم الاستمارة (٤٤٨): خطف في صيدا في ١٩٨٢/٩/٧. وأفادت شقيقته بأنه موجود في إسرائيل لأنه جرت محاولات عدة لاعتقاله من المخابرات الإسرائيلية. مهدي محمد ناصر تولُّد ١٩٦٢، رقم الاستمارة (٤٦٤): خطف في الحدث العام ١٩٨٢ على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفادت شقيقته أن مهدي تم تسليمه إلى إسرائيل. علي محمد السعدي تولُّد ١٩٦٠، رقم الاستمارة (٤٨٩): خطف في منطقة كفرشيما في ١٩٨٢/٩/٩. وأفادت والدته بأنه نقل إلى إسرائيل. فادي أحمد فاروق الحبال تولُّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (٥٢٧): خطف على حاجز البربارة في ١٩٨٣/٢/١٧، على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفاد والده أنه علم بأن فادي نقل إلى إسرائيل. نديم عبد الكريم غملوش تولُّد ١٩٤٠/٩/٢٤، رقم الاستمارة (٥٤١): خطف في منطقة جزين في ١٩٨٢/٩/١٧، وأفاد ابنه أن بعض المعلومات تفيد بأن والده نقل إلى إسرائيل. خريستو إسبر منير تولُّد ١٩٥٨، رقم

الاستمارة (٥٤٢): خطف في عين الرمانة في حزيران/يونيو ١٩٨٢ على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفاد شقيقه أنه بعد مراجعة المسؤول في القوات ديب أنستاس قال بأن خريستو سلم مع آخرين إلى إسرائيل في العام ١٩٨٩. سمير محمد الخرفان تولُّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (٥٦٨): خطف في صيدا في ١٩٨٣/١٠/٣٠. وأفادت والدته أنه نقل إلى سجن الخيام، وبعد فترة شاهدت صورته بين مجموعة من المعتقلين التقطها أحد المصورين داخل الشريط الحدودي مع اسرائيل. خير سعيد يونس تولُّد ١٩٥٤، رقم الاستمارة (٥٩٠): خطف في منطقة صيدا في ١٩٨٤/١/١٤ على يد عناصر من جيش لحد. نهاد أمين حسن تولُّد ١٩٦٠، رقم الاستمارة (٦٠١): خطف في الدامور في ١٩٨٣/٨/١٥ في ظل وجود الجيش الإسرائيلي والقوات اللبنانية. سليم قاسم الحاج تولُّد ١٩٥١، رقم الاستمارة (٦٠٥): خطف في علمان الشوف في ١٩٨٢/٨/١٠ على يد عناصر من القوات اللبنانية، وكانت أخباره تصلنا عن طريق المدعو مسعود منصور إلى أن علمنا بأنه نقل إلى إسرائيل عند بدء المعارك مع العماد عون. محمد محمود شاهين تولُّد ١٩٥٦، رقم الاستمارة (٦٣١): خطف من بلدته يارون على يد الجيش الإسرائيلي في ١٩٨٠/٩/٢٠. جان بيار فرنسيس أسد تولُّد ١٩٣٧، رقم الاستمارة (٦٣٢): خطف في منطقة الحمراء في تاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفاد ابنه أنه بعد المراجعات مع المسؤولين في المجلس الحربي علم أنه مسجون إلى أن علمنا في ما بعد أنه نقل مع آخرين إلى إسرائيل. محمد يوسف داغر تولُّد ١٩٦٥/١/١٧، رقم الاستمارة (٦٤٤): خطف من منزله في بنت جبيل العام ١٩٧٩ وسجن في تل النحاس لغاية ١٩٨٠/١/١ إلى أن علمنا بأن الحاكم العسكري الإسرائيلي (داني) نقله من السجن وتبناه لأن ليس عنده أولاد. سعيد محمد جمعة تولُّد ١٩٥٠، رقم الاستمارة (٦٤٥): خطف في رميش في ١٩٧٧/١٢/١١ على يد عناصر تابعة لإسرائيل. أمين جميل حمود تولُّد ١٩٦٠، رقم الاستمارة (٦٤٦): خطف في العام ١٩٩٠، وأفاد شقيقه أن عدداً من الأسرى شاهدوا أمين في سجن في معتقل الخيام. حبيب أرتيموس أبي موسى تولُّد

١٩٥٩ رقم الاستمارة (٦٥١)، يوسف أرتيموس أبي موسى تولُّد ١٩٥٢ رقم الاستمارة (٦٥٢): خُطفا في منطقة عاليه بتاريخ ٢١ حزيران/يونيو ١٩٨٢، على يد عناصر من القوات اللبنانية. وأفادت شقيقتهما أنها بعد المراجعات مع المسؤولين في المجلس الحربي قالوا لها إن حبيب ويوسف نقلا إلى إسرائيل. حسن محمد سماحة تولُّد ١٩٦٣، رقم الاستمارة (٦٥٧): خطف في حزيران/يونيو ١٩٨٢ من داخل كلية العلوم في الحدث مع ١٥ شخصاً آخرين. وأفاد شقيقه أنه بعد مرور أكثر من سنة على اختطافه كانت ترده معلومات عن وجوده في المجلس الحربي، وبعد مراجعة النائب والوزير السابق ميشال سماحة قال إن قسماً من المساجين سلموا إلى إسرائيل. نصار أمين مير زين تولُّد ١٩٦٢، رقم الاستمارة (٦٥٨): خطف في سوق الغرب في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٢ على حاجز للقوات اللبنانية. وأفاد والده أنه علم بأن نصار ومجموعة من المعتقلين سلموا إلى إسرائيل. علي مصطفى علي حسن تولُّد ١٩٥٩، رقم الاستمارة (٦٨٠): خطف قرب الأمن العام في بيروت على يد عناصر من القوات اللبنانية العام ١٩٨٤. وأفاد شقيقه أنه في العام ١٩٨٩ علم بأن علي وآخرين سلموا إلى إسرائيل. أيمن رؤوف سليم تولُّد ١٩٦٢، رقم الاستمارة (٦٩١): خطف في بحمدون في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وأفادت والدته أنها بعد المراجعات مع المسؤولين في المجلس الحربي وعدت بالإفراج عن ابنها، ولكن من دون جدوى. حسين محمد ديب شمص تولُّد ١٩٦٣، رقم الإستمارة (٦٩٢): خطف من داخل كلية العلوم في الحدث في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وأفاد شقيقه أنه كانت ترده معلومات من المدعو يوسف الحسيني لغاية العام ١٩٨٨ بأن حسين معتقل في المجلس الحربي. حسن علي خاروف تولُّد ١٩٦٤/٩/١١، رقم الاستمارة (٦٩٤): خطف مع رفيق له يدعى يوري نجدة في منطقة بحمدون في تموز/يوليو ١٩٨٢. وأفادت شقيقته أنه بعد المراجعات مع مسؤولين في المجلس الحربي تبين أنه كان مسجوناً لديهم. ثم وردتها معلومات بأن عدداً من المعتقلين سلموا إلى إسرائيل. هيثم محمد وحيد الطسي تولُّد ١٩٦٥، رقم الاستمارة (٦٩٨): خطف على طريق وادي

الزينة بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٣ أثناء الاجتياح الإسرائيلي وهو في طريقه للالتحاق بخدمة العلم في ثكنة الصالحية. جمال مهدي المولى تولُّد ١٩٥٨، رقم الاستمارة (٧٠١): فقد أثناء الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٧٨، وأفاد نسيبه أنهم أفيدوا في حينه من قبل جيش لبنان العربي أن جمال موجود في السجون الإسرائيلية. أحمد علي شحرور تولُّد ١٩٦١، رقم الاستمارة (٧١٢): خطف في منطقة وادي أبو جميل أثناء الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٨٢. وأفاد ابنه أنه جرى تجميع كل العناصر الفلسطينية الموجودة في تلك المنطقة على يد القوات الإسرائيلية. محمد ذياب إسماعيل تولُّد ١٩٥١، رقم الاستمارة (٧١٤): خطف في الدكوانة العام ١٩٧٧ من داخل مستشفى البيطار. وأفاد شقيقه أنه يأمل أن يكون بين المعتقلين الذين سلموا إلى إسرائيل.

لائحة بأسماء المفقودين الذين ترى الهيئة فائدة من الاستفسار عنهم لدى السلطات السورية

سمير مخايل الحاج تولُّد ١٩٥٨، رقم الاستمارة (٦): خطف بتاريخ ١٩٩٥/٦/١ في سد البوشرية، أثناء قيامه بعمله كحداد إفرنجي، ويؤكد أهله أنه موجود في سجن تدمر سورية، ولكن من دون إعطاء إثبات. شامل حسين كنعان تولُّد ١٩٥٩، رقم الاستمارة (١٤): رقيب أول في الجيش اللبناني، خطف بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٨، لأسباب يبدو أنها نسائية وذلك على يد عناصر من حزب البعث وسلم إلى المخابرات السورية. وأفاد والده أنه في العام ١٩٩٠ قابله في سجن فلسطين (سورية) بواسطة المدعو أبو جاسم والعقيد صلاح الزغيبي والمقدم جهاد الصفطلي. سامي حسن حمادة تولُّد ١٩٣٥، رقم الاستمارة (٢٢): مفتش ثانٍ في الأمن العام، خطف في بيت الدين عام ١٩٨٤ على حاجز للحزب الاشتراكي. وقد أفاد ابنه بأن النائب السيد فيصل الداوود أكد له بعد مراجعته مرات عديدة، أن والده موجود في أحد السجون السورية. بولس جورج باسيل تولُّد ١٩٥٤/٧/٢٧، رقم الاستمارة (٢٣): دخل مطار

دمشق في سورية وهو عائد من موسكو في أيار/مايو ١٩٨٤. وأفاد شقيقه أن شهوداً عياناً أكدوا له أن بولس غادر موسكو إلى سورية في العام ١٩٨٤، وذلك بمعرفة الدكتور سامي عبود (مستشفى سان مارتين جبيل) وليس هناك أي إثبات على الحدود السورية بأن المفقود دخل إلى لبنان. نبيل جرجس سمعان تولُّد ١٩٥٨، رقم الاستمارة (٢٥) خطف في ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٤. وأفاد ذوو المفقود أن نبيل كان يعمل حدادة وبويا سيارات وقد خطفه من منزله في أبلح عناصر من المخابرات السورية و«حزب الله». وقد أكد لهم أحد السادة الوزراء (السيد نقولا فتوش) أن نبيل موجود في سجن فلسطين في سورية. بسام رياض مثلج تولُّد ١٩٦٥، رقم الاستمارة (٢٦): خطف في طرابلس عام ١٩٩٠ على يد عناصر عسكرية سورية. وأفاد ذوو المفقود أن والدته قابلته مرتين في العام ١٩٩٤ في سجن المزة (سورية)، وفي المرة الثالثة منعت من زيارته؛ ولم تعد تعرف عنه شيئاً (متهم بقتل شخصين أحدهما من التابعية السورية). وقد أبرزت والدته صورة تذكارية هي من صنعه أرسلها لها بسام تذكاراً وهو في داخل السجن. أحمد محمد نصار تولُّد ١٩٤٦، رقم الاستمارة (٢٨): خطف في منطقة الغبيري بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، على يد عناصر من المخابرات السورية، وذلك بسبب خلافه مع شخص اسمه خليل الخليل ينتمي إلى حزب البعث السوري. وأفاد ذووه أن كلا من المدعوين يوسف وحبيب المقداد كانا مع أحمد في سجن العدرة (سورية) قبل أن يطلق سراحهما في ما بعد. الياس يوسف البيطار (٣٠): أفاد ذوو المفقود أنه خطف من فندق «ميرتوم هاوس» في القنطاري بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، وهو موجود في سجن المزة فرع فلسطين وذلك بحسب أقوال الشهود الذين مثلوا أمام رئيسة الهيئة ولكنهم رفضوا المثول أمام الهيئة مجتمعة خوفاً من ملاحقتهم. عون ملحم زغيب تولُّد ١٩٦٨، رقم الاستمارة (٤٥) وحسين ملحم زغيب تولُّد ١٩٦٦، رقم الاستمارة (٤٦): خُطفا في العام ١٩٨٥ في ضهر البيدر من قبل عناصر عسكرية سورية. وأفادت والدتهما أنها في العام ٢٠٠٠ واجهت ابنها حسين في سجن كفرسوسه سورية، (وهو من أتباع أبو

موسى فتح). عادل كمال الذيب تولُّد ١٩٤٧، رقم الاستمارة (٤٨): أفاد ذوو المفقود أن عادل خطف في ١٩٨٤/١٢/١٧ من قبل عناصر تابعة للحزب الاشتراكي، ثم جرى تسليمه إلى الرائد في الجيش السوري نصار فرج. وقد قابله نسيبه فوزات قمليش في سجن فلسطين فرع ١٣٥ سورية. كما أفاد كل من المدعوين رياض عبد الخالق وعلي حيدر بأنهما كانا مع عادل في سجن صيدنايا عام ١٩٩٣ قبل أن يطلق سراحهما في ما بعد. فادي إيلي غلام تولُّد ١٩٦٤/١٢/١٣، رقم الاستمارة (٤٩): خطف على حاجز للحزب الاشتراكي في منطقة النورماندي بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣٠. وأفادت والدته أنه جرى استجواب المدعو غسان زعيتر في وزارة الدفاع في اليرزة وقد اعترف بأن فادي كان معه في مركز الأمن الاشتراكي في المصيطبة بين ١٨ و١٩٨٤/١١/٢٨. وقد اعتبر ذوو فادي أنه مسجون في سورية من دون تقديمهم إثبات بذلك. توفيق سليم الجمل تولُّد ١٩٥٣، رقم الاستمارة (٥٣): أفادت زوجته أن توفيق كان موظفاً في الجمارك، وقد خطف في العام ١٩٨٦ على يد عناصر من المخابرات السورية. وأفاد شاهد أطلق سراحه في ما بعد أن توفيق كان معه في سجن صيدنايا وقد يكون محكوماً بجرم المخدرات. توفيق فؤاد فوال تولُّد ١٩٦٥، رقم الاستمارة (٦٩): خطف من منزله في طرابلس بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٩ بحضور النائب السابق السيد محمود طبو. وأفاد والده بأن توفيق خطف من قبل عناصر عسكرية سورية بإمرة الرائد محمد خلوف، وأن والدته قابلته في سجن فلسطين في سورية حيث كانت تجرى محاكمته مع بعض رفاقه بتهمة ارتكابهم جريمة، وقد توالت زيارته في سجن المزة لغاية تاريخ ١٩٨٩/٢/٦. كما أفاد والده أن العماد مصطفى طلاس يعرف كل شيء عن قضية توفيق وقد تدخل فيها شخصياً. وبما أنه محكوم يحتمل وجوده في أحد السجون السورية. جورج إميل زاهر تولُّد ١٩٤١، رقم الاستمارة (٧١): خطف على حاجز للقوات السورية عند جسر الكولا بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩. وأفادت زوجته بأن النائب السابق السيد خالد صعب حاول التوسط مع سورية للإفراج عن جورج ولكن من دون جدوى. رئيف فؤاد داغر تولُّد ١٩٤٧، رقم الإستمارة (٧٣):

خطف في ١٩٩٠/٦/٦ على يد المدعو حمزة السكافي (من عناصر الجيش الشعبي الناصري). وأفاد شقيقه أن رئيف سلم إلى أحد الضباط في المخابرات السورية (صديق المدعو عبد الغني الجردلي) وذلك بتهمة التعامل مع إسرائيل بسبب نقل منزله إلى بلدة القليعة في الشريط الحدودي السابق. وقد أورد اسمه في جريدة <<الحياة>> عام ٢٠٠٠ في عداد المساجين الموجودين في سورية. ولكن تبين من أقوال أهله أن من المحتمل أن تكون قد تمت تصفيته لأسباب ومصالح شخصية. حسين حسن شكر تولُّد ١٩٥٨، رقم الاستمارة (٧٦): خطف من مركز عمله في مطار بيروت الدولي عام ١٩٨٢، على يد عناصر من المخابرات السورية. وقد أفادت والدته بأن أحد المساجين الذين أفرج عنهم في ما بعد ويدعى جواد حسن عواضة، أكد لها أنه التقى ابنها حسين في سجن المزة، ثم انتقلا معاً إلى سجن كفرسوسة رقم ٢٨٥ فرع الأمن العسكري حيث بقي معه حوالى ١٥ يوماً لغاية نقل هذا الأخير إلى سجن آخر. بشارة طانيوس رومية تولُّد ١٩٦٢، رقم الاستمارة (٧٧): خطف مع شخصين آخرين على حاجز المخابرات السورية في منطقة رياق بتاريخ آذار/مارس ١٩٧٨. وأفاد شقيقه بأن بشارة خطف باعتباره كان ينتمي إلى حزب الوطنيين الأحرار. وقد زاره ومعه أفراد العائلة في سجن المصنع. وفي الأعوام ١٩٨٦ و١٩٩٣ و١٩٩٨ تنقل بشارة بين سجن المزة وعدرا وتدمر حيث حمل الرقم ١٢ في سجن المزة لغاية العام ١٩٩٨، ومن ثم الرقم ١٤ الغرفة رقم ١. وقد شاهده بعض السجناء الذين أفرج عنهم في ما بعد وأبلغوا ذويه بالأمر، وهم: سامي خوري وسامي أبو ديا (المعروف بسامي حمزة) وتوفيق يمين وحسين محمد العبد الله. كريم مارون شهلا تولُّد ١٩٣٣، رقم الاستمارة (٧٨): خطف على يد عناصر من القوات السورية على حاجز أميون في العام ١٩٨٣. وأفادت شقيقته أنها راجعت آمر السجن في المزة وهو برتبة مقدم من أجل السماح لها بمقابلة كريم، فقال لها: «ممنوع مواجهته وهو محكوم ولا يعفى عنه إلا إذا أعفي عن سمير جعجع». وقالت شقيقته أن بعض المساجين الذين أفرج عنهم في ما بعد، أفادوها بأن شقيقها كريم كان معهم في

سجن المزة فرع فلسطين. دانيال جوزيف منصوراتي تولُّد ٢٤ أيار/مايو ١٩٥٩، رقم الاستمارة (٨٣) خطف مع سيارته في ساحة عرنوس دمشق بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٢. وقد جرى التحقيق معه على يد الضابط إبراهيم الحويجي من المخابرات الجوية السورية. وأفاد شقيقه بيار أنه شخصياً كان برفقة دانيال عندما تم توقيفهما معاً لكن أخلي سبيله في ما بعد فيما أبقي على دانيال في المخفر لمتابعة التحقيق معه (وهو ينتمي إلى القوات اللبنانية). وقد تقدم بيار بشكوى رسمية سجلت في مخفر عرنوس بذات التاريخ أعلاه وأخذت إفادته. كما أفاد بيار أن سيارة شقيقه دانيال شوهدت في ما بعد في لبنان وهي تحمل لوحة سورية. وقال إن لديه أخباراً تفيد بأن شقيقه موجود في سجن عدرا. كامل محمد جابر تولُّد ١٩٦١، رقم الاستمارة (١١١): خطف من حي السلم في العام ١٩٨١ على يد عناصر من حركة «أمل» ثم سلم إلى المخابرات السورية بحجة أنه يتجسس لصالح قوات الكتائب، وقد صدر بحقه حكم مؤبد. وأفادت شقيقته بأن أحد المساجين الذين أفرج عنهم في ما بعد ويدعى عدنان، قال لها إنه بقي مع شقيقها كامل في السجن ٧ سنوات. كما أفاد الشاهد سعدات بهجت أنه شاهد أيضاً كامل وتكلم معه في سجن صيدنايا وذلك قبل أن يفرج عنه في العام ١٩٩٥. طانيوس كميل الهبر تولُّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (١٢٣): رقيب أول في الجيش اللبناني، فقد في تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في عين سعادة على يد عناصر من القوات السورية. وأفاد والده أنه زاره في العام ١٩٩١ في سجن فلسطين (سورية). جهاد جورج عيد تولُّد ١٩٧٠/٤/٢٩، رقم الاستمارة (١٣٣): عريف في الجيش اللبناني، فقد في تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفادت والدته أنه خطف من منطقة الحدث وقد زارته في العام ١٩٩١ في سجن فلسطين (سورية). كما أفاد أحد المساجين الذين أفرج عنهم في ما بعد ويدعى جورج قطار، أنه بقي مع جهاد مدة ستة أشهر في سجن فلسطين. وفي متن الصفحة الخامسة من التقرير المرفوع إلى «هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين» ما يفيد بأن جهاد كان ما يزال على قيد الحياة في العام ١٩٩١ في سجن المزة فرع فلسطين.

أنطوان زخور زخور تولُّد ١٩٦٣/١١/٢٣، رقم الاستمارة (١٣٧): رقيب أول في الجيش اللبناني، فقد في تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفادت شقيقته أنها في العام ١٩٩٤ تقدمت بطلب إلى وزارة الخارجية الأسترالية باعتبارها تحمل الجنسية الأسترالية تستفسر فيه عن مصير شقيقها أنطوان. فكان جواب السفير الأسترالي المعتمد في سورية: «أن شقيقك (أي أنطوان زخور) موجود في سجن المزة وهو في صحة جيدة وعلى قيد الحياة». وفي العام ١٩٩٩ قالت إن أحد المساجين الذين أفرج عنهم وينتمي إلى حركة التوحيد الإسلامي (طرابلس) أفادها بأن شقيقها أنطوان كان موجوداً معه في سجن فلسطين قبل أن يطلق. كذلك نقل على لسان البطريرك هزيم بأن أنطوان على قيد الحياة وهو في أحد السجون السورية. يوسف مخايل الحاصباني مواليد ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٩، رقم الاستمارة (١٣٩): رقيب أول في الجيش اللبناني، فقد في تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفاد شقيقه أن يوسف موجود في سجن فلسطين سورية، استناداً إلى أقوال رئيس السجن المسؤول عن فرع أمن فلسطين في العام ١٩٩٤. وقد أكد له وجود شقيقه في السجن ووعده بمقابلته بعد يومين، لكن هذا الأخير عاد واعتذر له عن عدم تمكنه من إعطائه بطاقة المواجهة بسبب كون شقيقه يوسف تابعاً لجيش العماد عون. كما أن هناك برقية من قيادة الجيش اللبناني تفيد بأن يوسف الحاصباني ليس في عداد المتوفين في ١٩٩٠/١٠/١٣. سعيد فؤاد خباز تولُّد ١٩٦٨، رقم الاستمارة (٢٥٨): خطف على حاجز تابع للحزب الاشتراكي في صوفر في العام ١٩٨٥. وأفادت شقيقته أن أحد السجناء الذي أفرج عنه في ما بعد ويدعى اسكندر الأشقر، أكد لها أن شقيقها سعيد كان معه في السجن وقد أكد أقواله هذه أمام أعضاء الهيئة معتبراً «أن سعيد خباز كان موجوداً معه في سجن المزة حتى تاريخ إطلاق سراحه في العام ١٩٩٠». سليم بهزاد سلامة تولُّد ١٩٥٢، رقم الاستمارة (٢٦٠): خطف من منزله في شارع مار مارون طرابلس بتاريخ نيسان/إبريل ١٩٨٩. وأفادت شقيقته بأن عناصر من المخابرات السورية (بإمرة النقيب نبيل) أوقفته بعد الدخول إلى منزله وتفتيشه. كما

قالت إن العميد غازي كنعان أفادها بأن شقيقها سليم بقي مدة شهر في عنجر قبل ترحيله إلى دمشق. كما أكدت أن إفادة رئيس شرطة القابون (أبو وليد) تؤكد أيضاً وجود شقيقها سليم في السجن فرع فلسطين. الأب سليمان أبي خليل تولُّد ١٩٣٦/٨/٢٢، الأب ألبير سليم شرفان تولُّد ١٩٣٥/١٢/٢٢، رقم الاستمارة (٢٧٣): فقدا بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٤. وقد أفاد الأباتي سيمون عطا الله رئيس الرهبنة الأنطونية بأن كلاً من الأبوين سليمان وألبير كانا لا يزالان على قيد الحياة بعد عملية ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أي في اليوم الثاني لدخول القوات السورية إلى دير القلعة في بيت مري. كما أكد الشاهد ألبير كيوان (وهو سائق في الدير المذكور) أمام أعضاء الهيئة أنه شاهدهما في اليوم التالي أي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. محمد محمود السلطان تولُّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (٢٨٨): هو عنصر من أفراد قوى الأمن الداخلي، فقد بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٩. وأفادت شقيقته بأنه خطف على يد عناصر تابعة للقوات السورية بين بلدتي صاليما والعربانية، وذلك أثناء مروره بسيارته على أحد الحواجز العسكرية السورية من دون التوقف، بحيث أطلق عناصر الحاجز النار على السيارة فأصيب رفيقه الشرطي هشام رمضان بطلق ناري واستطاع الفرار عبر الأحراج بينما تم القبض على شقيقها محمد وما زال مصيره مجهولاً. الياس إميل هرموش تولُّد ١٩٥٢/٥/٩، رقم الاستمارة (٢٨٩): فقد في منطقة كورنيش المزرعة في العام ١٩٧٦. وأفاد شقيقه أنه جرت محاولات عديدة لزيارته في سجن المزة فرع فلسطين، كما شاهد اسم شقيقه الياس على شاشة الكومبيوتر (أثناء وجوده في مكتب المراجعات)، وبعد الانتظار الطويل لم يسمح له بمقابلته. كما أفاد أنه بعد مراجعته معالي الوزير السيد بشارة مرهج بهذا الخصوص، كان جوابه بأن الياس موجود في أحد السجون السورية. قزحيا فريد شهوان تولُّد ١٩٥١، رقم الاستمارة (١٧٠): خطف من شركة سلعاتا البترون بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٠ على يد عناصر من القوات السورية الموجودة في تلك المنطقة. وأفادت شقيقة المفقود قزحيا بأن والدته وزوجته قامتا بزيارته في سجن المزة فرع فلسطين في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أي بعد

مرور ثلاثة أشهر على اختطافه. كما قام أحد المقربين من العائلة بزيارته في سجن صيدنايا في العام ١٩٩٤، وعلم أن قزحيا متهم بقتل مواطن سوري. نصر حسن بو حمدان تولُّد ١٩٥٧، رقم الاستمارة (١٧١)، عدنان زكي أبو حمدان تولُّد ١٩٥٩، رقم الاستمارة (١٧٢): خطفا على حاجز عسكري بإمرة العقيد مظهر فارس على طريق دير زنون المصنع بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩. وأفاد ذوو نصر وعدنان بأن أحد السجناء الذي أفرج عنه في ما بعد، قال لهم إن نصر وعدنان هما بخير وكانا معه في نفس السجن في العام ١٩٨٣. عبد الناصر خضر المصري تولُّد ١٩٧٢، رقم الاستمارة (١٧٥): خطف على يد عناصر من مخابرات الجيش في طرابلس بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣. وأفاد شقيقه أنه قبض عليه بتهمة القتل عمداً والتسبب بإيقاع البلبلة في صفوف القوات العربية السورية، وذلك بموجب مذكرة توقيف رقم ٤/٢٨٣. وقد تقدم شقيقه شخصياً بطلب إخلاء سبيله في العام ١٩٩٤. كما أفاد بأنه حصل على بطاقة زيارة سجين في سجن عدرا في دمشق في العام ١٩٩٤. علي موسى عبد الله تولُّد ١٩٥٩، رقم الاستمارة (١٧٧): خطف في منطقة الكولا بتاريخ تموز/يوليو ١٩٨١ على يد عناصر من المخابرات السورية. وأفادت شقيقته بأن أحد السجناء الذي أفرج عنه في العام ١٩٨٢ أفادها بأن شقيقها علي كان معه في سجن المزة فرع أمن الدولة. كما أكد ذلك أيضاً أحد السجناء الذي أفرج عنه في ما بعد أمام أعضاء الهيئة. عماد إسماعيل ياسين تولُّد ١٩٥٩ (فلسطيني)، رقم الاستمارة (٢١١): فقد بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٧ في طريق عودته من الأردن إلى لبنان عن طريق سورية. وأفاد والدا عماد أنهما قاما بزيارته في سجن تدمر (منذ عامين تقريباً) وشاهداه من وراء القضبان الحديدية. الياس ميشال عبد النور تولُّد ١٩٥٥، رقم الاستمارة (٢١٩): فقد بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٨٤ إثر عودته من أميركا عن طريق مطار دمشق على رحلة طيران شركة العالية T.R.B.O 142. وأفاد شقيقه أن الياس فقد في سورية وذلك بحسب التلكس المرسل لهم من شركة الطيران «العالية» الذي يؤكد وصول شقيقه إلى مطار دمشق الدولي في العام ١٩٨٤ وهو عائد من أميركا. صائب أحمد سويد تولُّد ١٩٦٩،

رقم الاستمارة (٢٢٣): فقد في الضاحية الجنوبية عام ١٩٩٥. وأفاد شقيقه بأن صائب موجود في سجن عدرا الفرع السياسي عام ٢٠٠٠ وقد قامت والدة صائب بمقابلته منذ ٤ سنوات بموجب بطاقة زيارة زائر صادرة عن فرع سجن دمشق المركزي. أحمد قاسم الشوم تولُّد ١٩٦٣، رقم الاستمارة (٢٢٤): أوقف في بيروت بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٧ على يد عناصر من المخابرات السورية واقتيد إلى مركز الرملة البيضاء ومنها إلى مركز شتورا وبعدها إلى دمشق. وأفاد ذووه بأن أحمد أعيد مرة ثانية إلى الرملة البيضاء حيث قام والداه بزيارته وبصورة يومية في مقر المخابرات السورية في الرملة البيضاء (عند الرائد بهيج) إلى أن نقل مجدداً إلى مركز المخابرات السورية في شتورة وقد تمت زيارته هناك أيضاً قبل أن ينقل إلى دمشق. وهو متهم بأنه من جماعة الإخوان المسلمين. جوزف داود عون تولُّد ١٩٦٥، رقم الاستمارة (٢٣٤): جندي في الجيش اللبناني، فقد في منطقة البقاع الغربي بتاريخ ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وأفادت والدته بأنه خطف على يد عناصر من الحزب القومي السوري الذين اعترفوا في ما بعد بأنهم سلموا جوزيف إلى القوات السورية وذلك بتهمة تعامله مع إسرائيل، وهو سجين سياسي في سورية. كما أكدت والدة جوزيف أنها بعد كل المراجعات التي قامت بها مع كبار الضباط السوريين وصولاً إلى خال الرئيس حافظ الأسد، كان الجواب واحداً وهو أن ابنها جوزيف سجين سياسي في سورية. عاطف عبد الباقي وعائلته تولُّد ١٩٣٤، رقم الاستمارة (٢٤٣) سميرة العسراوي، فيصل عاطف عبد الباقي، أمل عاطف عبد الباقي، وفاء عاطف عبد الباقي، أيمن الأعور وسامر أيمن الأعور: خطف مع أفراد عائلته من داخل منزله في بشامون بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٨٧ وقد جرت محاولة من قبل والدته لزيارته في سجن المزة فرع فلسطين، وفي اللحظة الأخيرة لم يسمح لها بمقابلته. وأفادت المحامية ندى الأدهمي (بموجب وكالة) أن هناك معلومات عدة عن وجود المخطوفين في أحد السجون السورية، إضافة إلى إفادة المدعو سلمان قبلان الذي تسلمته السلطات اللبنانية في وقت لاحق وكان سجيناً في سورية. نصر ذيب قعفراني تولُّد ١٩٥٤، رقم الاستمارة

(٢٤٨): فقد في طريق عودته من سورية إلى لبنان في العام ١٩٧٨. وأفاد ذووه أنه في العام ١٩٩١ أكد لهم أحد الشهود ويدعى أحمد علي ابو ستة، أن نصر كان ما يزال على قيد الحياة حتى العام ١٩٨٢ في سجن المزة (سورية) وهو ينتمي إلى البعث العراقي. وفيق فياض المغبط تولُّد ١٩٧٠، رقم الاستمارة (٢٩٠) عريف في الجيش اللبناني أفاد شقيقه بأنه خطف على حاجز تابع للمخابرات السورية في منطقة المصنع، وذلك في أثناء ذهابه من منزله في السواري إلى مركز عمله في ثكنة حمانا بتاريخ ١٩٩٢/٩/٦. طانيوس عقل شديد تولُّد ١٩٥٨، رقم الاستمارة (٢٩٧): خطف على طريق صغبين شتورا بتاريخ ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢، أثناء قيام عناصر من الحزب القومي السوري بخطف شباب المنطقة بقصد الترهيب، وقد أفادوا بأنهم سلموا طانيوس في ما بعد الى السوريين. كما أفاد والده بأن طانيوس موجود في سورية وهو سجين سياسي. محمد طعان نصر الله تولُّد ١٩٥١، رقم الاستمارة (٣٠٠) خطف على طريق دير زنون البقاع على حاجز تابع للقوات السورية بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩ وأفاد شقيقه أن أحد السجناء الذي أفرج عنه في ما بعد (١٩٧٩) ويدعى الياس الرفاعي، أكد له أنه كان مع شقيقه محمد في نفس السجن لمدة ستة أشهر. بطرس فريد الخوند تولُّد ١٩٣٩، رقم الاستمارة (٣٥٢) خطف من أمام منزله في منطقة حرش ثابت سن الفيل بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وأفادت زوجته أن أحد السجناء الذي أفرج عنه في ما بعد ويدعى علي يوسف حراجلي (وكان بمثابة حلاق في سجن المزة سورية) أكد لها أنه قص شعر بطرس قبل خروجه من السجن في العام ١٩٩٨. كما أفادت بأن عدداً كبيراً من المسؤولين أكدوا لها وجود زوجها بطرس في أحد السجون السورية، وقد يكون متهماً بالتجسس لحساب إسرائيل. سعد بديع الحوراني تولُّد ١٩٤٥، رقم الاستمارة (٣٦٥) رقيب في قوى الأمن الداخلي، خطف على طريق حمانا بتاريخ ١٩٨٣/٣/١١، وأفادت زوجته بأنها قامت بزيارته في سجن المزة (سورية) في العام ١٩٨٩. كما قامت بمواجهته في العام ١٩٩٢ في سجن عدرا (سورية). كلود حنا الخوري تولُّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (٣٦٨): جندي في الجيش

اللبناني، فقد في أثناء خروجه من منزله في برج حمود بتاريخ ١٩٨٥/١/٣٠. وأفاد والده أنه بعد مراجعته لبعض المراجع المسؤولة في سورية، علم بأن ابنه كلود كان لا يزال حتى العام ١٩٩٧ في سجن صيدنايا. أدوار كميل الخوري تولَّد ١٩٦٦، رقم الاستمارة (٣٦٩): فقد في ضهر البيدر بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٢. وأفادت والدته بأن أحد السجناء الذي أفرج عنه في العام ١٩٩٣، أكد لها أن ابنها إدوار كان معه في سجن تدمر. جورج ميخائيل عوض تولَّد ١٩٥٤، رقم الاستمارة (٣٧٤): أفاد والده أنه جرت ثلاث محاولات لخطف جورج من قبل عناصر تابعة للقوات السورية. ففي العام ١٩٨٢ خطف على حاجز على طريق رياق حيث بقي محتجزاً في سجن المصنع مدة ١٩ يوماً ثم أطلق سراحه بعدما لجأنا إلى اللواء غازي كنعان. وفي العام نفسه خطف ثانية في منطقة عاليه على حاجز تابع للجيش السوري ثم أخلي سبيله بعد أن تدخل النائب مروان فارس وأكد لمسؤول هناك أن جورج ليس من القوات اللبنانية. أما في المحاولة الثالثة، فقد تم خطفه بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٢ في منطقة بعلبك على أثر مروره على حاجز للقوات السورية. وتابع والد جورج قائلاً: يومها أجريت اتصالات عديدة مع الأحزاب والجيش السوري وفاعليات المنطقة من أجل إطلاق سراحه لكن من دون جدوى، إلى أن جاء شخص ويدعى حكمات فرج فأعلمنا بأن ابننا جورج موجود في سجن صيدنايا وقد نقل في العام ١٩٨٩ إلى سجن المزة. يوسف حنا يمين تولَّد ١٩٦٠، رقم الاستمارة (٣٧٨)، عادل خير الله مواليد بحمدون، رقم الاستمارة (٣٧٩): خُطفا على طريق شتورا زحلة بتاريخ آب/أغسطس ١٩٨٧، وهما من حراس إيلي حبيقة قبل محاولة اغتياله في مطرانية زحلة في العام ١٩٨٧. وأفادت شقيقة يوسف يمين، أن والدها شاهده في العام ١٩٩٢ بعد أن قام بزيارته في سجن تدمر (سورية) وقد أخبره بأنه محكوم مدة ١٥ سنة بتهمة جاسوس إسرائيلي. كما أفادت بأن والدتها أيضاً قامت بزيارته في العام ١٩٩٤ في سجن تدمر، وقد أخبرها بأن رفيقه عادل خير الله موجود معه في نفس التهمة. كما أفادها أكثر من سجين ممن أفرج عنهم في العام ١٩٩٨، بأن شقيقها يوسف كان ما يزال في سجن تدمر. وكذلك

أفادها أحدهم وهو جندي لبناني أطلق سراحه أن يوسف محكوم ١٥ سنة وموجود في سجن تدمر. وفي العام ٢٠٠٠ أطلق سراح عدد من السجناء في سورية وقد أكد لي أحدهم بأن أخي يوسف يمين وعادل خيرالله وسجيناً آخر يدعى بشارة رومية وآخرين كثر كانوا ما زالوا في سجن تدمر حتى ساعة الإفراج عنه. إيلي إبراهيم السباك تولَّد ١٩٦٣، رقم الاستمارة (٣٨٦): خطف على طريق حزرتا عيون الرهبان بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ على يد عناصر من حركة «أمل» ثم جرى تسليمه إلى القوات السورية. وأفادت والدته بأنها قامت بزيارته وتحدثت معه في سجن المزة عام ١٩٨٩. كما أفادها أحد السجناء الذي أطلق سراحه عام ١٩٩٨ ويُدعى ميشال سمعان، أن ابنها إيلي كان معه في سجن صيدنايا. جورج عزيز محفوض تولَّد ١٩٦٧/٥/٣٠، رقم الاستمارة (٣٩٠): خطف في منطقة التل طرابلس بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٩، على يد عناصر من أمن الدولة السوري، وأفاد والده أنه قصد زيارته في العام ١٩٩٨ في سجن صيدنايا، ولكن قبل أن تتم المواجهة بينهما أبلغ بأنه ابنه جورج سجين سياسي ولا يسمح له بالزيارة. شكرالله مسعود توما تولَّد ١٩٦٥، رقم الاستمارة (٣٩٥): من عناصر الدرك اللبناني، خطف على طريق صيدا بيروت بتاريخ شباط/فبراير ١٩٨٥، وأفاد شقيقه بأن أحد السجناء الذي أطلق سراحه في ما بعد ويدعى جرجس يونس، أكد له أن شقيقه شكرالله كان مسجوناً معه في سجن زفتا عام ١٩٨٦، ثم أفاد لاحقاً أحد السجناء الذي أطلق سراحه أن شكرالله كان سجيناً معه في سجن تدمر. جان الياس جرماني تولَّد ١٩٥٧، رقم الاستمارة (٣٩٦)، إسكندر حنا ديب تولَّد ١٩٥٢، رقم الاستمارة (٣٩٧) أندريه إميل شعيب تولَّد ١٩٥٣، رقم الاستمارة (٣٩٨): خطفوا من أمام البنك المركزي بيروت بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٥. وبحسب إفادات ذويهم أنهم نقلوا فور خطفهم إلى ثكنة فتح اللّه، ثم جرى نقلهم إلى سورية، وأفادت شقيقة إسكندر أنها تلقت اتصالاً هاتفياً في العام ١٩٩٢ أبلغها فيه المتصل، من دون أن يكشف لها عن هويته، أنه شاهد شقيقها اسكندر في سجن المزة عام ١٩٨٩، ثم جرى نقله في ما بعد إلى سجن صيدنايا. جرجي مالك حنا تولَّد ١٩٤٣،

رقم الاستمارة (٤٠٠) فقد في منطقة تلة الخياط بيروت بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥. وأفاد ذووه أنهم في العام ١٩٩٥ تلقوا اتصالاً هاتفياً من دون أن يكشف المتصل عن هويته، أبلغهم فيه أن الدكتور جرجي موجود في سجن المزة فرع فلسطين برقم ٣٥٨/ فحاولوا زيارته في السجن المذكور، لكنهم أبلغوا بأن جرجي متهم بالعمالة مع إسرائيل وهو محكوم بالمؤبد ولا يسمح لأحد بزيارته. جورج ميخائيل القزي تولُّد ١٩٥٣، رقم الاستمارة (٤٠٣): خطف من داخل الأراضي السورية بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٨٥. وأفاد شقيقه أن جورج أوقف أثناء قيامه برحلة صيد في منطقة الرقة (سورية) وقد قام والده بزيارته في سجن حلب حيث كان أُجري التحقيق معه هناك، لكن لم يسمح له بمقابلته. كما أفاده أحد السجناء الذي أفرج عنه في ما بعد بأن شقيقه جورج كان معه في السجن نفسه في سورية. جوزف الياس الحويك تولُّد ١٩٥٦ رقم الاستمارة (٤٢٢)، منير فهد الهليط تولُّد ١٩٤٤ رقم الاستمارة (٤٢٣): خطفا على جسر كفرشيما في ١٩٧٨/١٠/٦ على يد عناصر من الجيش السوري. وأفادت والدة جوزف أنه كان يرتدي قميصاً عليها إشارة القوات اللبنانية وقد خطف معه منير الهليط وشباب آخرون من منطقة كفرشيما. وبعد مراجعتها كبار الضباط السوريين المتواجدين في تلك المنطقة (العقيد منصور والنقيب يونس والرائد عادل) وعدوا بإطلاق المخطوفين في أقرب وقت ممكن، لكن من دون جدوى. ثم قالت إن هناك معلومات تفيد أن ابنها جوزف وآخرين ممن خطفوا في تلك المحلة نقلوا إلى السجون السورية. ميشال الياس أبو خليل تولُّد ١٩٥٣ رقم الاستمارة (٤٢٧): خطف أثناء عودته من فرنسا إلى لبنان عن طريق مطار دمشق في ١٩٨٤/٤/١ بحيث أنه لم يغادر الأراضي السورية. كما أفادت شقيقته أن اتصالات تمت مع مسؤولين سوريين للإفراج عنه لكن من دون أن تسفر بنتيجة. كذلك أفادها شهود عيان أن شقيقها ميشال موجود في سجن فلسطين العسكري (سورية). علي عوض محمد الحسن تولُّد ١٩٥٧ رقم الاستمارة (٤٦٠): خطف في حلب في ١٩٨٠/١٢/١٣ أثر تفريغه حمولة من الدخان والتلفزيونات المهربة من لبنان إلى سورية. وأفاد شقيقه بأن أحد السجناء

والذي أفرج عنه العام ١٩٩٧ ويدعى حسن آغا أبو علي، أفاده بأن شقيقه علي كان لا يزال على قيد الحياة في سجن صيدنايا. كذلك زارت عناصر من فرع أمن الدولة في سورية العام ٢٠٠٠، مرات عدة منزل زوجته بقصد جمع المعلومات عن علي. كما زارت عناصر من فرع الأمن العسكري في سورية العام ٢٠٠١ شقيقه بهدف جمع المعلومات عنه أيضاً. توفيق يوسف العنتوري تولُّد ١٩٣٧ رقم الاستمارة (٤٨٣): خطف في منطقة الشياح بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٤ على يد عناصر من الجيش السوري اللواء ٥٢ بإمرة الضابط محمد الخطيب. وأفاد شقيقه بأن أحد السجناء والذي أفرج عنه فيما بعد ويدعى جان بو أنطون أكد له مشاهدته توفيق في سجن المزة فرع التحقيق العسكري في أثناء وجوده هناك. جورج يوسف أبو نكد تولُّد ١٩٦٠/١/٣١ رقم الاستمارة (٤٨٤): خطف على طريق ضهور الشوير بتاريخ ١٩ تموز/يوليو ١٩٨٢. وأفاد شقيقه بأن جورج تقدم بطلب إخلاء سبيل إلى رئيس محكمة أمن الدولة في دمشق، يشرح فيه أنه أوقف في العام ١٩٨٢ بموجب مذكرة رقمها ٨٢/٤١٤ صادرة عن محكمة أمن الدولة وهو ما زال موقوفاً في سجن تدمر العسكري من دون محاكمة رغم إجراء التحقيق معه عدة مرات. طوني يوسف مطر تولُّد ١٩٦١ رقم الاستمارة (٤٨٥): فقد أثناء عودته من العراق إلى لبنان عن طريق المصنع بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨. وأفاد شقيقه أن طوني فقد أثناء إنجازه معاملات المرور عبر الحدود على مركز الأمن العام في المصنع. فؤاد حسين بيان تولُّد ١٩٧٣ رقم الاستمارة (٤٩٥): خطف في صيدا في العام ١٩٨٩. وأفادت والدته أن فؤاد موجود في سجن المزة فرع فلسطين (التحقيق العسكري) ورقم الزنزانة ٢١٧، وذلك بحسب أقوال أحد الشهود السجناء الذي أفرج عنه فيما بعد ويدعى محمد جمال الدين. محمد جميل عباس تولُّد ١٩٤٤ رقم الاستمارة (٥٠١): خطف أثناء مروره عبر الأراضي السورية قادماً من السعودية في العام ١٩٧٨. وأفادت شقيقته أنها أجرت مراجعات عدة ثم تقدمت بطلب مقابلة سجين من المحامي العام في وزارة العدل السورية، وتمّت الموافقة الرسمية على الطلب بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ وعندما حضرت في الموعد المحدد لها في

١٩٩٥/٩/٩ منعت من مواجهة شقيقها بحجة أنه غير موجود في السجن. جورج أسعد الخوري حنا تولَّد ١٩٦٦/٩/٨ رقم الاستمارة (٥٠٢): فقد من مركز عمله في محافظة حماه سورية وهو حداد سيارات في ١٩٨٥/٧/٩. وأفاد شقيقه أنه شاهد اسم جورج مع رفيقه ابراهيم الحداد مدوّنَين في سجل فندق الحمراء في دمشق بتاريخ ٨ تموز/يوليو ١٩٨٥ أي قبل تاريخ اختفائهما بيوم واحد. كما أفاد أنه لم يعثر له على أي تصريح مرور عبر الحدود السورية في المصنع. وقد أجرى مراجعات مع بعض المسؤولين السوريين أفيد بنتيجتها أن شقيقه جورج موجود في سجن المزة. علم الدين مهنا حسان تولَّد ١٩٣٧ رقم الاستمارة (٥٠٤): اعتقل داخل الأراضي السورية بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٦ أثناء زيارته أحد الأقارب في منطقة السويداء. وأفاد ابنه بأن زوجته نبيها وابنته حفيظة زارتاه في سجن فلسطين في العام ١٩٨٨ وفي العام ١٩٨٩ ثم منعت عنه الزيارات وهو متهم بالتعامل مع إسرائيل. الياس يوسف عون تولَّد ١٩٦٩ رقم الاستمارة (٥١٣): عريف من عناصر الحرس الجمهوري فقد اعتبارا من ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفاد والده أنه علم في العام ١٩٩٥ بأن ابنه الياس موجود في سجن فلسطين (سورية). وكذلك فإن مضمون برقية قيادة الجيش اللبناني الرقم ٩٣٩٩، يؤكد بأن الياس كان لا يزال على قيد الحياة في تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٧. حسين خضر عميرات تولَّد ١٩٦٥ رقم الاستمارة (٥٢٤): فقد في حلب العام ١٩٨٢ على يد عناصر من المخابرات السورية. وأفاد والده بأن أحد السجناء الذي أفرج عنه في العام ٢٠٠٠ ويدعى أبو رستم، أفاده بأن حسين كان معه في سجن المزة وقد صدر حكم في حقه لمدة ٢٠ عاماً. فادي أجود ضو تولَّد ١٩٦٤ رقم الاستمارة (٥٢٩): خطف بالقرب من المحكمة العسكرية بتاريخ ١٩٨٤/١/١٠. وأفادت والدته بأنها علمت من خلال المراجعات مع بعض المسؤولين السوريين في البوريفاج، أن فادي موجود مع المسجونين في اليرموك والمسؤول عنه يدعى مصطفى التاجر. كما أفادت بعد مرور ٨ سنوات على اختفاء ابنها، جاء أحد السجناء الذي أفرج عنه فيما بعد وأفادها بأن فادي كان معه في سجن تدمر. كذلك أكد لها أحد المسؤولين الكبار في

سورية بأن ابنها فادي موجود في سجن تدمر. أحمد وليد محمد رؤوف عمري تولَّد ١٩٦٨ رقم الاستمارة (٥٥٢): اعتقل في طرابلس العام ١٩٨٥، على يد عناصر من المخابرات السورية في قضية المواطن السوري الذي قتل في لبنان ويدعى أبو محمد توفيق. وأفاد ذووه بأن أحد السجناء الذي أفرج عنه في العام ١٩٩٤ ويدعى فيصل مجانيني أكد لهم بأن أحمد كان معه في سجن المزة في العام ١٩٨٨. ستافرو إيلي بنايوتي أندريوتي تولَّد ١٩٦٢ رقم الاستمارة (٥٨٨): خطف في الفنار (مزرعة ألبير مخيبر) بتاريخ تموز/يوليو ١٩٧٨ مع كل من ملكي شميط وأنطوان طويل وجوزف سبع. وأفادت والدته بأنها راجعت أحد الضباط في مركز قوات الردع العربية (إبراهيم الحويجي) حيث خطف ابنها ستافرو ورفاقه، فأكد لها بأن ستافرو نقل إلى السجن في سورية. كما أفادها الرئيس الراحل سليمان فرنجية أنه سيسعى جاهداً للإفراج عن ابنها لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل. محمد سعد الدين الشعار تولَّد ١٩٥٠ رقم الاستمارة (٥٩٣): فقد في مدينة طرطوس بتاريخ ١٩٧٧/٣/٥ حيث كان ينزل في فندق «الجمهورية». وقد جرى تنظيم محضر بهذا الخصوص بتاريخ ٧٧/٥/١٢ كما تسلم والده أغراضه الشخصية التي كانت لا تزال في الفندق المذكور؟ وأفاد والده بأنه راجع إدارة الهجرة والجوازات في سورية فأُفيد أن ابنه محمد لم يغادر الأراضي السورية. نجيب يوسف الجرماني تولَّد ١٩٥٧/٧/٤ رقم الاستمارة (٥٩٤): اقتادته عناصر من مخابرات الجيش في منطقة مار شعيا - برمانا بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٤ ثم نقل إلى أحد السجون السورية. وقد أفادت شقيقته أمام أعضاء الهيئة وبحضور وكيلها القانوني أنها زارته بمرافقة الوزير السيد غازي سيف الدين وآخرين من حزب البعث السوري، في فرع فلسطين تاريخ ١٩٩٧/٤/٢١. كما زارته ثلاث مرات في سجن المزة، وهو يخضع للمحاكمة في المحكمة المدنية الثانية الرئيس العميد الركن إسماعيل ناصيف. محمد علي وفيق قصقص مواليد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ رقم الاستمارة (٥٩٨): خطف من داخل مستشفى الحياة على يد عناصر من الجيش السوري في أواخر العام ١٩٧٦، نتيجة خلاف كان حصل بينه وبين عناصر من

الجيش السوري في منطقة البسطا. وأفاد شقيقه بأن محمد علي حُكم عليه في سورية
بالحكم المؤبد. جريس نمر جريس تولُّد ١٩٦٠ رقم الاستمارة (٦٠٧): خطف على
طريق ترشيش زحلة في العام ١٩٨٤ على يد عناصر من المخابرات السورية. وأفاد
ذووه بأن جريس موجود في أحد السجون السورية بحسب تأكيدات كل من عادل
دريدو والآنسة نجوى زخريا اللذين كانا معه في السجن وأُفرج عنهما في ما بعد.
أحمد محمد حمداش تولُّد ١٩٥١ رقم الاستمارة (٦٢٠): خطف في صيدا في
أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ على يد عناصر من كتيبة الأسد. وأفاد شقيقه بأن أحد السجناء
(وهو صاحب سوبر ماركت في طرابلس) أفرج عنه في العام ١٩٩٥ أكد له بأن أحمد
كان مسجوناً معه في سجن تدمر، وقد حكم ١٥ سنة، وتمنع عنه المواجهة. ميلاد
نعوم الخوري تولُّد ١٩٣٩/١/٢٥ رقم الاستمارة (٦٢٨): خطف من منزله في بلدة
قرنايل بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ على يد عناصر من الحزب الاشتراكي وحزب
البعث السوري. وأفادت زوجته بأنها راجعت المسؤولين اللبنانيين والسوريين من
دون جدوى، كما أفادت بأنها وفي أثناء مراجعتها في مركز الشرطة العسكرية في
دمشق أكد لها المسؤول هناك بأن زوجها كان يُدعى كمال يوسف، ثم حاولت أن
تسأل عنه في سجن القابون فأمر بتوقيفها مدة خمس ساعات ثم أُطلقت. وليد نجيب
أبو هدير تولُّد ١٩٦١ رقم الاستمارة (٦٥٣): خطف في منطقة الحمراء مع رفيق له
يدعى حسين يوسف جبور بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣، على يد عناصر من المخابرات
السورية. وأفاد شقيقه بأن الرائد مالك أبو سليمان التابع لجهاز المخابرات السورية
قال له بأن وليد أرسل بعد خطفه من بيروت إلى مركز شتورا. وفي وقت لاحق أفاده
سجينان أُفرج عنهما (وهما سميرة صعب ورشيد مرهام) بأن وليد حكم عليه ١٤ سنة
وكان مع أحدهما في نفس السجن. سامي حسين شعبان تولُّد ١٩٣٩ رقم الاستمارة
(٦٥٦): خطف من مركز عمله في شركة كهرباء لبنان في منطقة بئر حسن العام
١٩٨٠ على يد عناصر عسكرية سورية. وأفاد شقيقه بأن عدداً من السجناء الذين أفرج
عنهم فيما بعد أكدوا له بأن سامي كان موجوداً معهم في السجن. كما حضر الأستاذ

زهير العبيدي أمام أعضاء الهيئة وأكد أن الشيخ سامي شعبان كان معه في فرع
فلسطين في سورية في العام ١٩٨٠ باعتباره ينتمي إلى منظمة فتح. إسطفان مسعود
إسكندر تولُّد ١٩٣١ رقم الاستمارة (٦٦١): خطف في منطقة بجدرفل البترون في
أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ على يد عناصر عسكرية سورية بإمرة المساعد أول في مركز
بجدرفل الملقب بـ«أبو سليم». وأفاد ابنه بأن والده إسطفان متهم بأنه عميل
لإسرائيل. عيسى علي بيرم تولُّد ١٩٩٦ رقم الاستمارة (٦٦٢): خطف على طريق
الرميلة الشوف العام ١٩٨٧. وأفادت والدته بأنها راجعت كبار المسؤولين وقد أرسل
معها الرئيس سليم الحص كتاب توصية إلى المسؤول في سجن القابون. وعندما
راجعت المسؤول عن السجن هناك قال لها بأن اسم ابنها عيسى موجود في السجل
ولكن ممنوع عنه الزيارة. كذلك قال لها الدكتور نزيه البزري بأن ابنها متهم بالتعامل
مع المخابرات الإسرائيلية. سمير بديع ندي تولُّد ١٩٤٨ رقم الاستمارة (٦٧٤): دخل
سورية بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١١ متوجهاً إلى العراق. وأفاد ابنه بأن والده سمير كان يقود
سيارته الخاصة ماركة رينو، رقم التسجيل ١١٨٢٧٨، ولم يغادر سورية بحيث أنه لا
يوجد له خروج من الأراضي السورية على الحدود مع العراق. أحمد خالد سيور تولُّد
١٩٦٨ رقم الاستمارة (٦٨٤): خطف في منطقة العبرونية العام ١٩٨٥ على حاجز
تابع للمخابرات السورية. وأفادت شقيقته أنه بعد مرور خمس سنوات على خطف
شقيقها جاء أحد السجناء الذي أفرج عنه فيما بعد وأفادها بأن شقيقها أحمد كان معه
في سجن المزة فرع التحقيق العسكري. إيلي مخايل سكر تولُّد ١٩٦٠ رقم الاستمارة
(٧٠٣): خطف في بلدة بلا قضاء بشري بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧. وأفاد شقيقه
بأن إيلي وابن عمه إدمون سكر موجودان في أحد السجون السورية. وقد قيل له بعد
عدة مراجعات أنه يجب ألا يسأل عنهما أحد لأن الوقت ما زال مبكراً وهما متهمان
بجرم كبير. محمود محمد أسعد تولُّد ١٩٣٨ رقم الاستمارة (٧٢٣): فقد وهو في
طريقه إلى سورية العام ١٩٧٨. وأفادت زوجته بأن شقيقة محمود وتدعى سلوى أسعد
شاهدته في سجن المزة عدة مرات. توفيق رشيد الستيتي تولُّد ١٩٦١ رقم الاستمارة

(٧٢٥): فقد في بحمدون العام ١٩٨٣. وأفاد ابن عمه بأن المدعو ميلاد أبي خليل قابل مسؤول جمعية الهلال والصليب الأحمر في سورية حيث أبلغه بأن توفيق موجود في السجن، كذلك أفاده المدعو حسن مهدي، وهو أحد السجناء الذي أفرج عنه فيما بعد في العام ١٩٩٧ بعدما أمضى ١٢ سنة في السجون السورية ثم أمضى باقي عقوبته في سجن رومية العام ٢٠٠١، بأن توفيق كان مسجوناً معه في الفرع الأول في دمشق العام ١٩٩٧.

لائحة بأسماء المفقودين من عناصر الجيش اللبناني في ١٩٩٠/١٠/١٣

طانيوس كميل الهبر تولُّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (١٢٣): رقيب أول في الجيش اللبناني، فقد في تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في عين سعادة على يد عناصر من القوات السورية. وأفاد والده أنه زاره في العام ١٩٩١ في سجن فلسطين (سورية). روبير عزيز بو سرحال تولُّد ١٩٦٢، رقم الاستمارة (١٣٢): ملازم أول، اعتقل في منطقة المونتيفردي في تاريخ ١٩٩٠/١٠/١٣ في حضور النقيب في الجيش اللبناني رفعت شكر والعقيد سليمان من الجيش السوري، وقد نقل أسيراً على شاحنة تابعة للجيش السوري. كما أفاد شقيقه بأنه علم من خلال مراجعاته أن روبير في سجن صيدنايا. جهاد جورج عيد تولُّد ١٩٧٠/٤/٢٩، رقم الاستمارة (١٣٣): عريف في الجيش اللبناني، فقد في تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفادت والدته أنه خطف من منطقة الحدث وقد زارته في العام ١٩٩١ في سجن فلسطين (سورية). كما أفاد أحد المساجين الذين أفرج عنهم في ما بعد ويُدعى جورج قطار، أنه بقي مع جهاد مدة ستة أشهر في سجن فلسطين. وفي متن الصفحة الخامسة من التقرير المرفوع إلى <<هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين>> ما يفيد بأن جهاد كان ما يزال على قيد الحياة في العام ١٩٩١ في سجن المزة فرع فلسطين. جورج طانوس بشور تولُّد ١٩٦٩، رقم الاستمارة (١٣٤): عريف في الجيش اللبناني، اعتقل في منطقة المونتيفردي في ١٩٩٠/١٠/١٣. وأفاد والده أنه بعد بضعة أيام راجع

قائد اللواء الأول النقيب رفعت شكر فقيل له ما حرفيته: «إن العريف جورج بشور والملازم أول روبير أبو سرحال هما بألف خير وموقوفان مع القوات السورية». ضومط سليمان إبراهيم تولُّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (١٣٥): رقيب في الجيش اللبناني، فقد في ١٩٩٠/١٠/١٣ في بيت مري القلعة. وأفاد والده أنه ذهب بنفسه إلى المكان الذي كان يتواجد فيه ابنه ضومط، فعلم ممن كان هناك بأن ضومط وعدداً من العسكريين من رفاقه أصعدوهم إلى شاحنة عسكرية سورية وغادروا المنطقة وهم على قيد الحياة. جوزف ديب العقيقي تولُّد ١٩٦٨، رقم الاستمارة (١٣٦): عريف في الجيش اللبناني، فقد في دير القلعة بيت مري في ١٩٩٠/١٠/١٣. وأفاد شقيقه بأن شهود عيان من سكان المنطقة شاهدوا شاحنة عسكرية سورية تنقل الجنود الأحياء، وكذلك أكد شهود عيان على طريق المصنع هذه الأقوال. وفي العام ١٩٩٤ تمكنا من الاجتماع مع العميد مصطفى التاجر، فأكد لنا وجود جوزف في الغرفة رقم ٨ في فرع فلسطين. كما أفاد شقيقه أن الوزير نقولا فتوش أجرى اتصالات مع المسؤولين السوريين الذين أجابوه بما معناه: «يا بيطلعوا كلن يا بيبقوا كلن». أنطوان زخور زخور تولُّد ١٩٦٣/١١/٢٣، رقم الاستمارة (١٣٧): رقيب أول في الجيش اللبناني، فقد في تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفادت شقيقته أنها في العام ١٩٩٤ تقدمت بطلب إلى وزارة الخارجية الأسترالية باعتبارها تحمل الجنسية الأسترالية تستفسر فيه عن مصير شقيقها أنطوان. فكان جواب السفير الأسترالي المعتمد في سورية: «أن شقيقك (أي أنطوان زخور) موجود في سجن المزة وهو في صحة جيدة وعلى قيد الحياة». وفي العام ١٩٩٩ قالت إن أحد المساجين الذين أُفرج عنهم وينتمي إلى حركة التوحيد الإسلامي (طرابلس) أفادها بأن شقيقها أنطوان كان موجوداً معه في سجن فلسطين قبل أن يطلق. كذلك نُقل على لسان البطريرك هزيم بأن أنطوان على قيد الحياة وهو في أحد السجون السورية. ميلاد يوسف العلم تولُّد ١٩٦٩، رقم الاستمارة (١٣٨): جندي في الجيش اللبناني، فقد في منطقة ضهر الوحش في ١٩٩٠/١٠/١٣. وأفاد والده بأن ميلاد كان موجوداً مع الملازم أول جورج أبو هلون

وميلاد العلم وجوني ناصيف وجورج فياض أثناء قيام عناصر من الجيش السوري بإلقاء القبض عليهم في منطقة عاريا ضهر الوحش. يوسف مخايل الحاصباني مواليد ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٩، رقم الاستمارة (١٣٩): رقيب أول في الجيش اللبناني، فُقد في تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفاد شقيقه أن يوسف موجود في سجن فلسطين سورية، استناداً إلى أقوال رئيس السجن المسؤول عن فرع أمن فلسطين في العام ١٩٩٤. وقد أكد له وجود شقيقه في السجن ووعده بمقابلته بعد يومين، لكن هذا الأخير عاد واعتذر له عن عدم تمكّنه من إعطائه بطاقة المواجهة بسبب كون شقيقه يوسف تابعاً لجيش العماد عون. كما أن هناك برقية من قيادة الجيش اللبناني تفيد بأن يوسف الحاصباني ليس في عداد المتوفين في ١٩٩٠/١٠/١٣. جورج أنطونيوس أبو هلون تولُّد ١٩٦٣/١٢/٢، رقم الاستمارة (١٤٠): ملازم أول في الجيش اللبناني، فقد في منطقة ضهر الوحش في تاريخ ١٩٩٠/١٠/١٣. وأفاد شقيقه أنه قام بمراجعة كبار الضباط والمسؤولين ولم يؤكد له أحد منهم أن شقيقه جورج قد توفي في أرض المعركة، كما لم تظهر جثته على الإطلاق. كما قال بعضهم: «ما تعتلوا همو يومين وبيرجع». كما أفاد بأن شاهد عيان أكد أن جورج لم يقتل في أثناء المعركة وكان لا يزال على قيد الحياة حتى بعد الظهر، وكان موجوداً في منزله في عاريا مع ميلاد العلم وجوني ناصيف وجان خوري. عادل يوسف دوميط تولُّد ١٩٥٨/٨/١٠، رقم الاستمارة (١٤٤): رقيب في الجيش اللبناني، اعتقل في المونتيفردي في ١٩٩٠/١٠/١٣. وأفاد شقيقه أنه في ١٩٩٠/١٠/١٥ جرت مواجهة مع الرائد خليل الحسن فأكد له بأن عادل ورفاقه لم يمسوا بأذى. كما أفاد بأن عادل موجود في أحد السجون السورية استناداً إلى إفادة شاهد (مغوار في الجيش اللبناني) قضى معه حوالى ستة أشهر في السجن، وفي غرفة واحدة، قبل أن يفرج عن الأخير ويلتحق بمخفر درك بتغرين. كما أفاد شقيقه أنه راجع وزارة الدفاع السورية فطلب إليه أن يوكل محامياً ليعمل على إطلاق عادل. جوني سالم ناصيف مواليد ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٤، رقم الاستمارة (١٤٥): جندي في الجيش اللبناني، فقد في تاريخ ١٣

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفادت والدته أنها قابلت اللواء إبراهيم البيطار في نادي الضباط بواسطة القيم البطريركي للروم الأرثوذكس المطران الياس كفوري، حيث قال لها اللواء بيطار: «إن جماعة عون موزعون على ثلاثة فروع للتحقيق». ثم زارت ابنها جوني في فرع التحقيق العسكري العام ١٩٩١. كما حصلت على الإذن بزيارة رسمية في العام ١٩٩٤. وفي العام ١٩٩٥ أكدت والدة جوني، وعلى لسان الدكتور محي الدين فحل رئيس قسم التصوير في الجامعة الأميركية في بيروت (حيث كان نجل اللواء غازي كنعان يدرس هناك): «أكد جازماً وجود جوني مع مئة وستة وسبعين معتقلاً لبنانيين موجودين في سجن تدمر». كما أن هناك برقية من قيادة الجيش اللبناني تفيد بأن جوني ناصيف ليس في عداد المتوفين في تاريخ ١٩٩٠/١٠/١٣. آلي كريم وهبه تولُّد ١٩٦٠/١١/٥، رقم الاستمارة (١٤٦): معاون في الجيش اللبناني، اعتقل في دير القلعة بيت مري في ١٩٩٠/١٠/١٣. وأفادت شقيقته أن أحد مسؤولي جهاز المخابرات السورية في عنجر، في الأسبوع الأول من عملية ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، صرح بأن آلي موقوف للتحقيق معه بسبب الجهاز الذي كان في حوزته. كذلك أفادت بأن شاهد عيان أكد أنه حوالى الساعة السادسة مساء تم نقل مجموعة من العسكريين اللبنانيين بواسطة شاحنة عسكرية سورية. جان جوزيف الخوري تولُّد ١٩٦٥، رقم الاستمارة (١٦٥): جندي في الجيش اللبناني، فقد في منطقة ضهر الوحش في ١٩٩٠/١٠/١٣. وأفاد شقيقه أنه في العام ١٩٩٢ علم من خلال عدد من المسؤولين السوريين بأن شقيقه جان موجود في سجن عدرا في سورية. جاك حنا نخول تولُّد ١٩٦٢، رقم الاستمارة (١٨٣): عريف في الجيش اللبناني، فقد في ١٩٩٠/١٠/١٣ في منطقة ضهر الوحش. وأفادت شقيقته أنه بعد مرور حوالى أربع سنوات، جاء ضابط من الجيش السوري وأكد لها وجود شقيقها جاك في أحد السجون السورية. طانيوس شربل زغيب تولُّد ١٩٥٧، رقم الاستمارة (٤٥١): ملازم أول في الجيش اللبناني، خطف من منزل الرقيب المتقاعد إدوار كيوان في عين سعادة في ١٩٩٠/١٠/١٣. وقد شاهده ضباط من اللواء الأول في

الجيش اللبناني مع عناصر تابعة للجيش السوري في دير القلعة في بيت مري. ناجي الياس الهندي تولّد ١٩٧٢، رقم الاستمارة (٤٥٥): رقيب في الجيش اللبناني، اعتقل على يد عناصر من الجيش السوري في ١٩٩٠١٠/١٣ في دير القلعة بيت مري. حبيب سليمان نصر تولّد ١٩٥٤، رقم الاستمارة (٤٦٩): معاون في الجيش اللبناني، فقد في ١٩٩٠/١٠/١٣ في منطقة ضهر الوحش. وأفاد شقيقه أنه بعد مرور ٤٨ ساعة على اختفائه شاهده رفيقه عبد الله عبد الله في ثكنة الفياضية محاطاً بجنود سوريين. الياس يوسف عون تولّد ١٩٦٩، رقم الاستمارة (٥١٣): عريف من عناصر الحرس الجمهوري، فقد اعتباراً من ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وأفاد والده أنه علم في العام ١٩٩٥ أن ابنه الياس موجود في سجن فلسطين (سورية). وكذلك فإن مضمون برقية قيادة الجيش اللبناني الرقم ٩٣٩٩، يؤكد أن الياس كان لا يزال على قيد الحياة في ١٩٩٠/١٢/٢٧. مروان رياض مشعلاني تولّد ١٩٦٤، رقم الاستمارة (٦٩٧): جندي في الجيش اللبناني، اعتقل في بيت مري في ١٩٩٠/١٠/١٣. وأفاد ذووه بأنه اعتقل مع تسعة من رفاقه في الجيش اللبناني.

الموقوفون اللبنانيون بجرائم عادية في سورية، حسب اللائحة التي أذاعها المدعي العام التمييزي القاضي عدنان عضوم في ٢٠٠٠/١٢/١٦

سجن دمشق المركزي: يوسف خالد الأحمد (١٩٦١)، أحمد محمد خليل (١٩٤٤)، محمد أحمد الموسوي (١٩٥٥)، أفرج عنه سراً في شهر ٢٠٠١/١١، هاني عبد الرحيم مصطفى (١٩٧٢)، خليل إبراهيم حمد (١٩٣١)، عامر يوسف حسن شيحان (١٩٦٥)، بدر الدين عجاج غندور (١٩٤٤)، وائل أحمد عكاوي (١٩٧٨)، علي عباس مظلوم (١٩٧٠) أُفرج عنه سراً، علي مصطفى الجمال (١٩٤٨)، سامي زياد عالولة (١٩٧٨)، عبد الكريم إبراهيم جاسم (١٩٦٨)، نبيل عمر العقدة (١٩٧٠)، حسين محمد أيوب (١٩٦٢)، محمد ديب يوسف البرجي (١٩٥٩)، محمد أحمد أمون (١٩٧٥)، هاني كريم عبد الله (١٩٥٢)، خالد عز الدين العس (١٩٤٧) توفي

في السجن وسلّمت جثته إلى الأهل، محمد دياب بيان (١٩٦٧)، محمد غازي حاج حسن (١٩٧٠)، حسان شريف حاج حسن (١٩٧٠)، سركيس أغوب نجاريان (١٩٥٠)، داوود محمد أسعد الكبير (١٩٥٨)، أحمد سوران راضي (١٩٥٩)، علي محمد المصري (١٩٥٢)، حمد عمر عواضة لبنان (١٩٣٥)، محمد حسن جعفر (١٩٦٤)، علي حسين ياسين (١٩٦٤)، جوزيف أمين حويس (١٩٦٠)، وليد رحيم اسطفان (١٩٦٥) أُفرج عنه سراً في ٢٠٠١/٤/٤، غسان حمود بدوي (١٩٦٨)، حمد أحمد أمون (١٩٧٧)، موسيم بدروس كوهليان (١٩٦٨) أُفرج عنه سراً، محسن حسن ديراني (١٩٧٨)، علي أحمد الهق (١٩٥٥)، نزيه محمود سلطية (١٩٧٨)، عبد اللطيف هشام حمود (١٩٧١)، فواز عبد الله علي (١٩٦٤)، ناصر علي كنعان (١٩٧٧) جميل يوسف هواش (١٩٦٠)، محمد فارس هشام حمود (١٩٧٢)، طلال علي بغدادي (١٩٨١)، علي مرعي خالد (١٩٦٥)، يحي حسن عوض (١٩٤٦)، علي أسعد غندور (١٩٦٩)، إبراهيم إسماعيل محمود (١٩٣٨)، إبراهيم علي موسى (١٩٣٨)، محمد حسين مقداد (١٩٦٠)، هيثم حسن مجانيني (١٩٧٥).

لائحة (جزئية) بشهداء صبرا وشاتيلا [1]

شهداء في مجزرة صبرا وشاتيلا ١٩٨٢

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
قاسم محمود أبو حرب	١٩٣٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
وليد قاسم أبو حرب	١٩٥٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسن قاسم محمود أبو حرب	١٩٦٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ميرفت وليد أبو حرب	١٩٧٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أمون على أبو خميس	١٩٢٦	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمود قاسم أبو ديب	١٩٤١	أردني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
منير أبو ذهب	١٩٢٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد دياب أبو ردينة	١٩٢٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
كايد مجمد أبو ردينة	١٩٥٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عايدة محمد أبو ردينة	١٩٦٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
شوكت محمد أبو ردينة	١٩٣٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
آمال شوكت أبو ردينة	١٩٦١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
(جنين) آمال أبو ردينة	-	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
صالح محمد أبو سويد	١٩١٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد حسن أبو شليح	١٩٤٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد أبو ياسر	١٩٣٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
هدى أبو ياسر	١٩٣٩	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ياسر أحمد أبو ياسر	١٩٦٦	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ناصر أحمد أبو ياسر	١٩٧٠	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
نبال أحمد أبو ياسر	١٩٧٣	سورية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
إسماعيل محمود أبو يحيى	١٩٣٠	جزائري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩

(١) الوكالة الفلسطينية للأنباء وفا http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=7625

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
نزيه محمود أحمد	١٩٧٣	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علمحمد أسعد	١٩٢٩	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد علي أسعد	١٩٦٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
خالد علي أسعد	١٩٧٤	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فتنة غندور إسكملجي	١٩٣٧	سورية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
خالد محمد على إسكملجي	١٩٦٦	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
خديجة محمد على إسكملجي	١٩٦٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سوسن محمد على إسكملجي	١٩٦٩	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
وليد محمد على إسكملجي	١٩٧٤	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
انتصار إسماعيل	١٩٥٤	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
وحش محمد إسماعيل	١٩١١	فلسطيني	صبرا وساتيلا	١٩٨٢/٩
نبيه سعيد أشوح	١٩٥٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
صبحي موسى أطرش	١٩٢٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ماجد صبحي أطرش	١٩٦٦	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد أورلي	١٩٤٧	سوداني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
على إبراهيم برجي	١٩٤٥	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
قاسم على إبراهيم برجي	١٩٦٨	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
على ملحم برجي	١٩٦٨	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عبد السلام محمد بركة	١٩٦٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
بديعة أحمد بعبوع	١٩١١	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين محمد بعلبكي	١٩١١	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين موسى بقاعي	١٩٢٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ربيع حسين موسى بقاعي	١٩٦٣	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
إكرام حسين موسى بقاعي (زوجة خالد)	١٩٥٢	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
خالد صالح بقاعي	١٩٤١	لبناني	صبرا وشتايلا	١٩٨٢/٩
فادية خالد صالح بقاعي	١٩٦٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عماد خالد صالح بقاعي	١٩٧٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
شادي خالد صالح بقاعي	١٩٧٤	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
وسام خالد صالح بقاعي	١٩٧٦	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
مصطفى عثمان بكر	١٩١٠	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
على بلقيس (أبو ماجد)	١٩١٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد زهير بيومي	١٩٨١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين محمد تركي	١٩٤٧	تركي	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سليم عبد الباسط تعبانة	١٩٦٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سميح عبد الباسط تعبانة	١٩٦٢	لبناني	صبرا وشتايلا	١٩٨٢/٩
أحمد ديب جدعون	١٩١٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فاطمة راشد جريدي	١٩٥١	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
مريم سعيد جريدي	١٩٧٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سوزان سعيد جريدي	١٩٧٧	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حنان سعيد جريدي	١٩٧٩	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
نضال سعيد جريدي	١٩٨٠	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
مريم جمعة (زوجة سعيد قاسم)	١٩٣٩	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ماجد عيسى قاسم جمعة	١٩٧٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
رياض محمود جميلة	١٩٦٣	أردني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سمر محمود جميلة	١٩٦٨	أردنية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سعيد عبد الكريم جهير	١٩٦١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
جهاد على حاج	١٩٥٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سارة قاسم حاج	١٩٥٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
وسيم وليد حاج	١٩٨٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سمر وليد حاج	١٩٨١	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
صالح يوسف حاج	١٩٣٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سعيد أحمد حافظ	١٩٥٧	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
أحمد حسن حرب	١٩٦٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
إسماعيل محمود حسين	١٩٤٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين علي حسين	١٩٥٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
رقية أمين حسين	١٩٤٤	مصرية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
صالحة معروف حسين (زوجة أحمد)	١٩٤٧	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عبد الله جبر حسين	١٩٣٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
كارم أحمد جبر حسين	١٩٦٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عماد أحمد جبر حسين	١٩٦٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فؤاد أحمد جبر حسين	١٩٧٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد أحمد جبر حسين	١٩٧١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ربيع أحمد جبر حسين	١٩٧١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
نوال أحمد جبر حسين	١٩٧٢	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سعاد أحمد جبر حسين	١٩٧٣	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فضة جمعة حسين	١٩١٢	فلسطيني	صبر وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فادي الياس موسى حسين	١٩٧٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فادية الياس موسى حسين	١٩٧٢	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
نديم مهدي حسين	١٩٣٦	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
توفيق حشمة	١٩٣٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علي موسى حلاوي	١٩٦١	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سميرة علي حلبي	١٩٦٤	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
زيدان محمد زيد حمزة	١٩٣٧	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
تيسير زيدان حمزة	١٩٦٢	فلسطيني	صبرا وشاتلا	١٩٨٢/٩
ناصر زيدان حمزة	١٩٦٦	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فادي موسى حمودة	١٩٦٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
هدى حمود (زوجة محمد)	١٩٤١	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
خليل محمد حمود	١٩٦٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
هنادي محمد حمود	١٩٧٣	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
ديب حسين حناوي	١٩٢٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد حنفي	١٩٦٤	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
كلثوم سلامة حيدر	١٩٢٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فهد علي حيدر	١٩٦٣	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
زينب إدلبي حيدر (زوجة فهد)	١٩٦٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
(جنين) زينب إدلبي حيدر		لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فؤاد علي حيدر	١٩٦٨	لبناني	صبرا وشتايلا	١٩٨٢/٩
إبراهيم صبحي خطيب	١٩٦٤	لبناني	صبرا وشاتلا	١٩٨٢/٩
حسين محمد خطيب	١٩٦٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سامي محمد خطيب	١٩٥٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عبد الرحمن أحمد خطيب	١٩٥١	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
غالية مصطفى خطيب	١٩٠٩	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علي حسين خطيب	١٩٣٦	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
دبية خطيب (زوجة علي حسين)	١٩٣٩	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
صابر علي خطيب	١٩٥٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
آمنة علي خطيب	١٩٦٠	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين علي خطيب	١٩٦٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
نادر علي خطيب	١٩٦٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
منذر علي خطيب	١٩٧٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
امتثال علي خطيب	١٩٧١	فلسطينية	صبر وشاتيلا	١٩٨٢/٩
مريم علي خطيب	١٩٧٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد حسن خطيب	١٩٥٦	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حميد مصطفى خليفة	١٩٣٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد عبد خليفة	١٩٣٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين حميد مصطفى خليفة	١٩٦٦	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسن حميد مصطفى خليفة	١٩٦٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
خليل عبدو خليل	١٩٦٣	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد خميس	١٩٣٨	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
حيدر محمد درويش	١٩٥٩	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد وجيه دسوقي	١٩٤٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد حمدو دغينو	١٩٣٤	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
مريم دغينو (زوجة أحمد)	١٩٤٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد أحمد دغينو	١٩٧٦	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمود أحمد دغينو	١٩٧٨	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين علي دلبين	١٩٦٣	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سمير محمد دماش	١٩٦١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علي عبد الله دوخي	١٩٣٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد دياب	١٩١٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
بديعة مراد رشيد (زوجة محمد علي)	١٩٣٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حيدر محمد علي رشيد	١٩٦٣	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمود محمد علي رشيد	١٩٦٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
زينب محمد علي رشيد	١٩٦٨	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علي محمد علي رشيد	١٩٧٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سعدية محمد رعد	١٩١٢	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
رجاء علي رمضان	١٩٦٦	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد حسين زلغوط	١٩٥٥	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سلامة عزت زمار	١٩٣٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
صلاح عباس زهر الدين	١٩٦٩	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد عباس زهر الدين	١٩٧٦	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
نبيلة عباس زهر الدين	١٩٧٩	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين عباس زهر الدين	١٩٨١	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
حسين زينة (الحاج أبو سليمان)	١٩٠٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
آمنة زيوني زوجة محمد	١٩٣٩	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سمير محمد زيوني	١٩٥٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
أميرة محمد زيوني	١٩٦٠	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سميرة زيوني (زوجة سمير)	١٩٦٢	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
جمال محمد زيوني	١٩٦٦	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عبد محمد زيوني	١٩٧١	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سهيلة محمد زيوني	١٩٧١	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سالم محمد سالم	١٩٦٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عبد الله محمود سرساوي	١٩٣٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
جمال محمد حسين سريس	١٩٦٣	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
آسيا محمد سعد	١٩٥٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
إسماعيل أحمد سعد	١٩٢٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمود محمد سعد	١٩٢٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عفاف محمود سعد	١٩٦٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد علي سعيد	١٩٤٤	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد محمد سعيد	١٩٤٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
جهاد علي سعيد	١٩٥٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فرج إبراهيم سعيد	١٩٤٧	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
مرعي هولو سكرية	١٩٣٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد حسن سلام	١٩٠٢	سوداني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد عبد الحسن سلوم	١٩٥٤	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
خضر حسين سليم	١٩٤٢	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد شوكت سليم	١٩٣٠	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أكرم محمد شوكت سليم	١٩٦٢	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
جهاد محمد شوكت سليم	١٩٦٦	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
نضال محمد شوكت سليم	١٩٦٨	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عرابي عبد الرحمن سليمان	١٩٥٢	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
إمام محمود علي سمرجي	١٩٥٧	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
سمير محمد شحادة	١٩٦٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علي كامل شحرور	١٩١٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علي عمر شعبان	١٩٥٢	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محمد راضي شمص	١٩٣٤	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
عارف محمد شمص	١٩٦٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ثنيا دياب خروب شوفاني (أم أحمد)	١٩٢٧	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
شحادة أحمد عزة شوفاني	١٩٥٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد شحادة أحمد شوفاني	١٩٨٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
إبراهيم علي شيخ	١٩٣٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
ليلى أحمد شيخ	١٩٥٠	سورية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عماد محمد صادق	١٩٥٩	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
نزار إبراهيم صادق	١٩٥٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
جمعة عبد الزين صغير	١٩٣٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
موسى جمعة صغير	١٩٦٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
منى عباس محمد صغير	١٩٦٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
شكيب أسعد ضاهر	١٩٢٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد سلمان ضاهر	١٩٠٣	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سعدي عباس ضاهر (زوجة محمد)	١٩٣٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
فايز أمين طالب	١٩٣١	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد أحمد طه	١٩٢٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
حسين صالح طيطي	١٩٢٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
صالح حسين صالح طيطي	١٩٦١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
سامية طالب طيطي (زوجة محمد)	١٩٥٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
طارق محمد طيطي	١٩٧٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
محمود محمد طيطي	١٩٨١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
مصطفى سعيد عايدي	١٩٠٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
موسى مصطفى سعيد عايدي	١٩٥١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
سعيد مصطفى سعيد عايدي	١٩٥٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
حسين مصطفى سعدي عايدي	١٩٦٠	فلسطيني	صبرا وشيتلا	١٩٨٢
إبراهيم مصطفى سعيد عايدي	١٩٦٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
عبد المنعم عبد السلام	١٩٥٩	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
محمود قاسم عبد الفتاح	١٩٤٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
رضا عبد اللطيف	١٩٦٠	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
حسن عبد الله عبد الله	١٩٢٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
نوال حسن عبد الله	١٩٧٧	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
يوسف حسن عبد الله	١٩٧٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
طرفة حسين عبد الله (زوجة محمود)	١٩١٧	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
جميلة أحمد عبد الله	١٩٦٩	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
فواز حسن عبد الله	١٩٤٧	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
عبد الغني عطوات	١٩٢١	فلسطين	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
يوسف عبد الغني عطوات	١٩٥٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
أبو غازي عكيلي	١٩٢٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
زينب عبد علاء الدين	١٩٦٢	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
خيرية علوية (أم يوسف)	١٩٢٧	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
خضر يوسف نعيم علوية	١٩٦٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
زينب يوسف نعيم علوية	١٩٦٢	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
إمام محمود علي	١٩٤٠	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
حسين علي علي	١٩٥٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
محمد سليمان علي	١٩٣٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
خالد محمد سليمان علي	١٩٦٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
حميد عنتر	١٩٤٧	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
محمد حميد عنتر	١٩٦٧	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
خالد حميد عنتر	١٩٦٩	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
نور الدين سعود عوض	١٩٥٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
ميسر سعود عوض	١٩٦٠	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
فاطمة سعود عوض	١٩٦٨	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
حسين سعود عوض	١٩٧٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
محمد حنفي عوف	١٩٦٠	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
عبد الله محمد خرساني عيد	١٩٥٠	إيراني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
سيد أحمد غانم	١٩٤٢	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
يوسف غندور	١٩٣٢	سوري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
سمير عبد التفاح فرفوز	١٩٥٢	مصري	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
محمد حسين فريجة	١٩٤٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
ليلى محمد فقية	١٩٧٩	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
فاطمة محمد فقية	١٩٦٨	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
تميمة درويش مراد فياض (زوجة علي)	١٩٣٥	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
نجاح علي فياض	١٩٦١	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
عباس علي فياض	١٩٦٣	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
نهى علي فياض	١٩٦٤	لبنانية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
حسن ديب قاسم	١٩٦٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
محمد متعب قاسم	١٩٣٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
منذر سامي قاسم	١٩٥٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
ساري أحمد قاضي	١٩٠٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢
صالح دخيل قاضي	١٩٣٠	فلسطيني	صبرا و شاتيلا	أيلول ١٩٨٢
بسام صالح دخيل قاضي	١٩٦٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ابتسام صالح دخيل قاضي	١٩٦٨	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسام صالح دخيل قاضي	١٩٧٠	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
عصام صالح دخيل قاضي	١٩٧٢	فلسطين	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فهمي أحمد قاضي	١٩٥١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فواز ماضي قاضي	١٩٣٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
بدران حسين قدورة	١٩٦٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد أحمد قسوات	١٩٢٤	سوري	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد عبد الرحمن قطناني	١٩٥١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
علي محمد ياسين كانون	١٩٢١	سوري	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سكينة السيد كانون (زوجة علي)	١٩٣٦	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
أحمد علي محمد كانون	١٩٥٧	سوري	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
يحيى علي محمد كانون	١٩٦٨	سوري	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
يوسف كردي	١٩٥٢	تركي	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
جميل محسن كرمو	١٩٠٤	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
توفيق محسن كرمو	١٩١١	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
خالد جميل محسن كرمو	١٩٥٣	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حميد جميل محسن كرمو	١٩٥٣	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد كرمو	١٩٠٢	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
نايف محمد كرمو	١٩٤٠	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
زوجة نايف محمد كرمو	١٩٤٧	غير معروفة	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
علي محمد كرمو	١٩٥١	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسن عبد الله كليب	١٩٣١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
أحمد حسن عبد الله كليب	١٩٦٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
جميل فرحان كيوان	١٩٣٩	سوري	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد لداوي	١٩٣٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
يونس ماضي	١٩١٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
أحمد يونس ماضي	١٩٦٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ماضي يونس ماضي	١٩٦٥	فلسطيني	صبر اوشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد يونس ماضي	١٩٦٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمود عبد مجذوب	١٩٤٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد عبد مجذوب	١٩٦٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
توفيق كرما محسن	١٩١٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
موسى توفيق كرما محسن	١٩٣٥	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
خالد يوسف محمد	١٩٣٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فاطمة محمد (زوجة خالد)	١٩٣٨	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سهيلة خالد يوسف محمد	١٩٦٣	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سناء خالد يوسف محمد	١٩٧٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
بهاء خالد يوسف محمد	١٩٧٠	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ليلى خالد يوسف محمد	١٩٧١	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
إيمان خالد يوسف محمد	١٩٧٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
منال خالد يوسف محمد	١٩٧٧	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سامر خالد يوسف محمد	١٩٨٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
أحلام خالد يوسف محمد	١٩٨١	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
زهرة محمد (زوجة أحمد موسى)	١٩٤٢	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
عايدة أحمد موسى محمد	١٩٦٦	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
مفيد أحمد موسى محمد	١٩٦٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
معين أحمد موسى محمد	١٩٧١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فادية أحمد موسى محمد	١٩٧٥	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
إيمان أحمد موسى محمد	١٩٧٦	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
عنايات الله بشير محمد	١٩٥٥	باكستانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد سليم محمد	١٩٦٣	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
يحيى أحمد محمد	١٩٥٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
خولة محمد (زوجة يحيى)	١٩٥٧	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
أرشاد محمود	١٩٥٥	باكستاني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
أديب حسن مرتضى	١٩٤٩	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
رسمي محسن مرعي	١٩٤٠	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
يحيى محسن مرعي	١٩٥٨	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
زكريا محسن مرعي	١٩٦٠	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
علي رسمي محسن مرعي	١٩٧٣	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سرور محمد سعيد مرعي	١٩٣٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
بسام سرور محمد مرعي	١٩٧٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فريد سرورمحمد مرعي	١٩٧٦	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
شادي سرور محمد مرعي	١٩٧٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
شادية سرور محمد مرعي	١٩٨٠	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سيد محمد مصري	١٩٥٢	مصري	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
عايشة فايز أبو طبونة مصري	١٩٤٧	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
صلاح أحمد مصطفى	١٩٤٨	مصري	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد مصطفى	١٩٠٩	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
رياض مصطفى مصطفى	١٩٥٩	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
خالد مصطفى مصطفى	١٩٦٦	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
خديجة يحيى مطر	١٩٥٠	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
محمد عدنان مطر	١٩٦٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
زياد عبد الله معروف	١٩٥٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
صبحي محمد مغربي	١٩٣٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
خالد سليم مغربي	١٩٦٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
عامر سليم مغربي	١٩٧٦	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسين ضاهر مقداد	١٩٤٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
وفاء حمود مقداد (زوجة حسين ضاهر)	١٩٥٢	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد حسين ضاهر مقداد	١٩٧٤	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ياسر حسين ضاهر مقداد	١٩٧٦	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
صفاء حسين ضاهر مقداد	١٩٨١	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
(جنين) وفاء مقداد	-	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
عبد الرؤوف مقداد	١٩٤٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
إلهام مقدام (زوجة عبد الرؤوف)	١٩٥٥	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ميرفت عبد الرؤوف مقداد	١٩٧٠	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ناريمان عبد الرؤوف مقداد	١٩٧١	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
نسرين عبد الرؤوف مقداد	١٩٧٥	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محاسن عبد الرؤوف مقداد	١٩٧٥	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فاطمة عبد الرؤوف مقداد	١٩٧٩	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ألفت عبد الرؤوف مقداد	١٩٨٠	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
(جنين) إلهام مقداد	-	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
علي حسين اسماعيل مقداد	١٩١٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فاطمة وهبة مقداد (زوجة علي حسين)	١٩٢٠	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
رضا حسين علي مقداد	١٩٢٠	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فريزة دياب مقداد (أم يوسف)	١٩٢٢	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
يوسف عبد القادر مقداد	١٩٦٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ياسر ضاهر مقداد	١٩٤٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
زينب عبد مقداد (زوجة ياسر ضاه)	١٩٥٢	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فايزة ياسر ضاهر مقداد	١٩٦٦	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فريال ياسر ضاهر مقداد	١٩٧٩	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فادي ياسر ضاهر مقداد	١٩٧٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسين ياسر ضاهر مقداد	١٩٧٤	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
عدنان ياسر ضاهر مقداد	١٩٧٦	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
رفاق ياسر ضاهر مقداد	١٩٨١	لبنانية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
(جنين) زينب مقداد	٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فاروق سلامة مكية	١٩٦٣	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
علي عبدو منصور	١٩٧٧	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمود محمد موسى	١٩٤٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
منير محمد موسى	١٩٦٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
مازن محمود موسى	١٩٧٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسن سيد موسوي	١٩٤٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
بلال أحمد منياوي	١٩٦٤	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد نابلسي	١٩٤٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسين عبد الرضا ناصر	١٩٤٠	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
علي عيسى ناصيف	١٩١٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسين حسن أحمد نجار	١٩٣٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد سليم نزال	١٩٤٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
نعم علي نعمة	١٩٠٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
عدنان نوري	١٨٩٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
موسى عبد الحليم هيرات	١٩٢٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
آمال حليوي هيرات (زوجة مصطفى)	١٩٥٥	جزائرية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سيرين مصطفى موسى هيرات	١٩٧٦	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
موسى مصطفى موسى هيرات	١٩٧٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
مروان مصطفى موسى هيرات	١٩٨١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
خالد فارس هرامشة	١٩٢٧	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢

اسم الشهيد	تاريخ الميلاد	الجنسية	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
فاطمة هرامشة (زوجة خالد)	١٩٣٠	غير معروف	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
سليم محسن هويدي	١٩١٠	سوري	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسن محمد والي	١٩٥٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
نجلا سعيد طه وهبة (زوجة وهبة)	١٩١٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فيصل محمود وهبة	١٩٤٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
علي محمود وهبة	١٩٦٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
فاطمة أحمد سرية (زوجة خليل)	١٩٥٩	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
إبراهيم خليل محمود وهبة	١٩٨١	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
ناهد سعد وهبة(زوجة علي)	١٩٦٥	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
(جنين) ناهد سعد وهبة	-	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
رياض عبد الله يوسف	١٩٤٨	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حسين محمود يونس	-	لبناني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
محمد عبد يونس	١٩٥٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	أيلول ١٩٨٢
حمزة زيدان حمزة	١٩٦٤	فلسطيني	صلرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
وفاء شحادة أحمد شوفاني	١٩٧٨	فلسطينية	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أحمد غيث عباس	١٩٠٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علي صالح عبد الرحمن	١٩٢٢	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
خالد محمد حسين فريحة	١٩٦٩	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
أكرم خالد يوسف محمد	١٩٧٣	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
محسن رسمي محسن مرعي	١٩٧٣	غير معروف	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
علي حسن مهنا	١٩٦٢	لبناني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
فرج عبدو نونو	١٩٦٠	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩
عبد الهادي أحمد هاشم	١٩٣٧	فلسطيني	صبرا وشاتيلا	١٩٨٢/٩

صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنّشر



سلسلة السّياسة

روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول - الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني - الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث - إلى البرية
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (المجلّدات الثلاثة في كتاب واحد)
- زمن المحارب
- ويلات وطن

د. عصام نعمان

- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- العرب على مفترق
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟
- هل يتغيّر العرب؟

د. محمد حسنين هيكل

- آفاق الثمانينات
- بين الصحافة والسياسة
- حديث المبادرة
- الحل والحرب!
- خريف الغضب
- زيارة جديدة للتاريخ
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- عند مفترق الطرق
- قصّة السويس
- لمصر.. لا لعبد الناصر
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدّعي الاشتراكي

د. سليم الحص

- تعالَوا إلى كلمة سَواء
- سلاح الموقف
- صوتٌ بِلا صدى
- عُصارة العمر
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- قِطاف من التجارب
- للحقيقة والتاريخ
- ما قَلَّ ودَلّ
- محطّات وطنيّة وقوميّة
- نحن... والطائفيّة
- ومضات في رحاب الأمة

د. وليد رضوان

- تركيا بين العلمانيّة والإسلام في القرن العشرين
- العلاقات العربية التركية
- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا

جوزيف أبو خليل

- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان وسوريا: مشقّة الأخوّة
- لبنان... لماذا؟

بول فندلي

- أميركا في خطر



- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم
- من يجرؤ على الكلام

كريم بقرادوني

- السلام المفقود
- صدمة وصمود
- لعنة وطن

شكري نصرالله

- السنوات الطيبة
- مذكرات قبل أوانها

شادي خليل أبو عيسى

- رؤساء الجمهورية اللبنانية
- قيودٌ تتمزّق
- الولايات غير المتحدة اللبنانية

إعداد مريم البسّام

- حقيقة ليكس
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل (الجزء الأول)
- وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل (الجزء الثاني)
- مصر ثورة العشرين عاماً عبر تلفزيون الجديد

غادة عيد

- ...؟! أساس الملك
- الخلوي أكبر الصفقات
- سوكلين وأخواتها: النفايات - ثروة... وثورة

موريال ميراك - فايسباخ

- عبر جدار النار
- مهووسون في السلطة
- السياسة الخارجيّة التركيّة - موريال ميراك - فايسباخ وجمال واكيم

جيمي كارتر

- السلام ممكن في الأراضي المقدسة
- ما وراء البيت الأبيض

إسلام كريموف

- أوزباكستان: على تعميق الإصلاحات الاقتصادية
- أوزباكستان: على عتبة القرن الواحد والعشرين

بيل كلينتون

- بالعطاء... لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم
- العودة إلى العمل

بيار سالينجر - إريك لوران

- حرب الخليج
- عاصفة الصحراء
- المفكرة المخفية لحرب الخليج

جمال واكيم

- جريمة ولا عقاب
- سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط
- السياسة الخارجيّة التركيّة - موريال ميراك - فايسباخ وجمال واكيم
- صراع القوى الكبرى على سوريا



د. علي وهب

- الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية
- الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط

ستيفن غرين

- بالسيف: أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط
- مساومات مع الشيطان

نعوم تشومسكي

- احتلّوا
- صناعة المستقبل
- غزّة في أزمة - نعوم تشومسكي وإيلان بابه

د. سمير التنّير

- أميركا من الداخل
- أوباما.. والسّلام المستحيل
- معمودية النار

جون كوولي

- تواطؤ ضدّ بابل
- الحصاد

بنازير بوتو

- ابنة القدر
- المصالحة: الإسلام والديموقراطية والغرب

د. عبد السلام المجالي

- بوّابة الحقيقة
- رحلة العمر: من بيت الشعر إلى سدّة الحكم

إيلان بابه

- غزّة في أزمة - نعوم تشومسكي وإيلان بابه
- الفلسطينيّون المنسيّون

بالتعاون مع جامعة كولومبيا

- الانتقال العسكري - نارسيس سيرّا
- أنماط الديمقراطية - أرند ليبهارت
- الديمقراطية والإسلام في إندونيسيا - تحقيق: ميرجام كونكلر وألفريد ستيبان
- الديمقراطية: أبحاثٌ مختارة - تحرير: لاري دايموند ومارك ف. بلاتنر
- ديمقراطيات في خطر! - تحرير: ألفرد ستيبان
- شرح أسباب الانتفاضات العربية - تحرير: مارك لينش
- عن الديمقراطية - روبرت أ. دال
- المقاومة المدنية في الربيع العربي - تحرير آدم روبرتس ومايكل ج. ويليس وروري مكارثي وتيموثي غارتون آش

د. ياسر عبد الحسين

- الحرب العالمية الثالثة - داعش والعراق وإدارة التوحّش
- السياسة الخارجية الإيرانية

تيم واينر

- الأعداء
- إرث من الرماد: تاريخ «السي.آي.إيه.»



جيريمي سكاهيل

- بلاكووتر: أخطر منظمة سرية في العالم
- حروب قذرة

نوال السعداوي

- ذكرياتٌ بين الثورة والإبداع
- نوال السعداوي والثورات العربية

إيمانويل ماكرون

- إيمانويل ماكرون تحت الاستجواب – مقالات
- ثورة

هيلاري رودهام كلينتون

- خيارات صعبة
- ما الذي حدث

- أبي لافرنتي بيريا – سيرغو بيريا
- الأحزاب السياسية في العراق – عبد الرزاق مطلك الفهد
- اختراع الديموقراطية – منصف المرزوقي
- أرض لا تهدأ – د. معين حداد
- الأسد – باتريك سيل
- أسرار مكشوفة – إسرائيل شاحاك
- الأشياء بأسمائها – العقيد عاكف حيدر
- أصوات قلبت العالم – كيري كندي
- أمبراطورية الإرهاب – أليهاندرو كاسترو أسبين
- الأمّة اللبنانيّة – د. إسماعيل الأمين
- الأمة العربية إلى أين؟ – د. محمد فاضل الجمالي
- امرأة تبحث عن وطن – ماريا المعلوف
- الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة – عائشة محمد المحياس
- أوضاع العالم ٢٠١٣ – برتران بادي ودومينيك فيدال
- الأيادي السود – نجاح واكيم
- إسرائيل والصراع المستمر – ربيع داغر
- البعد التوراتي للإرهاب الإسرائيلي – وجدي نجيب المصري
- بكامل رصيدنا – بولا برودويل وفيرنون لوب
- بلا هوادة – د. حسن موسى
- بيتٌ من حجر – أنتوني شديد
- التحدي الإسلامي في الجزائر – مايكل ويليس
- التشكيلات الناصرية في لبنان – شوكت أشتي
- تعتيم – آمي وديفيد جودمان
- تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح (جزآن) – عمر زين
- التمادي في المعرفة – نورمان فنكلستاين
- توازن الرعب – هادي زعرور
- الثورات العربية في ظل الدين ورأس المال – راضي شحادة
- ثورات الفيسبوك – مصعب حسام الدين قتلوني
- ثوراتٌ في كل مكان – بول مايسون
- حرب تحرير الكويت – د. حبيب الرحمن
- حرب الشفق – د. ديفيد كريست
- حربا بريطانيا والعراق (١٩٤١ – ١٩٩١) – رغيد الصلح
- حركات ثورية – ستيف كراوشو وجون جاكسون
- حروب الأشباح – ستيف كول
- حروب الظلّ – مارك مازيتي
- حروب الإمبراطوريات – تحرير روبرت غيروارث وإيريز مانيلا
- الحروب الميسّرة – نورمان سولومون
- حزب الله والدّولة في لبنان: الرؤية والمسار – الدكتور حسن فضل الله



- الحكّام العرب – رودجر أوين
- حياتي مع طالبان – عبد السلام ضعيف
- الخلوي: أشهر فضائح العصر – ألين حلاق
- الخيارات الصعبة – د. إيلي سالم
- دارفور: تاريخ حرب وإبادة – جولي فلنت وألكس دي فال
- دروب دمشق – كريستيان شينو – جورج مالبرونو
- الدولة الديموقراطية – د. منذر الشاوي
- ديبلوماسيّة إسرائيل السريّة في لبنان – كيرستين شولتزه
- الديبلوماسية على نهر الأردن – د. منذر حدادين
- الرايات السود – علي صوفان بالاشتراك مع دانيال فريدمان
- رؤية للمستقبل – الرئيس أمين الجميل
- رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف (١٩٨٩ – ١٩٩٨) – محمود عثمان
- السايفربانك – جوليان أسانج
- سجن غوانتانامو: شهادات حيّة بألسنة المعتقلين – مايفيتش رخسانا خان
- السكرتير السابع والأخير – ميشيل هيلير
- سورية: سقوط مملكة الأسد – ديفيد دبليو ليش
- صراعات الجيل الخامس – إميل خوري
- الصراع على السلطة في لبنان: جدل الخاص والعام – زهوة مجذوب
- الصهيونية الشرق أوسطية والخطّة المعاكسة – إنعام رعد
- صيف من نار في لبنان – الجنرال ألان بيلليغريني
- ضريبة الدم – ت. كريستيان ميلر
- الضوء الأصفر – عبدالله بو حبيب
- الطبقة الخارقة – دايفيد ج. روثكوبف
- طريق أوسلو – محمود عباس (أبو مازن)
- عدوّ عدوّي – لورا أيزنبرغ
- العرب والإسلام في أوزباكستان – بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- عزيزي الرئيس بوش – سيندي شيهان
- العلاقات الأردنية – اللبنانية – أسعد كاظم جابر الغزّي
- العلاقات اللبنانية السورية – د. غسان عيسى
- العودة إلى الصّفر – ستيفن كينزر
- الفرص الضائعة – أمين هويدي
- فنّ التجسُّس – هنري أ. كرامبتون
- الفهم الثوري للدين والماركسية – زاهر الخطيب
- في قلب المملكة: حياتي في السعودية – كارمن بن لادن
- قراصنة أميركا الجنوبية: أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية – طارق علي
- قصور من الرمل – أندريه جيروليماتوس
- قضيّة سامّة – يوست ر. هيلترمان
- قضيّتي ضد إسرائيل – أنطوني لوينستاين
- القياصرة الأميركيون – نايجل هاملتون
- قيام طائفة... أمّة موسى الصدر – صادق النابلسي
- لبنان بين ردّة وريادة – ألبير منصور
- اللوبي – إدوارد تيفنن
- اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية – ستيفن والت وجون ميرشايمر
- اللوبي الصهيوني في فرنسا – شاكر نوري
- الماسونية: دولة في الدولة – هنري كوستون
- المال... إن حَكَم – هنري إدّه
- مبادئ المعارضة اللبنانية – الرئيس حسين الحسيني
- محو العراق – مايكل أوترمان وريتشارد هيل وبول ويلسون
- مدن تحت الحصار – ستيفن غراهام
- مذكرات نيلسون مانديلا – نيلسون مانديلا
- المراقبة الشاملة – أرماند ماتّلار
- مزارع شبعا: حقائق ووثائق – منيف الخطيب



سلسلة السّياسة

- مصر على شفير الهاوية - طارق عثمان
- مفاتيح السياسة الروسية - ستيفن وايت
- منبر الحوار ٢٠٠٨ - لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- ميادين التدخّل - جيمس ستوكر
- نار وغضب - مايكل وولف
- نحو دولة حديثة: بعيداً عن ٨ و١٤ آذار - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- نظرية الاحتواء - إيان شابيرو
- النفط: استراتيجيّاً وأمنيّاً وعسكريّاً وتنمويّاً - د. هاني حبيب
- النفط والحرب والمدينة - د. فيصل حميد
- هكذا.. وقع التوطين - ناديا شريم الحاج
- الواجب - روبرت م. غايتس
- الوجه الآخر لإسرائيل - سوزان نايثن
- الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية - تحرير: برند هام
- وهم السلم الأهلي - حسين يعقوب
- ويليس من تونس - ناديا خياري
- ٥٠٠ يوم - كورت آيكنوالد



International Press

الجية، طلعة زاروط،
مبنى International Press، لبنان
هاتف: ٣٠٠/ ٩٩٦٢٠٠ ٧ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: Interpress@int-press.com
الموقع الإلكتروني: www.int-press.com



الدكتور جمال واكيم

حاز شهادة دكتوراه دولة في التاريخ والعلاقات الدولية من الجامعة اليسوعية في بيروت عام ٢٠٠٤، وتابع بعدها برنامج ما بعد الدكتوراه في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي في جامعة مكغيل في كندا عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. كذلك حاز شهادة ماجستير في العلوم السياسية: السياسة المقارنة والعلاقات الدولية من الجامعة الاميركية في بيروت، وله عدد كبير من المؤلفات والمقالات العلمية منها ثلاثة كتب صدرت عن شركة المطبوعات هي: «سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط ١٩٩١ - ١٩٩٦»، «صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية للأزمة السورية»، و«السياسة الخارجية التركية». يدرّس د. جمال واكيم في الجامعة اللبنانية، وقد حاز في العام ٢٠١٨ رتبة أستاذ بناءً على كتبه وأبحاثه في التاريخ والعلاقات الدولية والجغرافيا السياسية.

كثيرون حاولوا تصوير الحرب اللبنانية على أنها «حرب الآخرين على أرض لبنان»، وكثيرون خاضوا في شروحٍ مفصّلة عن كونها حرباً بين مجموعاتٍ طائفيةٍ وعرقية يجمعها بلدٌ واحد، لكنّ قلّةً قليلة جداً حاولت طرح فهمٍ بديل لتاريخ لبنان وحقيقة ما جرى خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدّت بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠.

يقدّم هذا الكتاب رؤية جديدة تعتمد وجهة نظر مختلفة عن تحليلات المدرسة الاستشراقية الفرنسية والأنكلوساكسونية والماركسية الفرنسية، وتحاجج بأن الحرب الأهلية اللبنانية كانت في جوهرها نوعاً من إرهاب مارسته على الشعب اللبناني الطوائفُ التي تمثّل في حقيقتها مؤسسات الدولة اللبنانية. وبالتالي، فإن هذا الإرهاب لم يكن في جوهره إرهاباً مارسته طائفةٌ ضدّ أخرى، بل كان بالدرجة الأولى إرهاباً مارسته النخب الضالعة بالدولة ومؤسساتها والمتحكّمة فيها، ضدّ الطبقتين الوسطى والفقيرة، بغية إخضاعهما وتطويعهما باستخدام العنف.

وهكذا، يتبع د. جمال واكيم في كتابه أسلوباً أكاديمياً، ويأخذ بأبحاث وفكر كل من ماركس، وأنطونيو غرامشي، والمؤرّخ الأميركي بيتر غران، والمؤرخين البريطانيين إريك هوبسباوم وبول كينيدي، وكمال الصليبي، ومهدي عامل، وغيرهم، ويرتكز أيضاً على وثائق وشهاداتٍ حيّة، ليعالج:

- الأسباب المنطقية والظروف المفضية إلى إشعال الحرب، بالاستناد إلى رؤية لينين وتجربته في الثورة، وإلى نظريات نعوم تشومسكي،
- جذور هيمنة الإقطاع السياسي والصراع الطبقي في لبنان،
- تأثير الجوار القريب والبعيد للبنان في مجريات الأحداث ومآل الأمور،
- أساليب فرض كل طائفةٍ لهيمنتها، على الأقل في محيطها الجغرافي، عبر عمليات «التنظيف والتطهير»،
- الإرهاب الذي مارسته كلّ من الطوائف المسيحية، والدرزية، والشيعية، والسنّية، ممثلةً بزعمائها، ضدّ أبناء الوطن الواحد.
- قصصاً جرى التغاضي عنها تكشف ممارسات هؤلاء الزعماء الدموية.

ISBN 978-9953-88-992-4

9 789953 889924

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+

publishing@all-prints.com
tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر